العدد 37 – آذار/ مارس 2019
Issue 37 - March 2019

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations
دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

العدد 37 -آذار / مارس 2019
Issue 37 - March 2019

Articles 5

Mohamed Ahmed Bennis
Liberalization without Democracy: The Role of External Factors in the Stability of Moroccan Authoritarianism 7

Larbi Larbi
The Military Establishment in the Balance of the Libyan and Tunisian Revolutions 27

Hani Mousa
Crisis of the Yemeni State: Background and Determinants 49

Sharif Abdul Rahman Al–Nasr
Network Technology in the Face of Tyranny: from the Prisoner's Dilemma to the Jailer's Dilemma 67

Samir Ramzy
The Small State's External Impact According to the Networks Analysis Approach: The Case of Jordan 84

Rashid Bazeem
Gulf States and the Challenges of Energy Transformations 100

دراسات

محمد أحمد بنيس
لبرلة من دون ديمقراطية: دور العوامل الخارجية في استقرار السلطوية المغربية

العربي العربي
المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية

هاني موسى
أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات

شريف عبد الرحمن النصر
التقانة الشبكية في مواجهة الاستبداد: من معضلة السجين إلى معضلة السجان

سمير رمزي صلاح الدين
التأثير الخارجي للدولة الصغيرة وفقًا لاتجاه تحليل الشبكات: حالة الأردن

رشيد البزيم
دول الخليج وتحديات التحولات في مجال الطاقة

Arab Opinion Index	113	**المؤشر العربي**
Nabil Hussein Fragile State Index in Arab Public Opinion	115	نبيل حسين مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي
Documentation	125	**التوثيق**
Milestones in Democratic Transition in the Arab World 1/1/2019 - 28/2/2019	127	محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في المدة 2019/1/1 – 2019/2/28
Palestine Over Two Months 1/1/2019 - 28/2/2019	131	الوقائع الفلسطينيّة في المدة 2019/1/1 – 2019/2/28
Book Reviews	137	**مراجعات وعروض كتب**
Ali Hakim Salih The Origins of Political Order, Political Development and Decay: Review of Fukuyama's Two Books about the Origins of Political Order	139	علي حاكم صالح أصول النظام السياسي وتطوره وانحطاطه: مراجعة كتابَي فرانسيس فوكوياما عن أصول النظام السياسي

المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هو مؤسسة بحثية فكرية مستقلة للعلوم الاجتماعية والتاريخية وبخاصة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلمي البحثي إلى خلق تواصل بين المثقفين والمتخصصين العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمتهم وبينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية في عملية البحث والنقد وتطوير الأدوات المعرفية والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيز العام.

المركز هو مؤسسة علمية، وهو أيضًا مؤسسة ملتزمة بقضايا الأمة العربية وبالعمل لرقيها وتطورها، وهو ينطلق من كون التطور لا يتناقض والثقافة والهوية العربية، ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضًا من أن التطور غير ممكن إلّا كرقي مجتمع بعينه، وكتطور لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخية وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

يعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في العالم العربي، دولًا ومجتمعات وبتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضًا، ويطرح التحديات التي تواجه الأمة على مستوى المواطنة والهوية والتجزئة والوحدة، والسيادة والتبعية والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربية والتعاون بينها، وقضايا الوطن العربي بشكل عام من زاوية نظر عربية.

ويعنى المركز العربي أيضًا بدراسة علاقات العالم العربي ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركية والأوروبية والآسيوية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها السياسية والاقتصادية والإعلامية.

لا يشكل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجزًا أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظرية، فهو يعنى كذلك بالنظريات الاجتماعية والفكر السياسي عناية تحليلية ونقدية، وخاصةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديمي والسياسي الموجه للدراسات المختصة بالمنطقة العربية ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجهة للمختصين، وللرأي العام العربي أيضًا، وينشر جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية ليتسنى للباحثين من غير العرب الاطلاع عليها.

The Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) is an independent research institute for the study of the social sciences and humanities, with particular emphasis on the applied social sciences.

The ACRPS strives to foster communication between Arab intellectuals and specialists in the social sciences and humanities, establish synergies between these two groups, unify their priorities, and build a network of Arab and international research centers.

In its commitment to the Arab world's causes, the ACRPS is based on the premise that progress necessitates the advancement of society and human development and the interaction with other cultures, while respecting historical contexts, culture, and language, and in keeping with Arab culture and identity.

To this end, the Center seeks to examine the key issues afflicting the Arab world, governments, and communities; to analyze social, economic, and cultural policies; and to provide rational political analysis on the region. Key to the Center's concerns are issues of citizenship and identity, fragmentation and unity, sovereignty and dependence, scientific and technological stagnation, community development, and cooperation among Arab countries. The ACRPS also explores the Arab world's political and economic relations with its neighbors in Asia and Africa, and the Arab world's interaction with influential US, European, and Asian policies in all their economic, political, and communication aspects.

The Center's focus on the applied social sciences does not detract from the critical analysis of social theories, political thought, and history; rather, this focus allows an exploration and questioning of how such theories and ideas have directly projected themselves on academic and political discourse and guided the current discourse and focus on the Arab world.

The ACRPS regularly engages in timely research, studies, and reports, and manages several specialized programs, conferences, workshops, training sessions, and seminars that target specialists and the general public. The Center publishes in both Arabic and English, ensuring its work is accessible to both Arab and non-Arab readers.

دراسات

Articles

محمد أحمد بنيس | Mohamed Ahmed Bennis*

لبرلة من دون ديمقراطية: دور العوامل الخارجية في استقرار السلطوية المغربية

Liberalization without Democracy: The Role of External Factors in the Stability of Moroccan Authoritarianism

يحاول هذا البحث رصد دور العوامل الخارجية في استقرار السلطوية المغربية، والتحكم في مسارات اللبرلة التي انتهجتها السلطة، من خلال منعطفين اثنين: نهاية الحرب الباردة في نهاية ثمانينيات القرن العشرين، والربيع العربي مع بداية 2011. وبقدر ما ساهمت هذه العوامل في توسيع هامش اللبرلة في الحقل السياسي المغربي، ساهمت، أيضًا، في الحد من هذه اللبرلة (أحداث 11 سبتمبر 2001، وصعود محور الثورة المضادة بعد 2013)، ولا سيما في ظل غياب الإرادة لدى الفاعلين في الداخل لإنضاجها. صحيح أن هذه العوامل أحدثت ارتجاجات في هذا الحقل، لكن ذلك ظل في حدود معينة سمحت للفاعلين في الخارج (الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، والمؤسسات المانحة)، انطلاقًا من مصالحهم، بالتحكم في تحولات السياسة المغربية وتدبير تناقضاتها، ومن ثمّ توجيهها بما لا يشكّل بيئة محفّزة للتحول الديمقراطي في المغرب.

كلمات مفتاحية: المغرب، السلطوية، اللبرلة، التحول الديمقراطي، الربيع العربي.

This study monitors the role of external factors in the stability of Moroccan authoritarianism and controling the liberalization methods pursued by the government over two stages: the final years of the Cold War and the 2011 Arab Spring. As much as these factors contributed to widening the margin of liberalization in the Moroccan political arena, they also contributed to limiting this liberalization (September 11, the post-2013 counterrevolutionary movement), especially given the lack of internal will to mature it. While it is true that these factors have made an impact, this remained within certain limits that allowed actors abroad (the United States, the European Union and donor institutions) to control the transformations of Moroccan politics and to manage contradictions, thus creating an environment hostile to democratic transition in Morocco.

Keywords: Morrocco, Authoritarianism, Liberalization, Democratic Transition, Arab Spring.

* أستاذ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، طنجة، المغرب.

* Proffessor, Regional Center for Education and Training Profession, Tangier, Morrocco.

مقدمة

يهدف هذا البحث إلى مساءلة دور العوامل الخارجية في استقرار السلطوية المغربية. وإذا كانت الأنظمة السلطوية تقع في منطقة وسطى بين الأنظمة الشمولية والديمقراطية[1]، فإن طبيعة التركيبة السياسية المغربية تجعل النظام أقرب إلى السلطوية. وقد كان من الأنظمة العربية القليلة التي أقرّت التعددية الحزبية مبكرًا[2]، رغم أن ذلك ظل ضمن ما يُعرف بالسلطوية الملبرلة التي تنهض على قيام النظام بإصلاحات لا تمسّ نواته الصلبة[3]، وتسمح بانفتاح متحكَّم فيه.

تتجلّى هذه التركيبة في هيمنة المَلَكية على الحياة السياسية، مع ترك هامش للنخب والأحزاب، يضيق ويتسع بحسب ميزان القوى والسياق الإقليمي والـدولي. وهو الأمر الذي يجعل السلطوية المغربية، في نظر البعض، نسقًا سياسيًا وإداريًا واجتماعيًا[4]، وهو النسق ذاته الذي تعرفه البلاد العربية رغم اتخاذه أشكالًا متنوعة[5]، ما يجعل النظام المغربي أحد تنويعات السلطوية العربية.

ترتبط مقاربة آليات اشتغال السلطوية المغربية بسياق أوسع، يصبّ في البحث في إشكالات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، خاصة بعد الربيع العربي الذي بقدر ما أعاد، إلى الواجهة، هذه الإشكالات، سلّط الضوء مجددًا على مشكلة صياغة المفهوم Conceptualisation المرتبطة بمدى تطبيق المقترحات والفرضيات التي صاغها مُنظّرو الجيل الأول من أدبيات التحول الديمقراطي على مناطق أخرى[6]. بيد أن هذه المشكلة لا تنفي إجماع هذه الأدبيات على جدلية العوامل الداخلية والخارجية في التحول الديمقراطي. فمهما كان دور العوامل الخارجية فعالًا، فإنه لا يمكن تجاهل دور الفاعلين في الداخل وتحمّسهم لإنجاز هذا التحول[7]، والدفع به قدمًا نحو الأمام. بيد على أهمية العوامل الداخلية، فإن تأثير العوامل الخارجية في عدد من التجارب كان له دور في توسيع آفاق نظرية التحول الديمقراطي[8]، وإثراء مقارباتها.

مثّلت المنطقة العربية تحديًا لبعض منظّري التحول الديمقراطي[9]، وهو التحدي الذي سيزداد مع إخفاق معظم الثورات العربية في تحوّلها نحو الديمقراطية. وكما أسهمت العوامل الداخلية في هذا الإخفاق[10]، كان للعوامل الخارجية دورها، أيضًا، في ذلك، خاصة فيما يتعلق بإحجام الغرب عن دعم هذه الثورات في تطلّعاتها الديمقراطية.

من هذا المنطلق، يُعتبر المغرب حالة تسمح برصد دور العوامل الخارجية في تعطيل تحوّله نحو الديمقراطية خلال العقود الثلاثة

---

1 تشكّل كتابات الباحث الإسباني خوان خوسيه لينز (1926-2013) أبرز الإسهامات في هذا الصدد، فاعتبر مفهوم "التعددي" مدخلًا أساسيًا في تصنيف الأنظمة السياسية، إذ تتميز الأنظمة السلطوية بتعدديتها الاجتماعية والسياسية المحدودة، وعدم خضوعها للمسؤولية السياسية، وغياب عقيدة أيديولوجية وسياسية واضحة لديها، وافتقارها إلى التعبئة السياسية الواسعة، لمزيد من التفاصيل انظر:
Juan J. Linz, *Régimes Totalitaires et Autoritaires*, Guy Hermet (Préface), Guy Hermet, Mohammad Saïd Darviche & William Genieys (trans.) (Paris: Arman Colin, 2006).

2 نشير هنا إلى صدور العهد الملكي في 8 أيار/ مايو 1958. وهو عبارة عن خطاب ألقاه محمد الخامس، أوضح فيه معالم النظام السياسي والدستوري المرتقب آنذاك، إذ أكد ضرورة "ممارسة الحريات الأساسية والتمتع بحقوق الإنسان، والحرص على ضمان حرية التعبير والنشر والاجتماع وتكوين الجمعيات ضمانًا لا يحده إلا ما يفرضه احترام النظام الملكي وحفظ كيان الدولة"، انظر: "العهد الملكي الذي أعلن عنه صاحب الجلالة الملك المعظم أيده الله"، **الجريدة الرسمية**، العدد 2378، 1958/5/23، ص 1182-1183، شوهد في 2019/3/10، في: https://goo.gl/EZXZiu

3 عبد الحي مؤذن، "العدالة الانتقالية والسلطوية الملبرلة: نموذج المغرب"، **عمران**، مج 2، العدد 5 (صيف 2013)، ص 131.

4 عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ترجمة عبد المجيد جحفة (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2000) ص 8.

5 بحسب حمودي يمكن النظر إلى السلطوية العربية من خلال خمسة مظاهر: حصر سلطة اتخاذ القرار في مجموعة صغيرة تنتظم حول شخص واحد، افتقاد المجتمع المدني المأسسةَ والاستقلالية، لزوم التقيد بما تعتبره الدولة أعراف الشعب (التعلق بأيديولوجية محددة)، تبنّي ليبرالية محدودة جدًا، سيادة ثقافة الطاعة إزاء الحاكم ومحدودية الوساطة القانونية والمؤسسية في العلاقات البيروقراطية، لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع نفسه، ص 238-239.

6 Phillipe C. Schmitter, "Se déplaçant au Moyen-orient et en Afrique du Nord, 'transitologues' et 'consolidologues' sont-ils toujours assurés de voyager en toute sécurité?" Patrick Hutchinson (trad.), *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. 38 (2002), pp. 11-12.

7 صامويل هانتنجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)، ص 177؛ غيورغ سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير**، ترجمة عفاف البطاينة، مراجعة عبد الرحمن عبد القادر شاهين (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015) ص 73؛
Francesco Cavatorta, "The International Context of Morocco's Stalled Democratization," *Democratization*, vol. 12, no. 4 (August 2005), p. 549; Jakob Tolstrup, "When can External Actors Influence Democratization? Leverage, Linkages, and Gatekeeper Elites," Center on Democracy, Development, and the Rule of Law, *Working Papers*, no. 118 (July 2010), p. 4, accessed on 18/3/2019, at: https://goo.gl/mMt2R4

8 انظر على سبيل المثال لا الحصر: سورنسن، ص 121-147؛
Ghia Nodia, "External Influence and Democratization: The Revenge of Geopolitics," *Journal of Democracy*, vol. 25, no. 4 (October 2014), pp. 139-150;
لاري دايموند، "هل يمكن للديمقراطية أن تجتاح العالم بأسره؟ الديمقراطيةُ، والتنمية، والعوامل الدولية"، (مترجمة إلى الإسبانية)، **المجلة الإسبانية للعلوم السياسية**، العدد 9 (2003):
Larry Diamond, "Puede el mundo entero ser democrático? Democracia, desarrollo y factores internacionales," traducido por Borja Díaz Rivillas, *Revista Española de Ciencia Política*, no. 9 (Octubre 2003), pp. 9-38;
هانتنجتون، ص 152-168.

9 Schmitter, p. 27.

10 يشير الجيل الأول من دراسات التحول الديمقراطي إلى أهمية العوامل الداخلية في إنجاز هذا التحول، وتكاد تغيب العوامل الخارجية عنها، انظر:
Guillermo A. O'donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead, *Transitions from Authoritarian Rule* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986).

الأخيرة، عبر إستراتيجية محكمة لدعم النظام في إقراره حدًا معينًا من اللبرلة[11] التي تفتقد إمكانيةَ تطورها في اتجاه ديمقراطية حقيقية. وبالوسع القول إن المغرب يجسد بذلك حالة نموذجية لأدوار العوامل الخارجية في التحول الديمقراطي في المنطقة، من خلال الارتباط بين اللبرلة المحدودة للنظام ودعم الفاعلين الدوليين له، ما يجعل تحوّله نحو الديمقراطية مشروطًا بتداخل العوامل الداخلية والخارجية.

من هنا نتساءل: كيف ساهمت العوامل الخارجية في استقرار السلطوية المغربية، بتشجيعها على لبرلة سلوكها السياسي، من دون أن تتحول نحو الديمقراطية؟ وما دور هذه العوامل في الارتجاجات التي عرفها الحقل السياسي منذ نهاية الحرب الباردة إلى الآن، مرورًا بالربيع العربي؟ كيف عبّأ الفاعلون الخارجيون مواردهم للتأثير في مشروع التحول الديمقراطي في المغرب، بالحفاظ على تناقضات هذا الحقل وتدبيرها، بما لا يؤدي إلى تشكّل بيئة ملائمة لتطور هذا المشروع؟

تكتسي هذه التساؤلات المركزية دلالاتها من خلال اشتباكها بتساؤلات أخرى ذات صلة بالعوامل الداخلية، من قبيل الطبيعة التقليدية للنظام، وضعف الأحزاب والمجتمع المدني، وصعود الإسلام السياسي؛ ما يعني أن دور العوامل الخارجية في الحالة المغربية يظل رهينًا بالسياق الداخلي، ما يؤكد طبيعة التحول الديمقراطي وارتباطه بخصوصية كل بلد[12].

فرضت المتغيراتُ الدولية لنهاية الثمانينيات على النظام المغربي انفتاحًا سياسيًّا محدودًا. وفي الوقت الذي بدا أنه قطع بعض الأشواط على درب تحوّله نحو الديمقراطية، خاصة بعد تشكيل حكومة التناوب في 14 آذار/ مارس 1998، جاء الالتفاف على نتائج انتخابات 27 أيلول/ سبتمبر 2002 ، ليعيد الأمور إلى مربع الصفر، متزامنًا مع تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001. ومن هذا المنطلق، يمثّل المغرب حالة تستنفر أسئلة التحول الديمقراطي، خصوصًا في ضوء ما أبداه النظام من قدرة على تدبير الضغوط الخارجية. ولعل ذلك ما يجعل البعض يرى تأثير القوى الخارجية في المسلسل الديمقراطي في المغرب ضعيفًا[13]، وهكذا فالحديث عن تحولات ظرفية يبدو أكثر استجابة لطبيعة هذا النظام.

يفرض علينا ذلك تنويع المداخل المنهجية، بغاية رصد دور العوامل الخارجية في عملية التحول الديمقراطي في المغرب؛ ولذلك، فاعتماد منهج يزاوج بين الوصف والتفسير والتحليل يبدو كفيلًا بتحقيق هذه الغاية، من خلال تتبّع الوقائع المتوافرة ومحاولة فهمها، والربط بينها بطريقة استقرائية واستنتاجية، تسمح باستيعاب أعمق للسياق الإشكالي للموضوع. مبرّرنا في ذلك صعوبة الوصول، في الوقت الحالي على الأقل، إلى المعلومات (وثائق، ومذكرات ... إلخ) الكفيلة بإضاءة مساحات أكثر فيما يخص دور هذه العوامل في التحول الديمقراطي في المغرب.

أولًا: متغيرات البيئة الخارجية: لبرلة السلطوية

كان لمتغيرات البيئة الخارجية دور مهم في التطورات السياسية التي عرفها العالم خلال العقود الأخيرة، ولا سيّما ضمن ما عُرف بديمقراطيات الموجة الثالثة[14]. وكان لذلك أثره في السياسة المغربية، سواء مع نهاية الحرب الباردة أو مع الربيع العربي. فخلال هاتين المحطتين، أبدى النظام قدرة لافتة على التكيّف مع هذه المتغيرات، عبر إصلاحات انصبّت على لبرلة سلوكه السلطوي، بما أوحى أن الأمر يتعلق بتحول ديمقراطي. وتُمثّل الثورات العربية عيّنة بارزة من هذه المتغيرات، من خلال دورها في نقل السياسة من دائرة النخب إلى المجال العمومي المفتوح[15]، وإحياء مشروع التحول الديمقراطي في المغرب الذي تبدّد مع بداية الألفية الجديدة، وتأكيد أن الفاعلين الداخليين ليسوا دائمًا أحرارًا في التحكم في سياقات الدمقرطة وخياراتها[16]، خاصة حينما تكون المؤثرات الخارجية قوية.

لقد أثبتت الوقائع أن الأمر لم يكن يتعلق بتحول ديمقراطي حقيقي[17]، بقدر ما كان إعادةَ إنتاج النظام السياسي لبناه وآليات اشتغاله التقليدية، رغم أهمية البيئة الخارجية فيما عرفه المغرب

11 يرتبط مفهوم اللبرلة Libéralisation بتوسيع نسبي للحقوق والحريات الفردية والجماعية، وإبداء قدر معقول من التسامح إزاء قوى المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، وعدم وجود معتقلين سياسيين، ووجود أحزاب مستقلة تحظى بالاعتراف القانوني، وتمثيل المعارضة في البرلمان أو في الجمعية التأسيسية، ووجود نقابات وروابط مهنية لا تخضع لهيمنة الدولة، ووجود صحافة مستقلة، انظر:

Carsten Q. Scheneider & Philippe C. Schmitter, "Liberalization, Transition and Consolidation: Measuring the Components of Democratization," *Democratization*, vol. 11, no. 5 (December 2004), p. 6.

12 عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص 90.

13 مارينا أوتاواي وميريديث رايلي، "المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، **أوراق كارنيغي**، العدد 71 (أيلول/ سبتمبر 2006)، ص 25، شوهد في 2019/3/24، في: https://bit.ly/2TUh7rR

14 هانتنجتون، ص 361.

15 بشارة، ص 28.

16 Tolstrup, p. 3.

17 Hynd Saidi Azbeg, "Processus de démocratisation et monarchie constitutionnelle au Maroc," PhD. Dissertation, Université de Bordeaux Montesquieu, Pessac Bourdeaux, France, 2014, p. 65.

من إصلاحات؛ فقد شكّلت هذه المتغيرات فرصة، إلا أنها لم تساعد على إحداث نقلة نوعية، تسمح بالحديث عن تحول ديمقراطي حقيقي، وهو ما بدا في التراجع الذي عرفته هذه الإصلاحات، سواء مع بداية الألفية الجديدة، وتحديدًا بعد أحداث 11 سبتمبر، أو مع الانتكاسة التي مُنيت بها معظم الثورات العربية بعد سنة 2013.

1. المتغيرات الدولية: نهاية الحرب الباردة

خلال فترة الحرب الباردة، كان يُنظر إلى المغرب على أنه حليف للغرب في المنطقة، وشكّل أهمية إستراتيجية للدول الكبرى؛ حيث أظهر، منذ منتصف الثمانينيات، نوعًا من اللبرلة التي عكستها بعض المؤشرات[18]. وساعدت المتغيرات التي واكبت نهاية الحرب الباردة على تزايد الوعي في المغرب بأهمية الإصلاح السياسي، سواء لدى السلطة[19] أو أحزاب المعارضة[20]. وتظلّ حقوق الإنسان أهم المداخل التي تفاعل من خلالها النظام مع هذه المتغيرات؛ فمنذ منتصف الثمانينيات، تعرّض لضغوط متواترة في هذا الصدد، إذ أصدر البرلمان الأوروبي، ما بين 1986 و1991، 11 توصية[21]، ترجمت رسالةً دالةً مفادها أن أي تعاون بين أوروبا والمغرب مشروط بمدى احترامه لحقوق الإنسان وإنجاز إصلاحات سياسية. ولم يشذّ المجتمع المدني الأوروبي عن هذا التوجه، إذ أصدرت منظمات حقوقية عديدة، خاصة في فرنسا، بيانات دانت فيها انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب، وساهمت، من ثمّ، في خلق بيئة مضادة للخطاب الرسمي المغربي في أوروبا[22]؛ الأمر الذي أحدث ارتجاجًا غير مسبوق داخل السياسة المغربية.

ومع بداية عام 1990، أصدرت الخارجية الأميركية تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان في العالم[23]، والذي خصَّ المغرب بانتقادات شديدة، الأمر الذي تَرجم، ساعتها، تحولًا في السياسة الخارجية الأميركية التي أضحت هذه الحقوق ضمن أولوياتها. فلم يعد ممكنًا التغاضي عن الانتهاكات التي تحدث في البلدان التي كانت حليفة لواشنطن إبان الحرب الباردة. كما مارست منظمة العفو الدولية ضغوطًا كبيرة على النظام بشأن المعتقلين السياسيين[24]. وكان لهذه الضغوط بالغ الأثر في الحركة الحقوقية المغربية التي صارت قادرة على إنتاج خطابها المستقل بفعل تواصلها مع المنظمات الدولية[25].

لم تكن حقوق الإنسان في المغرب لتصعد إلى الواجهة لولا هذه المتغيرات، التي كشفت أنه لا يزال على هامش موجة اللبرلة السياسية التي شهدتها، في الفترة نفسها، بلدان أخرى خاصة في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية. ومثّل ذلك إكراهًا للنظام الذي أيقن أن الوقت حان لِلَبرلة أدائه ولو نسبيًّا، وأن الاستمرار في تجاهل هذه الضغوط سيكون مكلفًا على صعيد علاقته بالخارج، فاضطر إلى تقديم عرض سياسي جديد أعطى الانطباع بأن البلاد تستعد للتحول نحو الديمقراطية.

لم يكن هذا العرض واضحًا، بحيث يحيل إلى إرادة سياسية لتحقيق هذا التحول، بقدر ما كان عبارة عن مبادرات متفرقة، يقودها خيط ناظم محكوم بإصلاح سياسي ودستوري محدود. فتم تعديل الدستور في تشرين الأول/ أكتوبر 1992، والذي تضمّن "التشبث بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميًّا"[26]، كما تم العفو عن المعتقلين السياسيين في 8 تموز/ يوليو 1994، وإجراءُ تعديل دستوري ثانٍ في أيلول/ سبتمبر 1996 بعد فشل النظام، مرتين، في إقناع المعارضة بتشكيل الحكومة، وتوقيعُ التصريح المشترك من جانب الحكومة والنقابات وأرباب العمل في فاتح آب/ أغسطس 1996[27]. وكانت الخطوة الأكثر دلالة توقيع الحكومة والأحـزاب تصريحَ 28 شباط/ فبراير 1997، الذي أعطى الانطباع بأن الأمر يتعلق بميثاق وطني يحيل إلى ما يُعرف في المسارات الانتقالية بالحل الوسط الذي يتوصل إليه الفاعلون بعد مفاوضات طويلة. لكن هذا التصريح لم يكن كذلك؛ لأنه خلا من خريطة طريق تحيل إلى التوافق المؤسس لقواعد جديدة في الممارسة السياسية.

---

18 أبرز هذه المؤشرات: التعددية الحزبية، وتمثيل المعارضة في البرلمان، ووجود نقابات مستقلة عن الدولة، وصحافة شبه مستقلة، انظر:
Scheneider & Schmitter, p. 20.

19 في هذا السياق، أكد الملك الحسن الثاني في خطابه الذي ألقاه، في 3 آذار/ مارس 1990، أن "من شأن هذا التحول أن يقوّي الإيمان بحقوق الإنسان في كل مكان"، انظر: **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني** (الرباط: منشورات وزارة الإعلام، 1991)، ص 8.

20 أكدت منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، أحد أحزاب المعارضة آنذاك، في البيان السياسي العام الصادر عن مؤتمرها الثاني المنعقد في نهاية آذار/ مارس 1990 أن "كل المؤشرات تفيد أننا مقبلون على مرحلة جديدة بها من عوامل الضغط المتعددة، مما يعوض نسبيًّا عن الضعف الذاتي الذي تعاني منه القوى الديمقراطية"، انظر: **جريدة أنوال**، 1990/3/31، ص 11.

21 محمد أحمد بنيس، "السياسة الحقوقية في المغرب خلال التسعينات"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، 2004، ص 44.

22 المرجع نفسه، ص 45.

23 "Rapport du département d'Etat Américain sur la situation des droits de l'Homme au Maroc (1989)," Ambassade des États-Unis à Rabat (Mars 1990).

24 انظر البلاغ الصحفي الذي أصدرته منظمة العفو الدولية حول المعتقلين السياسيين في تشرين الأول/ أكتوبر 1989:
Amnesty international, "Maroc: Appel en faveur de six prisonniers politiques," Communiqué de presse: MDE. 40 / WU / 01.89, 3/10/1989.

25 بنيس، ص 39.

26 "ظهير شريف رقم 1.92.155 صادر في 11 من ربيع الآخر 1413 (9 أكتوبر 1992) بتنفيذ نص مراجعة الدستور"، **الجريدة الرسمية**، العدد 4172 (14 تشرين الأول/ أكتوبر 1992)، ص 1247-1254.

27 جاء هذا التصريح في سياق سعي النظام، آنذاك، لتوسيع قاعدة التوافق على عرضه السياسي القاضي بإحداث تناوب، تقود بموجبه أحزاب المعارضة الوطنية الحكومة، انظر: بنيس، ص 376-377.

لم تكن هذه المبادرات بعيدة عن تزايد اهتمام الاتحاد الأوروبي بقضايا حقوق الإنسان في رؤيته للشراكة مع بلدان جنوب المتوسط[28]، الأمر الذي مثّل حينها طورًا آخر في الضغوط التي أفرزتها بيئة ما بعد الحرب الباردة، وكان لذلك أثر في توسيع النظام قاعدةَ مشاوراته مع الأحزاب والنخب، والإيهام بأن مشروع التحول الديمقراطي صار جزءًا من هويته السياسية، ومن ثمّ قضية محورية على طاولة علاقاته بالفاعلين الدوليين.

وقد بلغ ذلك ذروته مع تعيين الملك الراحل، الحسن الثاني، زعيمَ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، عبد الرحمن اليوسفي، على رأس حكومة التناوب في 14 آذار/ مارس 1998. ولقد حمل ذلك آمالًا بشأن دمقرطة النظام، أو على الأقل الحد من سلطويته، إلا أنه لم يفضِ إلى تحول ديمقراطي؛ إذ نجح النظام في إخراج الإصلاح الدستوري والسياسي من دائرة التفاوض مع الفاعلين في الخارج، حتى لا يتحول هذا الإصلاح إلى منطلق لوضع خريطة طريق للتحول الديمقراطي. يتعلق الأمر بالحد من اللبرلة المحدودة التي باشرها النظام مع مطلع التسعينيات، بيد أن ذلك لا يبدو بعيدًا عن عدم جدية هؤلاء الفاعلين في الضغط على الملك الحسن الثاني لدمقرطة نظامه خلال تلك الفترة، ولعل ذلك ما دفع المعارضة، بحسب البعض، إلى القبول بالعرض الذي قدّمه الملك للمشاركة في الحكومة[29]، ولا سيما بعد الانهيار الدراماتيكي للمسار الانتقالي في الجزائر.

إذا كانت متغيرات ما بعد الحرب الباردة دفعت إلى القيام ببعض الإصلاحات في المغرب، فإن الفاعلين الدوليين لم يظهروا الحماس نفسه كما في حالة بلدان أوروبا الشرقية، وكانت مطالبتهم إياه بالإصلاح تكتيكية، ولم تعكس رؤية إستراتيجية. كان لذلك كله أثر في منحه هامشًا للتحكم في عرضه الذي قدّمه للمعارضة، واختزاله في انفتاح محدود تحكمه معادلة الاستقرار والإصلاح المتدرج والمتحكَّم فيه.

2. المتغيرات الإقليمية: ثورات الربيع العربي

كان للثورات العربية التي اندلعت في نهاية عام 2010 دور بارز في خلخلة التوازنات التي قام عليها النظام الإقليمي العربي، وخلقِ متغيرات لا تزال تفاعلاتها مستمرة، فضلًا عمّا طرحته من إمكانية التحول الديمقراطي في المنطقة بما يمكّن من إعادة بناء الدولة الوطنية على أسس جديدة[30]. ومن ثمّ اندرجت هذه الثورات في سياق إخفاق هذه الدولة، وتزايد حدة الاستقطاب الإقليمي وصراع المحاور، والنفوذ الأميركي في المنطقة[31]؛ وهو ما جعل عملية التحول الديمقراطي أشدّ تعقيدًا في معظم بلدان الربيع العربي.

لقد استطاع النظام المغربي أن يحافظ على مسار سياسي مغاير، نسبيًا، عن بقية الأنظمة العربية، رغم أنه أخفق في تحويل عرضه الذي طرحه مع بداية التسعينيات إلى مشروع للتحول الديمقراطي. بيد أن تسارع الأحداث في المنطقة مع مستهل عام 2011 أربك حساباته، ووجد نفسه أمام متغيرات غير مسبوقة. وإذا كان سياق ما بعد نهاية الحرب الباردة لم يؤدِّ إلى تغيير في السياسة المغربية، فإن تأثير الثورات العربية كان أشدّ، إذ دفعت القصر إلى أخذ المبادرة والتفاعل بسرعة مع مطالب الشارع.

ترجم الخطاب الذي ألقاه الملك محمد السادس، في 9 آذار/ مارس 2011[32]، قدرة النظام على التفاعل السريع مع حركة 20 فبراير، لكنه أكّد، في الوقت نفسه، دور العوامل الخارجية في إرباك حساباته، حيث شكّل الربيع العربي بيئة إقليمية ضاغطة دفعت في اتجاه مراجعة دستورية جديدة، رغم أن ذلك لم يكن مدرجًا على جدول أعمال الفاعلين في الداخل. فالنظام لم يتفاعل مع حركة 20 فبراير لأنها حركة اجتماعية داخلية، ولكن باعتبارها انعكاسًا حتميًّا للحراك العربي الذي انطلق من تونس قبل أن يعمّ معظم البلاد العربية. ولذلك، فاتخاذه قرار تعديل الدستور بتلك السرعة بدا خطوة مدروسة لتجنّب الغضب الشعبي العابر للحدود[33]. وإذا ظلّ هذا النظام، منذ تولّي محمد السادس العرش سنة 1999، يتجنب إصلاحًا دستوريًّا واسعًا[34]،

---

28 نشير هنا إلى المؤتمر الأورومتوسطي الذي عُقد في برشلونة في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، وأكد ضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، انظر:
Commission Européenne, "Déclaration de Barcelonne et programme de travail (Barcelone, 27 et 28 novembre 1995)," CVCE Website (1995), pp. 2-3, accessed on 21/3/2019, at: https://bit.ly/2YcQzRh;
وانظر أيضًا: آنا إيشاغوي ومانويل ماريكي، "سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه شمال أفريقيا، أي دور لإسبانيا؟" (بالإسبانية) منشورة في السلسلة التي تصدرها مؤسسة العلاقات الدولية والحوار الخارجي FRIDE في مدريد، العدد 83 (تموز/ يوليو 2012):
Ana Echagüe y Manuel Manrique, "Las Políticas de la Unión Europea hacia el Norte de África: ¿Cuál debe ser el papel de España?" FRIDE, *Policy Brief*, no. 83 (Julio 2012), pp. 1-6; M. Simon Sutour et al.,"La Politique méditerranéenne de l'Union européenne après le printemps arabe: Les cas du Maroc et de la Tunisie," SÉNAT, *Rapport d'information*, no. 100 (2013-2014), p. 8, accessed on 19/3/2019, at: https://goo.gl/oULyy3

29 Cavatorta, p. 564.

30 بشارة، ص 9-10.

31 صادق حجال، "تأثير العوامل الخارجية على عملية بناء الدولة لفترة ما بعد الحراك العربي لعام 2011"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد 7 (شباط/ فبراير 2018)، ص 103-105.

32 انظر نص هذا الخطاب في: البوابة الوطنية للمغرب، "الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة حول مشروع الدستور الجديد"، 2013/3/26، شوهد في 2018/4/12، في: https://goo.gl/6QyPts

33 Saidi Azbeg, p. 67;
محمد كولفري، "الربيع العربي والإصلاح الدستوري في المغرب"، **سياسات عربية**، العدد 22 (أيلول/ سبتمبر 2016)، ص 44.

34 كولفري، ص 44.

فإن التسارع الدراماتيكي للأحداث دفعه إلى القيام بخطة استباقية تسحب البساط من تحت حركة 20 فبراير، باعتبارها نسخة مغربية من "تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة"[35]، وخارج المواضعات المألوفة لتوزيع السلطة والثروة في المنطقة.

على الصعيد الدولي، حظيت خطوة النظام بترحيب واسع. فرحّبت الخارجية الأميركية بإعلان الملك محمد السادس "إجراء إصلاحات دستورية وقضائية وسياسية"، وأثنت على ما تحقّق، في عهده، من "إنجازات كبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"، وشدّدت على تقديرها للمغرب باعتباره شريكًا إستراتيجيًّا رئيسًا، واستعداد الولايات المتحدة للعمل مع الحكومة والشعب المغربيْن على تحقيق تطلعاتهما الديمقراطية[36].

بيد أن اللافت في بيانها تلك الفقرة التي تحدثت عن دعم الولايات المتحدة "لتطلعات الشعب المغربي في جهوده لتعزيز حكم القانون، والسمو بمعايير حقوق الإنسان، والترويج للحكم الرشيد، والعمل على إجراء إصلاحات دستورية على المدى الطويل"[37]. يتعلق الأمر بحرص الإدارة الأميركية على ترك هامش للمناورة في ظل تسارع الأحداث، وعدم وضوح الرؤية في لحظة تاريخية فارقة، بدا فيها كل شيء ممكنًا بعد سقوط النظامين التونسي والمصري. فبقدر انشغال هذه الإدارة بدعم خطوة العاهل المغربي، كان انشغالها بترك المجال مفتوحًا أمام أي احتمال آخر، في أفق الحفاظ على مصالحها في بلد تعتبره حليفًا تقليديًّا لها. ولذلك، فإن هذه الفقرة، التي تبدو مغازلة أميركية صريحة للحراك المغربي، تعكس انشغال واشنطن، آنذاك، بتصاعد وتيرة الاحتجاجات في البلدان العربية التي تحكمها أنظمة موالية لها، بحيث ظل احتمال سقوط هذه الأنظمة أمرًا واردًا في أي لحظة[38].

رحّب الاتحاد الأوروبي "بالإصلاحات الدستورية التي وعد بها الملك، واعتبرها تستجيب للتطلعات المشروعة للشعب المغربي، وتسير في الاتجاه الذي كان يطالب به من أجل تعزيز العلاقات بين بروكسل والرباط"[39]. كما حرص الاتحاد على إظهار وقائع الربيع المغربي على أنها ترجمة لتوصياته السابقة المتعلقة بالمغرب، أو بمعنى أصحّ أراد أن يظهر كأنه يساند الحراك الشعبي، رغم تقاطع موقف الاتحاد مع الموقف الأميركي بشأن ما يكتسيه المغرب من أهمية إستراتيجية.

35 بشارة، ص 29.

36 "واشنطن: ملك المغرب يقود تغييرًا عميقًا في المنطقة"، **هسبريس**، 2011/3/13، شوهد في 2018/4/13، في: https://goo.gl/tgqMsa

37 المرجع نفسه.

38 حجال، ص 116.

39 "واشنطن: ملك المغرب يقود تغييرًا عميقًا في المنطقة".

إقليميًّا، مثّل الربيع العربي تحديًّا إستراتيجيًّا بالنسبة إلى دول الخليج التي انشغلت بتحولاته. ففي ذروة الحراك الشعبي تداولت قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الرياض في أيار/ مايو 2011، مشروعَ انضمام المغرب والأردن إلى المجلس[40]، بكل ما حمله ذلك من دلالات. ولا شك في أن ما تردّد، حينها، من دعوة هذين البلدين إلى الانضمام إلى المنظومة الخليجية، كان بغاية دعم الملكيات العربية. وحظيت الإصلاحات الدستورية في المغرب بترحيب خليجي، واعتُبرت "إنجازًا كبيرًا جدًّا، وستوسّع من مجال الديمقراطية في المملكة"[41]. عكَس هذا الترحيب دعمًا واضحًا للنظام الذي نجح في الخروج من منعرج الربيع العربي بأقل الأضرار، ومن جهة أخرى حرصَ دول الخليج، لا سيما السعودية والإمارات، على احتواء المد الثوري الذي اجتاح المنطقة والحفاظ على تأثيرهما السياسي ومراعاة مصالحهما[42].

من هنا، فتعديل الوثيقة الدستورية[43]، وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، وتصدّر حزب العدالة والتنمية الإسلامي نتائجها، وتكليف أمينه العام، آنذاك، عبد الإله بنكيران بتشكيل الحكومة، عوامل مثّلت، في مجموعها، أبرز مخرجات الحراك العربي في المغرب. بيد أن هذه المخرجات، على ما لها من أهمية في ضخّ دماء جديدة في السياسة المغربية، لم تفضِ إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية، وإحداث توازنات جديدة ترجّح إمكانية التحول نحو الديمقراطية. ولم يستطع هذا الحراك اختراق السلطوية المغربية التي بقيت متحكّمة في الأحداث، ولا سيما فيما يتعلق بطريقة اعتماد الإصلاح الدستوري[44].

لقد جاء هذا الإصلاح ببعض المستجدات، لكنّ الوقائع أثبتت أن رفع منسوب اللبرلة على المستوى الدستوري الشكلي لم يواكبه ميزان قوى جديد، وظل هامش المبادرة أمام الأحـزاب ضيقًا لا يسمح

40 انظر: "تقرير إخباري: قرار انضمام الأردن والمغرب لمجلس التعاون يثير تساؤلات عن جدواه في هذا التوقيت"، موقع Arabic People، 2011/5/16، شوهد في 2018/4/23، في: https://goo.gl/hb2xLQ

41 انظر: تصريح عبد الله بن جمعة الشبلي، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون في تقرير وكالة المغرب العربي للأنباء: "مسؤولون خليجيون: نجاح الاستفتاء الدستوري يعكس الاستقرار السياسي بالمغرب"، جريدة **الصحراء** المغربية، 2011/7/19، شوهد في 2018/4/14، في: https://goo.gl/1KB59k

42 انظر: آنا إيشاغوي، "دور الفاعلين الخارجيين في المسارات الانتقالية العربية"، (بالإسبانية)، منشورة في السلسلة التي تصدرها مؤسسة العلاقات الدولية والحوار الخارجي FRIDE في مدريد:

Ana Echag*üe,* "El papel de los actores externos en las transiciones árabes," FRIDE, *Policy Brief,* no. 79 (Abril 2012), p. 3.

43 "ظهير شريف رقم 1.11.91، صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور"، **الجريدة الرسمية**، العدد 5964 مكرر (30 تموز/ يوليو 2011)، ص 3600-3627.

44 طالبت حركة 20 فبراير منذ البداية، بوضع دستور من خلال جمعية تأسيسية منتخبة، إلا أن الملك كان واضحًا في خطاب 9 آذار/ مارس 2011، حين أعلن عن تكليفه لجنة استشارية بوضع الدستور الجديد. ضمّت هذه اللجنة مجموعة من الكفاءات العلمية والقانونية والحقوقية، الأمر الذي يشكّل بديلًا لغياب المشروعية الديمقراطية الناتج من تعيين أعضائها، انظر: كولفري، ص 46.

بالتأثير في آليات اشتغال النظام، وإنجاز دمقرطة حقيقية تذيب جليد السلطوية المترسب في مفاصل الدولة المغربية. فالاقتصار على إصلاح متحكَّم فيه ترجم عدم استعداد هذا النظام تحمّل تكلفة رفع منسوب اللبرلة، بسبب ما قد يترتب على ذلك من تشكيل بيئة داخلية أكثر استجابة لاستيعاب المتغيرات الدولية.

> جاء الإصلاح ببعض المستجدات، لكنّ الوقائع أثبتت أن رفع منسوب اللبرلة على المستوى الدستوري الشكلي لم يواكبه ميزان قوى جديد، وظل هامش المبادرة أمام الأحزاب ضيقًا لا يسمح بالتأثير في آليات اشتغال النظام، وإنجاز دمقرطة حقيقية تذيب جليد السلطوية المترسب في مفاصل الدولة المغربية

3. العائد السياسي للعدوى المعكوسة

إذا كانت عدوى الديمقراطية قد استطاعت أن تصل إلى السياسة المغربية في فرصتين اثنتين ضمن ما يسميه هانتنجتون عدوى الديمقراطية[45]، فإن حدثين آخرين سيندرجان في سياق إنتاج هذه العدوى، لكن بطريقة معكوسة من خلال تأثيرهما السلبي في قوة الدفع الداخلية. يتعلق الأمر بهجمات 11 سبتمبر، وانتكاسة الثورات العربية بعد 2013؛ الأمر الذي سمح للنظام باستخلاص العائد السياسي لهذين الحدثين، وتوظيفه بما يوافق إستراتيجيته المحافظة.

أبدى هذا النظام، منذ بداية الألفية الجديدة، قدرة ملحوظة على إحداث تغيير سياسي، لكن مع التحكّم فيه وتوجيه منعرجاته. وما كان لهذه الدينامية أن تفرز بعض امتداداتها، لولا التحول النسبي الذي طرأ على سياسة القوى الدولية الكبرى إزاء البلدان العربية، من خلال إيلائها توسيع هوامش اللبرلة السياسية فيها أهمية أكبر[46].

جعلت هجمات 11 سبتمبر هذه القوى تُعيد جدولة أولوياتها الخارجية. ومن ثمّ، فالانتكاسة التي عرفها الحقل السياسي المغربي آنذاك، رغم أنها تظل رهينةً لحدود التحول الذي جسدته حكومة التناوب التي قادها اليسار الإصلاحي ما بين سنتي 1998 و2002، فإنها تبقى على صلة بارتدادات هذه الهجمات، وتأثيرها في رؤية الفاعلين الخارجيين لقضايا الديمقراطية. فلم يكن استغناء القصر عن عبد الرحمن اليوسفي الذي قاد هذه الحكومة، والاستعاضة عنه بوزير أول غير مُنتمٍ عقب الانتخابات التشريعية التي جرت في 27 أيلول/ سبتمبر 2002، إلا توظيفًا للتحولات التي طرأت على النظام الدولي بعد هذه الهجمات، وبالنتيجة إعادة تشكيل النظام المغربي بالحدِّ من "نزوعه الليبرالي" وإنعاش نواته السلطوية.

لقد وضعت هذه الانتخابات المغرب على درب ما يعرف بالديمقراطيات الانتخابية أو الأنظمة السلطوية الانتخابية[47]، إلا أنّ تصدّر قضايا الإرهاب والأمن أجندات الفاعلين الدوليين بعد هذه الهجمات جعل القصر أقل حماسة لاستمرار اليوسفي على رأس الحكومة، ولا سيما أن هذه الانتخابات أشّرت على صعود الإسلام السياسي المعتدل؛ الأمر الذي بدأ يطرح تحديًّا على الفاعلين في الداخل والخارج. ولذلك لم تلقَ إزاحة اليوسفي معارضة الإدارة الأميركية التي كان يحكمها الجمهوريون المنشغلون بإعادة بناء الإستراتيجية الأميركية في المنطقة عقب هذه الأحداث.

أصبح المغرب، بعد هذه الأحداث، في قلب الإستراتيجية الأميركية المتعلقة بمكافحة الإرهاب؛ وهو ما جعل النظام يتفاعل مع ذلك عبْر مداخل متعددة، أبرزها تصديق الاتفاقيات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب[48]، والانكباب على إعداد مشروع قانون مكافحة الإرهاب. وسيكون للأحداث التي عرفتها مدينة الدار البيضاء، بتاريخ 16 أيار/ مايو 2003، دور في تسريع تصديق البرلمان هذا المشروع[49]. وساعدت هذه الأحداث على الانتقال إلى طور جديد في إدراك الفاعلين، في الداخل، للواقع الدولي الجديد الذي أفرزته هجمات 11 سبتمبر؛ الأمر الذي ساهم في تقييد الحقوق والحريات[50]. ولا شك في أن انخراط النظام في التحالف الدولي للحرب على الإرهاب، بعد هجمات 11 سبتمبر و16 أيار/ مايو، منحه مبررًا موضوعيًّا لإعادة توزيع الأدوار داخل الحقل السياسي بالحد من اللبرلة التي جاء بها سياق ما بعد نهاية الحرب الباردة.

إن هذه المتغيرات صبّت في مصلحة النظام، إلا أنه لم يغلق القوس الذي فتحه مع بداية التسعينيات؛ فاستمر في إعطاء الانطباع بأنه ماضٍ في تحوله نحو الديمقراطية، من خلال مؤشرات، مثل

45 هانتنجتون، ص 168-175.

46 Schmitter, p. 31.

47 سورنسن، ص 97-101.

48 نشير هنا إلى تصديق المغرب، في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2001، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، انظر: "ظهير شريف رقم 1.99.240 صادر في 6 من رمضان 1422 (22 نوفمبر 2001) بنشر الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة بالقاهرة في 22 أبريل 1998"، **الجريدة الرسمية**، العدد 4992 (4 نيسان/ أبريل 2002)، ص 790-815.

49 "ظهير شريف رقم 1.03.140 صادر في 26 من ربيع الأول 1424 (28 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب"، **الجريدة الرسمية**، العدد 5112 (29 أيار/ مايو 2003) ص 1755-1759.

50 Cavatorta, p. 559.

إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة[51] التي مكّنته من عائد سياسي مهمّ، واعتُبر ذلك، حينها، مؤشرًا على طور جديد في استيعاب بعض متطلبات التحول الديمقراطي المتعارف عليها عالميًّا، رغم أن التحولات اللاحقة أثبتت أن ذلك لم يكن له دور في الحد من صلابة السلطوية المغربية.

أشّر حدث مفصليّ آخر على هذه العدوى المعكوسة؛ فقد مثّل فوز الإسلاميين بالانتخابات الرئاسية المصرية في عام 2012 تحديًّا إقليميًّا كبيرًا، خصوصًا بالنسبة إلى دول الخليج، وعلى رأسها النظام السعودي الذي وفّر دعمًا ماديًّا واقتصاديًّا ودبلوماسيًّا لقوى الثورة المضادة في المنطقة من أجل وقف صعود الإسلام السياسي الديمقراطي في المنطقة[52]. وجاء الانقلاب العسكري في مصر في 3 تموز/ يوليو 2013 ليتوّج الانتكاسة التي مُنيت بها الثورات العربية، ويكشف أن الفاعلين الخارجيين غير معنيين بتقديم الدعم الكافي لبلدان الربيع العربي، على غرار ما تم تقديمه لبلدان أوروبا الشرقية ومكّنها، من ثمّ، من تسريع وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية[53]. كما أن الترويج لفكرة أن الحراك العربي ليس إلا وسيلة لزعزعة استقرار المنطقة وبثّ الفوضى[54]، كان له بالغ الأثر في تشكيل بيئة إقليمية حاضنة للتراجعات التي عرفتها السياسة المغربية على أكثر من صعيد.

شكّلت هذه المتغيرات موردًا بالنسبة إلى النظام لإعادة جدولة الأولويات في ضوء نتائج الانتخابات الجماعية والجهوية[55] والتشريعية[56]. وفي وقت كان يُنتظر أن تُفضي هذه الاستحقاقات إلى تعميق الاختيار الديمقراطي الذي نصّ عليه الدستور الجديد، جاءت أزمة مخاض تشكيل الحكومة (البلوكاج)[57] لتعيد إلى الواجهة إشكالية التحول الديمقراطي في المغرب في علاقتها بالعوامل الخارجية. فمن ناحية، كشفت هذه الأزمة ضعف الفاعلين في الداخل، وعجزهم عن بناء سياق داخلي يستوعب إكراهات هذا التحول، ومن ناحية أخرى، أظهرت لامبالاة الفاعلين في الخارج، حيث لم يتم تسجيل أي رد فعل دولي طوال مدة هذه الأزمة.

لم يكن الانسداد الذي عرفه الحقل السياسي شهورًا متواصلة مطروحًا على أجندة الفاعلين الدوليين، رغم أهمية المغرب في المعادلات الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي والساحل. ولم يتدخل هؤلاء طوال فترة المخاض المذكورة لمساعدة نظرائهم في الداخل على صياغة أرضية مشتركة، تكون منطلقًا لإعادة بناء التوافقات داخل الحقل السياسي، بما يمكّن عبد الإله بنكيران من تشكيل حكومته الثانية، ويحدّ من ارتـدادات الانقلاب العسكري الذي شهدته مصر[58]، وهو الانقلاب الذي مثّل جزءًا من سياق إقليمي أسهم في تقويض التوازنات السياسية الهشة التي شهدها المغرب عقب الحراك العربي؛ الأمر الذي أدى إلى انتعاش الخطاب السلطوي من جديد.

لم تكن هناك ضغوط خارجية بشأن الجدولة الزمنية للتحول الديمقراطي الذي يُفترض أن العرض الذي قدّمه النظام في عام 2011 يتضمّنه؛ الأمر الذي جعل هذا التحول هشًّا، وغير واضح ومفتقدًا الفاعلية المؤسسية المطلوبة. وفي الوسع القول إن الانتكاسة التي مُنيت بها معظم ثورات الربيع العربي بعد عام 2013 ساعدت على خلق بيئة معادية لمسار الدمقرطة في المغرب. فعِوض أن تفضي هذه الثورات إلى نشر قيم التوافق بين الفاعلين المعنيين بقضايا التحول الديمقراطي، تحولت إلى سبب للاحتراب الأهلي[59]، ولا شك في أن ذلك اعتُبر بالنسبة إلى النظام عائدًا سياسيًّا عمل، ولا يزال، على استخلاصه ضمن إستراتيجيته للتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

---

51 "ظهير شريف رقم 1.04.42 صادر في 19 من صفر 1425 (10 أبريل 2004) بالمصادقة على النظام الأساسي لهيئة الإنصاف والمصالحة"، **الجريدة الرسمية**، العدد 5203 (12 نيسان/ أبريل 2004)، ص 1639-1643.

52 حجال، ص 112.

53 Echag*üe*, p. 1.

54 حجال، ص 107.

55 جرت هذه الانتخابات في 4 أيلول/ سبتمبر 2015، وتميزت بصعود لافت لحزب العدالة والتنمية خاصة في المدن والحواضر الكبرى، ففي الانتخابات الجماعية حل ثالثًا بحصوله على 5021 مقعدًا (بنسبة 15.94 في المئة)، وفي الانتخابات الجهوية، حلّ الأول بـ 174 مقعدًا (بنسبة 25.67 في المئة)، أما في انتخابات مجالس العمالات والأقاليم، فقد حلّ ثانيًا بـ 219 مقعدًا (بنسبة 16.04 في المئة). لمزيد من التفاصيل حول هذه الانتخابات، انظر: "النتائج المتعلقة بالانتخابات التشريعية لاقتراع يوم 7 أكتوبر 2016"، موقع وزارة الداخلية المغربية، شوهد في 2018/5/12، في: https://goo.gl/iFtGxD

56 جرت هذه الانتخابات في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2016، وتصدّرها حزب العدالة والتنمية بـ 125 مقعدًا (بنسبة 31.65 في المئة)، انظر: المرجع نفسه.

57 بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2016، عيّن الملك محمد السادس عبد الإله بنكيران مجددًا على رأس الحكومة، وكلّفه بتشكيلها، وقد باءت كل محاولات بنكيران لتشكيل الحكومة بالفشل، وفي 15 آذار/ مارس 2017 أصدر الديوان الملكي بلاغًا يعفي فيه بنكيران، ويعيّن بدلًا منه سعد الدين العثماني رئيسًا للحكومة.

58 مع أنه لا علاقة مباشرة بين الانقلاب العسكري في مصر، ومخاض تشكيل الحكومة بعد انتخابات 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2016، لكن ذلك لا يمنع من القول إن الانقلاب قابله بعض مكونات الطبقة السياسية برفض لافت، على الأقل بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية الإسلامي، حيث لم يتردد بعض قياديه، أثناء لقائهم السفير المصري بالرباط، من توصيف ما حدث في مصر يوم 3 تموز/ يوليو 2013 بالانقلاب العسكري. وفي السياق ذاته دانت شبيبة الحزب الإسلامي الانقلاب ووصفته بالاغتيال الحقيقي للديمقراطية، كما دانت موقفَ حزب الأصالة والمعاصرة، القريب من السلطة، والذي اعتبرته مساندًا للانقلاب، انظر: "إسلاميو المغرب للسفير المصري: ما وقع في مصر انقلاب عسكري"، موقع مغرس، شوهد في 2018/7/30، في: https://goo.gl/4SNqwN؛ حسن حمورو، "شبيبة بنكيران تحذر 'البام' من نقل مفردات 'انقلاب' مصر للمغرب"، **هسبريس**، 2013/7/7، شوهد في 2018/7/29، في: https://goo.gl/GWmGDG

59 بشارة، ص 79.

ثانيًا: الفاعلون الدوليون: قراءة في الإستراتيجيات

طوال ثلاثة عقود لم يتوانَ الفاعلون الخارجيون في تعبئة مواردهم للتأثير في السياسة المغربية. إذ كان للمغرب حضور في أجنداتهم، باعتباره أحد مختبرات رصد مسارات اللبرلة في المنطقة، إلا أن ذلك لم يحفزهم على وضع خريطة طريق تؤطر هذه المسارات، وتدفع بها صوب مشروع للتحول الديمقراطي يهتدي بالتجارب المقارنة ويستفيد من إنجازاتها وانتكاساتها.

وسواء تعلّق الأمر بالولايات المتحدة، أو بالاتحاد الأوروبي، أو بالمؤسسات المانحة، فغياب هذه الخريطة يكاد يكون القاسم المشترك بين هذه القوى في رؤيتها للمغرب. وإذا كان من المسلّم به أن ضغوط الفاعلين الخارجيين لا تكون مؤثرة إلا إذا منحها الفاعلون في الداخل دينامية معيّنة بالتفاعل الإيجابي معها[60]، فالحالة المغربية لا تقدّم لنا عيّنة واضحة من هذه الضغوط، التي تصدر من رؤية تكتيكية للإصلاح السياسي، ولذلك فإيقاعاتها تختلف من مرحلة إلى أخرى وفق السياق الدولي والإقليمي وأولويات القوى الكبرى. فما يبدو دعمًا يقدّمه الفاعلون الخارجيون يبقى محكومًا بمصالحهم الإستراتيجية[61].

ولذلك، فالدعم الذي يقدمه الغرب للنظام المغربي يندرج في هذا السياق، خاصة في ضوء نجاح هذا النظام في توفير الأمن والاستقرار في محيط مضطرب، وتحقيق نمو اقتصادي رغم ما واكب ذلك من اختلالات[62].

غير أن هذا الدعم لم يتضمن، يومًا، مشروعًا متكاملًا للمساعدة على التحول نحو الديمقراطية عبر تحفيز القوى الديمقراطية في الداخل. يكتسي بعض المبادرات التي تستهدف إشاعة قيم الديمقراطية أهمية، إلا أنها لا تندرج ضمن منظور واضح لتحويل اللبرلة المحدودة التي يعرفها المغرب إلى ديمقراطية صريحة. وتنبئنا التجارب المقارنة أن البرمجة الزمنية للتحول الديمقراطي تظل مسألة مركزية، وهو أمر غائب في حالة المغرب، فلا يُبدي الفاعلون الخارجيون اهتمامًا بهذه البرمجة باعتبارها وسيلة لضخّ دماء جديدة في السياسة المغربية.

1. الولايات المتحدة: الأمن قبل الديمقراطية

مع مطلع الثمانينيات، أطلقت الولايات المتحدة برنامجًا دوليًّا لترويج الديمقراطية، عبر مؤسسات أهمها الصندوق الوطني للديمقراطية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية[63]. وعلى الرغم من اندراج المغرب ضمن هذه الإستراتيجية، فإن الوضع كان مختلفًا، إلى حد ما، بالنسبة إليه. فإضافة إلى كونه لم يهدد قط المصالح الأميركية[64]، فإن السياق السياسي المغربي يبقى أقل خطورة من معظم البلدان العربية الأخرى التي تتدخل فيها الولايات المتحدة ضمن برامج تعزيز الديمقراطية[65]، بسبب حرص النظام على الحفاظ على حد أدنى من اللبرلة الموجّهة. وظلت الحالة المغربية بعيدة عن خيار التدخل المباشر، الذي غدا عنوانًا للإستراتيجية الأميركية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر التي ساعدت على صعود المحافظين الجدد الذين انبروا لمحاربة الإرهاب، ونشر الديمقراطية، وتغيير أنظمة الحكم بالقوة كما حدث في أفغانستان والعراق.

ظلت الولايات المتحدة تنظر بإيجابية إلى الإصلاحات التي باشرها النظام المغربي، وتعتبرها جريئة[66]. وحتى حينما كانت هذه الإصلاحات تنتكس، فإن ذلك لم يكن يلقى معارضة منها، ولا سيما خلال فترة حكم الجمهوريين الذين يؤمنون بأهمية الاستقرار في المنطقة العربية، على اعتبار أن المساعدة على التحول نحو الديمقراطية قد تؤدي إلى حالة من الفوضى يصعب التحكم فيها، بما يشكّله ذلك من تهديد للمصالح الأميركية.

حظي النظام المغربي، عقب أحداث 11 سبتمبر، بموقع لافت في البرنامج الأميركي للمساعدة على القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في الوطن العربي[67]، وأثنت الإدارة الأميركية على ما يقوم به من إصلاحات[68]. هذا الثناء وإن بدا، من ناحية، مجاملة أميركية للسلطوية المغربية، إلا أن البعض رأى فيه التزامًا أميركيًا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب، وترك أمر تطوير الحقل السياسي للفاعلين في الداخل[69]، وإن كان ذلك لا يتطابق مع السياسة الخارجية لواشنطن، التي تقوم على الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية، وهو ما يفرض عليها التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد أو ذاك.

وبالنظر إلى أن هذه المصالح أضحت محكومة بالبعد الأمني والاستخباراتي عقب أحداث 11 سبتمبر، فقد حظي المغرب بأهمية

60 Tolstrup, p. 3.

61 Echag*üe*, p. 3.

62 Ángel Llorente, "Justicia y democracia en Marruecos y en el mundo árabe: ¿una oportunidad para la UE?," Real Instituto Elcano, 16/6/2011, p. 2.

63 سورنسن، ص 122.

64 أوتاواي ورايلي، ص 25.

65 المرجع نفسه.

66 Marina Ottaway, "Promoting Democracy in the Middle East, the Problem of U.S. Credibility," Carnegie Endowment, *Working Papers*, no. 35 (March 2003), p. 15.

67 اندرج هذا البرنامج في سياق "مبادرة من أجل شراكة أمريكية شرق متوسطية"، موقع مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، شوهد في 2018/5/12، في: https://goo.gl/NjhJpg

68 في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2002 أعلن وزير الخارجية الأميركي الأسبق، كولن باول، عن برنامج (بمبلغ 29 مليون دولار) للمساعدة على القيام بهذه الإصلاحات والعمل على تحسين صورة الولايات المتحدة في البلدان العربية، انظر: المرجع نفسه؛ Ottaway, p. 15.

69 Ibid.

بالغة في الإستراتيجية الشرق أوسطية للإدارة الأميركية، باعتباره حليفًا أساسيًّا لها في المنطقة[70]. وهي أهمية نابعة، من جهة، من موقعه الجغرافي الذي يمثّل بالنسبة إلى هذه الإستراتيجية عمقًا حيويًّا، ومن جهة أخرى من النفس "الاعتدالي" الذي يميز السياسة الخارجية المغربية إزاء قضايا الشرق الأوسط، خاصة قضية فلسطين، هذا فضلًا عن المبادلات التجارية بين البلدين التي سجلت ارتفاعًا ملحوظًا منذ عام 2006[71].

من ثمّ، راهنت الإدارة الأميركية على المغرب ليؤدي دورًا سياسيًّا، ولا سيما في سياق مشروع الشرق الأوسط الكبير لنشر الحرية والديمقراطية الذي أطلقه جورج بوش الابن. لذلك لم تُبدِ إدارته انشغالًا بنواقص السياسة المغربية[72]، ولا مماطلة النظام في دمقرطة مؤسساته، بقدر ما حرصت على تعزيز علاقتها به في ضوء انخراطه في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب. وفي المقابل، استطاع المغرب أن يحصل على دعم واشنطن لمبادرته من أجل "حكم ذاتي في الصحراء الغربية"[73]؛ الأمر الذي يجعلنا إزاء اتفاق غير معلن بين الطرفين، لا تقع دمقرطة هذا النظام ضمن أولوياته الرئيسة.

ويعتبر اتفاق التبادل الحر بين البلدين[74] أحد تمظهرات الإستراتيجية الأميركية حيال الإصلاح السياسي في المغرب. فلم تُبدِ واشنطن أي اعتراض على حصر السلطة في دائرة الفاعلين المتدخلين في إقرار هذا الاتفاق، سواء أثناء المفاوضات أو خلال تصديقه[75]، كما لم يتضمن الاتفاق أي إشارة إلى الوضع السياسي في المغرب[76]. وهو الأمر الذي ترجم بوضوح رؤية الولايات المتحدة لدور المغرب ضمن تجاذبات توزيع القوة والنفوذ الأميركيَيْن في المنطقة؛ وهو دور يجعل الإدارات الأميركية المتعاقبة تتجنب الخوض في كل ما له صلة بالتحول الديمقراطي في المغرب. وإذا كانت الولايات المتحدة توجه أحيانًا انتقادات إلى أوضاع حقوق الإنسان في المغرب من خلال التقارير السنوية التي تصدرها خارجيتها، فإن ذلك لم يندرج، يومًا، في سياق رؤية متكاملة لما يجب أن تكون عليه السياسة المغربية. ولم يسبق أن تبلورت هذه الانتقادات في موقف أميركي واضح قابل للتحوّل إلى عنصر ضغط فاعل، سواء فيما يتعلق بالشق الحقوقي أو بالشق السياسي.

> خوّلت هذه البراغماتية الأميركية النظام في المغرب أوراقًا جديدة في رؤيته لقضايا الإصلاح، أبرزها ورقة الإسلام السياسي المعتدل التي وظّفها عبر التحكم في منسوب الانفتاح الذي يعرفه، والحدّ من فاعلية المجتمع المدني؛ وبالنتيجة الالتفاف على أي إمكانية للتحول الديمقراطي

خوّلت هذه البراغماتية الأميركية النظام أوراقًا جديدة في رؤيته لقضايا الإصلاح، أبرزها ورقة الإسلام السياسي المعتدل التي وظّفها عبر التحكم في منسوب الانفتاح الذي يعرفه، والحدّ من فاعلية المجتمع المدني؛ وبالنتيجة الالتفاف على أي إمكانية للتحول الديمقراطي. لقد استثمر النظام، جيّدًا، المنظور التكتيكي للولايات المتحدة إزاء المسألة الديمقراطية، فهي، مثلًا، وإن كانت تركّز على الانتخابات، فإن ذلك يقتصر فقط على المساعدة على صياغة برامج تتوخى تحسيس المواطنين بأهمية الاستحقاقات الديمقراطية[77]؛ ما يعني إفراغ هذه الاستحقاقات من حمولتها الديمقراطية.

إضافة إلى ذلك، مثّل المغرب أحد البلدان المستهدفة، في المنطقة، بالنسبة إلى المعهد الجمهوري الدولي IRI التابع للحزب الجمهوري، من خلال برامج مختلفة[78] استهدفت عددًا من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وانخرطت في مشاريع وأبحاث ترتبط بصناعة

70 مجموعة مؤلفين، **التقرير الاستراتيجي المغربي (2006-2010)**، التقرير التاسع (الرباط: منشورات مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 2010)، ص 34.

71 في هذا الصدد بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين 1.4 مليار دولار في عام 2006، و2.3 مليار دولار في عام 2007، و2.4 مليار دولار في عام 2008، انظر: المرجع نفسه، ص 36.

72 أوتاواي ورايلي، ص 26.

73 **التقرير الاستراتيجي المغربي**، ص 35.

74 انطلقت المفاوضات بين الجانبين في 21 كانون الثاني/ يناير 2003، وفي 2 آذار/ مارس تم الإعلان عن صيغتها النهائية رسميًا في واشنطن، ودخلت حيز التنفيذ في فاتح كانون الثاني/ يناير 2006، تضمّنت 22 فصلًا توزعت على المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية والمالية والتعاونية، انظر: "اتفاق التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية"، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، شوهد في 2019/3/19، في: https://goo.gl/ymcKSr

75 في الوقت الذي عمل الطرف الأميركي على إشراك عدد كبير من الفاعلين أثناء المفاوضات، حرصت السلطة في المغرب على حصر المتدخلين في مسار المفاوضات، باستبعاد وتهميش البرلمان والأحزاب والنخب والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين، انظر: "اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا/ سنة البدء–2005: (هل) الاتفاقية تسعى لأمركة المغرب في إطار أمركة العالم؟"، موقع تنمية، 2012/8/10، شوهد في: 2018/5/15، في: https://goo.gl/A1qhQS

76 Cavatorta, p. 567.

77 نشير هنا إلى زيارة وفد من المعهد الجمهوري الدولي لمدينة مراكش في نيسان/ أبريل 2015، انظر: موقع صحيفة *Le Matin* المغربية:
"Marrakech: Une délégation de l'institut républicain international dans la cité ocre," *Le Matin*, 6/4/2015, accessed on 12/3/2018, at: https://goo.gl/up67PU

78 عمل هذا المعهد على إيجاد مكان له في السياسة المغربية منذ عام 2000، عبر برامج مختلفة لتعزيز الديمقراطية، وتطوير أداء الأحزاب السياسية والبلديات، وتنمية السياسات الاقتصادية، ودعم المرأة والقيادات الشابة، انظر:
"Morocco Overview: Morocco Program Summary," The International Republican Institute (IRI), 22/1/2010, accessed on 13/5/2018, at: https://goo.gl/k2WN3m

السياسات العمومية[79]، وقياس الرأي العام، وقضايا النخب والإصلاح والمرأة والتنمية المحلية[80]، إلا أن تأثيرها بقي محدودًا، رغم أهميتها.

وكان لافتًا قيام هذا المعهد باستطلاعات رأي تتعلق بالعزوف الانتخابي والإصلاح، وقد اعتبر ذلك ضمن خطته لمساعدة الأحزاب على الرفع من أدائها والتغلب على المشكلات التي تواجهها في إقناع المواطنين ببرامجها[81]، إلا أن انشغاله بالإسلاميين سرعان ما برز لاحقًا على نحو ملحوظ[82]، وهو الأمر الذي عكَس حرص واشنطن المتزايد على إقامة علاقات جيدة مع حزب العدالة والتنمية الذي تنظر إليه باعتباره حزبًا معتدلًا ووازنًا في المشهد السياسي[83]، وقادرًا على الاندماج في هياكل السلطة. من هنا، لا يُستبعد أن يكون أحد أسباب استمرار الحزب على رأس الحكومة منذ عام 2011 على "صلة ما" بهذه النظرة الأميركية الإيجابية إلى الحزب، بسبب قدرته على تعزيز الاستقرار السياسي بتوافق مع القصر.

ضمن هذا السياق، ندرك التفاعل الإيجابي لواشنطن حيال خطوات النظام في مواجهة الحراك الشعبي مع بداية عام 2011، فاعتبرت الخارجية الأميركية الإصلاحات التي أعلنها الملك محمد السادس في خطاب 9 آذار/ مـارس "نموذجًا يُحتذى بالنسبة لباقي بلدان المنطقة"[84]، كما رأت في الاستفتاء الدستوري الذي شهدته البلاد في فاتح تموز/ يوليو من السنة نفسها "خطوة مهمة في التنمية الديمقراطية الجارية في المغرب"[85]. وعقب الانتخابات التشريعية التي شهدها المغرب في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة ذاتها، صرحت وزيرة الخارجية الأميركية، آنذاك، هيلاري كلينتون بأن "تشييد الصرح الديمقراطي، لا يتوقف عند الانتهاء من فرز الأصوات [...] وأكدت استعداد الولايات المتحدة للعمل مع البرلمان الجديد والشعب المغربي، من أجل تدعيم دولة القانون وحقوق الإنسان، وتعزيز الشفافية والحكامة القائمة على أساس المساءلة، والعمل على إجراء إصلاحات ديمقراطية مستدامة"[86]. يتعلق الأمر "بشراكة متينة ومربحة للطرفين، وتحالف إستراتيجي يربط البلدين"[87] يجعلان إدراج قضية الديمقراطية في المغرب على رأس جدول العلاقات الأميركية - المغربية خروجًا عن مقتضيات البراغماتية السياسية، باعتبارها المرجعية المؤطرة للسياسة الخارجية الأميركية.

يبدو واضحًا دعم واشنطن الخيارات الإصلاحية للنظام المغربي التي لا تعني، قطعًا، انخراطه في دمقرطة حقيقية. وفي الوسع القول إن تعاون هذا النظام مع واشنطن في الحرب على الإرهاب، وعدم تهديد مصالحها، والاستقرار الذي يعرفه المغرب، والاندماج السلس للإسلاميين في الحقل السياسي، كلها عوامل تجعل الولايات المتحدة غير مضطرة إلى الضغط عليه لإنجاز إصلاح ديمقراطي شامل لمؤسساته.

أكثر من ذلك، صار لافتًا تواتر إشادة الإدارة الأميركية في الأعوام الأخيرة بأهمية الدور المغربي في محاربة الإرهاب والعنف الديني والتنظيمات الجهادية العابرة للحدود[88]، وبالأخص فيما يرتبط بدور الاستخبارات المغربية في تعقب آثار المغاربة الذين انضموا إلى هذه التنظيمات في العراق وسورية وليبيا بعد عام 2011، وتفكيك عدد من الخلايا الإرهابية، فيما يُعتبر، وفق منظور واشنطن، التزامًا بالتعهدات الدولية بشأن محاربة الإرهاب[89]، ومن ثمّ، اصطفافًا إلى جانب إستراتيجيتها في هذا الباب. ولا مبالغة في القول إن المغرب أحد النماذج العربية التي تطرح، بحدة، صدقية الولايات المتحدة في عملية الدمقرطة والإصلاح السياسي، والضبابية التي تلفّ مواقفها في الغالب. فقد ساندت واشنطن النظام في الإصلاحات التي قام بها لمواجهة الحراك الشعبي بغاية الحفاظ على الاستقرار، والحيلولة دون حدوث اضطرابات تفضي إلى وصول المتطرفين الإسلاميين إلى السلطة. يتعلق الأمر، إذًا، بدعم تكتيكي تحكمه إستراتيجية الحفاظ على الأمن القومي الأميركي في المنطقة.

2. الاتحاد الأوروبي: الاقتصاد في خدمة السياسة

اضطلعت المجموعة الأوروبية بدور مهم في مساعدة بلدان أوروبا الشرقية على الانفتاح السياسي في نهاية الثمانينيات، بجعل الانضمام

79 Ibid.

80 Ibid.

81 Ibid.

82 نشير هنا إلى استطلاع الرأي الذي أنجزه المعهد عشية الانتخابات التشريعية لسنة 2007، وهو الاستطلاع الذي توقّع فوز حزب العدالة والتنمية بـ 47 في المئة من الأصوات. لم يفز الحزب بهذه النسبة، لكن الاستطلاع وضعه في قلب النقاش السياسي المواكب لهذه الانتخابات، الأمر الذي حمل، حينها، دلالات سياسية، انظر:
Mohamed Jâabouk, "L'IRI quitte le Maroc," Maghress, 4/8/2011, accessed on 13/4/2018, at: https://goo.gl/NWSzjZ

83 أوتاواي ورايلي، ص 27.

84 "وزيرة الخارجية الأميركية تهنئ الشعب المغربي على نجاح الانتخابات التشريعية"، وكالة المغرب العربي للأنباء، 2011/11/27، شوهد في 2019/3/24، في: https://bit.ly/2uVOmMI

85 "واشنطن تشيد بالاستفتاء الدستوري وتهنئ الشعب المغربي"، **ناظور 24**، شوهد في 2018/4/12، في: https://goo.gl/Gqi5uq

86 "وزيرة الخارجية الأميركية تهنئ الشعب المغربي على نجاح الانتخابات التشريعية".

87 انظر نص البيان الأميركي - المغربي الذي صدر عقب لقاء القمة الذي جمع الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما والعاهل المغربي محمد السادس في البيت الأبيض، انظر: البوابة الوطنية للمغرب، "نص البيان المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية"، 2013/11/22، شوهد في 2018/5/2، في: https://goo.gl/pjaoPY

88 *Country Reports on Terrorism 2015* (Washington, DC: Bureau of Counterterrorism and Countering Violent Extremism, 2016), p. 204.
Country Reports on Terrorism 2016 (Washington, DC: Bureau of Counterterrorism and Countering Violent Extremism, 2017), pp. 209-213.

89 *Country Reports on Terrorism 2015*, p. 204.

إليها حافزًا لها كي تتحول نحو الديمقراطية[90]. قد يبدو هذا الدور مرجعيةً تحكم سياسة أوروبا إزاء قضايا التحول الديمقراطي، خاصة حينما يرتبط ببلد مثل المغرب يحتل مكانة أساسية في سياسة الجوار الأوروبية. بيد أن الوقائع تكشف أن سياسة الاتحاد حتى إن اختلفت، في بعض أوجهها، عن نظيرتها الأميركية، فإنها تتسم بالرؤية البراغماتية نفسها. فالاتحاد لا يمتلك خارج أوروبـا، وفي علاقته بالمغرب وباقي بلدان جنوب المتوسط، ما يسميه البعض، القوة التحويلية التي امتلكها في علاقته ببلدان أوروبا الشرقية[91] التي ساعدها على التحول الديمقراطي.

من جهته، عمل النظام المغربي، منذ بداية التسعينيات، على توظيف ورقة الإصلاح السياسي لتعزيز شراكته مع أوروبا. تجلّى ذلك في اتفاق الشراكة الذي وقعه الطرفان في 26 شباط/ فبراير 1996، ودخل حيز التنفيذ في فاتح آذار/ مـارس 2000[92]. لقد نص هذا الاتفاق على أهمية الحوار السياسي للنهوض بقيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان، إلا أن ذلك جاء في صيغة تعميمية تفتقد إلى الدقة والوضوح، وهو ما عبَّر عن طبيعة الشراكة الأورومتوسطية التي تخدم مصالح أوروبا في سياق بحثها عن تحقيق التوازن الإستراتيجي في مواجهة الولايات المتحدة[93]؛ الأمر الذي تقاطع مع رؤية النظام لهذه الشراكة، من خلال حثّه أوروبا على التركيز على الجانب الاقتصادي مدخلًا أساسيًّا لإنجاز التنمية الشاملة، وكسب رهانات الانخراط في الاقتصاد العالمي، والتبادل الحر لتسريع وتيرة النمو[94]. ومن ثمّ، غدت هذه الورقة، بالنسبة إلى النظام، تكتيكًا تُمليه إكراهات الاقتصاد والسياسة والهجرة والأمن ومكافحة الإرهاب في حوض المتوسط.

غير أن اندلاع الثورات العربية وضع الاتحاد أمام تحديات جديدة؛ فالرهان على الاستقرار على حساب التطلعات الديمقراطية للشعوب بدا أنه ليس بالإستراتيجية الناجعة دائمًا[95]، وأظهر أن الوقت حان لإعادة توجيه سياسة الاتحاد إزاء بلدان جنوب المتوسط، في ضوء تطلّع شعوبها إلى الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، فلم تعُد هناك حاجة إلى الرهان على "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي أُحدث في قمة باريس في عام 2008[96]، وباتت الحاجة ماسة إلى مداخل مغايرة تستوعب الارتجاج الذي أحدثته هذه الثورات.

لقد رحّب الاتحاد بتفاعل الملك محمد السادس مع حركة 20 فبراير[97]، إلا أنه فضَّل أن يتفاعل مع الربيع المغربي من خلال برامج عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[98]. وفي هذا الإطار، أظهر اهتمامًا خاصًا بالمغرب تكريسًا للوضع المتقدم الذي منحه في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2008[99]. ومثَّلت المساعدات الإنسانية والبرامج السياسية أبرز أوجه هذا الاهتمام[100]. فوقَّع الطرفان الاتفاقَ الفلاحي بتاريخ 16 شباط/ فبراير 2012[101]، بعد سنوات من المفاوضات. وكان المغرب ضمن البلدان العربية التي استفادت من برنامج "دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل" SPRING الذي انصبّ على وضع برامج اقتصادية واجتماعية مستعجلة ودعم المسارات الانتقالية[102]. وحظي تحديث القضاء بدعم أوروبي واضح[103] استمر طوال الأعوام الفائتة[104]. كما استفاد من مِنح وهبات لتعزيز الحكامة العمومية والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية[105].

---

90 هانتنجتون، ص 158.

91 Nodia, p. 139.

92 "Décision du conseil et de la commisssion: Du 24 janvier 2000 relative à la conclusion de l'accord euro-méditerranéen entre les Communautés européennes et leurs États membres, d'une part, et le Royaume du Maroc, d'autre part (2000/204/CE, CECA)," *Journal officiel des Communautés européennes*, vol. 70, no. 1 (2000), accessed on 12/4/2018, at: https://goo.gl/7St4sj

93 **التقرير الاستراتيجي المغربي**، ص 64.

94 انظر: البوابة الوطنية للمغرب، "خطب صاحب الجلالة: خطاب العرش الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة الذكرى السادسة لاعتلاء جلالته العرش"، 2013/3/25، شوهد في 2018/4/12، في: https://goo.gl/rxeeMd

95 Manrique, p. 6.

96 Llorente, p. 7.

97 في هذا الإطار، رحّبت وزيرة الخارجية الأوروبية، كاترين أشتون، بالإصلاحات الدستورية التي وعد بها الملك محمد السادس، متعهدة بتقديم كل المساعدة اللازمة للرباط، من أجل تطبيق هذه الإصلاحات واسعة النطاق، وهي إصلاحات تعكس تعهدًا في سبيل مزيد من الديمقراطية في المغرب، انظر: "واشنطن: ملك المغرب يقود تغييرًا عميقًا في المنطقة".

98 Echag*üe*, p. 2.

99 Sutour, p. 102 et ss.

100 Echag*üe*, p. 2.

101 "Règlement d'exécution (UE) N° 812 / 2012 de la commission du 12 sep 2012 portant modification du règlement (CE) n° 747 / 2001 du conseil en ce qui concerne les contingents tarifaires de l'Union pour certains produits agricoles et produits agricoles transformés originaires du Maroc," *Journal officiel des Communautés européennes*, vol. 247, no. 7 (2012), accessed on 28/4/2018, at: https://goo.gl/YuiRFP

102 Sutour, p. 12.

103 يتعلق الأمر بمشروع بلغ غلافه المالي حوالى (27 مليون يورو)، وانصبّ على تحسين أداء هذه المنظومة من خلال رقمنة 19 محكمة استئناف، و21 محكمة ابتدائية، فضلًا عن بناء وتجهيز مؤسسات لحفظ الأرشيف القضائي في بعض الجهات، ومركزٍ للإعلام والتوثيق القضائي، انظر: Llorente, p. 4.

104 ساهم الاتحاد الأوروبي في إصلاح القضاء من خلال برنامج دعم إصلاح العدالة بغلاف مالي يناهز 75 مليون يورو، والذي تم توقيعه في كانون الأول/ ديسمبر 2015 وبدأ تنفيذه الفعلي في فاتح شباط/ فبراير 2018، ويهدف البرنامج إلى تحقيق أربعة أهداف إستراتيجية: دعم استقلال القضاء، وتحسين ظروف وآليات الولوج إلى العدالة، وتقوية الحماية القضائية للحقوق والحريات، ورفع فاعلية ونجاعة القضاء، انظر: "75.5 مليون أورو من الاتحاد الأوربي لدعم القضاء"، جريدة **الصباح**، 2018/2/2، شوهد في 2018/2/26، في: https://bit.ly/2Fk8k8A

105 على سبيل المثال، تلقّى المغرب بتاريخ 5 كانون الأول/ ديسمبر 2013 هبة بمبلغ 1.86 مليار درهم لأجل تمويل برامج تخص "تحديث العمل العمومي – حكامة"، و"دعم التشغيل – المقاولات الصغرى والمتوسطة"، و"محو الأمية"، و"الاستشارة الفلاحية"، انظر: وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، "الاتحاد الأوروبي يمنح المغرب هبة بقيمة 1,86 مليار درهم لتمويل أربعة برامج"، شوهد في 2018/5/12، في: https://goo.gl/29dwRC

وتكشف خطة العمل الجديدة (المغرب - الاتحاد الأوروبي: 2013–2017) التي تم توقيعها في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2013، جانبًا من الاختلالات التي تعرفها الشراكة المغربية الأوروبية، ففي وقت يتم فيه التركيز على اندماج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد الأوروبي، لا يحظى الجانب السياسي إلا بإشارة عابرة حول "تعميق التعاون السياسي وفقًا للأهداف العامة لاتفاق الشراكة الأورومتوسطية"[106]، ما يُكرّس أولوية الاقتصاد على السياسة في الإستراتيجية الأوروبية.

وسلكت الدول الأعضاء في الاتحاد المنحى نفسه، ففرنسا وبحكم شبكة مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية الواسعة مع المغرب[107] لم تتخلَّ يومًا عن واقعيتها التي تحكم سياستها الخارجية[108]، فالاستقرار في المغرب، لا يتأتى بالنسبة إليها إلا بدعم المَلَكية والقوى الاجتماعية المتحالفة معها، في ضوء تزايد المخاوف من تنامي قوة الإسلام السياسي، الأمر الذي يجعل النظام المغربي، بحكم مشروعيته الدينية، الأقدرَ على تحقيق الاستقرار وفقًا للرؤية الفرنسية. أما إسبانيا، التي انحازت منذ سنوات إلى خيار دعم الاستقرار في المنطقة العربية[109]، فعملت على دعم المسارات الانتقالية العربية، وإن لم يتبلور ذلك في سياسة واضحة ومتماسكة[110]، بسبب موقعها الجغرافي الذي يجعل "مصالحها في جنوب المتوسط أكثر عرضة للتهديد من شركائها في شمال أوروبا"[111]. وضمن هذا الأفق، انخرطت في برامج للإصلاح، خاصة في ظل امتلاكها تجربة واسعة في التعاون في مجال "الحكامة الديمقراطية"، بسبب إرثها في التعاطي مع إشكالات الانتقال الديمقراطي[112]. وبحكم أهمية استقرار المغرب بالنسبة إليها، فقد كان الأخير ضمن البلدان العربية التي استفادت من عدة مشاريع وبرامج إصلاحية إسبانية، أبرزها مشروع ADL لإصلاح القضاء[113].

لا نعثر في الوثائق الأوروبية على ما يشير إلى ضغوط منتظمة، تتوخى التأثير في الفاعلين في المغرب من أجل وضع خطة محكمة لهذا التحول، بالتركيزِ على وثيقة دستورية تضعها هيئةٌ تأسيسية، وتأهيلِ الأحزاب السياسية، وتقليص سلطات الملك، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة تفرز حكومة منسجمة بصلاحيات قوية.

كما لا يبدو مكترثًا لوضع الطبقة الوسطى في المغرب باعتبارها رافعة سوسيولوجية وثقافية لهذا التحول. وحتى عندما ينخرط في دعم المجتمع المدني، فإن ذلك غالبًا ما يستهدف المنظمات التي تتمركز في المدن والحواضر الكبرى، الأمر الذي يجعل دعم الأوروبيين المجتمعَ المدني في المغرب لا يتوافق مع الطلب المحلي؛ ما يُفضي إلى خلق منظمات لا علاقة لها بدعم الإصلاح[114]، بل تصبح، في أحيان كثيرة، عقبة أمامه بسبب عجزها عن تجديد بناها التنظيمية.

تعكس هذه البراغماتية الأوروبية، التي لا تقتصر على المغرب[115]، اهتمام الأوربيين المتزايد بالفضاء الأورومتوسطي، لكنه اهتمام محكوم بالمصالح الاقتصادية والإستراتيجية. وإذا كان هناك حوار سياسي بين المغرب والاتحاد الأوروبي، فإنه ينصبّ على الجانب المؤسسي والاستشاري والتقني الذي يفتقد الفاعلية اللازمة لإحداث تغيير في بنية السياسة المغربية.

إن التحول الديمقراطي في المغرب، بالنسبة إلى الاتحاد ليس أكثر من فتح الأسواق المغربية أمام المنتجات الأوروبية، وتحرير الاقتصاد في أفق إدماجه في الاقتصاد الأوروبي، وخلق فضاء اقتصادي مشترك[116] تكون فيه الهيمنةُ لأوروبا. وبطبيعة الحال، فإن ذلك يجب أن يتم في ظل استقرار سياسي واجتماعي يجسّده نظام ملبرل Libéralisé إلى حد ما، لكنه، قطعًا، ليس ديمقراطيًّا، لأن ذلك قد يقف حجر عثرة أمام مصالحها الاقتصادية في المغرب والمنطقة.

في ضوء ذلك، ندرك الدلالات الكامنة خلف بعض الخطوات التي قامت بها جهات أوروبية مختلفة، مثل إقدام الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي في 2 حزيران/ يونيو 2011 على منح البرلمان المغربي صفة "شريك من أجل الديمقراطية"[117]، وهو ما تزامن مع وضع الدستور الجديد الذي لم تضعه جمعية تأسيسية منتخبة، كما تقضي بذلك الديمقراطية الغربية، بل لجنةٌ عيّنها الملك. كما لم يتردد واضعو تقريرٍ صادر عن لجنة الشؤون الأوروبية بمجلس الشيوخ الفرنسي، في القول إن المغرب تجاوز مرحلة التحول الديمقراطي في اتجاه ترسيخه، مستندين، في ذلك، إلى دسترة الحقوق والحريات،

106 "Recommandation N° 1 / 2013 du conseil d'association UE-MAROC du 16 décembre 2013 portant sur la mise en œuvre du plan d'action UE-Maroc dans le cadre de la PEV mettant en œuvre le statut avnacé (2013-2017)," *Journal officiel de l'Union européenne*, vol. 352, no. 78 (2013), accessed on 22/4/2018, at: https://goo.gl/htP3b7

107 لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، انظر:
"Relations bilatérales," *France Diplomatie*, 22019/1/, accessed on 13218/4/, at: https://goo.gl/UFc4j1

108 Cavatorta, p. 562.

109 Manrique, p. 2.

110 Ibid., p. 1.

111 Ibid., p. 4.

112 Llorente, p. 5.

113 Ibid., p. 6.

114 Echag*üe*, p.5.

115 تتجلى هذه البراغماتية في تعامل الاتحاد مع بلدان أوروبا الشرقية التي كانت تتطلع إلى الانضمام إليه، فهو، وإن اعترف بأوروبيتها، فإنه يرفض وضع جدول زمني لانضمامها إليه، انظر: Nodia, p. 14.

116 Sutour, p. 13.

117 "Le Maroc, 'partenaire pour la démocratie' du Conseil de l'Europe," BFM TV, 21/6/2011, accessed on 12/4/2018, at: https://goo.gl/QUvNKf

وإقرار التعددية الحزبية، واحتكار المَلَكية الدِّين عبر إمارة المؤمنين، وقبول صعود الإسلاميين إلى السلطة بعد عام 2011، وحيوية المجتمع المدني[118]، هذا في وقت لم يتطرق التقرير إلى غياب الديمقراطية في وضع هذا الدستور، وضعف المشروعية الديمقراطية أمام تجذّر المشروعية التقليدية، وضعف مؤسسات الوساطة.

نستنتج أن السياسة الأوروبية إزاء المغرب براغماتية، تقودها هواجس اقتصادية وأمنية بالدرجة الأولى. ولذلك يحرص الاتحاد أن تكون الإصلاحات التي يقوم بها النظام، بين الحين والآخر، محكومة بسقف معين، بحيث تضمن حدًا أدنى من الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتَحُول دون التمدد السياسي للإسلاميين تحت ذريعة الدفاع عن القيم الديمقراطية[119]، وتُكرّس إسلامًا مغربيًا معتدلًا ومقبولًا في الغرب، كل ذلك ضمن منظور للحفاظ على المصالح الأوروبية في المغرب. ومن هنا، لم يكن مستغربًا أن يلزم الاتحاد الصمت في محطات دالة جدًا، أبرزها أزمة حراك الريف، ومخاض تشكيل الحكومة الذي أعقب انتخابات 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2016[120]. هذا الصمت الدالّ لا يمكن أن يفسر إلا باقتراب موعد تجديد اتفاقية الصيد البحري بين الطرفين التي انتهت صلاحيتها في 14 تموز/ يوليو 2018، ما يعني حرص الأوروبيين على ألا يؤثر أي أمر، مهما كان، في مسار مفاوضاتهم مع الرباط بشأن تجديد الاتفاقية المذكورة.

3. المؤسسات المانحة: المشروطية الملتبسة

عرف الاقتصاد المغربي مع نهاية السبعينيات اختلالات كبرى، تمظهرت في عجز الموازنة العامة وارتفاع معدل المديونية، ما دفع النظام إلى طلب مساعدة المؤسسات المالية الدولية التي تحولت، منذ ذلك الحين، إلى متدخل في القرار الاقتصادي المغربي؛ فأصبح الحصول على قروضها رهينًا بتطبيق وصفاتها الليبرالية.

ابتداء من عام 1983، بدأ المغرب في تطبيق برنامج "التقويم الهيكلي" بتوصية من هذه المؤسسات، وارتكز على تخفيض العجز في الموازنة، وتقليص الإنفاق العمومي. واندرج هذا البرنامج ضمن الجيل الأول من نظام المعونة الدولية الذي اتّسم بتجنب الخوض الصريح في قضايا الإصلاح السياسي[121]، والاكتفاء بالإصلاح الماكرو-اقتصادي من دون اعتبار لتكلفته الاجتماعية.

وطوال الثمانينيات، قامت الدولة بإصلاحات هيكلية، ما فتئت أن تعززت بتدابير ليبرالية أخرى (سياسة الخصخصة مثلًا)، ترجمت تفاعل الفاعلين في الداخل مع التقارير التي تصدرها هذه المؤسسات[122]. وسرعان ما بدأ هذا البرنامج يفرز تناقضاته لاقتصاره على الجوانب المالية والاقتصادية، دونما اكتراث لما يتطلبه ذلك من إصلاح سياسي عميق يتجاوز جرعات اللبرلة المحدودة. بيد أن المتغيرات الدولية لنهاية الثمانينيات ألقت بظلالها على علاقة المغرب بهذه المؤسسات التي صارت تأخذ بالمشروطية السياسية أداةً لتأطير علاقتها بالدول التي تطلب مساعدتها[123]. وأضحى الحصول على هذه المساعدات رهينًا بمدى احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان[124]. ووجد المغرب نفسه في مواجهة هذه المشروطية التي تعكس ما يعرف في أدبيات التحول الديمقراطي بإستراتيجية الضغط Leverage[125]، حيث الحصول على القروض والمساعدات مشروط بتنفيذ إصلاحات سياسية وإدارية واسعة.

يتعلق الأمر بمأزق حقيقي واجهه "الاختيار الليبرالي" للدولة المغربية. وهو اختيار يفترض تكامل بعديه الاقتصادي والسياسي؛ فلا يمكن فك الارتباط بين الأنظمة الديمقراطية والقابلة للمحاسبة، والأداء الجيد لمؤسساتها الاقتصادية. فالديمقراطية التي تتأسس على المشاركة تتطلب إعطاء دور أكبر للمنظمات المحلية والحكم الذاتي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك أنظمة قانونية فعالة يسهل الوصول إليها، وأسواق تنافسية، ومقاولة حرة ديناميكية[126]. ولذلك أصبح من الصعب التوفيق، في الحالة المغربية، بين نظام سياسي مركزي ونظام اقتصادي ليبرالي في ضوء تطلّع النظام إلى استخلاص عائد سياسي ومالي من علاقته بمؤسسات التمويل الدولي.

---

118 Sutour, pp. 32-33.

119 Ibid., p. 16.

120 نشير هنا إلى زيارة بعض ناشطي حراك الريف مقرّ البرلمان الأوروبي في 27 شباط/ فبراير 2018، ومطالبتهم إياه بإيفاد لجنة خاصة لزيارة منطقة الريف، وزيارة معتقلي الحراك، كما انتقد بعضهم صمت الاتحاد عن التطرق إلى موضوع الحراك. وسيصبح الأمر دالًا أكثر بعد صمت الاتحاد إزاء الحكم الذي صدر على هؤلاء المعتقلين في 26 حزيران/ يونيو 2018 بأحكام بلغ بعضها 20 سنة نافذة، كما هو الشأن بالنسبة إلى قادة الحراك، انظر: محمد الراجي، "والد الزفزافي يدعو البرلمان الأوروبي إلى زيارة معتقلي 'حراك الريف'"، **هسبريس**، شوهد في 2018/4/13، في: https://bit.ly/2MWIOcm؛ عبد الإله شبل "في ليلة الحكم على الزفزافي: 'سنوات الرصاص' تعود إلى الأذهان"، **هسبريس**، شوهد في 2018/7/12، في: https://bit.ly/2HQOvbZ

121 سورنسن، ص 134؛

Cavatorta, p. 551.

122 كثيرًا ما عبرّ الملك الراحل الحسن الثاني عن ميوله إلى الليبرالية الاقتصادية. في هذا الإطار، دعا البرلمان إلى عقد دورة استثنائية دليلًا على "جدية المغرب والتزامه أمام أصدقائه ومخاطبيه واتجاه المؤسسات الاقتصادية والمالية التي تضع في المغرب ثقتها وتوفر له سندها"، انظر: "توجيهات ملكية أثناء انعقاد الدورة الاستثنائية لمجلس النواب: الأربعاء يوم 12 يناير 1988"، في: **انبعاث أمة**، ج 33 (الرباط: مطبوعات القصر الملكي، 1988)، ص 15.

123 عبد العزيز النويضي، "اشتراطية حقوق الإنسان: ربط المساعدة باحترام حقوق الإنسان في العلاقات بين الدول"، **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، العدد 18 (1999)، ص 11-12.

124 Diamond, p. 12.

125 Steven Livitsky & Lucan Way, "Internacional Linkage and Democratization," *Journal of Democracy*, vo. 16, no. 3 (July 2005), pp. 20-34.

126 مقتطف من التصريح المشترك للدول الأعضاء في لجنة المساعدة على التنمية CAD في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1989، انظر: النويضي، ص 14.

منذ مطلع التسعينيات، نجحت هذه المؤسسات في زيادة تكاليف السلطوية المغربية، بربطها بين حصول النظام على مساعداتها المالية وضرورة احترامه معايير الحكامة الجيدة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وإصلاح الإدارة. لكن هذا الربط لا يشير إلى أن هذه التدابير يجب أن تنتظم داخل إستراتيجية للتحول الديمقراطي. صحيح أن بعض تقارير هذه المؤسسات أحدث ارتجاجًا وصل إلى قمة هرم السلطة[127]، إلا أن تأثيرها لم يمتد إلى مساءلة الخيارات غير الديمقراطية للنظام؛ ما يجعل مبدأ المشروطية السياسية الذي باتت تتبنّاه هذه المؤسسات ملتبسًا.

ويكاد يكون إقرار الحكامة الجيدة أبرز المطالب التي تشدّد عليها تقارير مؤسسات التمويل الدولي بشأن المغرب، ولا سيما تلك التي تتعلق باختلالات الإدارة العمومية[128]. ولقد أجرت السلطة إصلاحات إدارية في هذا الصدد، إلا أن ذلك لم يكن ضمن إصلاح مؤسسي كامل ينفذ إلى البنية العميقة لمعادلة توزيع القوة والسلطة، بقدر ما كان وفق متطلبات الانفتاح السياسي المحدود. ولا نستغرب أن تعتبر هذه المؤسسات أن المغرب بدأ مسلسل التحول الديمقراطي منذ المراجعة الدستورية لعام 1992[129]، علمًا أننا لا نعثر في التجارب المقارنة على تحول ديمقراطي يمتد أكثر من ربع قرن. يعني ذلك أن نظام المعونة الدولية لا يختلف في إستراتيجيته عن القوى الكبرى. فهو مستعد لإدخال هذا النظام السلطوي أو ذاك إلى نادي الديمقراطيات العريقة، إذا كان ذلك يصبّ في اختيارات النظام الاقتصادي الدولي الذي يعرف هيمنة هذه القوى على مقدّرات البلدان النامية وثرواتها.

وبما أن اجتزاء الحكامة الجيدة غير ممكن لارتباطها بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن استمرار السلطوية المغربية في تغذية توتراتها وإعادة إنتاجها يجعل الحديث عن هذه الحكامة بلا جدوى، ومفتقدًا إلى الاتساق الذي تتطلبه دينامية التحول الديمقراطي بما هو تجاوز حتميّ لهذه السلطوية. ومن ثمّ، لا تستدعي المؤسساتُ المانحة السياسةَ المغربية ضمن رؤية متكاملة للتحول الديمقراطي، بقدر ما تستدعيها بطريقة مجتزأة، كإشادتها بما تحقق في مجال الحقوق والحريات[130]، علمًا أن المكتسبات النسبية التي حققها المغرب في هذا المجال لم تلتحم، بعد، بمشروع حقيقي للتحول الديمقراطي.

تجلّت هذه الاجتزائية في البرامج التي استفاد منها المغرب خلال الأعوام الأخيرة، وأبرزها مبادرة دوفيل Deauville، التي تم إطلاقها في 26 أيار/ مايو 2011 في اجتماع رؤساء الدول الثماني الكبرى G8، وتضمّنت شقين، أحدهما سياسي والآخر اقتصادي، واستهدفت دعم المسار الانتقالي في المنطقة[131]. وما يلفت الانتباه أن تركيزها في الشق السياسي على مكافحة الفساد والرشوة، والتزام الحكامة الجيدة، باعتبارها مسائل ضرورية للانتقال[132]، ظل ضمن الإطار الإداري الصرف ولم يتجاوزه نحو رؤية سياسية متكاملة.

أظهرت هذه المبادرة أن الدول الثماني غير معنية بتحقيق الديمقراطية في المغرب، ولا سيما مع الانفتاح النسبي الذي يعرفه، والذي يُفترض أن يكون قوة دفع فعالة في اتجاه الدمقرطة. وظهر واضحًا أن ما يهمّها، في المنطقة العربية، إحلال الاستقرار الذي يساعد على الاستمرار في الإصلاح، وخلق مناصب شغل، وتوسيع دائرة المشاركة والحكامة، وإدماج الاقتصادات العربية المعنية في الأسواق التجارية الدولية[133]. لم تنشغل هذه المبادرة بإقامة البنى المؤسساتية والقانونية الكفيلة بإعادة توزيع السلطة على نحو أكثر ديمقراطية، ولا بإنعاش الطبقة الوسطى ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما هي شرط رئيس للدمقرطة والتحديث.

إضافة إلى ذلك، لا تكترث المؤسسات المانحة للجانب المؤسساتي/ الديمقراطي الذي يؤطر المساعدات والقروض التي يتوصّل بها المغرب، ولا تلحّ على أن تتم المفاوضات، ذات الصلة، عبر المؤسسات الرسمية، وعلى رأسها البرلمان، تجنبًا لاستفراد السلطة بتدبير القرار وإقصاء الفاعلين الآخرين، مع ما يعنيه ذلك من فتح الباب أمام الفساد والمحسوبية اللذين قد يشوبان هذه المساعدات والقروض. ولا تبدو هذه المؤسسات مهتمة بتشكيل مؤسسات مستقلة للمتابعة والتنفيذ والأجرأة والمحاسبة، ولا بالتوزيع المجالي والترابي

---

127 نشير هنا إلى التقرير الذي كان قد أصدره البنك الدولي في 21 حزيران/ يونيو 1995 حول التعليم والإدارة والاقتصاد بطلب من الملك الراحل الحسن الثاني، وفي الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس النواب، بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الأولى بتاريخ 13 تشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها، تحدّث عن بعض مضامين التقرير التي اعتبرها موجعة. لمزيد من التفاصيل انظر: "خطاب المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 1995-1996" موقع مجلس النواب المغربي، 1995/10/12، شوهد في 2018/5/3، في: https://bit.ly/2CFLPKT

128 البنك الدولي، "الحكم الجيد لأجل التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة، نظرة عامة"، 2003، شوهد في 2019/3/21، في: https://bit.ly/2HLLfi0

129 جون بيير شوفور، **المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي، ملخص تحليلي** (واشنطن: منشورات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2017)، ص 5.

130 في هذا الصدد يشير البنك الدولي إلى ما حققه المغرب خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة من تقدم، سواء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي أو على مستوى الحريات الفردية والحقوق المدنية والسياسية، انظر: المرجع نفسه.

131 لمزيد من التفاصيل حول هذه المبادرة، انظر الوثيقة الصادرة عن مديرية الدراسات والتواصل والتعاون التابعة لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:
Royaume du Maroc, Minstere de la fonction publique et de la Modernisation de l 'administration, "Chronologie Des dates importantes du Partenariat de Deauville," Rabat, 4/12/2012, accessed on 19/3/2019, at: https://goo.gl/h1y9iw

132 Echag*üe*, p. 2.

133 "Fiche d'information: Action du G8 concernant le Partenariat de Deauville avec les pays arabes en transitions," accessed on 12/5/2018, at: https://goo.gl/Gwwrze

لهذه المساعدات، بما يُفضي إلى تنمية مجالية متوازنة. كما لا تعترض على احتكار السلطة والنخب التصرفَ في هذه المساعدات من دون اعتبار احتياجات الأرياف التي تعاني مشكلات ثقافية واقتصادية واجتماعية[134]، وتتطلب تدخلًا عاجلًا لتدبيرها والحد من تداعياتها.

في معظم الوثائق التي أصدرتها المؤسسات المانحة بشأن المغرب، لا توجد رؤية واضحة تخص الحقل السياسي. فمثلًا، اعتبر البنك الدولي أن الدستور الجديد وآفاقَ إبرام اتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي فرصتان تاريخيتان من أجل تطوير الاقتصاد والمجتمع المغربيين[135]، لكنه لم يعرّج على أزمة السياسة المغربية ممثلة في ثقل موارد الشرعية التقليدية قياسًا على موارد الشرعية الديمقراطية. ففاعلية النص الدستوري، من وجهة نظر البنك الدولي، رهينة بمدى إسهامه في تطوير الاقتصاد؛ أي ربط الاقتصاد المغربي بالأسواق العالمية عبر تحرير الأسواق وخصخصة مؤسسات القطاع العام من دون اعتبار التكلفة الاجتماعية لذلك.

إنها مشروطية ملتبسة تحيل إلى أنماط بناء الحقل السياسي وبموقع بعض الفاعلين فيه، خاصة الإسلاميين، فكلما كان النظام قادرًا على إدماج هؤلاء وترويض تطلعاتهم السياسية، أمكن المؤسسات المانحة اجتراح مداخل وصيغ عملية للتعامل مع الحالة المغربية. بمعنى أن الأمر لا علاقة له بما يُعرف بإستراتيجية الربط التي تقوم على تقديم الدعم الاقتصادي للدول المتحولة إلى الديمقراطية حديثًا[136]، بقدر علاقته بإعادة إنتاج السلطوية المغربية وفق شروط أكثر استجابة لإستراتيجية هذه المؤسسات التي تجسّد القوى المتحكمة في الاقتصاد الدولي. وحتى حينما تقرّر هذه الأخيرة منح المغرب مساعدات، فكثير منها يظلّ مجرد توصيات بلا تنفيذ، خاصة ما تعهّد به صندوق النقد الدولي إبان الربيع العربي؛ الأمر الذي يجعل مثل هذا التعهد إعلانَ نيات أكثر منه التزامًا صريحًا، لأن معظم ما يتم تخصيصه من أموال يكون في شكل استثمارات أو قروض أكثر من كونه مساعدات[137].

إن فاعلية أي إصلاح سياسي رهينة بمدى قدرة الفاعلين في الداخل على تحقيق الاستقرار، الذي يساعد على استثمار عوامل أخرى لا تقل أهمية (الموقع الجغرافي للمغرب، وقربه من أوروبا، وجاذبيته للاستثمارات ... إلخ)، وهي عوامل تشكل ميزة تنافسية، بحسب هذه المؤسسات، تُخوِّل المغرب اللحاق بالركب الاقتصادي[138]، الذي لا يعني غير الاندماج الكامل في حركة الأسواق الدولية. عدا ذلك، لا نجد في وثائق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ما يحيل إلى تقوية الطبقة الوسطى المغربية. بل على العكس من ذلك، تجتهد هاتان المؤسستان في تضييق الخناق على هذه الطبقة بتوصياتهما القاضية بتقليص الإنفاق العمومي في القطاعات الاجتماعية؛ ما يعني زيادة الضغوط عليها، وتقليص فرص الترقي الاجتماعي أمامها، والتصدي لطموحاتها السياسية.

خاتمة

بقدر ما ساعدت العوامل الخارجية على توسيع هامش اللبرلة في الحقل السياسي المغربي، ساعدت كذلك على الحد منها، في ظل غياب الإرادة لدى الفاعلين في الداخل لإنضاجها وتطويرها. حدث ذلك في محطتين فاصلتين إبان ثلاثة عقود، الأولى مع نهاية الحرب الباردة، والثانية مع اندلاع الثورات العربية في نهاية عام 2010، وضعتا النظام المغربي أمام تحديات جمة أربكت حساباته، ودفعته إلى ضخ مزيد من اللبرلة في مؤسساته، وفق إستراتيجيته الموجهة إلى تعبئة موارد جديدة تعزز شرعيته الخارجية، رغم أن لكل محطة سياقاتها.

> بقدر ما ساعدت العوامل الخارجية على توسيع هامش اللبرلة في الحقل السياسي المغربي، ساعدت كذلك على الحد منها، في ظل غياب الإرادة لدى الفاعلين في الداخل لإنضاجها وتطويرها

وفي وقت كان يُنتظر أن تساعد الموارد الخارجية الفاعلين، في الداخل، على تحويل هذه اللبرلة إلى مشروع للتحول الديمقراطي، لم تعمل إلا على الحد من امتداداتها داخل النسيج الاجتماعي، وكرّست قدرة النظام على ما يسميه البعض تحييد التأثير الخارجي[139]، هذا من دون أن نُغفل الدور الذي كان للإصلاحات التي دأب هذا النظام في اتخاذها من حين إلى آخر، والتي غالبًا ما تمنحه موارد لتدبير المنعرجات المفاجئة، وهو ما ظهر واضحًا في تدبيره الرجة الثورية التي هزت المنطقة مع بداية عام 2011[140].

لم ينظر الفاعلون الدوليون إلى التحول الديمقراطي في المغرب باعتباره خريطة طريق محكومة بسقف زمني محدد؛ الأمر الذي ترجم عدم

134 Echagüe, p. 6.

135 شوفور، ص 43.

136 Livitsky & Way; Tolstrup.

137 Echagüe, p. 2

138 شوفور، ص 27.

139 Tolstrup, p. 5.

140 مؤذن، ص 144.

جديتهم ومحدودية تأثيرهم في الدفع بعجلة الديمقراطية. بيد أن ذلك يجب أن لا يقلل من دور العوامل الداخلية؛ فالنظام لا يألو جهدًا للحد من فاعلية الضغوط الخارجية، مستثمرًا بنيته التقليدية المتجذرة، وضعفَ النخب والأحـزاب والمجتمع المدني والطبقة الوسطى. فهو يدرك أن سياسات اللبرلة ما تمثل خطرًا على التوازنات القائمة، وبالأخص في ضوء وجود عوامل خارجية مساعدة، ولذلك يعمل على إدارة هذه السياسات بالحد من تأثيراتها على المدى البعيد.

في المقابل أيضًا، لا يتردد في استثمار العوامل الخارجية المعيقة للتحول الديمقراطي، وهو ما تجلّى في صعود قوى الثورة المضادة في المنطقة بعد إخفاق الثورات العربية في إنجاح مساراتها الانتقالية. ونظرًا إلى أن هذه الثورات لم تقدّم نموذجًا مكتملًا[141]، فقد ضاعفت من التحديات المطروحة على هذا النظام الذي عمل على استخلاص العائد السياسي للانتكاسة التي مُني بها معظم هذه الثورات.

هذه القدرة على توظيف العوامل الخارجية، إيجابيًّا وسلبيًّا، خوَّلت النظام هامشًا لتدبير التوازنات الداخلية، من خلال التحكم في منسوب اللبرلة، والحفاظ على عمقه السلطوي، والحيلولة دون دمقرطته بما يمكن أن يُفضي إلى تعاقد اجتماعي وسياسي جديد. فاستطاع أن يكون أحد الأنظمة العربية القليلة التي نجحت في فك الارتباط بين اللبرلة والديمقراطية، بالإجهاز على الدينامية التي تصل بينهما[142]، والوصول إلى حقل سياسي ينبني على مَلكية دستورية تنفيذية قوية، وإسلام سياسيّ معتدل مستعدّ للاندماج في هذا الحقل، وتعددية حزبية متحكَّم فيها؛ الأمر الذي يجعله، أي النظام، قادرًا على إدارة التناقضات التي تفرزها هذه المعادلة، ومن ثمّ "التكيف مع السياق الدولي والإقليمي تجنبًا لكل انزلاق داخلي غير متوقع"[143].

غير أن فك الارتباط هذا يستوجب، بالضرورة، إعادة تحديد هوية النظام بعد إخفاقه في التحول الديمقراطي طوال العقود المنصرمة، وفي وقت يرى فيه البعض أن هذا الإخفاق يجعله أقرب إلى الأنظمة الهجينة Hybride[144] التي تنتظم في المنطقة الرمادية، يرى آخرون أن ذلك يدخله ضمن نطاق الأوتوقراطيات الملبرلة[145]؛ ما يعني اتساع الهوة بين البنية السياسية المغربية بكل التقليد المترسب فيها، والتحول الديمقراطي من حيث هو أفق سياسي واجتماعي قادر على إحداث الفارق.

وإذا كان ضبط عملية التحول وتوجيهها يتطلبان خطة وبرنامجًا تتفق عليهما أوسع قوى سياسية ممكنة[146]، فإن الحالة المغربية تظل أبعد ما يكون عن ذلك، ليس فقط بسبب غياب الإرادة لدى الفاعلين في الداخل، ووجود مواقع محافظة داخل تركيبة الدولة والمجتمع، ولكن أيضًا بسبب ما يكتسيه الاستقرار السياسي في المغرب من أهمية بالنسبة إلى الفاعلين في الخارج، وهو ما يُحوّل دمقرطة هذا النظام إلى رهان تتجاذبه الإرادات والمصالح. فإذا كان من غير الممكن بناء الديمقراطية أو ترسيخها، إلا بتغلّب الفاعلين في الداخل على معضلاتها المختلفة، فمن غير الممكن، أيضًا، تجاهل دور العوامل الخارجية في صناعة هذا التحدي وتوجيهه.

إنّ للعوامل الخارجية التقليدية (ضغوط القوى الكبرى والمؤسسات المانحة ... إلخ) أهمية في الـتأثير في دينامية السياسة المغربية، لكنّ بروز جيل جديد من هذه العوامل قد يُحدث بعض التحول على المدى البعيد. فثورة الاتصالات التي يعرفها العالم حاليًّا من شأنها أن تساهم في خلق مصادر ضغط جديدة على النظام. ويمكن القول إن كشف وثائق ويكيليكس وبنما، على سبيل المثال، معلومات مختلفة تخص المغرب يمثّل نموذجًا لهذا الجيل الجديد من العوامل الخارجية، وإن كان من السابق لأوانه الحديث عن تأثير يمكن أن تمارسه على التوازنات السياسية في المغرب.

المراجع

العربية

انبعاث أمة. الرباط: مطبوعات القصر الملكي، 1988.

أوتاواي، مارينا ورايلي ميريديث. "المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. **أوراق كارنيغي**. العدد 71 (أيلول/ سبتمبر 2006). في: https://bit.ly/2TUh7rR

بشارة، عزمي. **في الثورة والقابلية للثورة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بنيس، محمد أحمد. "السياسة الحقوقية في المغرب خلال التسعينات". أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. كلية الحقوق. أكدال. الرباط، 2004.

البنك الدولي. "الحكم الجيد لأجل التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة - نظرة عامة". 2003. في: https://bit.ly/2HLLfi0

حجال، صادق. "تأثير العوامل الخارجية على عملية بناء الدولة لفترة ما بعد الحراك العربي لعام 2011". مجلة **العلوم السياسية والقانون**. العدد 7 (شباط/ فبراير 2018).

141 بشارة، ص 67.

142 Schmitter, p. 29.

143 Saidi Azbeg, p. 71.

144 سورنسن، ص 91؛ Schmitter, p. 13.

145 Cavatorta, p. 549.

146 بشارة، ص 90.

حمودي، عبد الله. **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**. ترجمة عبد المجيد جحفة. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2000.

خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني. الرباط: منشورات وزارة الإعلام، 1991.

سورنسن، غيورغ. **الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير**. ترجمة عفاف البطاينة. مراجعة عبد الرحمن عبد القادر شاهين. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

شوفور، جون بيير. **المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي، ملخص تحليلي**. واشنطن: منشورات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2017.

كولفرني، محمد. "الربيع العربي والإصلاح الدستوري في المغرب". **سياسات عربية**. العدد 22 (أيلول/ سبتمبر 2016).

مؤذن، عبد الحي. "العدالة الانتقالية والسلطوية الملبرلة: نموذج المغرب". **عمران**. مج 2، العدد 5 (صيف 2013).

النويضي، عبد العزيز. "اشتراطية حقوق الإنسان: ربط المساعدة باحترام حقوق الإنسان في العلاقات بين الدول". **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**. العدد 18 (1999).

مجموعة مؤلفين. **1958-1998: أربعون سنة من الحريات العامة بالمغرب**. الرباط: المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 1999.

مجموعة مؤلفين. **التقرير الاستراتيجي المغربي (2006-2010)**. التقرير التاسع. الرباط: منشورات مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 2010.

هانتنجتون، صامويل. **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. ترجمة عبد الوهاب علوب. الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

الأجنبية

Amnesty international. Maroc: Appel en faveur de six prisonniers politiques - communiqué de presse: MDE. 40 / WU / 01.89-3 octobre 1989.

Schmitter, Phillipe C. "Se déplaçant au Moyen-orient et en Afrique du Nord, 'transitologues' et 'consolidologues' sont- ils toujours assurés de voyager en toute sécurité?" Patrick Hutchinson (trad.). *Annuaire de l'Afrique du Nord*. vol. 38 (2002).

Cavatorta, Francesco. "The International Context of Morocco's Stalled Democratization." *Democratization*. vol. 12, no. 4 (2005).

Commission Européenne. "Déclaration de Barcelonne et programme de travail (Barcelone, 27 et 28 novembre 1995)." CVCE Website (1995). at: https://bit.ly/2YcQzRh

Country Reports on Terrorism 2015. Washington, DC: Bureau of Counterterrorism and Countering Violent Extremism, 2016.

Country Reports on Terrorism 2016. Washington, DC: Bureau of Counterterrorism and Countering Violent Extremism, 2017.

Diamond, Larry. "Puede el mundo entero ser democrático? Democracia, desarrollo y factores internacionales, traducido por Borja Díaz Rivillas." *Revista Española de Ciencia Política*. no. 9 (Octubre 2003).

"Décision du conseil et de la commisssion: Du 24 janvier 2000 relative à la conclusion de l'accord euro-méditerranéen entre les Communautés européennes et leurs États membres, d'une part, et le Royaume du Maroc, d'autre part (2000/204/CE, CECA)." *Journal officiel des Communautés européennes*. vol. 70, no. 1 (2000). at: https://goo.gl/7St4sj

Echagüe, Ana y Manrique, Manuel. "Las políticas de la Unión Europea hacia el Norte de África, ¿Cuál debe ser el papel de España?" FRIDE. *Policy Brief*. no. 83 (Julio 2012).

Echagüe, Ana. "El papel de los actores externos en las transiciones árabes." FRIDE. *Policy Brief*. no. 79 (Abril 2012)

Linz, Juan J. *Régimes Totalitaires et Autoritaires*. Guy Hermet (Préface). Guy Hermet, Mohammad Saïd

"Règlement d'exécution (UE) N° 812 / 2012 de la commission du 12 sep 2012 portant modification du règlement (CE) n° 747 / 2001 du conseil en ce qui concerne les contingents tarifaires de l'Union pour certains produits agricoles et produits agricoles transformés originaires du Maroc." *Journal officiel des Communautés européennes*. vol. 247, no. 7 (2012). at: https://goo.gl/YuiRFP

Royaume du Maroc, Minstere de la fonction publique et de la Modernisation de l'administration. "Chronologie des dates importantes du Partenariat de Deauville." Rabat. 4/12/2012.

Saidi Azbeg, Hynd. "Processus de démocratisation et monarchie constitutionnelle au Maroc." PhD. Dissertation. Université de Bordeaux Montesquieu. Pessac Bourdeaux. France, 2014.

Scheneider, Carsten Q. & Philippe C. Schmitter. "Liberalization, Transition and Consolidation: Measuring the Components of Democratization." *Democratization*. vol. 11, no. 5 (December 2004).

Sutour, M. Simon et al. "La politique méditerranéenne de l'Union européenne après le printemps arabe: les cas du Maroc et de la Tunisie." SÉNAT. *Rapport d'information*. no. 100 (2013-2014).

Tolstrup, Jakob. "When can External Actors Influence Democratization? Leverage, Linkages, and Gatekeeper Elites." Center on Democracy, Development, and the Rule of Law. *Working Papers*. no. 118 (July 2010).

Darviche & William Genieys (trans). Paris: Arman Colin, 2006.

Llorente, Ángel. "Justicia y democracia en Marruecos y en el mundo árabe: ¿una oportunidad para la UE?" Real Instituto Elcano. 2011.

Livitsky, Steven & Lucan Way. "Internacional Linkage and Democratization," *Journal of Democracy*. vol. 16, no. 3 (July 2005).

Nodia, Ghia. "External Influence and Democratization: The Revenge of Geopolitics." *Journal of Democracy*. vol. 25, no. 4 (October 2014).

O'donnell, Guillermo A., Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead. *Transitions from Authoritarian Rule*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986.

Ottaway, Marina. "Promoting Democracy in the Middle East, the Problem of U.S. Credibility." Carnegie Endowment. *Working Papers*. no. 35 (March 2003).

"Rapport du département d'Etat Américain sur la situation des droits de l'Homme au Maroc (1989)." Ambassade des États-Unis à Rabat (Mars 1990).

Recommandation N° 1 / 2013 du conseil d'association UE-MAROC du 16 décembre 2013 portant sur la mise en œuvre du plan d'action UE-Maroc dans le cadre de la PEV mettant en œuvre le statut avnacé (2013-2017)." *Journal officiel de l'Union européenne*. vol. 352, no. 78 (2013). at: https://goo.gl/htP3b7

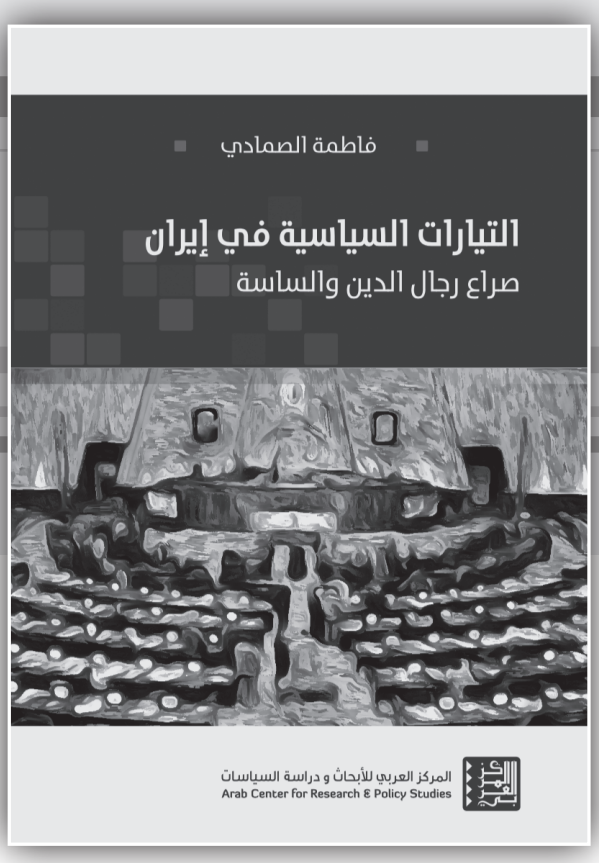

صـدر حديـثًا

فاطمة الصمادي

التيارات السياسية في إيران: صراع رجال الدين والساسة – الطبعة الثانية

صدرت عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الطبعة الثانية المنقحة والمزيدة من كتاب فاطمة الصمادي "التيارات السياسية في إيران: صراع رجال الدين والساسة"، تتناول فيه العقد الأول من عمر الجمهورية الإسلامية، ونشأة التيار الأصولي الإيراني، وولادة التيار الإصلاحي. كما تقدم فيه تعريفًا لما سُمي "الحركة الخضراء" في إيران، وتناقش عددًا من الطروحات التفسيرية بشأن حركة الاحتجاج الأكبر في تاريخ الجمهورية الإسلامية، باحثة في تأثير التيار الأحمدي نجادي، ونشأة تيار الاعتدال في إيران.

العربي العربي | Larbi Larbi*

المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية

The Military Establishment in the Balance of the Libyan and Tunisian Revolutions

أدّت المؤسسة العسكرية دورًا محوريًا في صنع المسار السياسي وتوجّهات النخبة وصناعتها للقرار في الدول العربية ومنها الدول المغاربية، سواء من خلال الحركات التحريرية إبان الحقبة الاستعمارية، أم في فترة ما بعد الاستقلال، حيث أخذت زمام الأمور بنواصيها وجمعت بين الأنماط المختلفة من خلال إستراتيجيات غلب عليها طابع النسق الأمني والإكراه العسكري ومقاربات الأمن الخشن. تروم هذه الدراسة تسليط الضوء على دور المؤسسة العسكرية والأمنية عقب أحداث "الربيع العربي" التي عرفتها تونس وليبيا من خلال وضعها في سياق الأحداث، وإبراز إيجابيات تفاعلاتها وسلبياتها تجاه العلاقات المدنية – العسكرية، وتفكيك رموز الاستملاك والاستعمال الوظيفي لجدلية العلاقة بين الجيش والسلطة، وموقفها من مقاربات التحول والانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية.

كلمات مفتاحية: المؤسسة العسكرية، تونس، ليبيا، الانتقال الديمقراطي، الأمن الخشن.

The military establishment played a pivotal role in shaping the political path of the elite and their decisions in the Arab countries, including the Arab Maghreb, whether through liberation movements under colonialism or in the post-independence era. They took control and combined different models through strategies predominantly concerned with security, military coercion and hard security approaches. This study explores the role of the security and military establishment following the events of the Arab spring in Tunisia and Libya. It highlights the positive and negative impact of their interactions on civil-military relations and deconstructs symbols of acquisition and functional use of the relationship between the military and the authority, and its position on approaches to transformation and democratic transition in the Maghreb region

Keywords: Military Establishment, Tunisia, Libya, Democratic Transition, Hard Security.

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

* Professor of Political Science, University of Abdelhamid ibn Badis, Mostaganem, Algeria.

مقدمة

تعدّ المؤسسة العسكرية إحدى مؤسسات الدولة الحديثة وليست جهازًا تحت إمرة السلطة. ويكمن دورها في إعادة الضبط المدني في حالة اختلاله وانخفاضه، حفاظًا على الأمن بمستوييه الداخلي والخارجي، وإعادة التوازن إلى الحياة السياسية بين مختلف المتغيرات المكوّنة نسيجها، وتفادي الصدامات التي تؤدي إلى انهيار المؤسسات، وزوال الدولة وأركانها.

كان للمؤسسة العسكرية في الدول العربية دورٌ محوري في استرجاع هذه الدول استقلالها من خلال محاربتها الوجود الاستعماري، ما جعل رصيدها معبأً بشرعيةٍ جعلتها تتربع على السلطة السياسية وتُوظِّفها لمصلحتها فترة زمنية امتدَّت عقودًا، بل كانت حافزًا لظاهرة الانقلابات التي انتشرت كالفِطر، وتحكَّمت في صنع القرار في غالبية الدول العربية، وإن كانت بأشكال مختلفة.

برز هذا الدور مرةً أخرى في سلوك هذه المؤسسة من خلال ضبط أزمات الأمن الداخلي، ابتداءً من أواخر عام 2010 وبدايات عام 2011، تزامنًا مع ما عُرف بـ "ثورات الربيع العربي" التي تميَّزت بخاصية الانتشار والمَـدّ الجغرافي بدرجات متفاوتة، مُحدِثةً تغييرًا كبيرًا في المنطقة العربية من خلال إسقاطها الأنظمة السياسية، وهروب بعض رؤساء هذه الدول وزعمائها.

إنّ تناول موضوع المؤسسة العسكرية وإدخالها إلى دائرة التداول والمناقشة، بعد أن كان موضوعًا ممنوعًا أو مسكوتًا عنه، يمثل صعيدًا جديدًا من صُعد الاهتمام بمسألة التحول الديمقراطي في الدول العربية؛ نظرًا إلى المؤشرات العلائقية بين هذا المشهد، وتطور دور المؤسسة العسكرية السياسي. وبناءً عليه، تحاول هذه الدراسة رصد الدور المحوري للمؤسسة العسكرية في تحريك مسار الثورتين التونسية والليبية، وموقع كُلٍّ منهما في رسم الخريطة العامة للمشهدين السياسي والأمني خلال الثورة وما تمخّض عنها، مع استشرافٍ لسيناريوهات المستقبل وموقع المؤسسة فيها.

تدور إشكالية الدراسة حول الأسئلة التالية: عاشت تونس وليبيا حراكًا قويًّا أحدث ارتباكاتٍ أمنيةً زعزعت مؤسسات الدولة كلها، بل أدّت إلى انهيارها بالكامل في ليبيا، وأذْكت نيران التصادم بين أطيافها المتباينة. فما الإستراتيجية التي انتهجتها المؤسستان العسكريتان في تونس وليبيا في إدارة الأزمة لمصلحة الأمن والاستقرار؟ وما العوامل المـتحكمة في هذا الدور؟

يخرج من رحم هذه الإشكالية تساؤلات فرعية أهمّها:

- ما طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية في تونس وليبيا قبل الأزمة؟ وما أثر ذلك في الارتباكات الأمنية بعد الأزمة؟
- ما أوجه الاختلاف والتشابه بين أزمة الأمن الداخلي في تونس وليبيا، من حيث الطبيعة والنتائج؟ وما المتغير التفسيري لهذا التباين والاختلاف؟
- ما طبيعة العلاقة بين العسكري والسياسي قبل الأزمة وبعدها؟
- مـا التحدّيات التي واجـهـت كليهما بعد الـثـورة؟ وما إستراتيجيات المواجهة؟

أمّا أهداف الدراسة فهي:

- البحث في أسباب الحراك الذي عرفته تونس وليبيا، والنتائج المرتقبة لهذه الاهتزازات، ومحاولة استقراء انعكاساتها على المنطقة المغاربية على المديين القصير والمتوسط.
- إجراء مقارنة بين المؤسسة العسكرية في الدول الديمقراطية ونظيراتها في الدول المغاربية المعنية بالدراسة، قصد معرفة مكامن الاختلال وزوايا الانحراف؛ بهدف وصف العلاج والعمل على صلاحها وإعادتها إلى وضعها الطبيعي بوصفها مؤسسةً من مؤسسات الدولة الحديثة، وظيفتها الحفاظ على الاستقرار.
- الاعتماد على التحليل الواقعي، مع إبراز البعد الإستراتيجي والجيوسياسي لهاتين الوحدتين ووزنهما في الشمال الأفريقي، والمجال الحيوي المغاربي.
- أداء الوظيفة التراكمية في ميدان البحث العلمي عبر النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة.
- أهمية الفصل بين دور المؤسسة العسكرية والنشاط السياسي.
- إعادة المؤسسة العسكرية إلى موقعها الطبيعي، وقيامها بالدور المنوط بها.

كما تتطلع الدراسة إلى:

- الـعـمـل عـلـى انـتـفـاء الـشـروط المـسـاعـدة لـحـدوث الانقلابات العسكرية.
- تكثيف الجهد لتجسيد الدولة المدنية.
- إنجاح التحول الديمقراطي.

تبحث هذه الدراسة تونس وليبيا، وذلك بـالتركيز على المدة 2011-2015، مع التعرض لمُدَد زمنية قبلها لضرورة فهم الخلفية التاريخية.

أما الفرضية الجوهرية، فهي إنه كلما زادت درجة الحياد السياسي للمؤسسة العسكرية، زادت فاعليتها في إدارة الأزمات الداخلية. والفرضيات الفرعية، هي:

- كلما كان التنسيق بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية كبيرًا، كان الصدام بين السلطة العسكرية والسلطة السياسية مستَبعدًا.
- كلما كان التزام الدور المحدَّد للجيش دستوريًا مُحْترَمًا، كان التحول الديمقراطي ناجحًا.

أما منهج الدراسة فقد عملنا على توظيف جهاز مفاهيمي يعتمد على مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وتعدد في المناهج؛ بهدف توضيح الصورة والاقتراب من الحقائق الخفية في إشكالية هذه الدراسة. وتجلّت هذه المناهج في المنهج التاريخي والمقارن ودراسة الحالة، والاقتراب المؤسساتي، مع العمل على اقتراب الاتصال وأهميته في التعامل مع المعلومة.

أولًا: المؤسسة العسكرية بين النظم الديمقراطية والأنظمة العربية

1. المؤسسة العسكرية: تعريف ومفهوم

تعدُّ دراسة المؤسسات على اختلاف أنواعها أحد اهتمامات علم الاجتماع بفروعه المعاصرة. وبناءً عليه، فإنّ "المؤسسة هي مفهوم تصوري لأحد عناصر النظام الاجتماعي Institution Social بصفتها تحتوي على أجهزة عدة وأجزاء متساندة تقوم بوظائف داخل المجتمع"[1].

أمّا مفهوم المؤسسة العسكرية من وجهة نظر عسكرية فهو "مجموعة القوات المسلحة العسكرية الدائمة منها وشبه الدائمة، والقوات النظامية شبه العسكرية. تضم هذه المؤسسة قيادات ودوائر، ومديريات ومؤسسات، ومراكز وكليات عسكرية متنوعة، إلى جانب مصانع ومنشآت قد تكون عسكرية بحتة، أو مرتبطة بجهات مدنية. وتضم قوات برية وبحرية وجوية"[2].

إنّ مفهوم المؤسسة العسكرية بوصفها نسقًا في علاقتها بالبناء الاجتماعي من خلال تفاعل الأدوار ضمنَ البناءات الفرعية المرتبط بعضها ببعض بطريقة هرمية منظمة وتكامل في الأدوار الوظيفية، أصبغ عليها التماسك إلى درجة عالية. فـغدت بناءً اجتماعيًا مميزًا، من خلال التدرج الهرمي أو التسلسل القيادي Chain of command[3] القائم على الرتبة العسكرية والمنصب، وهو الذي حقّق الفاعلية والانضباط في النسق العسكري. ضَمِنَ هذا التسلسل وصول الأوامر إلى أدنى المستويات، مع قدرة القيادة المركزية الموحدة على السيطرة التامة من غير أيّ إشكال. وبإسقاط خصائص النظام البيروقراطي التي حدّدها ماكس فيبر على النسق العسكري، يتضح في جلاء أنّ التخصص الوظيفي العسكري هو أساس البناء البيروقراطي العسكري، وأنّ كل مؤسسة تؤدي وظائفها المحدّدة.

يرى محمد طه بدوي[4] أنّ الدولة الحديثة تنقسم إلى مؤسسات رسمية سياسية وأخرى غير سياسية، وهذا بحسب اختصاص كلٍ منها. ويؤكد موقع المؤسسة العسكرية بوصفها مؤسسةً رسميةً، لكنها غير سياسية؛ لقيامها بأدوارٍ دفاعية في تأمين الدولة من الأخطار التي تهدد استقرارها، سواء أكان على المستوى الداخلي أم الخارجي، فهي مؤسسة إدارية بحتة، دورها الأساسي إدارة الحروب من دون اتخاذها قرار الحرب[5]. ويرى فيبر أنّ البناء الديمقراطي لأي دولة يقتضي الفصل التام بين المؤسسة العسكرية والسياق السياسي التنافسي، وهو ما يعبَّر عنه بدرجة الضبط المدني فوق القوات المسلحة.

إنّ عدم تدخّل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية للدولة، سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، هو أحد مؤشرات قياس درجة الديمقراطية في الدولة. كما أنّ تدخّلها من دون الاستيلاء على السلطة هو إحدى تقنيات إدارة الأزمة.

2. جدلية العلاقة بين الجيش والسلطة في النظم الديمقراطية

تُعدُّ المؤسسة العسكرية في الأنظمة الديمقراطية، مؤسسةً سياديةً على غرار المؤسسات الأخرى المنصوص عليها دستوريًا مثل البرلمان والقضاء ورئاسة الدولة. وتتمتع بالاستقلال والحياد تجاه النظام السياسي القائم. ما يجعل الساحة السياسية في هذه الدول لا تعرف الانقلابات العسكرية، أو تدخّل الجيش في الأنظمة السياسية والسيطرة عليها.

يقتضي البناء الديمقراطي في الدول الغربية الفصل بين المؤسسة العسكرية ومجال التنافس السياسي، بل يفرض خضوع القيادة العسكرية للقيادة السياسية والرقابة البرلمانية والربط بين المجالين المدني والعسكري، من خلال وزارة الدفاع. قال صامويل هنتنغتون: "من المفروض أنّ القوات المسلحة موجودة خارج

1 أشرف سليمان غابريال، **علم الاجتماع العسكري: دور المؤسسة الرئاسية والعسكرية في تحقيق الأمن القومي** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010)، ص 85.

2 المرجع نفسه.

3 فؤاد الآغا، **علم الاجتماع العسكري** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 48.

4 محمد طه بدوي، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية** (الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1991)، ص 218.

5 المرجع نفسه.

نطاق السلطة المباشرة للزعماء السياسيين المدنيين [...] وإلّا فإنّ الجيش يستبدل الاستقلالية الوظيفية بالتأثير السياسي"[6]. لذلك، ظاهرة الانقلابات العسكرية، تكاد تكون منعدمةً في الأنظمة الديمقراطية، لأنّ الجيش يبقى بعيدًا من التجاذبات السياسية تجاوبًا مع العوامل التالية[7]:

- يتمثل العامل الأول بارتكاز المجال السياسي على قاعدة تحييد العنف من حقل الممارسة السياسية، وانتهاج السلوك السلمي في عمليات التغيير السياسي والاجتماعي من خلال العملية الانتخابية.
- ويتمثل العامل الثاني باحتكار الدولة العنف غير الثوري بحسب ماكس فيبر، وأنّ الجيش يترجم القوة التي تتوخّى الدفاع عن السيادة الوطنية، وسموّ القانون فيها. فالجيش هو المؤسسة الحارسة للبلاد.

لكن، لا يعني هذا قطعًا الانفصال الصلب والحياد التام في استقلالية المؤسسة العسكرية عن المؤسسة السياسية في الدول الغربية[8]، إنما تبرز عاملَ تنافس اجتماعي وسياسي من خلال ممثليها وحلفائها بطريقة مباشرة. ولعلَّ المجمع العسكري في الولايات المتحدة الأميركية، ودوره في إعلان الحرب على العراق أبرز مثال على ذلك.

3. المؤسسة العسكرية بين النظري والممارسة في الواقع السياسي الغربي

منذ العهد اليوناني كان ينظر إلى المؤسسة العسكرية بعين الريبة والحذر؛ إذ قال مكيافيلي: "إنّ العسكري لا يمكنه أن يكون رجلًا صالحًا"[9]، أما فولتير فقال: "إنّها مظهر من مظاهر القوة الغاشمة، لكن في مظهر رشيد". في حين رأى صامويل آدم "أنّ الجيش دائمًا يُمثّل خطرًا على حريات الشعوب"[10]. لكن، تغيرت نظرة الأكاديميين بعد الحرب العالمية الثانية تجاه المؤسسة العسكرية، وتمّت إعادة النظر في أحكامها القديمة حول علاقاتها بالمؤسسات المدنية، وعدّها مؤسسةً إلى جانب المؤسسات الأخرى.

أشار الباحثون في علم السياسة إلى الأهمية العلمية والعملية للحيّز الفاصل بين الدولة والسلطة، وأهميتها في تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل مؤسسة ووظائفها؛ تفاديًا للتداخل وشرعنة الهيمنة والسيطرة من خلال التمازج بين الوظائف والأدوار وصعوبة الفصل بينها.

إنّ الدولة[11] عنصر التنسيق الأساسي للمجتمع، وهي بمنزلة الكيان الأم الذي تتمازج وتتفاعل في داخله الكيانات السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية والثقافية، وتتكامل فيه مختلف نشاطات المجتمع. كما أنّها[12] كيان مجرد ومتعالٍ عن مجال المنافسة؛ لأنّها تمثيل للإرادة والمصلحة العمومية، وتعبير عن السيادة عكس السلطة؛ فالسلطة هي تعبير عن توازن سياسي لا عن إجماع، وعن برنامج مُصوَّت له، مقارنةً ببرامج أخرى. تتغير السلطة بتغير ميزان القوى والخيارات السياسية، أما الدولة فلا تتغير، ولا تتغير ثوابتها؛ لأنّها محطّ إجماع، ولا تقبل الانتهاك، أما السلطة فتتحرك في دائرة الممكن السياسي. إنّ الدولة لا يمكنها التخلّي عن سيادة أراضيها وسيادة رعاياها؛ لأنّها تقع في دائرة الواجب السياسي؛ فالمعارضة في الدول الغربية، تكون للسلطة وليس للدولة.

أمّا الجيش في الدول الغربية، فحيادي حياد الدولة، لا يتدخل في الصراعات ولا ينتصر لجهة معينة. لا يتدخل في صنع القرار، ولا إدارة السلطة؛ لأنّ المجتمع لا يحتاج إلى تدخّله في الصراع السياسي بهدف تحقيق الاستقرار؛ إذ ترفض الدول الديمقراطية في الغرب الانقلابات العسكرية. والسياسة في عرفهم لعبة مدنية خالصة، ومجال مفتوح يتنافس فيه المواطنون، محتكمين للدستور والقانون. ويفصل القضاء بين المنازعات، والجيش بوصفه مؤسسة لا يتجاوز الصلاحيات المخوّلة له دستوريًا، وهو حفظ كيان الدولة من الأخطار الخارجية التي تهدِّده. ولا يمكنه نقل جنوده إلى الداخل إلّا في حالات نادرة، أو الانتقال من حدود الدولة إلى حدود السلطة.

ساعد في ترسيخ هذا الدور للجيش وجود حقيقتين سياسيتين في العرف السياسي الغربي[13]: أولاهما أنّ مجال المنافسة والسياسة، مستقل عن مجال السيادة. وثانيتهما، أنّ العنف ليس وسيلةً من وسائل التغيير. فالمجال الأول هو تعبير عن المصالح المختلفة، والتباين في إستراتيجيات تجسيدها اعتمادًا على المشاركة والتمثيل والرقابة.

6 صامويل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص 281.

7 Robert Dahl, *De la démocratie* (Paris: Nouveau horizon, 1999), p. 75.

8 هيفاء رشيد حسن، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نموذجًا"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية، مج 4، العدد 13 (2015)، ص 389، شوهد في 2019/3/27، في: http://bit.ly/2Yt91Fl

9 Gerassimos Karabelias, *Civil-Military Relations: A Comparative Analysis of the Role of the Military in the Political Transformation of Post-War Turkey and Greece 1980-1995*, Final Report, North Atlantic Treaty Organization (NATO), (January 1998), p. 7.

10 Ibid.

11 حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية دولة مؤسسات** (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000)، ص 40.

12 أحمد ولد داداه وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 17.

13 المرجع نفسه، ص 18.

أمّا مجال السيادة، فليس مجالًا للمنافسة، إنما هو مجال للإجماع عليه، وفيه تفويض الشعب لرئيس الدولة، وتفويض الجيش بالدفاع عن السيادة، والتزام الوظيفة الدستورية والحفاظ على السيادة الوطنية.

أما العنصر الثاني، فتحييد العنف من الحياة السياسية؛ إذ الدولة بحسب ماكس فيبر هي الوحيدة التي تحتكر العنف المشروع، في مقابل العنف غير المشروع (الميليشيات والعنف الأهلي). أما العنف المشروع، فهو حصرًا للدفاع عن الحدود والسيادة حتى تحظى بتقدير المجتمع المدني. وترتكز التنشئة السياسية على ضرورة الفصل بين التغيير السياسي بالقوة والعنف؛ لأنّ الأنظمة الديمقراطية ليست في حاجة إلى العنف من أجل إنجاز التغيير؛ لأنّه مكفول بوسائط سلمية من خلال آلية الاقتراع الحر النزيه؛ إذ لا تحتاج الأحزاب إلى جيش من أجل الوصول إلى السلطة، ولا يحتاج الجيش إلى أحزاب سياسية ليكسب الشرعية؛ لأنّها مكفولة من المجتمع ما دام بعيدًا من لعبة السياسة والسلطة.

ثانيًا: زوايا الاستملاك والاستعمال الوظيفي للمؤسسة العسكرية في الدول العربية

تقوم علاقة الجيش بالسلطة في الدول العربية على ثلاثة أشكال، يمكننا تفصيلها على النحو التالي[14]:

1. جيش السلطة: هو جيش للسلطة وليس جيشًا للدولة، ويعاين ذلك من خلال:

- الزاوية الاستعمالاتية والوظيفية: أداة في يد النخبة والنظام السياسي، تُستخدم من أجل قمع المجتمع وقوى المعارضة، وضمان بقاء النظام الحاكم. فالجيش في الكثير من الدول العربية (الثورات العربية) وُظِّف لقمع التظاهرات والاعتداء على الحريات وحقوق الإنسان، ودخل ساحة المواجهة مع المواطنين. فحصد نتائج وخيمة من وراء هذا التصادم، فكانت تكلفة المواطنين مرتفعة، وانهارت صورة الجيش أُفقيًا وعموديًا.
- الزاوية الاستملاكية للجيش: أخذ شكل مؤسسة خاصة تملكها النخبة الحاكمة، وليس ملكيةً عامة للدولة والأمة، حيث تنفق النخبة الحاكمة على الجيش من تجهيزات وتحفيزات، وتستثمر في قوته لتثبيت سلطانها، فتكون العائدات ضعيفةً وهزيلةً؛ لأنّه استثمار في غير محلّه، في مقابل أموال طائلة وتجاوزات غير قانونية.
- الزاوية التحويرية لنصابه في المجتمع: يؤسس على شكل فريق سياسي في مواجهة فرق سياسية أخرى؛ لأنّ انتقاله من جيش للدولة إلى جيش للسلطة، يُدخله في صدام مع المجتمع المدني الذي يراه في غير موقعه المحدد له دستوريًا. فيتحول من جيش للشعب، إلى جيش النخبة الحاكمة، ومن جيش نخبة، إلى جيش جماعة أو شخص معيّن. ويتدرج الولاء من الدولة إلى السلطة، ثم إلى الجماعة، ثم إلى الفرد. فتستولي السلطة على الجيش وتُحوِّله إلى أداة تحت إمرتها، ومن ثمّ فهي تفيض عن حدود جغرافيتها السياسية الطبيعية وتتماهى مع الدولة أو تؤول إلى دولة. وهذا النمط، هو الغالب على المشهد السياسي العربي.

2. سلطة الجيش: يَشـقُّ فيها الجيش عصا الطاعة على السلطة، ويعلو كعبه عليها من خلال التسلّط ثمرة للانقلاب العسكري، ومنه يتحول:

- نخبة سياسية ثم حاكمة: فيتحول العسكريون سياسيين، ثم مدنيين. وتدير النخبة العسكرية السلطة بطريقتين: إما بطريقة مباشرة وفرض الأحكام على الحياة العامة، وإما من وراء ستار بتعيين واجهة وإمساك الجنرالات بمفاتيح القرار.
- السلطة أداة في يد الجيش: تعمل على بقاء الحكـــم العسكري، ويقتضي ذلك وضع بعض المساحيق التجميلية، مثل إقرار دستور وانتخابات برلمانية والسماح لأحزاب المعارضة المساندة ومنع قوى المعارضة المدنية من ممارسة نشاطها بدعوى تهديد أمن الدولة.
- سلطة عسكرتارية شديدة: إفـراز لعلاقة قوية بين الجيش والسلطة، تدوس الحريات وحقوق الإنسان وتُعطِّل العمل بالقانون وتُعلن حالة الطوارئ وتُدخل الحياة السياسية في حلقة من الاحتقان والتدحرج نحو توظيف العنف، ويستولي الجيش على السلطة بالانقلاب العسكري.

3. الجيش الأهلي: هو وليد صراعات قبلية وإثنية، حيث تكون الدولة ضعيفة. فلا يغدو الجيش للدولة، إنما لعصبيات وطوائف إثنية معيّنة؛ فتنتقل من مشهد احتكار الدولة للعنف، إلى خصخصة هذا العنف. فلكل عصبيةٍ جيشها الذي تذود به عن كينونتها، وتناضل على مكانةٍ لها في السلطة؛ فرابطة الولاء تغدو للأهل والعشيرة، أكثر منها للدولة والأمة. ويُقسم الجيش عصبيات، ويتماهى معها ويتحوّل إلى ميليشيات أو امتدادًا لها (كالمشهد الليبي مثلًا). وهو بذلك لا يتخلّى عن وظيفة الدفاع عن الوطن، بل يساهم في تمزيقه من خلال الإقحام في الحروب الأهلية، ومن ثمّ الاستماتة في الدفاع عن الأهل والعُصْبة بدلًا من الوطن والأمة.

14 المرجع نفسه، ص 20-24.

سجَّلت قدرة الدولة في المجتمعات العربية تراجعًا[15]؛ ما منح أجهزة الشرطة والأمن القوة قصد المساعدة في الحفاظ على النظام الاجتماعي الأخلاقي والاقتصادي. وكَـثَّفت حجَّة محاربة الإرهاب أنماطًا من السلوك العنيف والإفلات من العقاب في قطاع الأمن منذ أمد بعيد. وأثار تراجع موارد الدولة والاقتصاد غير الرسمي، تسهيل الطريق لتورّط في الفساد وتشنجٍ في القطاعات الأمنية المقاومة للإصلاح.

ثالثًا: مجالات التقاطع بين العسكري والسياسي في الدول العربية

خرجت هذه العلاقة عن القاعدة الأصلية المتمثلة بعدم تدخّل المؤسسة العسكرية في صنع الحياة السياسية في الأنظمة غير الديمقراطية على غرار الأنظمة السياسية العربية. ويرجع ذلك إلى عوامل داخلية تتعلق بالمؤسسة، وأخرى خارجية ترتبط بالمحيط الذي توجد فيه[16]:

1. العوامل الداخلية: تظهر سماتها من خلال البناء التنظيمي للقوات المسلحة ودرجة الوعي السياسي Political awareness. يرى إبرانسون Ibranson وفاينر Finer أنّ كلما كان الوعي السياسي منخفضًا، قلّت احتمالات التدخل العسكري المباشر[17]. أمّا هنتنغتون[18]، فيرى أنّ مُسبِّبات التدخل العسكري في السياسة ليست عسكريةً بقدر ما هي سياسية، ولا تعكس الخصائص الاجتماعية والتنظيمية للمؤسسة العسكرية، بقدر ما تعكس البنية السياسية والمؤسساتية للمجتمع.

2. العوامل الخارجية: وتتمثل بمحاور عدة، منها:

- غياب ميكانزمات واضحة، وأسس شرعية تحكم عملية انتقال السلطة[19]، ما يجعل المجال متاحًا للعسكريين والوصول إلى السلطة السياسية، عكس الدول الغربية التي تحتكم دائمًا إلى نظام الانتخابات بوصفه أسلوبًا دستوريًا، يتيح للجميع حرية اختيار حكامهم.
- تدفع الصراعات السياسية بين النخبة الحاكمة وما تُحدثُه من انشقاقات في هرم السلطة، وانعكاسات ذلك على استقرار الدولة ومؤسساتها، بالعسكريين إلى التدخّل بحجة إعادة الاستقرار، ومنه الاستيلاء على مقاليد الحكم والسيطرة عليها.
- ضعف الممارسة السياسية وغياب هيئات المجتمع المدني، ومن هنا، صعوبة تعبئة الجماهير وهيكلتها سياسيًا، ما يؤدي إلى ظاهرة الاستتباع السياسي للنخبة الحاكمة أو لأطرافٍ خارجية. كذلك وَهَـنُ الممارسة السياسية وفسادها، يطرح التدخل العسكري بديلًا عند فشل النخب المدنية وعجزها.

> تدفع الصراعات السياسية بين النخبة الحاكمة وما تُحدثُه من انشقاقات في هرم السلطة، وانعكاسات ذلك على استقرار الدولة ومؤسساتها، بالعسكريين إلى التدخّل بحجة إعادة الاستقرار، ومنه الاستيلاء على مقاليد الحكم والسيطرة عليها

- التركيبة الاجتماعية الضعيفة والصراعات العرقية والقبلية والدينية، وما أنتجته من أزمات حادّة، جعلت المؤسسة العسكرية تتدخل بحجة إعادة التماسك إلى النسيج الاجتماعي الممزَّق داخل الدولة.
- إلى جانب عوامل أخرى غير مباشرة لا يمكن حصرها، تدفع بتدخّل العسكريين في الشؤون السياسية[20]، وهي مرتبطة بديناميات العلاقة بين مؤسسات الدولة المختلفة، ودرجة المرونة في التنافس السياسي.

صاحَب الانقلابات العسكرية في الدول العربية تغيرٌ في التوافقات ولوحات التعارض بين الدول العربية، بل إنّ العلاقات تغيَّرت؛ ففي البلد الواحد بين الفئات الاجتماعية والقوى السياسية من جهة، والسلطة الانقلابية من جهة أخرى، وبسيطرة الجيش على الحكم[21]، برزت ظاهرة عسكرة الحياة السياسية، حيث قُـلِّص المجال السياسي وبات مطابقًا للمجال الخاص من خلال نزع السياسة من المجتمع أولًا، ثم عسكرة مجال الدولة ذاته ثانيًا.

عند الوصول إلى السلطة يُـحَلُّ البرلمان ويُـعطَّل العمل بالدستور والقوانين وتُفرَض حالة الطوارئ ويُـضَيَّقُ على الصحافة ويُحظر

15 Yezid Sayigh, "Dilemmas of Reform: Policing in Arab Transitions," *Paper*, Carnegie Middle East Center, 30/3/2016, accessed on 13/3/2019, at: https://goo.gl/JvyGj2

16 الآغا، ص 49-51.

17 المرجع نفسه.

18 هنتنغتون، ص 192-193.

19 عبد القادر رزيق المخادمي، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007)، ص 133.

20 عبد الإله بلقزيز وآخرون، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 39.

21 روجر أوين، **الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004)، ص 247.

نشاط الأحـزاب إلّا الموالية للسلطة، وتُلغى المعارضة وتُرْبط المؤسسات التي تؤطر المجتمع المدني بالسلطة، وتُلغى وظيفتها الأصلية (المهنية والتضامنية) إلى وظيفة مصطنعة، تروم الولاء للسلطة. فتغدو العملية السياسية ضمن إطار[22]:

- الطابع اللامؤسساتي: أي إنّ القرارات تُصنع خـارج الأطر المؤسسية؛ نظرًا إلى هيمنة المؤسسات السلطوية، وضعف المؤسسات التمثيلية والوسيطة.
- الطابع اللانظامي: أي إنّ النشاط السياسي وعملياته، يجري خارج القواعد الدستورية، وفي منأى عن الأطُر القانونية؛ إذ لا تعترف النخبة العسكرية الحاكمة بوجود قواعد تُحدِّد سلطاتها وصلاحياتها في إصدار القرارات.
- الطابع الشخصاني: أي اتخاذ القادة الـقـرارات السياسية الإستراتيجية والتكتيكية في إطار نمط ضيِّق من العلاقات. فقد كان الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين يضرب بيده على الطاولة بقوة، ويقول "قرَّرْنا"، وفي الحقيقة قرَّر وحده من دون استشارة غيره.

من نافلة القول، إنّه كلما زادت شرعية النظام وتعزَّزت الدولة المدنية، ضاق مجال تحرك المؤسسة العسكرية سياسيًا ووسائل عملها، مثل الضغوط والمساومات. ويبقى مؤشّر الديمقراطية هو الذي يحدِّد العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية، كما أنّ طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية هي أحد مؤشرات قياس الديمقراطية في الدولة.

رابعًا: موقع المؤسسة العسكرية في الهندسة السياسية للنظامين التونسي والليبي

1. الجيش والنزعة الحداثية في التوجهات السياسية لبورقيبة

كان عام 1955 عامًا لفكّ الارتباط القانوني بالدولة الفرنسية[23] وبداية تاريخ توقيع اتفاقات الاستقلال الداخلي الذي أُعلن في عام 1956. وتولّى الحبيب بورقيبة رئاسة الجمهورية في إطار نظام جمهوري رئاسي ودستور عصري ينشد مؤسسات النظام الديمقراطي.

يعدُّ الجيش التونسي سليل الجيش الفرنسي[24]، حيث يعود أصله إلى زمن الحماية الفرنسية (1881-1956)، كما لجأ الجيش الفرنسي إلى توظيف عدد كبير من التونسيين في الحربين العالميتين، وتدريبهم على الطريقة الأوروبية، فكان متطورًا من حيث العُدَّة وطريقة التسيير. وأُسست اللجنة الوطنية التونسية للجيش في عام 1956، عقب استقلال تونس عن فرنسا. ما جعل الجيش التونسي يستقل نهائيًا عن الجيش الفرنسي في عام 1958، وغدا رمزًا من رموز السيادة الوطنية. وأُسّست البحرية التونسية في عام 1959، والقوات الجوية في عام 1960.

يَعُدُّ كثير من المهتمين بالشأن التونسي خطاب 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1965 الذي ألقاه الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية، مرجعًا أساسيًا في فهم ملامح دور الجيش ومحدِّدات السياسة الدفاعية التونسية، حيث دعا إلى ضرورة تلاحمه مع الشعب والتنسيق مع الغرب. إلّا أنّ تعامله مع الجيش في فترة حكمه تميّزَ بالحيطة والحذر، وعمل على تقليص دوره في العُدَّة والعتاد، حتى لا تكبر تطلّعات العسكريين وتُغريهم بالتدخل في الحياة السياسية[25]. وعمل على إحداث توازن بين مراكز السلطة السياسية من خلال الاعتماد على دور أجهزة الأمن الداخلي وإعطائها أهمية. وجعل الضعف السياسي للممارسين العسكريين في تونس، عكس نظرائهم في الجزائر أو مصر، احتمالات دخولهم المعترك السياسي مستبعدة. فبعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في عام 1962 لِلَزْهر الشرايطي[26]، لجأ بورقيبة إلى إعدام الضباط المتورطين. كما عمل على تقزيم دور الجيش منذ عام 1968 من خلال مؤسسات شبه عسكرية، مثل الحرس الوطني، حتى يتفادى أيّ تهديد مستقبلي يتضمن التفكير في انقلاب عسكري يطيح السلطة القائمة.

يبدو أنّ تدخل الجيش في قمع التظاهرات كان نسبيًا[27]، مقارنةً بتدخّل الأجهزة الأمنية، حيث تعرّضت "حركة النهضة" للملاحقة والقمع من أجهزة الأمن الداخلي التي كانت مكلفةً أيضًا بمراقبة تحركات كبار العسكريين ورصد اختراق الإسلاميين مؤسسة الجيش.

---

22 محمد الرميحي، **أولويات العرب، قراءة في المعكوس: خمسون مقالًا يبحث عن الحقيقة** (بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، 2010)، ص 64.

23 ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 182.

24 مجموعة مؤلفين، **نحو كتلة ديمقراطية في البلدان العربية**، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 203.

25 إبراهيم السعيدي، "دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس"، شبكة ومنتديات أبو شمس، شوهد في 2016/3/27، في: https://goo.gl/cgXcnW

26 Badra Gaaloul, "Back to the Barracks: The Tunisian Army Post-Revolution," Carnegie Endowment for International Peace, 3/11/2011, accessed on 13/3/2019, at: https://goo.gl/CuAaGW

27 Emily Parker, "Tunisia's Military: Striving to Sidestep Politics as Challenges Mount," Tunisia Alive, 25/6/2013, accessed on 12/4/2016, at: https://goo.gl/sdJhcv

تميّزت فترة بورقيبة ببناء هياكل للدولة الحديثة مع عصرنةٍ على مختلف الصعد[28]، لكن في إطار شخصنة للحكم وغلق للمجال السياسي، مع تقليص في فضاء المشاركة السياسية وغياب للتعددية الحزبية، وتقليص لدور وسائل الإعلام وجعلها بوقًا لأجهزة النظام وديماغوجيته، وقمع علني لمختلف أشكال المعارضة، خصوصًا "حركة النهضة" الإسلامية.

2. المؤسسة العسكرية في ليبيا: خلفية وسلوك

تكونت النواة الأولى للجيش الليبي في عام 1940 في أثر اتفاق بين القيادة البريطانية[29] والملك محمد إدريس السنوسي، من خلال الاستعانة بالمهاجرين والأسرى الليبيين لمحاربة الألمان والإيطاليين، وأُطلق عليه اسم "القوة العربية الليبية" أو "الجيش المرابط". وفي 24 كانون الأول/ ديسمبر 1951 نالت ليبيا استقلالها، وبدأت في تأسيس جيشها، ودأبت على إرسال بعثات عسكرية إلى الخارج، وأُنشئت مدرسة عسكرية في عام 1953 لتخريج الضباط، وأُسندت قيادة الجيش إلى ضباط إنكليز، كما اختيرت المملكة العراقية لتدريب الجيش، وبدأ الجيش يزداد عددًا بعدما أصبح الالتحاق به إلزاميًا بعد عام 1976[30] تحت حكم معمر القذافي (1969-2011).

يكاد يكون دور المؤسسة العسكرية في ليبيا منعدمًا في فترة الحكم الملكي 1951-1969، سواء أكان على المستوى الداخلي؛ إذ لم يوظف في قمع التظاهرات أو إخمادها، أم على المستوى الخارجي، حيث عرف نوعًا من الاستقرار مع الجيران، إلى جانب صغر حجمها ووجود قوة الأمن الداخلي إلى جانبها[31]. لكنّ دور الجيش يكمن في إطاحة النظام الملكي، عبر انقلاب عسكري لجيش ذي تركيبة بدوية، قاده ملازم أول هو معمر القذافي، تذمّرًا من السقوط في أحضان المملكة البريطانية وخضوعها للمصالح السياسية الأميركية، وتجاوبًا مع المد الثوري للحركة الناصرية. فكان الجيش البديل الوحيد في إنجاز التغيير وإنقاذ البلاد.

من خلال مقارنة بسيطة، يتضح أنّ الجيشين التونسي في مرحلة بورقيبة والليبي في مرحلة الملك إدريس السنوسي يتقاطعان في الاعتماد على أجهزة الأمن الداخلي، ويتفقان على تقزيم دور الجيش وعزله في خانة بقي فيها بعيدًا من أي تطلّع إلى الممارسة السياسية.

28 واجه النقابيين في عام 1978، وتم التدخل بعنف لصد الاضطرابات الاجتماعية التي عرفتها البلاد خلال عامي 1981 و1984.

29 العربي صديقي، "تونس: ثورة المواطنة، 'ثورة بلا رأس'"، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (تموز/ يوليو 2011)، ص 13.

30 السعيدي.

31 Anthony H. Cordesman, "The North African Military Balance: Force Developments in the Maghreb," *Working Draft*, Center for Strategic and International Studies, 28/3/2005, pp. 58-59.

3. المؤسسة العسكرية في الإستراتيجية الأمنية للرئيسين زين العابدين بن علي ومعمر القذافي

أ. الجيش في تونس: من التوافق إلى التقليص

إنّ مسار الرئيس زين العابدين بن علي العسكري ومعرفته بالتيارات السائدة داخل الجيش، جعلاه يستميل المؤسسة العسكرية من خلال وعود بإعادة الاعتبار إليها ظرفيًا قصد مساعدته في إنهاء فترة حكم بورقيبة. واستغل استياء كبار بعض الجنرالات من سياسة التهميش المنتهجة من النظام السابق ضدّ العسكريين داخل سلّم النخب العسكرية، مقارنةً بأجهزة الأمن الداخلية.

إنّ تربّع بن علي على كرسي السلطة في الفترة 1987-2011، مكّنه من نسج علاقات بجميع المؤسسات الأمنية، حيث ساعده في ذلك تخصصه في قضايا الأمن الداخلي[32]، ومتابعته ملف الإسلاميين في توظيف هذه العلاقات؛ بهدف جلب دعم المؤسسة الأمنية من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى، لإزاحة بورقيبة من السلطة.

إنّ تحكُّم بن علي في مفاتيح الأمور، مكّنه من الاستيلاء على السلطة في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، وأصبح رئيسًا بمقتضى الفصل 75 من الدستور، وبدعمٍ من المؤسسات الأمنية التي كان يتحكم فيها، ورغبة العسكريين في التخلص من بورقيبة وسلوكه المرفوض. فنُظِّمت انتخابات شكلية كانت محور التوافق بين الجيش والمؤسسة الأمنية، بل إنّها حُبكت بين الوزير الأول بن علي، ورئيس الحرس الرئاسي الحبيب عمار، ورئيس هيئة الأركان عبد الحميد الشيخ. ويبرز ذلك في التركيبة الحكومية بعد الانقلاب؛ إذ تقلّد عبد الحميد الشيخ مناصب وزارية ودبلوماسية عدة، وعُيِّن عسكريون في مناصب ولائية.

إلا أنّ هذا التوجه لم يدم طويلًا، فغدت تونس دولةً بوليسية[33]، تعتمد على جهاز أمني مكوّن من 120 ألف فرد؛ بمعدل 1.3 من عناصر الأمن لكل 100 تونسي، وغدا للشرطة السرية دورٌ في ملاحقة الناشطين السياسيين والنقابيين. وعمل على تكريس سلوك بورقيبة تجاه المؤسسة العسكرية، وحصَر دورها في قضايا الدفاع؛ نظرًا إلى خبرته في مرحلة بورقيبة، واحتلال المنهج الأمني المكتسب مركزًا في نسقه الأمني، ورؤيته في القضايا المتعلقة بالاستقرار والتغيير السياسي.

32 Moncef Ouannes, *Militaires, Elites et modernisation dans la Lybie contemporaine* (Paris: L'Harmatan, 2009), pp. 90-100.

33 كان مديرًا للأمن الوطني في الفترة 1977-1980، ثم عيّن وزيرًا للداخلية في الفترة 1984-1986، ثم أصبح بعد ذلك وزيرًا أوّل محتفظًا بحقيبة الداخلية في عام 1987.

أثبت الواقع السياسي سيطرة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على مجريات النشاط السياسي في تونس[34]، على الرغم من إجراء بعض الإصلاحات، وسيطرته على غالبية المقاعد في مجلس النواب (أكثر من 80 في المئة من المقاعد)، على نحوٍ جعل التشريعات كلها تصب في مصلحة النظام الحاكم، مثل التعديلات الدستورية في عام 1998 التي أزاحت العهدات الرئاسية وأبقتها مفتوحةً حتى يبقى زين العابدين بن علي رئيسًا إلى الأبد. وفي تعديلات عام 2002[35]، رُفع سن الترشح للرؤساء من 70 إلى 75 عامًا، ما جعل الطريق ممهدة أمام فوز مرشح حزب التجمع الديمقراطي زين العابدين بن علي في الانتخابات الرئاسية للأعوام 1989، 1994، 1999 و2004 بنسبة 90 في المئة. وبقي حزب التجمع الدستوري الديمقراطي محور الحياة السياسية في تونس، محاطًا ببعض الأحزاب الموالية، مع تصفية للقوى المعارضة الرئيسة، على رأسها حركة النهضة التي تعرّض أعضاؤها لشتى أنواع القمع والإقصاء، ومُنعت من ممارسة النشاط السياسي منذ انتخابات عام 1989.

لم يكن انتماء بن علي إلى المؤسسة العسكرية[36] عائقًا أمامه لاتهام مجموعة من الضباط في عام 1991 بمحاولتهم إطاحة نظامه. فَسُجِن كثير من العسكريين، وأقيل بعض منهم، ووُجِّهَت ضربة قاسية زعزعت أركان الجيش، واتُّهم بعض الضباط بالانتماء إلى التيار الإسلامي، وبعض آخر بالتحضير لانقلاب عسكري. ثم فُرِضَ التقاعد الإجباري على عدد منهم، بينما حُكِم على آخرين بالسجن والإقامة الجبرية.

تواصلت عمليات تهميش الجيش الذي بلغ عدده في الفترة 1991-2011، 40 ألف جندي وضابط؛ فحدَّ من ميزانية وزارة الدفاع، وعطّل ترقيات الضباط، وفَرض التقاعد الإجباري على الكثير منهم، خصوصًا الأكفاء. وحُـدد الـدور العسكري للجيش في مجالات الدفاع عن الوطن والتنمية ومواجهة الكوارث الطبيعية وحفظ السلام العالمي تحت غطاء الأمم المتحدة؛ ما فتح المجال أمام بن علي للاستفراد بالسلطة، فكان التهميش والإضعاف والإقصاء التام للمؤسسة العسكرية من الساحة السياسية هدفه الأساسي.

اعتمد بن علي إستراتيجية في التعامل مع الجيش ترتكز على اثنين من التكتيكات التكميلية[37]:

- يشمل الأول تهميش دور القادة العسكريين في مؤسسات الدولة، وصعوبة حصولهم على الموارد، ومن ثمّ ابتعادهم عن الحياة السياسية.
- أما الثاني فهو إبعاد الجيش كليةً عن القضايا الأمنية اليومية، وجعل هذا الملف بين يدي وزارة الداخلية.

إنّ ارتباط قضايا الفساد بعائلتَي الرئيس وزوجته، كان من المؤشرات المـؤجِجة لفتيل الثورة في تونس، وبقاء الجيش نظيفًا وعدم اتهامه بالفساد والتورط في الصفقات المشبوهة، جعلاه محلَّ احترام الرأي العام التونسي.

ب. الجيش وثنائية النظام العسكري في إستراتيجية معمر القذافي

لم يعمد القذافي إلى بناء جيش قوي يتجانس مع حجم الأسلحة المنوعة وغير المتناسقة المكدّسة في المستودعات التي تآكلت بسبب غياب الاحترافية والمهنية المقصودة، على الرغم من كونه عسكريًا وامتلاك ليبيا قدرات مالية عالية[38]. فلم يكن الجيش الليبي جيشًا يُحسب له حساب في مواجهة العدو الخارجي، أو ذا نفوذ في السياسة، خصوصًا في العقد الثاني من مرحلة حكم القذافي. ويرجع ذلك إلى انتفاء التهديد الخارجي المباشر، وبُعد ليبيا عن خط المواجهة مع إسرائيل الذي لم يتعدّ مجال الاحتدام والصراعات اللفظية. كما أنّ تخوّف القذافي من وجود جيش قوي يغري ضباطه بالانقلاب وإطاحة حكمه[39]، جعله يتعامل مع الجيش النظامي بأسلوب التهميش وعدم التمكين، خصوصًا بعد التجارب الفاشلة التي كان الإعدام حليفًا لروّادها؛ إذ انسحب بعض رفقائه من المجلس الثوري، مثل عبد السلام جلود، وحوكم العقيد محمد المقريف في ظروف مشكوك فيها، واغتيل بشير هوادي وعواد حمزة في عام 1975[40]، وعمر المعايشي في عام 1984. كما ألغى في عام 1977 نظام صنع القرار الجماعي الذي أنشأه مجلس قيادة الثورة؛ فمن نحو اثني عشر عضوًا، لم يبقَ إلّا ثلاثة، نتيجة الممارسات القمعية التي انتهجها القذافي، والأحادية في النظرة والسلوك. فالنظام السياسي في ليبيا كان نظامًا شموليًا مغلقًا، ارتكز على أيديولوجيا وأفكار ومعتقدات رسمية ومؤممة، مصدرها إيحاءات **الكتاب الأخضر**.

34 أحمد منيسي وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، ص 192.

35 المرجع نفسه، ص 188.

36 صديقي، ص 14-15.

37 بـدرة قعلول، "'الجيش سيعود إلى ثكنه' دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2011/11/3، شوهد في 2015/12/13، في: https://goo.gl/ybsLki

38 Risa Brooks, "Abandoned at the Palace: Why the Tunisian Military Defected from the Ben Ali Regime in January 2011," *Journal of Strategic Studies*, vol. 36, no. 2 (February 2013), p. 208.

39 أحمد عبيدات وآخرون، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 231.

40 De Eduard Soler i Lecha, "Fuerzas de seguridad y revueltas árabes," La Primavera Árabe, 28/3/2011, accessed on 1/4/2016, at: https://goo.gl/eudou1

لذلك لا عجب في أن يقف الجيش من النظام السياسي موقف المتفرج، فقام المرتزقة وبعض المتعاقدين من دول أفريقية مختلفة، بالوقوف إلى جانب القذافي وقمع المتظاهرين[41]، نتيجة مقاربة بناء القوى العسكرية الرديفة والبديلة أو الأمنية الدفاعية التي يكون الولاء فيها إلى القرابة القبلية والعشيرة التي تدين بالانصياع للرئيس. ولم يعمل يومًا على بناء مؤسسات حكومية مستقلة وقوية، بل عزَّزَ حكمه من خلال القمع والمتابعات وبناء التحالفات القوية. فظهرت في ليبيا في فترة القذافي ثنائية النظام العسكري[42]:

- إطار عسكري تقليدي: أي وجود جيش مهمته الدفاع عن الوطن ومواجهة التهديدات الخارجية. وهو ضعيف، على الرغم من توافر السلاح بين يديه، نظرًا إلى انعدام التدريب وطرائق التنظيم الحديثة.
- إطار غير تقليدي: يضم مجموعةً من الوكالات الأمنية، هدفها الحفاظ على القذافي ونظامه. ويتكوّن من الكتائب والأفواج الخاصة التي يقودها أقارب القذافي والأوفياء له. تتسم بالتنظيم العالي، والأسلحة المتطورة. وكلّها تحت قيادة القذافي، عبر أقارب له من قبائل تدين له بالولاء[43]، نجد على رأسها اللواء أحمد قذاف الدم القائد الأعلى السابق لبرقة، ثم العقيد عبد الله السنوسي الذي ينتمي إلى قبيلة المقارحة، والرائد مسعود عبد الحفيظ أحمد.

لكن أبرز هذه الكتائب وأفضلها تدريبًا الفيلق 32، أو كتيبة خميس التي ضمَّت نحو 10000 رجل، وامتلكت أسلحة ثقيلة ودبابات حربية وراجمات صواريخ. كما أوكلت إلى أبنائه الآخرين قيادة وحدات عسكرية خاصة. وساند هذا الإطار، إطار ثالث يتمثل بالميليشيات الشعبية والقوى شبه العسكرية التي تضُم مواطنين ومرتزقة أجانب ضمن مسمّيات "الحرس الثوري الليبي" و"الجيش الإسلامي الأفريقي"، والتي كانت ترفض نظام الجيش التقليدي، وفقًا لاعتقاد القذافي بأهمية الدفاع الشعبي ضمن المنظومة القيمية القبلية.

استغل القذافي هذا التمايز القبلي[44]، حيث أكد في **الكتاب الأخضر** أنّ القبيلة هي شكل مصغر من الأمة، وأنّها رابطة اجتماعية يجب الحفاظ عليها من دون إدخالها في السياسة. لكن النسيج القبلي فرض نفسه في الممارسة السياسية من خلال تقسيم العمل السياسي وتوزيع الوظائف وفقًا لآليات الهوية القبلية. وساعد في ذلك تأطير الحركة السنوسية المجال الاجتماعي في ليبيا قبل عام 1969 في إطار ديني وحَّد المجتمع في أربع مقاطعات، ضمَّت مجموعات قبلية مركزية.

تمتَّع النظام الليبي بخصائص انفرد بها عن الدول العربية كونه جماهيريًا. والتزم توجيهات **الكتاب الأخضر** في تنظيم القوى العسكرية داخل ليبيا، من خلال إلزام جميع المواطنين بالتدريب على السلاح واستخدامه. فعوضًا عن جيش منظم[45]، يوجد شعب مسلَّح مدرَّب على مختلف أنواع الأسلحة، ودفاع محلي لحراسة المرافق العمومية. فالقذافي[46] رأى أن الحرية ستظل ناقصة ما لم يكن السلاح بيد الشعب، ما يفرض ضرورة تدريب الرجال والنساء على حمل السلاح والانتظام بمراكز التدريب العسكري العام والاستعداد للمواجهة في أي لحظة. فالشعب المسلح لا يهزم ولا يحاصر ولا يجوع. كانت السلطة في أيدي ما يسمى "مجلس الثورة" واللجان الثورية، التي كانت تعمل مباشرة في خدمة القذافي وتمارس وظائف السيطرة الأيديولوجية والتسلل في أجهزة السلطة الشعبية، ومتابعة أي تصريح معادٍ للثورة مع الدور الرقابي الذي تمارسه المنظمات الأمنية التي لم تخضع للسيطرة السياسية لمؤتمر الشعب العام.

شارك الجيش الليبي في محطات خارجية لم تعد على ليبيا إلا بالوبال. فكانت محطّاتٍ غير مدروسة، بل تدفعها نوازع شخصية ودوافع أيديولوجية واهية[47]، أما على المستوى الداخلي، فكانت اللجان الثورية تصول وتجول. وتمثَّل دورها بتوجيه الجماهير على أدنى المستويات وصنع اختياراتها؛ إذْ لم تكن سوى أجهزة أمنية سرية تدين بالولاء للقذافي، وعدّت نفسها سليلة الضباط الأحرار وملهمة من أفكار القائد الذي عدّها الإطار السياسي والعملي لقوة ثورة الفاتح "العظيمة". وعادةً ما تقوم هذه اللجان بعمليات اغتيال للمعارضين في الداخل والخارج تحت الإشراف المباشر للقذافي.

41 Rachid Khechana, "How Revolution Became The Only Possibility in Libya," Middle East on line, 20/4/2011, accessed on 14/4/2016, at: https://goo.gl/PkiWZt

42 Daniel Steiman, "Military Decision-Making During the Arab Spring," Muftah, 29/5/2012, accessed on 12/4/2016, at: https://goo.gl/Vzp9Uo

43 Derek Lutterbeck, "Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance," The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, *SSR Papers series* (2011), pp. 32-33.

44 Saïd Haddadt, "The role of the Libyan army in the Revolt against Gaddafi's Regime," Aljazeera Net, 16/3/2011, p. 3, accessed on 14/4/2016, at: https://bit.ly/2YGysDx

45 منيسي، ص 214.

46 منصور مخزوم، "الشعب المسلح قوة لا تهزم"، دنيا الوطن، 2010/10/19، شوهد في 2019/3/27، في: http://bit.ly/2U5UfG8

47 Ouannes, p. 136.

عمد القذافي مع بداية عام 1988 إلى تغيير مؤسسة الجيش بمؤسسة حراس الجماهيرية، ترأسها لجنة الدفاع الشعبية. ورأى خطورة استيلاء الجيوش النظامية على القوة العسكرية وتوظيفها في السيطرة على الشعوب، ما يعني استبعاد الجيش عن المجتمع والسياسة، واستبداله بقوات شبه نظامية وتقوية سلطانها[48]. كما عمد إلى خفض ميزانية الدفاع من 1.3 مليون دولار في عام 1998 إلى 1.2 مليون دولار في عام 2000. فشهدت المؤسسة العسكرية انخفاضًا حادًا في مجال التسلح والعتاد والعنصر البشري.

لقد حاول القذافي في أواسط الثمانينيات أن يجري بعض الإصلاحات السياسية، فتحدث عن إلغاء الجيش النظامي وقدّم اقتراحًا لإنشاء "جيش شعبي" ليمثل الجيش الوطني واستبدال الميليشيات بقوى شعبية، بعد انتقادات المجتمع الدولي اللاذعة كون النظام نظامًا شموليًا بامتياز.

وأطلق القذافي عقيدة "الجيش المسلح"[49]، وهي نظرية تنادي بزوال الجيوش النظامية، والعمل على تسليح الشعب وانتهاج الحرب الشعبية، بديلًا من الحرب التقليدية. فعمد إلى تجييش الجامعات والمدارس والمدن، وتكوين كتائب المناوبة الشعبية المسلحة التي وصلت إلى أكثر من 400 كتيبة[50]، ومن ثمّ تذويب الجيش داخل الشعب. كما عمل على تأهيل أبنائه عسكريًا وأكاديميًا، وتكليفهم برئاسة الألوية والكتائب التي فصلها تنظيميًا وإداريًا عن المؤسسة الدفاعية، وضمان جاهزيتها لقمع أي تظاهرة أو محاولة انقلابية. وهي كتائب موالية للقذافي، تُدافع عنه ويقودها أبناؤه. لكن، كان حجم الاحتجاجات التي طالبت بالإصلاحات السياسية في البداية، ثم تغيير النظام، ثقيلًا، أدّت إلى مقتله على يد ثوار الشعب المسلح نفسه.

اللجان الثورية ذات أصول عسكرية، لكنها تحولت إلى أجهزة أمن داخلي. ما يجعل النظامين التونسي والليبي يتقاطعان في تغلغل أجهزة الأمن داخل تكوينات المجتمع، وممارستها القمع والمراقبة السياسية. ولذلك يُعدّ النظام الليبي نظامًا عسكريًا بامتياز[51]، ليس لكونه نتج من انقلاب عسكري، بل في اعتماده على وسائل عسكرية في تسيير المجتمع.

بعد اندلاع الاحتجاجات، بقي الجيش التقليدي في البداية على الحياد، وعدّها فرصةً للانتقام ممّن همَّشوه وأذلّوه[52]. وبعد أن اشتد وطيس الاحتجاجات، بدأ في التسلل فرديًا، ثم بالتشكيلات الجماعية إلى جانب الثوار في بدايات الثورة، وإعادة تنظيم المعارك وقيادتها ضد كتائب القذافي في المنطقة الشرقية، وفي الجبل الغربي وفي مصراتة، إلى أن انتهى بانضمام غالبيته إلى الشعب، خصوصًا بعد أن انتقل الملف الليبي إلى المجتمع الدولي، وتدخّل حلف شمال الأطلسي "الناتو". أما القوى غير التقليدية، فالتفّت حول القائد، وأظهرت استماتةً شرسةً في مواجهة القوى الشعبية المطالبة بالتغيير. وعدّت ذلك معركةً شخصيةً كونها مهددةً في دائرة المصالح المنتفعة بالسلطة، خصوصًا بعد أن وصف القذافي[53] المنشقين بالكلاب الضَّالة أحيانًا، وبالفئران والصراصير أحيانًا أخرى، يجب القضاء عليهم وإبادتهم.

كان للعامل الخارجي دورٌ في إطاحة نظام القذافي[54]، حيث أصرَّت فرنسا تحت مظلة حلف الناتو على ضرب النظام الليبي وإسقاطه، مُستعملين قرار مجلس الأمن غطاءً يمنحهم شرعية التدخل، كون ليبيا دولة نفطية زادها موقعها الجيوسياسي أهميةً في حسابات الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي الجيوستراتيجية. كان هذا التدخل الفيصل في إدارة المعركة بين الفريقين وتوجيه بوصلتها، وفقًا للمصالح الاقتصادية لهذه الدول وحساباتها الإستراتيجية. يعتبر النفط جوهرة في تاج الموارد الطبيعية الليبية، لذلك كانت الاستجابة من الناتو لمطالب الثوار للتدخل سريعة. ولم يكن الهدف منها "حماية المدنيين" ولا "الديمقراطية"، ولكنها تروم السيطرة على حقول النفط وإنشاء القواعد العسكرية، إلى جانب مواقف القذافي المتذبذبة، وإمكانية ارتمائه من جديد في أحضان الصين أو الهند[55].

سبق التدخّل حملة إعلامية ضخمة[56] قصد تهيئة الجو لتدخّل الحلف تحت دواعي التدخل الإنساني. كما أتاحت الأسلحة والتدريب العسكري لقوات المتمردين مع ضمان الغارات الجوية. ويدخل تصريح كلٍ من ديفيد كاميرون ونيكولا ساركوزي وباراك أوباما، في هذا الإطار قولهم إنّ من الصعب تخيل مستقبل ليبيا والقذافي لا يزال على رأس السلطة.

48 قصْف المدفعيات الليبية مدينة السلوم المصرية في عام 1977، وما أفرزه من ردات فعل قوية أدّت بمصر إلى تدمير قاعدة طبرق الجوية، ومشاركة الجيش الليبي في عام 1979 لدعم المنشقّ التشادي كوكني ودادي ضدّ حسين حبري المدعوم من فرنسا، فخرج من تشاد بجر أذيال الخيبة والفشل، واشتباكات جوية في الثمانينيات مع سلاح الجو الأميركي، حيث لاحقت الطائرات الأميركية طائرتين من الطائرات المقاتلة الليبية خلال مناورات بحرية في خليج سرت، وفي 15 نيسان/ أبريل 1986 هاجمت 100 طائرة أميركية مجمعين عسكريين وقاعدتين جويتين، ومنفذًا في ليبيا، فأطلقت زوارق دورية ليبية صاروخين على باخرة للاتصالات البحرية الأميركية الموجودة في جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، ولم تصبها بأي أضرار تُذكر.

49 منيسي وآخرون، ص 238.

50 عبيدات وآخرون، ص 247.

51 James M. Dorsey, "Role of Arab Militaries in Popular Uprisings," *Middle East Journal*, vol. 3, no. 6 (2011), p. 475.

52 Ouannes, p. 136.

53 عبيدات وآخرون، ص 232.

54 Maya Bhardwaj, "Development of Conflict in Arab Spring Libya and Syria: From Revolution to Civil War," p. 82, accessed on 14/4/2016, at: https://goo.gl/cCSCGP

55 Samir Amin, "Primavera Árabe?" *Anuari del conflict social*, no. 1 (October 2011), p. 146.

56 Alan Woods, "After the death of Gaddafi: Revolution and Counter-revolution in Libya," Marxism, 21/10/2011, accessed on 14/4/2016, at: https://goo.gl/Zmnxym

فقتل القذافي في اليوم التالي لزيارة هيلاري كلينتون ليبيا[57]؛ استجابةً لقولها الصريح بوجوب قتله أو القبض عليه لمحاكمته. وتمَّ ذلك فعلًا في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 خارج مدينة سرت مسقط رأسه.

هناك العديد من الروايات حول مقتل القذافي[58] فمنها التي تقول إنه تم اكتشاف القافلة التي تحرك ضمنها من قبل الناتو وتم قصفه من المقاتلة الفرنسية ميراج 2000. وقد أشار مسؤول في وزارة الدفاع الأميركية إلى أن طائرة أميركية شنَّت هجومًا آخر عليه بعد الهجوم الفرنسي. أما النسخة الأخرى فأشارت إلى أن القذافي اختبأ في حفرة أسفل منزل في خارج مدينة سرت وتم القبض عليه. بعد أيام من وفاته، ظهرت مقاطع فيديو تظهر الطريقة البشعة والملاحقة الشرسة له من القوى المعارضة.

لكن لم تشفع له المناجاة والندم، ولم يرحمه الثوار وعدّوه غنيمةً حيًا أو ميتًا، وأفرغوا فيه جام غضبهم، وعرض جسده المشوّه مدة خمسة أيـام[59]، مع ابنه، ثم دُفن بعدها في مكان سري. وأعلن المجلس الوطني الانتقالي، المنظمة السياسية العسكرية المسؤولة عن جمع القوى المعارضة للقذافي بعد دخوله مدينة طرابلس في أواخر آب/ أغسطس 2011، تحرير البلاد. ولم يكن القذافي في أيامه الأخيرة إلّا حليفًا للقوى الكبرى، وفيًا لها بعد تخلّيه عن المشروع النووي وتسليمه ترسانته إلى الولايات المتحدة[60]، أسابيع قليلة وانقلبت عليه وفقًا لمبدأ لا صداقة ولا عداوة دائمة تقف أمام المصالح القومية والإستراتيجية.

يرجع تباين موقف الجيش الليبي من الأحـداث في ليبيا إلى العوامل التالية[61]:

- خروج الشعب على النظام، يعني فقده شرعيته.
- ميل الجيش إلى الانتقام من القذافي.
- تأكد الجيش من استحالة النصر لنظام القذافي بعد التدخل العسكري لحلف الناتو وفقًا لقرار مجلس الأمن 1973.

57 Devon Douglas-Bowers, "Arab Spring: Revolutions, Lies, and Intervention," Center for Research and Globalization, *Global Research,* 31/8/2011, accessed on 26/3/2016, at: https://goo.gl/WqHnEs

58 Ortiz Aranda & María Teresa, "La Primavera Árabe: El despertar de los pueblos sometidos," Universidad de Jaén, Facultad de Humanidades y Ciencias de la Educación Junio (Junio 2016), p. 60, at: https://goo.gl/qT8r55

59 علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة إلى الشبكة** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص 90.

60 "Las Cuatro caras de la Primavera Árabe," Elmundo, 24/11/2011, accessed on 16/9/2015, at: https://goo.gl/CUw39A

61 Lance Selfa, "Libya's Revolution, U.S. Intervention, and The Left," *International Socialist Review*, no. 77, accessed on 13/3/2019, at: https://goo.gl/y6XWDb

خلاصة القول، إنّ تهميش الجيش في مرحلة الرئيس زين العابدين بن علي، ومقاربة العقيد القذافي من انتهاج ثنائية النظام العسكري وعزل الجيش وعدم التمكين له، كانا لغرض واحد وهو إبعاده عن الحياة السياسية وضمان نأيه عن المطالبة بالسلطة أو التفكير في تزعّم انقلاب عسكري يُنهي فترة تربعهما على كرسي السلطة، ومنعهما من التمتع بالامتيازات المصاحبة له.

4. الجيش في ميزان الثورة التونسية: من الحياد إلى إدارة الأزمة

إنّ الانتفاضة الشعبية التي اندلعت عقب إشعال الشاب البوعزيزي النار في جسده يوم 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 عقب إهانته من عون للأمن[62]، جعلت مدينة سيدي بوزيد تشتعل على آخرها بداية من 24 كانون الأول/ ديسمبر 2010، إلى جانب الولايات المجاورة (المحافظات) على غرار القصرين، ووصولها إلى العاصمة تونس في 12 كانون الثاني/ يناير 2011.

بـدأت الفوضى المدنية وأزمـة الأمـن الداخلي في تونس في أثر الاحتجاجات الشعبية[63] التي كانت سلميةً في بدايتها، وفرضت على السلطات توظيف أجهزة الأمن الداخلي لقمعها. لكن انتشار هذه التظاهرات وتوسّع مجالاتها[64] وعجز قوى الأمن عن مواجهتها، استوجب الاستنجاد بالجيش للوقوف أمامها وفقًا لما يخوّله الدستور. فأعلن الرئيس التونسي زين العابدين بن حالة الطوارئ مدة ستة شهور، امتدَّت بعدها إلى غاية عام 2011. ثم أصدر بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة دستوريًا أمرًا إلى الجيش البرّي بالنزول إلى الشارع ومواجهة الاحتجاجات. لكن الجيش مبدئيًا التزم الحياد[65]، ولم يطلق الرصاص على المتظاهرين، بل رام الحفاظ على المؤسسات وتفادي انهيار الدولة. إلا أنّ ارتفاع درجة الاحتجاجات، جعل الجيش يميل إلى الشعب ويقف إلى جانبه.

حاول الرئيس امتصاص الغضب، فأعلن في 13 كانون الثاني/ يناير عن نيّـته تجسيد حزمة من الإصلاحات السياسية[66]؛ كإجراء انتخابات برلمانية نزيهة وعدم ترشّحه لعهدة رئاسية مقبلة، لكن ارتفاع حدَّة

62 عبيدات وآخرون، ص 233.

63 Adam Roberts, "Por qué fracasó la Primavera Árabe," El Diario (España), 16/1/2016, p. 2, accessed on 10/4/2016, en: https://goo.gl/ynH9ke

64 في مدينة سيدي بوزيد تضامنًا مع الشاب التونسي محمد البوعزيزي الذي أحرق نفسه في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 احتجاجًا على مصادرة سلعته وتعرّضه لإهانة اجتماعية، تمثلت بصفعة من أحد أعوان الأمن وإغلاق الأبواب كلها أمام سماع شكواه، فكانت القطرة التي أسالت الكأس، وانفجار الوضع.

65 صديقي، ص 30.

66 بشير عبد الفتاح، "'الأدوار المتغيرة' للجيوش في مرحلة الثورات العربية"، **السياسة الدولية**، 2011/8/8، شوهد في 2019/3/13، في: https://goo.gl/AN1dyg

الغضب الشعبي دفع إلى إخراج قوات الأمن إلى الشارع، مع منحها الضوء الأخضر لإطلاق النار على المتظاهرين.

إنّ رفض الجنرال رشيد عمار الخضوع لأوامر الرئيس بن علي كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة، إطلاق النار، وإبلاغه الرئيس منذ الأسبوع الثاني "أنّه غير مستعد مطلقًا لإطلاق النار على المتظاهرين"، كان عنوانًا لموقف المؤسسة العسكرية مما يجري في تونس. وعندما تعاظم الحراك واستحالت السيطرة عليه وبات الانهيار وشيكًا، تدخّل الجيش في صورة مهذبة مع الرئيس من دون استعمال القوة والعنف، قصد إقناعه بضرورة المغادرة ولا جدوى من البقاء، فساهم ذلك في تسريع سقوط نظام بن علي وهروبه.

إنّ قرار رئيس هيئة أركان الجيش البري الجنرال رشيد عمار في 13 كانون الثاني/ يناير عدم الوقوف أمام المتظاهرين وإطلاق النار عليهم، وحصاره قصر قرطاج، دفع بالرئيس التونسي إلى الاستسلام ومغادرة البلاد، وأُسقط النظام. كان هذا الموقف نتاج قناعة عسكرية عبَّر عنها الجنرال في 24 كانون الثاني/ يناير 2011[67] بأنّ مهمة الجيش هي الحفاظ على الثورة، مع حماية الشعب والدولة، فالجيش حامٍ للدستور، ولا يخرج عن هذا الإطار.

لم يبدِ الجيش رغبته في الاستيلاء على السلطة على الرغم من شغور منصب الرئاسة، ولم يقبل بانهيار مؤسسات الدولة، وساهم في التأسيس للتحول من نظام استبدادي إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي، وحماية الحالة المتشكلة مدنيًا بتأثير الحراك الشعبي، ما أكسبه صدقيةً وشعبيةً خوّلتاه ترتيب المرحلة الانتقالية[68] التي بدأت بتعيين محمد الغنوشي رئيسًا للدولة بمقتضى الفصل 56 من الدستور، ثم نقل السلطة الرئاسية إلى رئيس البرلمان فؤاد المبزع، تبعًا للفصل 57 من الوثيقة الدستورية. إنّ تفسير موقف الجيش وهذا السلوك، يمكن تلخيصه في النقاط التالية[69]:

- التهميش والفتور في العلاقة بين المؤسسة العسكرية ورئاسة الجمهورية، والصراع الخفي مع جهاز الحرس الرئاسي.
- إدراك المؤسسة العسكرية انتهاء مرحلة بن علي، وضرورة الحفاظ على الدولة ومؤسساتها، وتفادي المواجهة مع الشعب للحفاظ على الصدقية.
- سلمية الاحتجاجات، واستحالة تبرير اللجوء إلى السلاح.
- مهنية التكوين، وارتباط الضباط بالنظام الجمهوري، واحترام الدستور.
- موقفه الوسطي من إشكالية الإسلام والعلمانية، ومحاولة إيجاد الحلول العقلانية لها وليس الصراع، وقدَّم نفسه الحامي للنظام الديمقراطي الجمهوري الذي يستوعب الجميع.
- أحقية المطالب الرافضة الفساد والإقصاء، فهي انتفاضة شعبية تقارب في تصنيفها الثورات.
- الخوف من التدخل الأجنبي الذي كان مستعدًا لإرسال قوات لحماية نظام بن علي.

كان موقف الجيش واضحًا، ببعده عن الرغبة في الاستيلاء على السلطة، بل عمل على تهدئة الأوضاع وإعادة الاستقرار إلى مؤسسات الدولة ودعم الشرعية الدستورية لهذا التحول، خصوصًا بعد صدور القائمة التي أعلن عنها الصحافي المعارض سليم بقة[70]، والتي تحتوي على 133 شخصية من النظام السابق تقلّدت مناصب جديدة، أربع عشرة شخصية منها عُيِّنت في مناصب عليا في الدولة، إضافةً إلى تعيين ولاة جدد على مستوى 24 ولاية (محافظة) في تونس، ما أثار امتعاضًا كبيرًا واحتجاجاتٍ دفعت بالجيش إلى التدخل قصد تهدئة الوضع. كما عمل الجيش على التنسيق مع الشرطة ولجان أهلية لحماية الأرواح والممتلكات[71]، ومراقبة الحدود البرية مع ليبيا (459 كم) والجزائر (965 كم)، وحركة الأشخاص والتصدِّي للإرهاب، تماشيًا مع مطالب الانتفاضة الشعبية التونسية المتمثلة في بناء مجتمع ديمقراطي قائم على القانون، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية المفقودة. ومن مصلحة الجيش أن يتحقق انتقال سلس للسلطة السياسية وليس عنيفًا، يمنحه هيبةً وصدقيةً أكبر؛ لأن تعداد الجيش التونسي لم يكن يزيد على 35 ألف مجنَّد، واعتماده بدرجة أكبر على جنود الاحتياط، ولا يستفيد بأكثر من 1.4 في المئة من الناتج المحلي الخام الموجّه إلى قطاع الدفاع.

إنّ عدّ الجيش التونسي جيشًا للدولة والوطن[72] يكمن في طاعته وانصياعه إلى السلطة السياسية، من دون أن يتحول إلى جيش شخص أو فئة، هو الذي صنع هذا السلوك تجاه الحوادث في تونس؛ إذ تشبَّع بالمبادئ الفرنسية منذ إنشائه، وهي مبادئ قائمة على الولاء للوطن والاحترافية والانضباط، قصد المحافظة على المصلحة الوطنية من دون الاهتمام بالتوجّهات القومية أو الدينية[73].

67 Alexis Arieff, "Political Transition in Tunisia," Congressional Research Service, *Political Transition in Tunisia*, 4/3/2011, p. 3, accessed on 7/10/2015, at: https://goo.gl/qbRQR1

68 Carlos Echeverría Jesús, "Las Fuerzas Armadas y de Seguridad y las revueltas en Túnez y Egipto," Real instituto Elcano, 8/2/2011, p. 1, accessed on 19/9/2015, at: https://goo.gl/66QKRr

69 السعيدي.

70 عبيدات وآخرون، ص 226.

71 Echeverría Jesús, p. 2.

72 منيسي، ص 192.

73 عبيدات وآخرون، ص 223.

جعلت مغادرة بن علي البلاد، القوات المسلحة تتولّى مسؤولية الحفاظ على الأمن، وزاد من شعبيتها عدم تلَطُّخ أيادي جنودها بدماء التونسيين ولا ممارسة القمع ضدّهم[74]. كما أنّها لم تر فائدةً في الحفاظ على نظام بن علي، والصور النمطية السلبية لأجهزة الأمن ودفاعها عن مصالح بن علي وعائلته.

لم يكن المجتمع المدني مرتاحًا للحكومتين اللتين ترأسهما محمد الغنوشي لوجود عدد من وزراء النظام السابق فيهما، فأدَّت الاحتجاجات إلى حلِّهما. كما أنّ حكومة الباجي قايد السبسي لم تستطع الإجابة عن سقف المطالب الجماهيرية. ولم يتدخل الجيش في هذه التجاذبات السياسية، بل عمل على حماية المواطنين والحفاظ على مؤسسات الدولة. وجاء على لسان ممثل وزارة الدفاع، أنّ هدفها حماية المسار السلمي للتحول الديمقراطي[75]، وليس فرض القوانين العسكرية، خصوصًا بعد أن طُرح تساؤل عقب الثورة، حول طبيعة العلاقات الجديدة العسكرية - المدنية.

في أول خطاب رسمي وجّهه رئيس أركان الجيش التونسي رشيد عمار إلى الشعب، في أثر التظاهرات المطالبة بإسقاط حكومة الغنوشي، أكد المبادئ الأساسية التي تؤطر عمل المؤسسة العسكرية، وهي[76]: التزام الدستور وحماية الثورة وضمان سلميتها وعدم قمع المتظاهرين السلميين، مع السماح لهذه الحكومة أو غيرها من الحكومات بمواصلة العمل والاهتمام بشؤون المواطنين. وبناءً عليه، فإنّ الجيش هو حامي الديمقراطية والشرعية الدستورية، وحامي البلاد والشعب. وفُـنِّدت الفرضيات التي كانت تدور في الساحة السياسية التونسية على أنّ الجيش سيستولي على السلطة. وطرح وزير الداخلية في الحكومة الموقتة التي ترأسها الباجي قايد السبسي[77]، فرضية تقديم الجيش بديلًا علمانيًا لتيار الإسلام السياسي الممثل في حركة النهضة من خلال انقلاب عسكري. لكن جاء النفي سريعًا من وزارة الدفاع من خلال التزامها البقاء على الحياد، فهي فوق التجاذبات السياسية والتحالفات المصلحية للأحزاب. وتجسَّد ذلك في نتائج انتخابات المجلس التأسيسي في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 وفوز حركة النهضة بالمركز الأول، ونأي الجيش عن أيّ تدخّل أو تزوير.

عملت الجبهة الشعبية على استغلال الوضع الإقليمي الذي أدى في 3 تموز/ يوليو 2013 إلى إطاحة الإخوان المسلمين في مصر[78]. فحاولت توظيف الاحتجاجات من خلال حشد الشارع في صيف 2013 في إطار ما سمّي بـ "اعتصام الرحيل"، لتأليب الرأي العام ضد النهضة والائتلاف الحاكم معها. وتأييدًا للنواب الستين المنسحبين من المجلس التأسيسي، والمحتجّين على اغتيال محمد براهمي وشكري بلعيد، تمت مطالبة الحكومة الائتلافية بالاستقالة الفورية. وحاولوا استمالة الجيش ورجال الأمن من خلال دعوتهم إلى مساندة الحراك الاحتجاجي والاستيلاء على السلطة. لكن الجيش حافظ على الحياد، والتزم الوقوف على مسافة واحدة من الفرقاء السياسيين، رافضًا الدخول في معترك السلطة؛ ما جعل احتمال دخول تونس حربًا أهلية مستبعدًا[79]، كون الجيش بقي بعيدًا من الساحة السياسية، وترك المجال للأحزاب السياسية، خصوصًا للاتحاد العام التونسي للشغل لتسيير المرحلة الانتقالية. واستطاع هذا الاتحاد أن يقنع غالبية الفاعلين السياسيين في الساحة التونسية بالجلوس إلى طاولة المفاوضات قصد غلق ملف الأزمة السياسية والانتهاء من تنقيح الدستور الجديد الذي حظي بتصويت الغالبية في 27 كانون الثاني/ يناير 2014.

رأى الباحث التونسي عبد السلام مغراوي[80] أنّ دور المؤسسة العسكرية اقتصر على تأمين الانتقال السياسي والحياد إزاء العملية السياسية وفقًا لما يقتضيه الدستور. ولم يحدث في تاريخ المؤسسة العسكرية في تونس أنْ تدخّلت في الشأن السياسي بطريقة مباشرة، بل تدخّلت في الأزمات الاجتماعية، مثل أزمة الخبز في عام 1978، والاضطرابات العمالية في عام 1984. وأوجد هذا الدور الإيجابي للمؤسسة العسكرية انطباعًا إيجابيًا دفع بكثير من الشبان إلى الانضمام طوعيًا، حيث زاد عدد المجندين طوعيًا بعد عام 2011 أكثر من خمس مرات، ولجوء حكومة النهضة إلى التقليل من حـــيّز سلطات أجهزة الأمن الداخلي لمصلحة المؤسسة العسكرية.

74 تقسم الجيوش على صعيد العقيدة والتأهيل إلى جيش عقائدي وآخر غير عقائدي. فالعقائدي هو الجيش الذي ينشأ ويُدرّب على عقيدة وطنية، تشمل عقيدة قتالية هي العقيدة العسكرية، وعقيدة سياسية تحاكي الأهداف الإستراتيجية الكبرى عبر سلطتها السياسية، مثل الجيش السوري والعراقي والمصري. أما الجيش غير العقائدي، فمرتبط بشخص أو فئة، ويتأثر بمراحل قوة الأشخاص وضعفهم. فيزيد انضباطه عندما يحس باتساع دائرة المغريات المقدمة إليه، ويتشظى إذا وجد ضعفًا في الحاكم وانحسارًا في دائرة المصالح، مثل الجيش الليبي، للمزيد انظر: عبيدات وآخرون، ص 221.

75 Risa, p. 207.

76 Yezid Sayigh, "The Tunisian Army: A New Political Role?" Carnegie Middle East Center, 31/10/2011, accessed on 12/4/2016, at: https://goo.gl/JrYQFg

77 Terrence Hopmann & I. William Zartman (eds.), "Tunisia: Understanding Conflict 2012," Johns Hopkins University, School for Advanced International Studies (2012), p. 145, accessed on 12/4/2016, at: https://goo.gl/4P8C3o

78 المنجي السعيداني، "تونس: المؤسسة العسكرية تنفي نيتها التدخل في الشأن السياسي"، **الشرق الأوسط**، 2012/4/4، ص 17.

79 أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، **سياسات عربية**، العدد 6 (كانون الثاني/ يناير 2014)، ص 6.

80 Landry Signé & Remy Smida "The Army's Decision to Repress: A Turning Point in Tunisia's Regime Change," Center on Democracy, Development, and the Rule of Law, Stanford University, *Working Paper* (April 2014), p. 24. accessed on 13/3/2019, at: https://goo.gl/c1uLRV

لهذه العوامل والأسباب، ونتيجة المواقف الإيجابية للمؤسسة العسكرية، لم توضع في خانة التهديدات في عملية التحول الديمقراطي في تونس، بل عُدّت من الآليات الضامنة لإنجاح هذا التغيير، حيث ساعدت القوى السياسية والنقابية والمدنية في تحريك المشهد السياسي في إطار سلمي بعيد من العنف؛ وعملت على إنجاح امتحانات البكالوريا والانتخابات من خلال وجود ما يفوق 20 ألف عسكري لضمان المسار السلمي لهذه المحطات، وعلى الجيش العودة إلى الثكنات، فهي موقعه الطبيعي الذي يجب ألّا يحيد عنه.

ترك ابتعاد الجيش عن السياسة في تونس المجال لتحرّك المجتمع المدني وتكثيف نشاطه، وقيامه بدور مميز لتمتعه بخاصية الانسجام والتنسيق، حيث شكّل مجموعات إخبارية بلغ عدد أعضائها مئات الآلاف، هدفها تزويد مختلف شبكات العالم بتطورات الأوضاع في البلاد. إلى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل وتفاعل العديد من الأحزاب السياسية والتنظيمات المختلفة مع مطالبه ودعمهم لمسيرته النضالية المطلبية، خاصة القضايا الاجتماعية والمسائل الاقتصادية التي تشكل خطوط التقاطع مع مختلف التيارات السياسية في البلاد، ومن هنا تجسيد أهداف الشعب التونسي وترجمتها على أرض الواقع من خلال ثورة 14 يناير 2011[81].

أجري استطلاع للرأي العام في مطلع كانون الثاني/ يناير 2012[82]، أعرب فيه 73 في المئة من التونسيين عن ثقتهم بالجيش الوطني التونسي، في مقابل 4 في المئة فقط أبدوا الارتياب في المقام الأول. وفي عام 2014 أبدى أربعة من كل خمسة تونسيين ثقةً أكبر بالمؤسسة العسكرية، في مقابل المؤسسات الأخرى[83]، وهي ثقة تقارب الثقة الأسرية، خصوصًا بعد تحمّل الجيش أعباء جديدة بعد رحيل بن علي؛ مثل قضايا الأمن الداخلي ومحاربة الإرهاب على الحدود الجزائرية منذ عام 2013.

وفقًا لدراسة حديثة أنجزتها جامعة مريلاند الأميركية[84]، فإنّ نحو 22 في المئة من التونسيين يثقون بالأحزاب السياسية، في حين يحظى الجيش الوطني بثقة أكثر من 95 في المئة، وذلك خلال الأعوام 2013-2015. لذلك غدت المؤسسة العسكرية في تونس بمنزلة العمود الفقري في الحفاظ على استقرار البلاد والمؤسسات، ولم تطرح إشكالية موقع المؤسسة العسكرية في النظام الديمقراطي الجديد، بل واجهت إكراهات المؤسسة الأمنية وضغوطها.

إنّ الجيش اليوم مكوّن من أبناء الفقراء الموجودين في الأرياف، ومستواهم التعليمي متدنٍ. ما يستدعي إعادة النظر في تشكيلة الجيش؛ إذ ما عاد بوتقةً للمجتمع، يلتقي الفقراء بالأغنياء، والجامعيون بذوي مستوى محدود؛ ما اضطر الجيش إلى النظر في السبل الملائمة لجعل الخدمة العسكرية أكثر جاذبيةً، وتقديم مناصب شغل ملائمة. إلّا أنّ الإكراهات المالية تعوّق إصلاحًا عميقًا؛ ففي ميزانية عام 2015 فُتح 7000 منصب، لكنها تتعلق بالذين أنهوا الخدمة والمتعاقدين. وبدأ بعض أعضاء اللجنة البرلمانية للأمن والدفاع في المطالبة بإصلاح التجنيد وفقًا لسياق إعادة تنظيم كامل لسياسة الدفاع التونسي.

جعلت هذه التحديات الجيش التونسي يعجز عن إيجاد الحلول الملائمة لهذه الإكراهات، من حفظ النظام ومواجهة الاحتجاجات، على الرغم من الانضباط والاحترافية[85]، لانعدام الموارد العسكرية اللازمة. لذلك ارتفعت ميزانية الدفاع من 719.7 مليون دولار في عام 2013 إلى 901.1 مليون دولار في عام 2014، إلا أنّها لا تزال غير كافية، مقارنةً بالتحديات الجديدة. كما قدّمت الولايات المتحدة زيادةً بمقدار ثلاثة أضعاف من المساعدات العسكرية لتونس في عام 2015. إلى جانب المشاركة السنوية في اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة والتدريبات العادية[86]، واستفادت المؤسسة العسكرية التونسية من المساعدات المالية في إطار التمويل العسكري الخارجي Foreign Military Financing، والتعليم العسكري الدولي والتدريب International Military Education and Training الذي قارب 17 مليون دولار.

إنّ التحدي الآخر الذي يواجه المؤسسة العسكرية هو تجنّب التطفل على النشاطات المحفوظة تقليديًا لقوى الأمن الداخلي[87]، مع الحفاظ على تقسيم واضح للعمل والتنسيق بين مختلف الوحدات الأمنية؛ إذْ لم يسجل أيّ فاعلية، كونه اقتصر على التدابير الأساسية كالدوريات المشتركة. إنّ تبادل المعلومات الاستخبارية حول الجماعات المتطرفة لا يزال ضعيفًا ويفتقر إلى الدقة، ولا يمكن أحيانًا الاعتماد عليه. ودفع هذا الضعف التشغيلي في قوى الأمن الداخلي والنقص في التعاون والتشرذم، الجيش إلى تكوين مصالح استخبارية خاصة به، بعد فشل المحاولات الكثيرة في عام 2014 في التنسيق بين وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والشؤون الخارجية، بل إنّه يواجه ضغوطًا عدة قصد إنشاء

81 كربوسة عمراني، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن: أي دور؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج 6، العدد 16 (أيلول/ سبتمبر 2014)، ص 159.

82 Housem Darwisheh, "Trajectories and Outcomes of the Arab Spring: Comparing Tunisia, Egypt, Libya and Syria," Institute of Developing Economies, Wakaba, Japan, March 2014, p. 6.

83 "Tunisia: Army Critic Sentenced to Two Months in Prison," global Voices, 10/11/2011, accessed on 14/3/2019, at: https://goo.gl/95xbD3

84 Hamza Meddeb, "Conscription Reform Will Shape Tunisia's Future Civil-Military Relations," Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 21/10/2015, accessed on 25/1/2016, at: https://goo.gl/eFNHku

85 Marc F. Plattner et al., "Comparing the Arab Revolts," *Journal of Democracy*, vol. 22, no. 4 (October 2011), p. 32.

86 Anouar Boukhars, "Strengthen Tunisia's Army, But Keep It Out of Politics," Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 20/10/2015, accessed on 12/4/2016, at: https://goo.gl/PqbJBi

87 Risa, p. 214.

وحدات لمكافحة التمرد في المناطق الحضرية والريفية، كون الجيش أفضل هذه المؤسسات تنظيمًا في الأوضاع الحالية.

نظرًا إلى الاضطرابات التنظيمية المستمرة في الشرطة وغيرها من قوات الأمن الداخلي المرتبطة بها، دعا بعض ضباط الجيش إلى وضع ترسيم جديد للأدوار الخارجية والداخلية للمؤسسات الأمنية، وتوسيع مجال الجيش في جمع المعلومات الاستخبارية المحلية، ومن ثمّ التقاطع مع صلاحيات الشرطة القضائية.

إنّ الأوضاع الأمنية الهشَّة التي تعيشها تونس، خصوصًا تهديد الحركات الإرهابية[88]، لم تجعل المؤسسة العسكرية ترتكب أي تجاوز، عكس المؤسسة الأمنية التي ارتكبت بعض التجاوزات؛ مثل الهجوم الذي قام به العشرات من ضبّاط الشرطة الذين ينتمون إلى الاتحاد الوطني لقوى الأمن الداخلي، وهو اتحاد الشرطة الأبرز الذي أُنشئ بعد انتفاضة عام 2011. كان هذا الهجوم على مقر المحكمة في مدينة سوسة؛ لأنّها دانت شرطيًا بالقتل العمدي لمواطن في أثناء قيامه بعمله، ما دفع زملاءه إلى المطالبة بالإفراج الفوري عنه. وحوصرت المحكمة مدة ثلاثة أيام بالسلاح والمركبات الحكومية، ودخلوا على القاضي في مقر عمله. إلى جانب هجوم الوحدة نفسها في آذار/ مارس 2014 على بناية المقر الإقليمي للجنة العليا للانتخابات في تونس بعد رفض الوالي منحهم إياها لاستعمالها مقرًّا للشرطة.

حمل التحول نحو الديمقراطية في تونس[89]، الكثير من تطلّعات عدد كبير من التونسيين المتمثلة بملفات مهمة جدًا، مثل التنمية والشغل والعدالة الاجتماعية. لكن الحكومات المتتالية التي مرَّت على تونس بعد ثورة 17 ديسمبر 2010، لم تنجح كلها في حلّ المشكلات ورفع التحديات التي تبنّتها الثورة. ولم تستطع أن تجد حلولًا لهذه الإكراهات كلها، ما رفع من حدة التوتر السياسي وتصاعد الاحتجاجات المطلبية. ولم يُسجَّل على المؤسسة العسكرية أي تجاوز، على الرغم من الهزّات العنيفة التي مرّت بها البلاد، لعدم تشبثها بمصالح أو امتيازات سابقة يمكن أن تتأثر بالتغيير السياسي، ولم تكن لاعبًا يعارض التغيير المرغوب فيه اجتماعيًا، ما جعلها محلّ احترام وتقدير تحظى بهما لدى جميع مكوّنات الطيف السياسي.

إنّ الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية[90] التي طالب بها المحتجون منذ اندلاع الثورة لا تزال قضايا معلقة يمكنها أن تؤدي إلى موجة ثورية ثانية، يزيد من تأجيجها الاستياء العميق من النخب الحاكمة الذي يمكن أن يكون نقطة انطلاق لتعبئة شعبية جديدة.

كان لتهميش الجيش في تونس الأثر السلبي في صانعي القرار الذين أبعدوه، حيث انقلب السحر على الساحر. فهو الذي أطاح الرئيس بورقيبة وبعده الرئيس بن علي[91]، من دون رغبة في الاستيلاء على السلطة واحتكارها، لكن وفقًا لقواعد الانتقال السلمي للسلطة وضمان استمرار مؤسسات الدولة وعدم انهيارها. وهي تجربة من التجارب الفريدة في الدول العربية.

5. ما بعد الثورة في ليبيا وإشكالية بناء الجيش

فرض الوضع بعد الثورة الحديث عن مشروع بناء المؤسسة العسكرية الغائبة وإصلاحها ضمن إطار أيّ تحوّل أو إصلاح سياسي جديد، حيث تفكَّك الجيش إلى ميليشيات تتجاذبها التركيبات القبلية، وعجزت السلطة السياسية ممثلةً في المجلس الوطني الانتقالي عن السيطرة عليها؛ فلم تقبل التخلّي عن السلاح، ورأت فيه الضامن الوحيد للحصول على السلطة. وتقوم هذه الميليشيات المسلّحة بدوريات في الشوارع بحجة حماية البلاد وضمان الأمن، منتهكةً حقوق الإنسان، غير آبهة بقرارات الحكومة الموقتة، بل تمتعت بسلطات أكبر من سلطة حكّام ليبيا الرسميين. وشجعتها حصانتها من العقاب على المزيد من الانتهاكات، وأدّت إلى استمرار انعدام الأمن والاستقرار في ليبيا[92].

يكمن الإشكال العويص في كيفية توحيد الجهود بين الكتائب المتعددة في الساحة الليبية، على غرار كتيبة راف الله السحاتي[93] أو كتيبة شهداء 17 فبراير وكتيبة الشهيد أبو سليم وأنصار الشريعة في بنغازي، وبناء مؤسسة عسكرية موحدة وضبط علاقاتها المدنية في إطار الدولة الديمقراطية.

جَنّدت ليبيا عددًا من الذين ساهموا في إطاحة القذافي، وطلبت من المحيط الإقليمي والدولي تقديم يد العون والمساعدة. فأعلنت الجزائر قبولها المساعدة في تشكيل الجيش وتدريب الشرطة. كما

88 Boukhars.

89 Omar Belhaj Salah, "Liberty and Security in Tunisia," *The Cairo Review of Global Affairs*, The American University in Cairo, 24/9/2014, accessed on 13/4/2016, at: https://goo.gl/QEVGn2

90 الجمعاوي، ص 28.

91 Ignacio Álvarez-Ossorio, "Primavera árabe: esperanzas frustradas," El País, 23/12/2014, accessed on 14/4/2016, at: https://goo.gl/EA8WAe

92 José María Blanco Navarro, "Primavera Árabe. Protestas y revueltas, Análisis de factores," Instituto Español de estudios estratégicos, *Documento de Opinión*, no. 52 (julio de 2011), p. 5, accessed on 14/3/2019, at: https://goo.gl/shgY8X

93 Jon Mitchell, "War in Libya and its Futures 1: State of Play-Islamist & Misrata Forces (1)," 5/1/2015, accessed on 14/4/2016, at: https://goo.gl/AancnQ

ساهمت مصر في تدريب القوات الجوية والعتاد الجوي. ووقّعت عقود تدريب للقوات الجوية الليبية في بريطانيا وفرنسا. كما حاولت تركيا، كونها أول دولة أقامت علاقات دبلوماسية مع المجلس الانتقالي، تقديم الدعم العسكري والفني قصد إنجاح المرحلة الانتقالية. لكن هذا التهافت لتكوين الجيش الليبي، يرى بعض المتخصصين في الشأن الأمني أنه يوجد مؤسسةً عسكريةً يغيب فيها الولاء القبلي، لكنها تؤسس لعلاقات يحكمها الولاء الأجنبي.

يُعدّ تشكيل مؤسسة عسكرية لا تتدخل في الحياة السياسية وتعمل على حماية الحدود والدفاع عنها، تحدّيًا يعترض قيام دولة ليبية ديمقراطية فيها اختلاف في التيارات السياسية وتنوّع في توجهاتها، وتهديدات أمنية تقليدية، وأخرى لا تماثلية جديدة، فرضها الانفلات الأمني على دول الجوار؛ الساحل الأفريقي والمنطقة المتوسطية.

أدى تدهور الوضع الأمني[94] وتأخّر بناء مؤسسات أمنية بهذه الميليشيات إلى السيطرة على أرض الواقع، والتحدي الصارخ للحكومة والمؤتمر الوطني الذي تعرّض للاقتحام وتعطيل أعماله بصورة متواصلة، على نحو دفع بعض أعضائه إلى تقديم استقالته خوفًا على حياته. أما مؤسسات الحكومة، فكانت مسرحًا للإقفال والاقتحام، ومُنع الموظفون من الدخول إليها، كما تعرّض وزراؤها للاعتداء، وممتلكاتها للنهب والتدمير، إلى جانب الارتباط الوثيق بينها وبين الإرهاب والأعمال الإجرامية.

منذ سقوط نظام القذافي انتفى الإجماع حول أي شيء، وتضاعفت النزعة القبلية، الجهوية والإثنية، وبرز الاقتتال، واتخذ الصراع طابعًا إثنيًا، خصوصًا ما جرى في أواخر عام 2012 و2013. وأصبح بناء الجيش مجالًا للتنافس والصراع وتبادل الاتهامات بالعمالة للخارج، بينما يزداد عدد التشكيلات والكتائب المسلحة. كما واجهت عملية إدماج المسلحين في الجيش والسلطة، الكثير من التساؤلات: هل تتم بطريقة منفردة؟ أم بجماعات كاملة؟ وما يحمل ذلك من تهديدات لتماسك بنية المؤسسة العسكرية والأمنية وتمثيلها للوطن وخضوعها للعرف العسكري، إلى جانب التخوف من تسرب عناصر متطرفة، وتأثيرها في مؤسسات الجيش والأمـن لمصلحة قوى سياسية أو مناطقية معينة.

ربما كان نموذج السيسي مغريًا لبعض الأطراف في ليبيا[95]؛ فالأوضاع ازدادت سوءًا؛ في منطقة سرت، مثلًا، حاولت الكتيبة 166، وهي قوات عسكرية وموظفون موالون لحكومة طرابلس إلى جانب أعضاء من الإخوان المسلمين، السيطرة على وسط مدينة سرت والجامعة وغيرها من المناطق الموالية، مستعملةً نحو 300 مدرعة عسكرية، بحسب محمد عبد الله عضو المؤتمر الوطني العام. كان الهدف منها القضاء على المعارضة، ما يُعزّز الحرب الأهلية في ليبيا، ويزيدها تأجيجًا. فليبيا اليوم تواجه مؤسستها العسكرية عراقيل وتحدّيات[96]، يمكن إجمالها في التحديين التاليين:

- التحدّي الأول: وجود عدد كبير ممن يرغبون في الانضمام إلى الجيش والمؤسسة الأمنية، ولهم ولاءات قبلية ومناطقية ضيقة، ولم يبدوا رغبةً في التنازل عن أسلحتهم، بل أعلن بعضهم تشكيل أحزاب سياسية مسلحة، معلنين عدم تسليم أسلحتهم حتى إقرار الدستور الجديد. ولم تنجح المؤسسات الرسمية الموقتة في إنهاء فوضى السلاح وسحبه من الكتائب والمدن، بل أرادت فرض توجّهاتها على صانعي القرار، ضاربةً عرض الحائط رفض الرأي العام هذه المظاهر كلها، ودعوته إلى حلّ جميع التشكيلات المسلحة وحصر السلاح في يد الجيش والأمن.
- التحدي الثاني: إشكالية ضمّ المحترفين في النظام السابق، حتى إن كانت أياديهم نظيفة، وبروز الاختلافات السياسية والمناطقية حول هذه المسألة وكيفية حلّها، خصوصًا بعد لجوء بعض القادة السياسيين إلى تشكيل مجموعات مسلّحة تحت قيادتهم، أو تأييدهم قوى عسكرية قائمة. فنجح بعض منها في فرض إرادته على المؤتمر الوطني؛ قصد إصدار تشريعات تحت تهديد السلاح. إلا أنّ قرارات المؤتمر الوطني للمصالحة المنعقد في بنغازي، في 28 تموز/ يوليو 2011، رفضت أيّ حوار أو مشاركة لمن عمل في النظام السابق، حتى إن شارك في الثورة ضدَّه، وتجسيد نظام العزل السياسي.

لم تكتف المؤسسة العسكرية في ليبيا، عكس نظيرتها في دول عدة من "الربيع العربي"، بإسقاط النظام ورئيسه، بل أحدثت تغييرًا جذريًا في النظام السياسي[97]، حيث نجحت القوات الموالية للثورة في الفترة آب/ أغسطس 2011 - أيار/ مايو 2014 في إحداث تغييرات كبيرة في الوضع الراهن، آخرها إعلان خليفة حفتر في أيار/ مايو 2014 انقلابه عبر وسائل الإعلام، فزادت حدّة الصراعات المتعددة الأبعاد، وجعلت الخيار المسلّح في المقام الأول لبدائلها. فكان الانقسام، وظهور حكومة في طبرق تتكوّن من تحالف غير متجانس لفصائل مسلحة وقوات جهوية، وعناصر مؤيدة للثورة مع فصيل عسكري بقيادة خليفة حفتر.

94 Jon Mitchell, "War in Libya and its Futures 2: State of Play-Islamist Forces (2)," 26/1/2015, accessed on 14/4/2016, at: https://goo.gl/NXG7rj

95 يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 211.

96 Omar Ashour, "Between ISIS and a failed state: The Saga of Libyan Islamists," Brookings Institution, Washington, *Working Paper* (August 2015), p. 9.

97 Mitchell, "War in Libya and its Future 1."

كما هاجم فجر ليبيا وحلفاؤه في 14 كانون الأول/ ديسمبر 2014 منطقة السرير، وهي أكبر محطة نفطية في ليبيا، وأكبر مصفاة في منطقة راس لانوف. وهي أكبر معركة بين الحكومتين المتنافستين؛ حيث استخدم فجر ليبيا (تحالف يضم كتائب مصراتة وغرفة عمليات ثوار ليبيا وقوات درع وسط ليبيا وميليشيات الزاوية وفرقة فرسان الجنزور) ما يقارب 300 مدرعة حربية، بغية السيطرة على المصدر الوحيد للصادرات الليبية وعوائدها من الريع. في خضم التجاذبات السياسية التي تتحكم فيها النزعات القبلية، جعل هذا الصراع الكبير الجلوس إلى مائدة التفاوض والاتفاق على خريطة طريق بين الفصائل المختلفة أمرًا ليس من الهيّن تجاوزه في الساحة السياسية الليبية، وسلاسة الحلول فيها.

حاول مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا برناردينو ليون Bernardino Leon أن يجمع للمرة الثانية في 5 كانون الثاني/ يناير 2015 كلًا من ممثلي فجر ليبيا ومجلس النواب في طبرق، وأعضاء المؤتمر الوطني العام لمناقشة ثلاثة عناصر حيوية لخريطة الطريق الليبية من أجل السلام: حكومة وحدة وطنية وتحقيق الاستقرار في البلاد من خلال وقف إطلاق النار من الميليشيات ووضع دستور جديد. إلا أنّ هذه المحاولات لم تنجُ من القنابل الموقوتة والملفات الشائكة والمعقدة، وعلى رأسها ملف الكتائب والميليشيات وكيفية قيام مؤسسة عسكرية تنضوي تحت راية واحدة لجيش وطني يروم الدفاع عن الوطن واحترام الدستور.

بقي الجيش في تونس مؤسسةً تحمي الدستور وترعى الانتقال الديمقراطي، عكس المؤسسة العسكرية في ليبيا التي شاركت في إطاحة النظام، وما زالت تقوم بدور تفكيكي بانضوائها تحت قبعات كتائب وميليشيات تعمل على إيجاد مكان لها؛ بهدف اقتسام كعكة المكاسب السياسية، ولا تتوافر لديها الرغبة في العودة إلى الثكنة، المكان الطبيعي لوجودها.

خاتمة

على الرغم من الاختلاف في المحددات الاجتماعية والاقتصادية، فإن هناك تشابهًا في الأنظمة السياسية بين تونس وليبيا، يتمثل بتضييق الحريات وانخفاض مستوى الممارسة الديمقراطية.

غدا الجيش في تونس، على الرغم من صغر حجمه، مؤسسةً عسكريةً على الشاكلة الأوروبية وقام بدور إيجابي في المرحلة الانتقالية، حيث لم يجـنح إلى الاستيلاء على السلطة، بل حاول مواكبة التغيير، فكان بمنزلة الحامي لمرحلة التحول الديمقراطي، عكس المؤسسة العسكرية الليبية التي غاب دورها وتلاشت قوّتها أمام اللجان الثورية والقوات الخاصة وميليشيات النظام.

إنّ غياب جيش نظامي في مرحلة القذافي، جعل الأمور تزيد تعقيدًا، وفسح المجال أمام الكتائب والميليشيات لتكون حاجزًا أمام التحول الديمقراطي، وغدا بناء جيش حديث ليس من السهل تجاوزه. فبناء دولة ديمقراطية، يعني بناء مؤسسة عسكرية بمواصفات حديثة، تنأى عن التناحر السياسي وتروم الحفاظ على مؤسسات الدولة من الانهيار وتدافع عن الحدود ضد التهديدات الخارجية.

إنّ الانضباط والاحترافية في الجيش التونسي لم يقدرا على منحه مفاتيح إيجاد حلول ملائمة لبعض التحديات التي يطرحها المشهد التونسي من تحديات إقليمية، وأخرى لا تماثلية جديدة، ومواجهة الاحتجاجات المتكرّرة لانعدام الموارد العسكرية اللازمة. أما التحدّي الأكبر بالنسبة إلى الجيش الليبي فيكمن في الطريقة المثلى لبناء جيش لا يتدخل في السياسة من خلال توحيد الميليشيات والكتائب كلها، والقضاء على التجاذبات السياسية التي تتحكم فيها النزعات القبلية. وبناءً عليه، يمكن تقديم بعض التوصيات قصد تفادي الصدام بين العسكري والسياسي:

- ضرورة تجنّب إنشاء جيش الشخص أو الفئة أو الحزب أو الطائفة، بل جيش يدافع عن الدولة ويصون الوطن. فيجسّد الاستقرار في المؤسسة العسكرية، ويجعل قوتها تراكميةً لا تجهضها أي عملية تغيير سياسي.
- السهر على تحييد العمل السياسي عن المؤسسة العسكرية، وفصل كلّ من تَحـــزَّب أو تَمـــذْهب.
- استقلالية المؤسسة العسكرية في تسيير شؤونها، وضبط علاقتها بالسلطة السياسية.
- تفادي استبعاد المكوّنات الشعبية والشرائح المجتمعية في نسيج المؤسسة العسكرية.
- وضع كوتا، حيث لا تتجاوز نسبة أي طائفة أو قبيلة نسبةً معينةً في المؤسسة العسكرية وفقًا لعدد السكان العام، ما يؤدي إلى إيجاد نوع من الحياد نسبيًا.
- خروج العسكريين من جميع الوظائف المدنية للدولة، قصد تعزيز مدنية الدولة.
- تحدي التداخل بين الجيش والمؤسسات الأمنية، وضرورة التنسيق بين مختلف الوحدات.
- ترسيم جديد للأدوار الخارجية والداخلية للمؤسسات الأمنية، وتحديد مجالات التقاطع بين الجيش ومختلف الأجهزة الأمنية.

المراجع

العربية

الآغا، فؤاد. **علم الاجتماع العسكري**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.

أوين، روجر. **الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط**. ترجمة عبد الوهاب علوب. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004.

بدوي، محمد طه. **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية**. الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1991.

بلقزيز، عبد الإله وآخرون. **المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

الجمعاوي، أنور. "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق". **سياسات عربية**. العدد 6 (كانون الثاني/ يناير 2014).

حرب، علي. **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة إلى الشبكة**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

حسن، هيفاء رشيد. "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نموذجًا". **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**. جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية. مج 4، العدد 13 (2015). في: http://bit.ly/2Yt91Fl

الرميحي، محمد. **أولويات العرب، قراءة في المعكوس: خمسون مقالًا بيحث عن الحقيقة**. بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، 2010.

السعيداني، المنجي. "تونس: المؤسسة العسكرية تنفي نيتها التدخل في الشأن السياسي". **الشرق الأوسط**. 2012/4/4.

صديقي، العربي. "تونس: ثورة المواطنة، 'ثورة بلا رأس'". سلسلة دراسات وأوراق بحثية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (تموز/ يوليو 2011).

الصواني، يوسف محمد جمعة. **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

الطيب، حسن أبشر. **الدولة العصرية دولة مؤسسات**. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000.

عبد الفتاح، بشير. "'الأدوار المتغيرة' للجيوش في مرحلة الثورات العربية". **السياسة الدولية**. 2011/8/8. في: https://goo.gl/AN1dyg

عبد الله، ثناء فؤاد. **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

عبيدات، أحمد وآخرون. **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

عمراني، كربوسة. "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن: أي دور؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر". **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**. مج 6، العدد 16 (أيلول/ سبتمبر 2014).

غابريال، أشرف سليمان. **علم الاجتماع العسكري: دور المؤسسة الرئاسية والعسكرية في تحقيق الأمن القومي**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010.

قعلول، بدرة. "'الجيش سيعود إلى ثكنه' دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. 2011/11/3. في: https://goo.gl/ybsLki

مجموعة مؤلفين. **نحو كتلة ديمقراطية في البلدان العربية**. تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

المخادمي، عبد القادر رزيق. **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.

منيسي أحمد وآخرون. **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

هنتنغتون، صامويل. **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**. ترجمة سمية فلو عبود. بيروت: دار الساقي، 1993.

ولد داداه، أحمد وآخرون. **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

الأجنبية

Álvarez-Ossorio, Ignacio. "Primavera árabe: esperanzas frustradas." El País. 23/12/2014. at: https://goo.gl/EA8WAe

Amin, Samir. "Primavera Árabe?" *Anuari del conflict social*. no. 1 (October 2011).

Aranda Ortiz. & María Teresa. "La Primavera Árabe: el despertar de los pueblos sometidos." Universidad de Jaén, Facultad de Humanidades y Ciencias de la Educación Junio (Junio 2016). at: https://goo.gl/qT8r55

Haddadt, Saïd. "The Role of the Libyan Army in the Revolt against Gaddafi's Regime." Al Jazeera Net. 16/3/2011. at: https://bit.ly/2YGysDx

Hopmann, Terrence. & I. William Zartman (eds.). "Tunisia: Understanding Conflict 2012." Johns Hopkins University. School for Advanced International Studies (2012). at: https://goo.gl/4P8C3o

Jesús, Carlos Echeverría. "Las Fuerzas Armadas y de Seguridad y las revueltas en Túnez y Egipto." Real instituto Elcano. 8/2/2011. at: https://goo.gl/66QKRr

Karabelias, Gerassimos. *Civil-Military Relations: A Comparative Analysis of the Role of the Military in the Political transformation of Post-War Turkey and Greece 1980-1995*. Final Report. North Atlantic Treaty Organization (NATO). (January 1998).

Khechana, Rachid. "How Revolution Became The Only Possibility in Libya." Middle East Online. 20/4/2011. at: https://goo.gl/PkiWZt

Lecha, Eduard Soler i. "Fuerzas de seguridad y revueltas árabes." La Primavera Árabe. 28/3/2011. accessed on 1/4/2016. at: https://goo.gl/eudou1

Lutterbeck, Derek. "Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance." The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces. *SSR Papers Series* (2011).

Meddeb, Hamza. "Conscription Reform Will Shape Tunisia's Future Civil-Military Relations." Carnegie Endowment for International Peace. Washington. 21/10/2015. at: https://goo.gl/eFNHku

Mitchell, Jon. "War in Libya and its Futures 1: State of Play-Islamist & Misrata Forces (1)." The Red (Team) Analysis Society Strategic Foresight & Warning, Risk Management, Horizon Scanning. 5/1/2015. at: https://goo.gl/AancnQ

Arieff, Alexis. "Political Transition in Tunisia." Congressional Research Service. *Political Transition in Tunisia*. 4/3/2011. at: https://goo.gl/qbRQR1

Ashour, Omar. "Between ISIS and a failed state: The Saga of Libyan Islamists." Brookings Institution, Washington. *Working Paper* (August 2015).

Bhardwaj, Maya. "Development of Conflict in Arab Spring Libya and Syria: From revolution to Civil War." at: https://goo.gl/cCSCGP

Boukhars, Anouar. "Strengthen Tunisia's Army, But Keep It Out of Politics." Carnegie Endowment for International Peace. Washington. 20/10/2015. at: https://goo.gl/PqbJBi

Brooks, Risa. "Abandoned at the Palace: Why the Tunisian Military Defected from the Ben Ali Regime in January 2011." *Journal of Strategic Studies*. vol. 36, no. 2 (February 2013).

Cordesman, Anthony H. "The North African Military Balance: Force Developments in the Maghreb." *Working Draft*. Center for Strategic and International Studies. 28/3/2005.

Dahl, Robert. *De la démocratie*. Paris: Nouveau horizon, 1999.

Darwisheh, Housem. "Trajectories and Outcomes of the Arab Spring: Comparing Tunisia, Egypt, Libya and Syria." Institute of Developing Economies. Wakaba. Japan (March 2014).

Dorsey, James M. "Role of Arab Militaries in Popular Uprisings." *Middle East Journal*. vol. 3, no. 6 (2011).

Douglas-Bowers, Devon. "Arab Spring: Revolutions, Lies, and Intervention." Center for Research and Globalization. *Global Research*. 31/8/2011. at: https://goo.gl/WqHnEs

Gaaloul, Badra. "Back to the Barracks: The Tunisian Army Post-Revolution." Carnegie Endowment for International Peace. 3/11/2011. at: https://goo.gl/CuAaGW

Sayigh, Yezid. "Dilemmas of Reform: Policing in Arab Transitions." *Paper*. Carnegie Middle East Center. 30/3/2016. at: https://goo.gl/JvyGj2

Sayigh, Yezid. "The Tunisian Army: A New Political Role?" Carnegie Middle East Center. 31/10/2011. at: https://goo.gl/JrYQFg

Selfa, Lance. "Libya's Revolution, U.S. Intervention, and the Left." *International Socialist Review*. no. 77. at: https://goo.gl/y6XWDb

Signé, Landry. & Remy Smida. "The Army's Decision to Repress: A Turning Point in Tunisia's Regime Change." Center on Democracy, Development, and the Rule of Law. Stanford University. *Working Paper* (April 2014). at: https://goo.gl/c1uLRV

Steiman, Daniel. "Military Decision-Making During the Arab Spring." Muftah. 29/5/2012. at: https://goo.gl/Vzp9Uo

Woods, Alan. "After the death of Gaddafi: Revolution and Counter-revolution in Libya." Marxism. 21/10/2011. at: https://goo.gl/Zmnxym

_____. "War in Libya and its Futures 2: State of Play-Islamist Forces (2)." The Red (Team) Analysis Society Strategic Foresight & Warning, Risk Management, Horizon Scanning. 26/1/2015. at: https://goo.gl/NXG7rj

Navarro, José María Blanco. "Primavera Árabe. Protestas y revueltas, Análisis de factores." Instituto Español de estudios estratégicos. *Documento de Opinión*. no. 52 (julio de 2011). at: https://goo.gl/shgY8X

Ouannes, Moncef. *Militaires, Elites et modernisation dans la Lybie contemporaine*. Paris: L'Harmatan, 2009.

Parker, Emily. "Tunisia's Military: Striving to Sidestep Politics as Challenges Mount." Tunisia Live. 25/6/2013. at: https://goo.gl/sdJhcv

Plattner, Marc F. "Comparing the Arab Revolts: The Global Context." *Journal of Democracy*. vol. 22, no. 4 (October 2011).

Roberts, Adam. "Por qué fracasó la Primavera Árabe." El Diario (España). 16/1/2016. at: https://goo.gl/ynH9ke

Salah, Omar Belhaj. "Liberty and Security in Tunisia." *The Cairo Review of Global Affairs*. The American University in Cairo. 24/9/2014. at: https://goo.gl/QEVGn2

صـدر حديـثًا

مجموعة مؤلفين

العرب والكرد: المصالح والمخاوف والمشتركات

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب "العرب والكرد: المصالح والمخاوف والمشتركات"، وهو يضم مختارات من بحوث مؤتمر بالعنوان نفسه، عقده المركز في الفترة ٢٩ ني سان/ أبريل – ١ أيار/ مايو ٢٠١٧. تناول الكتاب التكوّن التاريخي للمسألة الكردية في المشرق العربي، والمسألة الكردية في محيطيها العربي والإقليمي، والهواجس الثقافية المتأتية من العلاقات العربية – الكردية.

هاني موسى | Hani Mousa*

أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات

Crisis of the Yemeni State: Background and Determinants

اتسمت الدولة اليمنية المعاصرة بالتأزم والتعقيد، وينسحب ذلك على جميع المناحي الحيوية في الدولة والمجتمع. وتعود هذه التعقيدات إلى عهد النشأة وتستمر إلى اليوم، مخلفةً آثارًا وتداعيات خطيرة على وحدة اليمن سياسيًا وجغرافيًا ومجتمعيًا. وهناك تقاطعات شديدة الوضوح بين المكونات الداخلية والخارجية؛ ما يساهم في استدامة حالة التأزم في الدولة. فقد فشلت الحكومات اليمنية المتعاقبة في تأدية واجباتها ووظائفها المفترضة؛ ما حال دون تمكنها من التصدي للتدخلات الخارجية بأشكالها المختلفة. هذا إلى جانب غلبة الدور القبلي والمذهبي في اليمن تاريخيًا على غيره من أدوار الفواعل السياسية اليمنية، التي لم تنجح في نقل اليمن نحو الحكم المدني، وبناء نموذج ديمقراطي يحقق الاستقرار ويتيح لليمنيين المشاركة الفاعلة في العمليتين السياسية والاقتصادية، ويرسخ مفهومي المواطنة وسيادة القانون، ويحافظ على الحقوق والحريات المختلفة لأفراد المجتمع اليمني كافة.

كلمات مفتاحية: اليمن، القبلية، المذهبية.

The contemporary Yemeni state is characterized by strife and complications involving all aspects of the state and society. These complexities go back to the era of its inception and continue today, leaving serious implications for the political, geographic and social unity of Yemen. There are very clear intersections between the internal (political, economic, social) and external components, which contribute to the sustained crisis in the Yemeni state. Successive Yemeni governments have failed to fulfill their assumed duties and functions, thus preventing them from dealing with all kinds of foreign interventions. Moreover, tribal and sectarian roles in Yemen have historically prevailed over other Yemeni political roles, which have not succeeded in transferring Yemen to civil rule. Nor have they managed to build a democratic model that achieves stability and allows Yemenis to participate actively in the political and economic process, consolidate the concepts of citizenship and the rule of law, and safeguard the various rights and freedoms of all members of Yemeni society.

Keywords: Yemen, Tribalism, Sectarianism.

* أستاذ العلوم السياسية، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

* Professor of Political Science, Faculty of Law and Public Administration, Birzeit University, Palestine.

مقدمة

تتناول هذه الدراسة بالتحليل والنقاش أزمة الدولة اليمنية الحديثة[1] (1918-2018)، التي تجدد ظهورها تزامنًا مع انـدلاع ما يسمى ثـورات الربيع العربي، وذلـك عبر دراسة محدداتها الداخلية والخارجية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فاليمن، كغيره من الدول العربية، يعاني حالة تأزم في علاقاته الداخلية والخارجية منذ تأسيس دولته الحديثة (القُطرية) عام 1918 وحتى تاريخه، وهذا ماثل في المشهد اليمني الراهن وما سبقه من أحداث تاريخية ألقت بظلالها على وحدة الدولة سياسيًا وجغرافيًا ومجتمعيًا. وما يبرر اختيار الحالة اليمنية هو محدودية الدراسات التي تناولت الأزمة بالدراسة والتحليل، إلى جانب أن لليمن خصوصية تميزه من غيره من الدول؛ فهذا البلد ذو تاريخ عريق وحضارة أصيلة امتدت عبر آلاف السنين[2]. ومن هذا المنطلق، كان لا بدّ من التركيز على هذا البلد الذي تشّكل أزمته في الوقت الراهن إحدى أهم الأزمات في العالم العربي، وأشدّها تعقيدًا على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبات اليمن قاب قوسين أو أدنى مهددًا بالتفكك جغرافيًا في ظل حالة التشظي السياسي التي يعانيها، وما نتج منها من حرب داخلية أهلية قادت في نهاية المطاف إلى اندلاع حرب إقليمية بالوكالة ما زالت مشتعلة حتى الآن.

لذا، يتمحور النقاش في هذه الدراسة حول إشكالية رئيسة: ما المحددات الجوهرية الأشد تأثيرًا في حالة التأزم التي تعانيها الدولة اليمنية الحديثة؟ وهذه الإشكالية ستتم معالجتها في محورين أساسيين: يتناول الأول خلفيات الأزمة، وهنا سيتم التركيز على الفترة الزمنية الحديثة بداية من عام 1918، أي منذ الانسحاب العثماني عن الشطر الشمالي لليمن، وحتى تاريخه. أما المحور الثاني فيتناول محددات الأزمة الراهنة.

استهلال مفاهيمي

يقتضي موضوع الدراسة ضبطًا دقيقًا للمفاهيم الأساسية التي يساعد تحديدها في معالجة الإشكالية، وإزالة الغموض حولها، وذلك على النحو التالي:

1. الأزمة: لم يعرّف مفهوم الأزمة[3] تعريفًا شاملاً مانعًا، ولم يتفق الباحثون والكتّاب على تعريف محدد له[4]، غير أنه يمكن اعتبارها حالة صعبة تصيب أحد المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية أو تصيبها مجتمعةً نتيجة اضطرابات متراكمة، ناتجة من محددات إما داخلية أو خارجية أو الاثنين معًا، تؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان السيطرة عليها، فتسعى النخبة الحاكمة أو صانع القرار لإيجاد الحلول لها، وفي كثير من الحالات يتعذر عليها تجاوزها[5]، لا سيّما إذا كانت المعالجة متأخرة أو غير رشيدة[6]. ويعتبر مفهوم الأزمة مفهومًا واسعًا شاملًا يتجاوز المفاهيم الأخرى المشابهة أو المرادفة مثل مفهومي الصراع والنزاع:

- مفهوم الـصراع[7]: هو حالة تصادم بين طرفين أو أكثر ناتجة من تناقض أو تضارب في الفكر أو التوجهات أو الرؤى أو المصالح بينهما، تتسبب في دخولهما حالة حرب أو عداء، تنتهي باضمحلال أحد الطرفين وفنائه[8]. وفي حال تم التوصل إلى اتفاق في هذا النوع من المواجهة، فهو لا يؤدي إلى انتهاء الصراع بل يقود إلى تجميده. فالصراع الذي جرى بين المعسكرين الشرقي والغربي انتهى بسقوط الاتحاد السوفياتي، وبالرغم من ذلك لم ينتهِ الصراع، وهذا ماثلٌ في العلاقة المضطربة أو المتأرجحة بين روسيا الاتحادية والقوى الغربية منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي.
- مفهوم النزاع: هو حالة تصادم أو عدم اتفاق بين طرفين أو أكثر ناتجة من تعارض في المصالح أو تنافس على موارد معينة، لكن يمكن السيطرة على النزاع بينهما من خلال التوصل إلى اتفاق،

1 تجدر الإشارة إلى أن المقصود بالدولة الحديثة هو المعنى التاريخي والعمر الزمني، وليس المواكبة للتطور الجاري أو عملية التحديث والإصلاحات.

2 رامي عبد الرحمن الرمحي، "اليمن: تكوين الدولة القطرية اليمنية (1962-1994)"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين، 2010، ص 4، 33.

3 الأزمة، من الناحية الإجرائية، خلل في المسار المعتاد أو موقف حرج وطارئ ناتج من مجموعة من الأحداث المتداخلة والتوجهات المتناقضة التي تضع متخذ القرار في موقف صعب في ما يتعلق باتخاذ القرارات، إلى الدرجة التي تؤثر في سير عمل المؤسسة أو الدولة، وقد تهدد استقرارها وتماسكها. فاليمن لم يعرف الاستقرار في تاريخه الحديث إلا فترات قصيرة ومتقطعة، انظر: مشعان الشاطري، "مفهوم الأزمة.. خصائصها ومراحل نشوئها"، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، 2011/6/18، شوهد في 2019/2/6، في: https://bit.ly/2TuDAeY

4 منير محمود بدوي، "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، **دراسات مستقبلية**، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، العدد الثالث (1997)، ص 44.

5 عـبـادة محمد التامر، **سياسة الـولايـات المتحدة وإدارة الأزمـات الدولية: إيران، العراق، سورية، لبنان أنموذجًا** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 36-37.

6 المعالجة غير الرشيدة هي أن تحاول النخبة الحاكمة فرض رؤيتها وحلولها من طرف واحد فقط، مستخدمةً في ذلك القوة أو الإكراه بعيدًا عن الحوار الذي يقود إلى استجابة وتنازلات متبادلة من الأطراف كافة.

7 تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الصراع أوسع وأشمل من مفهوم النزاع، حيث يدور النزاع حول مسألة أو نقطة محددة، بينما الصراع له أبعاد واتجاهات متعددة. انظر: بدوي، ص 43.

8 شفيق الحوت، "الفرق بين الصراع والنزاع"، شوهد في 2018/9/28، في: https://bit.ly/2F5Biu1

من دون أن يقود ذلك إلى فناء أحد الأطراف[9]. وتجدر الإشارة هنا إلى النزاعات الحدودية بين الدول، مثل النزاع الحدودي بين مصر والسودان حول إقليم حلايب.

2. الدولة: طرأت تغيّرات مختلفة على مفهوم الدولة منذ العهد الإغريقي، وتعددت المدارس الفكرية التي تناولت هذا المفهوم[10]. لذا، تحاول هذه الدراسة تقديم مفهوم يعكس هذا التطور والاختلاف. ارتبط وجود الدولة تاريخيًا بوجود السياسة[11]، وقد مارست جهات مختلفة السياسة قبل نشوء الدولة، وكان أهم هذه الجهات القبيلة، التي أدت دورًا مهمًا في بعض المراحل التاريخية في ضبط مجتمعاتها وتوزيع المصادر المحدودة، ومع التطور الذي شهدته البشرية ظهرت الدولة - المدينة الصغيرة في العهد الإغريقي، حيث حملت كل مدينة صفة دولة. ومن ثم اختفت هذه الدولة لتظهر مكانها إمبراطوريات كبيرة مترامية الأطراف، تضم بداخلها قوميات وأعراقًا مختلفة[12]، وكان يحكمها ملوك تتجسد فيهم صفة السيادة. وفي ظل تنامي النّزعات القومية في أوروبا، خلال القرن السادس عشر، وتراجع الدول الإمبراطورية والدينية، ظهرت الدولة القومية الحديثة التي تتمتع حصريًا بالسيادة على إقليمها وشعبها، معززة سيادتها بوجود اعتراف دولي بها[13]. ومع التطور الذي طرأ على العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة، أصبحت الدولة تعزز سيادتها من خلال منح المجتمع أو الأفراد حق المشاركة في الحياة السياسية، وأصبح رضا الأفراد وقبولهم هو أحد أهم المعايير لتحقيق الاستقرار والحفاظ على تماسك الدولة ووحدتها[14]. وفي ضوء التطور التاريخي للدولة المشار إليه سابقًا، أصبحت الدولة تتجسد فعليًا في مجموعة من العناصر الأساسية (الإقليم، والشعب، والسلطة، والسيادة)، ويشكل ترابط هذه العناصر وتكاملها دولةً تقوم على تنظيم شؤون الجماعات المختلفة داخلها، من خلال احتكارها عملية توزيع المصادر المتاحة، وحقها الحصري في استخدام العنف المشرع قانونًا[15].

9 المرجع نفسه.

10 محمد الهلالي وعزيز لزرق (إعداد وترجمة)، **الدولة**، سلسلة دفاتر فلسفية 21 (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2011)، ص 9.

11 تجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة عضوية بين وجود السياسة ووجود الصراع؛ فالسياسة قائمة على وجود صراع بين طرفين أو أكثر بسبب محدودية الموارد المتاحة، وتستهدف السياسة حل الصراع أو الحد منه عبر توزيع تلك الموارد. وما جرى في اليمن تاريخيًا، وما زال، من صراع وعدم استقرار كان مرتبطًا في أحد أسبابه بمحدودية الموارد التي يمتلكها اليمن وغياب التوزيع العادل لها من جانب الحكومات اليمنية المتعاقبة.

12 الهلالي ولزرق، ص 6، 16، 37.

13 عبد العالي دبلة، **الدولة: رؤية سوسيولوجية** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)، ص 57، 59.

14 الهلالي ولزرق، ص 28-29.

15 دبلة، ص 59-61.

أولًا: خلفيات الأزمة

1. النشأة المأزومة للدولة اليمنية المعاصرة

نشأت الدولة اليمنية الحديثة عام 1918 على جزء من أرض اليمن التاريخية[16]، على أنقاض ممالك وحضارات تعاقبت على اليمن. منها ما كان قبل الميلاد مثل سبأ وحضرموت ومعين وقتبان وأوسان[17]، ومنها ما كان قبل ظهور الدولة الإسلامية مثل الرومان والحكم الحبشي، وغيرها من الدول حتى مجيء الحكم الإسلامي الذي شهد مراحل حكم مختلفة مثل الراشدي والأموي والعباسي والأيوبي والفاطمي، وصولًا إلى الحكم العثماني الأخير (1538-1918) الذي سبق تأسيس الدولة اليمنية الحديثة[18].

أنتج التنوع والتعدد اللذان شهدهما اليمن تاريخيًا أنظمة حكم مختلفة، جمعت في إطارها التناقضات في البنية الاجتماعية اليمنية (أعراق، مذاهب، قبائل) كافةً، وتمكنت مؤخرًا من إقامة إدارة مركزية في إطار دولة تسيطر على كامل التراب اليمني[19]. وذلك بالرغم من ظهور بعض حالات التشظي أو التصدع السياسي والقبلي التي كانت تصيب أطراف الدولة وأجزاءها في بعض الفترات التاريخية، وما أحدثته من عدم استقرار وإرباك للسلطة المركزية، لكن لم تنجح هذه الحالات الانقسامية[20] في ضرب التعايش المشترك لأهل اليمن ووحدتهم اللغوية والثقافية والدينية[21].

تجلت إرهاصات ظهور الأزمة اليمنية تاريخيًا أو زمنيًا في وقوع عدن ومناطق يمنية أخرى تحت حكم المستعمر البريطاني، في نهاية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، ليصبح اليمن بذلك منقسمًا، جغرافيًا وديموغرافيًا وسياسيًا واقتصاديًا وإداريًا، جزأين متعاديين؛

16 لم تنشأ الدولة اليمنية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى على كامل التراب اليمني، وذلك نظرًا إلى عدم اكتمال مقومات النشأة وبقاء جزء مهم من أراضيها، متمثلًا في إقليمها الجنوبي، مدينة عدن وضواحيها، تحت حكم المستعمر البريطاني.

17 محمد عبد الله باسلامة، "الحضارة اليمنية القديمة والمنقولات الأثرية للخارج"، **العربي**، العدد 542 (كانون الثاني/ يناير 2004)، ص 120.

18 عبد الوهاب آدم العقاب، **الوحدة اليمنية: دراسة وثائقية في تاريخ اليمن المعاصر من حكم الإمام إلى دولة الوحدة**، سلسلة تاريخ شبه الجزيرة العربية (دمشق: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص 16-18.

19 أحمد محمد الأصبحي، "الوحدة اليمنية: نموذج عربي وحدوي في مطلع القرن 21"، **دراسات شرق أوسطية**، العدد 11 (شتاء 2000)، ص 44-47.

20 من الأمثلة على حالات التصدع ما حدث في نهاية العهد العباسي، عندما انفصل بعض الأمراء عن المركز مثل انفصال محمد بن عبد الله بن زياد الذي أسس كيانًا سياسيًا صغيرًا في مطلع القرن التاسع (819 ميلادي) تركز عمومًا في المناطق الجنوبية من اليمن، انظر: المرجع نفسه، ص 46-47.

21 علي عبد القوي الغفاري، "لمحات عن الوحدة اليمنية عبر التاريخ"، **المستقبل العربي**، العدد 304 (حزيران/ يونيو 2004)، ص 44-45.

الأول جنوبي تديره بريطانيا ومركزه عدن[22]، والثاني شمالي تديره الدولة العثمانية ومركزه صنعاء[23].

تمكنت بريطانيا من تحقيق مخططها الاستعماري في اليمن من خلال اللعب على التناقضات في البنية الاجتماعية اليمنية، القبلية والمذهبية والطائفية، وضرب التفاهمات بين هذه المكونات، مستخدمةً في ذلك إغراءاتها المالية والإدارية لبعض الزعامات التقليدية الباحثة عن أي سلطة وامتيازات[24]. فالسيطرة على عدن، ذات الموقع الجيوستراتيجي المهم، مكّنت بريطانيا من التوسع في اتجاه وسط المشرق العربي وغربه، وكذلك في اتجاه شرق القارة الأفريقية، وسيطرتها على البحر الأحمر الذي سهّل عليها عمليات الشحن من مستعمراتها في الهند وإليها. وأوجدت هذه السيطرة خللًا بنيويًا أضعف الكيانية[25] اليمنية، سياسيًا واقتصاديًا وديموغرافيًا، التي كان من المفترض أن تؤسس دولة حديثة موحدة[26]. وعليه، فقد استفادت بريطانيا من حالة التشظي التي شهدها اليمن تاريخيًا، وتجلت تلك الحالة في تعدد الكيانات، القبلية والمذهبية والطائفية، ذات الطابع السياسي، والتي شكّلت مدخلًا لتغلغلها في الأراضي اليمنية[27].

تجسد التقسيم الثنائي لليمن بعد قبول العثمانيين، تحت وطأة المستعمر البريطاني، في اتفاقية مودروس[28] عام 1918، التي حرمت اليمنيين من التوحد في إطار دولة مستقلة ذات سيادة على كامل إقليمها وشعبها. كما أنهت هذه الاتفاقية الوجود العثماني في اليمن[29]، وأسست مرحلة جديدة من الصراع، لكن هذه المرة بين دولة يمنية حديثة النشأة في الشمال بزعامة الإمام الزيدي يحيى حميد الدين، ومستعمر بريطاني في الجنوب، إلى جانب بعض الفواعل[30]، المحلية والإقليمية والدولية، التي انقسمت في مواقفها ودعمها بين الطرفين المذكورين آنفًا، حتى باتت أحد عناصر الأزمة اليمنية[31].

لم يكن اتفاق مـودروس، الذي تأسست بموجبه الدولة اليمنية الحديثة في الشمال، الأول والأخير مع المستعمر البريطاني، فقد سبقته اتفاقيتان الأولى عام 1904 والثانية عام 1914، وتبعهما اتفاق آخر عام 1934. وكان هذا الاتفاق الأخير الأخطر والأشد تأثيرًا في مستقبل اليمن، وعنصرًا من عناصر الأزمة؛ إذ حسمت فيه مسألة ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، أي بين طرفي الحكم في اليمن: بريطانيا من جهة، والإمام يحيى حميد الدين[32] مؤسس نظام الحكم الملكي في الشمال (1918-1962) من جهة أخرى[33].

جاء الترسيم الحدودي مكرسًا للتجزئة بين شطري اليمن، وداعمًا المصالح البريطانية ومشرعنًا احتلالها، ومدمرًا الامتدادات الطبيعية والديموغرافية والثقافية بين أبناء الشعب اليمني الواحد. إذًا، كان هذا الاتفاق خطأً إستراتيجيًا ارتكبه نظام الحكم الملكي، سواء بشكل عفوي أم مقصود. فقد عانى اليمن آثار هذه الخريطة التي رسمت في اتفاق عام 1934 وتبعاتها حتى تمكن من تحقيق الوحدة بين شطريه في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي[34]. ولا بدّ من الإشارة إلى أن الدولة اليمنية الحديثة (1918-2018) شهدت ثلاث مراحل تاريخية - سياسية مأزومة امتدادًا لأزمة تكوينها ونشأتها، وهي على النحو التالي: الحكم الملكي (1918-1962)، والحكم الجمهوري (1962-1990)، والحكم الجمهوري بعد توحد الشطرين (1990-2018).

يتضح مما سبق أن نشأة الدولة اليمنية الحديثة ارتبطت بالأزمة، ففي كل مرحلة من مراحل تطورها، المشار إليها سابقًا، كانت تتفاقم عناصر هذه الأزمة على الصعيدين الداخلي والخارجي بدلًا من تجاوزها. وقد تجلت أزمة النشأة في جوانب عديدة أهمها: أن الدولة اليمنية (القُطرية) التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى، كغيرها من الدول العربية، هي دولة مسقطة على المجتمع اليمني، ولم تأتِ في سياق تطور طبيعي انسيابي أو في إطار تعاقد

22 تجدر الإشارة إلى أن عدن اليمنية، بأهميتها الجيوستراتيجية، خلقت صراعًا بين القوى الكبرى (بريطانيا، والدولة العثمانية، وفرنسا، وإيطاليا، ومصر في أثناء حكم محمد علي باشا) حسمت نتيجته بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918 لمصلحة بريطانيا.

23 للمزيد انظر: صباح مهدي وميض، **تاريخ جنوب الجزيرة العربية الحديث** (عمان: دار الفكر، 2010)، ص 169-171، 177-178، 192.

24 من الأمثلة التي توضح سياسة بريطانيا في استقطاب بعض الزعامات اليمنية التقليدية، ما فعلته مع الزعيم المحلي لمنطقة لحج اليمنية السلطان محسن العبدلي، الذي أدى دورًا مهمًا في مساعدة بريطانيا على السيطرة على مدينة عدن، مقابل حصوله على العطايا والمنح المالية التي لم تتعد بالدولار الأميركي سبعة آلاف دولار، انظر: محمد أحمد العشملي، **الوحدة والصراع السياسي: دراسة في التكوين التاريخي والسياسي لدولة الوحدة اليمنية 1820-2003** (صنعاء: مركز النهار للدراسات السياسية، 2004)، ص 24.

25 يقصد بالكيانية، في إطار هذه الدراسة، المرحلة السابقة لنشوء الدولة، والتي تصل فيها الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى مرحلة متطورة من النمو تمهيدًا لقيام الدولة.

26 وميض، ص 170-171، 179-180.

27 صادق عبده علي، **الحركات السياسية والاجتماعية في اليمن 1918-1967** (بيروت: مؤسسة دار الكتاب الحديث؛ الشارقة: دار الثقافة العربية، 1992)، ص 24-32.

28 حملت معاهدة مودروس هذا الاسم نسبة إلى المكان الجغرافي الذي وقعت فيه، وهو ميناء بحري يقع على جزيرة ليمينوس اليونانية.

29 مجموعة من المؤلفين السوفيات، **تاريخ اليمن المعاصر 1917–1982**، ترجمة محمد علي البحر، مراجعة محمد أحمد علي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990)، ص 7-9.

30 يقصد بالفواعل، في إطار هذه الدراسة، القوى الفاعلة والمؤثرة في الأزمة مثل: المكون الإدريسي، والنظام السعودي، وإيطاليا، ومصر.

31 العقاب، **الوحدة اليمنية**، ص 20-21.

32 تجدر الإشارة إلى أن الإمام يحيى حميد الدين ترأس نظام الحكم في الشمال من عام 1918 حتى اغتياله في عام 1948، ولم ينتهِ حكم المذهب الزيدي/ النظام الملكي بعد وفاته، إنما انتقل إلى أولاده وأحفاده حتى عام 1962.

33 الأصبحي، ص 48-50؛ للمزيد انظر: عبد الوهاب آدم العقاب، **تاريخ اليمن المعاصر**، سلسلة تاريخ شبه الجزيرة العربية (دمشق: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص 26-27.

34 العشملي، ص 34-44.

مجتمعي، بل نشأت بفعل محددات وتدخلات خارجية. وظهر هذا الدور في تقسيم اليمن شطرين، شمالي وجنوبي، وحرمان اليمنيين من تقرير مصيرهم، وتحديد معالم دولتهم، واختيار من يحكمهم، وكيف يحكم؟ ولمصلحة من يحكم؟ كما تجلت أزمة النشأة في ترسيم الحدود اليمنية قسريًا وعشوائيًا، سواء بين شمال اليمن وجنوبه أو مع دول الجوار[35]، مع تجاهل مقصود ومتعمد للحقائق التاريخية والجغرافية وكذلك للبنى الاجتماعية والثقافية[36].

2. التدخلات الخارجية في اليمن بعد الاستقلال

أدت التدخلات الخارجية دورًا مهمًا في تكوين أزمة الدولة اليمنية الحديثة واستمرارها منذ النشأة، وراوح هذا الدور بين التدخل المباشر والتدخل غير المباشر، فضلًا عن تنوع أبعاده بين سياسية واقتصادية وأمنية وأخرى اجتماعية[37]. كما يصعب فصل نجاح هذا الدور، مهما كان تأثيره، عن الإشكاليات اليمنية الداخلية التي تقاطعت معه، وأضعفت قدرة الدولة على التصدي له. لذا، يركز هذا المحور النقاش على دور القوى الخارجية الفاعلة في الأزمة اليمنية، والمقصود هنا دور كل من: بريطانيا، والسعودية، ومصر، والاتحاد السوفياتي السابق، والولايات المتحدة الأميركية، وإيران.

لم تكتفِ بريطانيا بالسيطرة على القسم الجنوبي من الجغرافيا اليمنية بين عامي 1839 و1918، وما يتمتع به من موارد وثروات وموقع جيوستراتيجي مهمّ، إنما اتبعت مجموعة أخرى من السياسات، التي انعكست بصورة سلبية على واقع اليمن لاحقًا، بعد تثبيت سيطرتها على هذا القسم مدة خمسين عامًا أخرى، أي حتى عام 1967، جرّاء انتصارها في الحرب العالمية الأولى، وتمكنها من حصر نشوء الدولة اليمنية الحديثة في الجزء الشمالي فقط[38]. وكان أبرز تلك السياسات: منع أهل الجنوب من بناء منظومة مؤسساتية موحدة وتطويرها؛ سياسية، وإدارية، واقتصادية، وقانونية، تؤسس نظامًا سياسيًا عصريًا ومتطورًا. كما تم منعهم من إقامة أي شكل من أشكال الحكم الذاتي، قد يمكنهم من أداء دور في العمليتين السياسية والاقتصادية؛ وبذلك تفردت بريطانيا بهذه المهمة من خلال إسنادها حكومتها في الهند، ومن ثم إسنادها، منذ عام 1937 وحتى خروجها عام 1967، حكومتها المركزية في لندن[39].

يضاف إلى ما سبق مقاومة بريطانيا محاولات نشوء أي حركات وطنية تنادي بالتحرر والاستقلال والوحدة. وللتقليل من هذه المحاولات لجأت بريطانيا إلى إفشال النظام التعليمي والتربوي في الجنوب، وأهملت المؤسسات التعليمية التي تربي على الهوية والوعي الوطني والقومي. وفي الإطار ذاته، واجهت بريطانيا محاولات تحسين الحالة الاقتصادية والبنية الإنتاجية في الجنوب بالتقويض، وإغراق السوق اليمنية بمنتجاتها، سعيًا منها لمنع تطور اليمنيين اقتصاديًا وعلميًا ومؤسساتيًا، لما لذلك من دور مهمّ في الحد من الاعتمادية والتبعية والوصول إلى الاستقلال. وفي إطار هذه السياسات، التي كانت نتيجتها إحداث مزيد من الضعف والتشرذم، صممت بريطانيا نظامًا فدراليًا هشًا[40] يمنع توجه اليمنيين نحو الوحدة وإقامة دولة مركزية واحدة، ويستوعب تعدد الكيانات التي دعمتها وأوجدتها في الجنوب[41]، ويحافظ على هشاشة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أنتجتها.

لكن، لم يترجم النظام الفدرالي سالف الذكر إلا في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي؛ بسبب تشكل معارضة يمنية في الجنوب مناهضة

35 من الأمثلة على الترسيم القسري للحدود ضم السعودية مناطق عسير ونجران وجيزان اليمنية في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، من خلال القوة العسكرية والدعم البريطاني اللامحدود، وهو ما تسبب في حدوث نزاع حدودي طويل بين البلدين العربيين، حسم في بداية الألفية الحالية بتوصل الطرفين إلى اتفاق جدة، انظر: العقاب، **تاريخ اليمن**، ص 48-53.

36 للمزيد انظر: علي، ص 33-38.

37 عبد السلام يحيى المحطوري، "المسارات التاريخية للتدخلات الإقليمية والدولية في اليمن"، في: مجموعة مؤلفين، **الثورة اليمنية: الخلفية والآفاق**، تحرير فؤاد عبد الجليل الصلاحي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 121.

38 Lisa Wedeen, *Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen* (Chicago: The University of Chicago Press, 2008), pp. 24-25.

39 عبد الوهاب محمد الروحاني، **اليمن خصوصية الحكم والوحدة: دراسة تحليلية** (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009)، ص 92-96، 117-118.

40 اتسمت الإدارة البريطانية في الجنوب اليمني بطابع خاص ميّزها من مناطق أخرى خضعت للمستعمر ذاته، وهذه الخصوصية تجلت في ثلاثة جوانب أساسية: أولًا، فرضت بريطانيا قوانينها وسياساتها الخاصة في إدارة المجتمع الجنوبي، وربطت كل المسائل الإدارية والقانونية المتعلقة بهم بحكومة التاج، وذلك سعيًا منها لمحو الهوية اليمنية وطمسها، وصناعة هوية جديدة خاصة بأهل الجنوب. وبذلك لم تكتفِ فقط بالتجزئة انطلاقًا من قاعدة "فرق تسد"، إنما عملت على خلق هوية مختلفة وخاصة. ثانيًا، قتل أي محاولة يمنية لإقامة أي شكل من أشكال الحكم الذاتي المركزي، وفرض معاهدات ثنائية مع السلطنات والإمارات والمشيخات تحت عناوين متعددة مثل: الحماية، والتطوير، والمساعدة، والتنسيق، وذلك بغرض استقطابها ودفعها إلى القيام بدور وظيفي محدد، يعمق حالة الضعف والتشرذم في الجنوب. ثالثًا، إنشاء كيانين سياسيين مختلفين الأول شرقي والثاني غربي داخل الجنوب اليمني نفسه، بحيث يتألف كل كيان من مجموعة من الكيانات الصغيرة، المرتبطة مسبقًا بالمستعمر بمعاهدات ثنائية، والتحكم في هذين الكيانين من خلال إنشاء دولة فدرالية باسم: الاتحاد الفدرالي للجنوب العربي، بحكومة يرأسها المندوب السامي، تكون بيده كل الشؤون الخارجية للاتحاد سواء السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية. هذا إلى جانب، إبقاء مدينة عدن بعيدًا عن الكيانين ومن ثمّ بعيدًا عن الاتحاد، لتبقى إدارتها بريطانية خالصة، ولا سيّما في بداية نشأته، ليضم الاتحاد في نهاية المطاف مجموعة لا تتجاوز إحدى عشرة سلطنة وإمارة من شرقي وغربي الجنوب اليمني ممن استجابوا لهذا المشروع، وألحقت عدن به بعد مماطلة بريطانية طويلة، انظر: العشملي، ص 27-32.

41 من الأمثلة على الكيانات التي أصبحت محميات مدعومة في ظل الوجود البريطاني: "السلطنة الكثيرية في حضرموت، والسلطنة القعيطية، والسلطنة العبدلية في لحج وعدن"، انظر: قيس الإرياني، "ربيع اليمن وتحديات التنمية"، **سياسات عربية**، العدد 8 (نيسان/ أبريل 2014)، ص 100.

للاستعمار، هذا إلى جانب تعقيدات المشهد اليمني في علاقاته الداخلية والخارجية[42].

من جانب آخر، شهد اليمن خلال الفترة الثانية، التي حكم فيها المستعمر البريطاني شطره الجنوبي (1918-1967)، تدخلات أخرى من لاعبين إقليميين هما السعودية ومصر. وقد عكس هذا التدخل ما يشكله اليمن من أهمية لمصالح الطرفين واستقرارهما[43]، حيث وظف كلٌّ طرف اليمن، في بعض الفترات التاريخية، لكبح جماح الطرف الآخر[44] وتهديد استقراره وأمنه القومي[45].

كانت بدايات الدور السعودي، عندما نشأت الدولة اليمنية الحديثة واصطدم نظامها الملكي - الزيدي في الشمال مع الحكم الإدريسي[46]، في مطلع العشرينيات من القرن الماضي، المدعوم آنذاك بريطانيًا وسعوديًا. وكان هدف الطرفين من هذا الدعم تقويض أسس حكم الإمام الزيدي (الشيعي)، يحيى حميد الدين، ومنع اقترابه من المناطق الحدودية الواقعة تحت حكم الأدارسة مثل منطقتي عسير والحديدة. ومع فشل النظام الإدريسي في مقاومة الضغط الزيدي وعدم تماسك قاعدته الاجتماعية[47]، تدخلت السعودية مباشرة في الأزمة معلنةً ضم جزء من المناطق التي حكمها الأدارسة، لا سيّما عسير، إلى جانب مناطق يمنية أخرى مثل نجران، إلى إقليمها. وقد كان هذا الضم بداية المواجهة بين صنعاء والرياض، التي سرعان ما تحولت إلى حرب بين الطرفين عام 1934، انتهت بفرض السعودية خطًا حدوديًا جسّد أطماعها وأهدافها في اليمن[48].

42 الروحاني، ص 92-94، 103-104، 111-118.

43 يكتسي اليمن أهمية بالغة بالنسبة إلى مصر والسعودية، فالأولى تعتبره مهمًا بسبب موقعه المطل مباشرة على مضيق باب المندب، الذي يعد تأمينه مهمًا لعمل قناة السويس، أما السعودية فتعتبر اليمن المحاذي لها جغرافيًا مهمًا لاستقرارها السياسي والأمني، عدا النزاع الحدودي بينهما حول مناطق عسير وجيزان ونجران الذي شكّل محور الاهتمام السعودي باليمن تاريخيًا.

44 ظهر التناقض بين القاهرة والرياض بعد إطاحة النظام الملكي المصري عام 1952 ووصول قوى مصرية، تقدمية قومية، إلى سدة الحكم في مصر، وما مثّله ذلك من تهديد لنظام الحكم الملكي في السعودية وللتيار المحافظ بعامة.

45 العشملي، ص 99.

46 تجدر الإشارة إلى أن الحكم الإدريسي لأجزاء من الأراضي اليمنية برز بعد الحرب العالمية الأولى في إطار الصراع الثلاثي البريطاني – العثماني - اليمني، وقد نشأت هذه الإمارة بعد تمكن محمد الإدريسي (زعيم المكون الإدريسي آنذاك) من تأسيس إمارة خاصة به في ظل ضعف الحكم العثماني لليمن، لكن كانت مقومات نشأتها ضعيفة وهشة، وهو ما أدى إلى انهيارها بعد وفاته عام 1923 بفترة وجيزة. لذا، من الأهمية القصوى الإشارة إلى أن الشمال اليمني لم يكن موحدًا، إنما كان يشهد بين فترة وأخرى بروز كيانات سياسية وقبلية صغيرة ذات نزعة استقلالية، انظر:
Paul Dresch, *A History of Modern Yemen* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), pp. 30-31.

47 العقاب، **تاريخ اليمن**، ص 39-44، 53-55.

48 المحطوري، ص 137-138.

مثّلت نتائج الحرب بين النظامين الزيدي والسعودي بداية تراجع الحكم الملكي في شمال اليمن، وبداية ظهور وسط معارض لحكم الإمام. والتقارب الذي جرى بين صنعاء والرياض بعد معاهدة الطائف عام 1934[49]، لم يؤدِ إلى إعادة الأوضاع اليمنية الداخلية إلى ما كانت عليه قبل بدء الحرب[50]. فقد شهدت الدولة المتوكلية[51] سلسلة من الاضطرابات التي كانت بدايتها اغتيال الإمام يحيى حميد الدين عام 1948، وما تبع ذلك من حدوث موجات انتفاضية ضد الحكم الملكي خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي، وهنا برز الدور المصري لا سيّما بعد نجاح ثورة الضباط الأحرار عام 1952، وإطاحة النظام الملكي المصري، وظهور نخبة مصرية جديدة جمهورية ذات عقيدة قومية - تحررية. وفي إطار التنافس بين الجمهوريين والمحافظين في العالم العربي، دعمت مصر الجمهوريين اليمنيين ضد النظام الملكي - الزيدي المدعوم سعوديًا، ونتج من هذا التنافس الحاد بين القاهرة والرياض سقوط الحكم الملكي، وقيام نظام حكم جديد جمهوري في شمال اليمن عام 1962[52].

شهد اليمن بعد قيام الجمهورية العربية اليمنية عام 1962، إثر سقوط الدولة المتوكلية - الإمامية في الشطر الشمالي، مزيدًا من التأزم والتعقيد في علاقاته الداخلية والخارجية. داخليًا، اندلعت حرب أهلية بين الجمهوريين، المدعومين مصريًا، والملكيين، المدعومين سعوديًا، خلال الثماني سنوات التي أعقبت قيام الجمهورية (1962-1970). وهنا برز الدور القبلي مستفيدًا من ضعف الدولة وحالة الفوضى وغياب النظام، وباتت القبيلة محددًا مهمًا من محددات تحقيق الاستقرار وتماسك النظامين اليمنيين الاجتماعي والسياسي[53]. كما شهد اليمن داخليًا حراكًا جنوبيًا، بعد عام من بدء الحرب الأهلية في الشمال (1963)، مناهضًا الوجود البريطاني في الجنوب، ومؤيدًا بعامة قيام نظام جمهوري في الشمال[54].

49 رسمت معاهدة الطائف الخط الحدودي بين الجانبين، حيث استغلت السعودية تفوقها في الحرب لتجبر الدولة اليمنية المتوكلية بزعامة الإمام على القبول بالترسيم الحدودي، من دون إعادة الأراضي اليمنية التي ضمتها في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي.

50 المحطوري، ص 138-139.

51 تجدر الإشارة إلى أن الدولة المتوكلية هي اسم أطلق على دولة الإمام الزيدي يحيى حميد الدين الذي حكم شمال اليمن في الفترة 1918-1948.

52 سعيد محمد باديب، **الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي 1962-1970** (لندن: دار الساقي بالتعاون مع مركز الدراسات الإيرانية والعربية، 1990)، ص 30-35.

53 تجدر الإشارة إلى أن القبائل اليمنية في علاقاتها الداخلية والخارجية كان موقفها متأرجحًا بين الأطراف المتصارعة وليس ثابتًا، وهذا التأرجح سببه الجانب المادي، فالجهة التي تقدم لها دعمًا ماليًا وعسكريًا أكثر كانت تضمن الموقف القبلي لمصلحتها، والعكس بالعكس.

54 جريجري جويس، **العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل: الأبنية الداخلية والمؤثرات الخارجية**، ترجمة سامية الشامي وطلعت غنيم حسن (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993)، ص 43-46، 67.

أما خارجيًّا فقد تصاعدت حدة الأزمة بين مصر والسعودية بعد سقوط النظام الملكي - الإمامي وبدء الحرب الأهلية، وتجلى ذلك في دخول الجيش المصري إلى شمال اليمن لحماية النظام الجمهوري، والتصدي للتدخل السعودي بجانب الملكيين[55]. وفي الإطار ذاته، برزت قوى أخرى في الأزمة اليمنية هي الاتحاد السوفياتي وإيران والولايات المتحدة الأميركية، التي ساهمت بدورها السياسي أو العسكري، أثناء الحرب الأهلية، في تعقيد المشهد اليمني. إذ وقف السوفيات بجانب المصريين والجمهوريين، والقوى الأخرى المناصرة لهم في شمال اليمن وجنوبه، في حين وقف الإيرانيون بجانب الملكيين، أما الأميركيون فقد كان موقفهم في البداية متأرجحًا ومتذبذبًا تارةً مع المصريين وتارة أخرى مع السعوديين، حتى حسم في نهاية المطاف لمصلحة السعودية ضمانًا لمصالحهم الحيوية في الخليج العربي[56]. وتسبب هذا التدخل الخارجي للأطراف جميعها، لمصلحة هذا الطرف أو ذاك، في إطالة عمر أزمة الدولة اليمنية، وتأخير وحدتها، وضرب سيادتها وبنيتها الاجتماعية.

دفعت التغيّرات السياسية التي شهدها جنوب اليمن، بعد استقلاله عن المستعمر البريطاني عام 1967، السعودية إلى مراجعة علاقتها بالنخبة الجمهورية الحاكمة في شمال اليمن، وذلك في إطار مساعيها لمحاصرة من يحملون فكرًا شيوعيًا في الجنوب. ومن هذا المنطلق تعاملت السعودية، لا سيّما بعد رحيل القوات المصرية عن الأراضي اليمنية وتوقف الحرب الأهلية، مع الحكم الجمهوري في الشمال، واعترفت به في بداية السبعينيات من القرن الماضي، بعد أن ضمنت تجنيده في مواجهة التيار الشيوعي الذي بدأ الحكم في جنوب اليمن في الفترة المذكورة آنفًا. ومن ثمّ، نقلت السعودية الحرب لتصبح بين شطري اليمن، بعد أن كانت داخل الشطر الشمالي فقط، وتجسد ذلك بوقوع حرب عام 1972 بين الشطرين[57]، وكذلك حرب عام 1979. وقد نتج من هذين الحربين تكريس حالة التجزئة والتأزم[58]، وضرب البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان من المفترض أن تبنى عليها الدولة اليمنية الموحدة[59].

لجأت السعودية[60]، بعد توقف الحرب اليمنية بين الشطرين، إلى أساليب أخرى غير مباشرة، لضمان بقاء حالة الضعف ملازمة للدولة فيهما. كان أهمها: اللعب على التناقضات في البنية الاجتماعية اليمنية من خلال بث الفكر السلفي الوهابي في الأراضي اليمنية، ودعم من يحملون هذا الفكر ماديًا ومعنويًا، وتجنيدهم لإثارة النعرات الطائفية والمذهبية، لا سيّما بين الشافعيين والزيديين، هذا إلى جانب بناء تحالفات مع قبائل يمنية لتقويض أسس النظام الحاكم، وزعزعة استقراره، ومحاصرته من الداخل وليس فقط من الخارج[61]. وفي بعض الفترات، خصوصًا خلال الثمانينيات من القرن الماضي، قدّمت السعودية لنظام علي عبد الله صالح دعمًا اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا، حتى تحدث فجوة بين الشطرين، وتعزز قدرة الشمال على التصدي للجنوب، وليس لإحداث نهضة تنموية قد تحقق الوحدة والاستقرار والأمن[62].

وفي ضوء الواقع المعقد سالف الذكر، شهد الجنوب اليمني، خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، تطورًا اقتصاديًا ملحوظًا في البنية التحتية والمجالات الإنتاجية كافة؛ الزراعية والصناعية والتجارية. وحدث هذا التطور بفعل الدعم السوفياتي الاشتراكي، الذي كان على شكل معونات وامتيازات واستشارات وخبرات، وكذلك بفعل تركز الثروة اليمنية في الجزء الجنوبي من اليمن[63]. ومثّلت هذه المستجدات الاقتصادية دافعًا إضافيًا لتوجه الشمال في السعي للوحدة مع الجنوب، رغم التدخلات الخارجية، في ظل ما كان يعانيه من أوضاع اقتصادية صعبة. ولم يصل الطرفان إليها في ضوء التطور الاقتصادي النسبي للجنوب، حيث وصلا إليها عام 1990 بعد تفكك الكتلة الاشتراكية، وبعد تراجع الاقتصاد في الجنوب من جراء توقف الدعم الخارجي له[64].

3. التدخلات الخارجية في اليمن بعد قيام دولة الوحدة

توحّد اليمن عام 1990 بشطريه، الشمالي والجنوبي، بعد مسار تاريخي وسياسي شديد التعقيد والتأزم في علاقات اليمن الداخلية والخارجية، وبعد أن اتضح للنخب الحاكمة في صنعاء وعدن

55 المرجع نفسه، ص 97-98.

56 باديب، ص 69-71، 117-127.

57 من الأسباب الإضافية لدخول الشطرين في مواجهة عسكرية مباشرة، إيواء كل منهما القوى المعارضة ودعمها في مواجهة الآخر.

58 تجدر الإشارة إلى أن السعودية وقفت فترة طويلة عائقًا أمام توحد اليمنيين، فقيام دولة يمنية جمهورية موحدة يمثّل تهديدًا محتملًا للنظام الملكي السعودي وبقية الأنظمة الملكية في الخليج العربي. كما أن بقاء اليمن ضعيفًا يحافظ على تفوق السعودية في ميزان القوى الإقليمي. ومن ثمّ، كان من مصلحة السعودية أن تبقى حالة التجزئة والعداء مستمرة بين الشطر الشمالي، الذي عرف بالجمهورية العربية اليمنية، والشطر الجنوبي، الذي عرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

59 العقاب، **الوحدة اليمنية**، للمزيد انظر: ص 108-118، 197.

60 من الأهمية القصوى الإشارة إلى أن هناك دورًا مهمًّا، سياسيًّا وعسكريًّا، أدّته الولايات المتحدة في دعم النظام السعودي، ودعم الجمهوريين في شمال اليمن، وذلك في إطار احتواء التوسع السوفياتي، ومحاصرة القوى المناصرة له سواء في جنوب اليمن أو غيره من المناطق.

61 المحطوري، ص 139-142.

62 مهيوب غالب أحمد، "الوحدة اليمنية وتحديات النشوء"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 15 (صيف 2007)، ص 59-60.

63 مجموعة من المؤلفين السوفيات، ص 322-325.

64 الأصبحي، ص 60.

استحالة قيام دولة يمنية موحدة بعيدًا عن الحل السياسي المبني على التوافق والتفاهم المشترك بين الجانبين[65]. هذا إلى جانب أن الوحدة اليمنية جاءت في ظل مستجدات ومتغيّرات سياسية شهدتها الساحتان الإقليمية والدولية؛ فإقليميًا، ظهرت بوادر تجدد الأزمة العراقية - الكويتية التي كان لها خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي ارتدادات على استقرار اليمن ووحدته. أما دوليًا، فقد حُسمت الحرب الباردة لمصلحة الولايات المتحدة بسقوط الحليف التقليدي لجنوب اليمن، الاتحاد السوفياتي، وما تبع ذلك من توحد ألمانيا بشطريها الشرقي والغربي[66].

لم تنتهِ الأزمة في علاقات اليمن الداخلية والخارجية بعد قيام دولة الوحدة، إنما لازمت مساره السياسي والوحدوي منذ عام 1990. فقد رأت قوى إقليمية ودولية في الوحدة تحدّيًا وتهديدًا لدورها أو مكانتها أو مصالحها أو استقرارها، وهذا ما جعلها تستمر في أداء دور سلبي تجاه اليمن؛ دولةً وشعبًا. وكان أبرز تلك القوى السعودية والولايات المتحدة؛ فالأولى سعت لإفشال الوحدة تجنبًا لنتائجها المحتملة عليها، مثل نشوء دولة قوية جنوب الجزيرة العربية، وتقدم اليمن في اتجاه الديمقراطية، وإعادة الترسيم الحدودي الذي فرضته على اليمن عام 1934، والتوجه اليمني المحتمل نحو إقامة نظام سياسي ديمقراطي مغاير للأنظمة السائدة في الخليج العربي[67].

وانطلاقًا من المخاوف سالفة الذكر، عملت السعودية على إعادة اليمن سياسيًا وجغرافيًا إلى ما كان عليه قبل قيام الوحدة؛ أي إعادته إلى شطرين منقسمين، عبر دعمها الانفصاليين الجنوبيين في حرب عام 1994، التي اندلعت بين صنعاء وعدن لأسباب عديدة أهمها الصراع على السلطة واستفحال الأزمة السياسية[68]. وعندما فشلت الرياض في تحقيق هدفها، بعد هزيمة قوى الانفصال الجنوبية، عادت إلى التدخل غير المباشر، ومارست ضغوطًا سياسية وأمنية واقتصادية، بين فترة وأخرى، على النظام الحاكم في صنعاء[69]. وحتى تقلل السعودية من تأثير الوحدة اليمنية فيها سعت، وما زالت، لتحديد الجهات الخارجية التي يمكن صنعاء أن تطور علاقتها بها، تفاديًا لأي تحالفات قد تحدث بينها وبين قوى خارجية تعتبرها الرياض معادية لها مثل إيران[70]. وهذا ما يفسر جانبًا مهمًا من الحرب الدائرة في اليمن منذ عام 2015، فيما يعرف بعاصفة الحزم.

أما الولايات المتحدة فكان دورها، خلال العقد الأخير من القرن الماضي، يتمحور حول حماية مصالحها الإستراتيجية وحلفائها التقليديين في الخليج العربي، وكبح جماح أي جهة تهدد هذين الجانبين. لذا، ساندت الدور السعودي في حرب عام 1994، وحدّت من قدرة اليمن على التحرك على الصعيد الدولي، ومنعته من الحصول على أي معونات أميركية. وبعد توقف الحرب لمصلحة صنعاء، وتراجع حدة التوتر في الجزيرة العربية، أعادت واشنطن النظر في علاقتها باليمن، وذلك نظرًا إلى ما يتمتع به هذا البلد من مزايا جغرافية واقتصادية، كان آخرها ظهور الثروة النفطية في أراضيه، ليصبح اليمن منذ ثمانينيات القرن الماضي بلدًا نفطيًا، على الأقل في الجانب الاحتياطي[71]. ومن ثمّ، لم تتسم العلاقات اليمنية - الأميركية بالثبات بقدر ما اتسمت بالتقلب الناتج من تعدد أطراف الأزمة وكثرة مستجداتها.

طرأت أثناء الألفية الحالية مستجدات دولية وإقليمية انعكست بظلالها على العلاقات اليمنية - الأميركية، كان أهمها وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، التي وضعت اليمن تحت ضغوطات وتدخلات أميركية أضعفت سيادته على إقليمه. هذا إلى جانب زج الدولة اليمنية في مواجهة مباشرة مع قوى داخلية صنّفت أميركيًا على أنها متطرفة، دفعتها للتركيز على المجهود الأمني بدلًا من التركيز على الجانب التنموي الذي يساعد في إضعاف هذه الظاهرة والحد منها[72]. وبالتوازي مع ذلك، واجه اليمن أزمة داخلية أخرى ظهرت تجلياتها في مطلع الألفية الحالية عندما اصطدمت، عديد المرات، بحركة أنصار الله الحوثية، الرافضة لسلوك المركز وسياساته الداخلية[73]. وتجدر الملاحظة أن التدخل السعودي في اليمن، خلال سبعينيات القرن

65 المرجع نفسه، ص 57، 63.

66 حمود منصر، "العلاقات اليمنية الأمريكية"، في: فرانسوا برجا [وآخرون]، **اليمن والعالم: تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين**، تحرير فارس السقاف (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص 219.

67 خديجة أحمد الهيصمي، "العلاقات اليمنية السعودية 1990-2000"، في: برجا [وآخرون]، ص 176-177.

68 من الأهمية القصوى الإشارة إلى أن هناك لاعبين آخرين أديا دورًا سلبيًا في الأزمة اليمنية بعد قيام الوحدة، هما الكويت وعمان اللتان دعمتا الجنوب، بصفة غير مباشرة، في حرب عام 1994. ويجدر التوضيح أن الدور الكويتي كان ردة فعل على العلاقة الجيدة بين صنعاء وبغداد، والتي فسرت كويتيًا على أنها دعم يمني للعراق عند وقوع الأزمة الكويتية عام 1990، وما تبعها من تدخل دولي لمصلحة الكويت. أما الدور العماني فتمثل في دعم مسقط الجنوبيين، ومنحهم المساعدات المالية والعسكرية، والسماح لهم بدخول الأراضي العمانية، والانطلاق منها في مواجهة صنعاء سواء أثناء الحرب الأهلية عام 1994 أو بعدها، انظر: جمال سند السويدي [وآخرون]، **حرب اليمن 1994: الأسباب والنتائج** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998)، ص 104-105.

69 رياض نجيب الريّس، **رياح الجنوب: اليمن ودوره في الجزيرة العربية 1990-1997** (بيروت: رياض الريّس للكتب والنشر، 1998)، ص 146-147.

70 السويدي، ص 111-112.

71 منصر، ص 219-220، 231-232؛ السويدي، ص 107-109.

72 علي شعثان، "المؤثرات الخارجية في المماحكات اليمنية"، **سياسات عربية**، العدد 12 (كانون الثاني/ يناير 2015)، ص 109-110.

73 سامح راشد، "الشرق الأوسط: الدولة والحوثيون في اليمن: قراءة في جوهر الصراع"، **السياسة الدولية**، العدد 178 (تشرين الأول/ أكتوبر 2009)، ص 154.

الماضي وثمانينياته، كان عاملًا مساعدًا في تكوين الحركة الحوثية، وإن على نحو غير مقصود، رغم أنها اليوم من أشد خصومها وأعدائها. وتجلى ذلك الدور في سعي الرياض في الفترة المشار إليها آنفًا لنشر الفكر السلفي في إطار محاصرتها الشيوعيين في جنوب اليمن، وهنا كانت إرهاصات تكوّن الجماعة الحوثية[74] التي عرف أفرادها قبل نهاية القرن الماضي بالشباب المؤمن[75].

يرتبط التحول السعودي في معاداة الحركة الحوثية، منذ مطلع الألفية الحالية، مقارنةً بما كان عليه الحال من تقارب نسبي في الربع الأخير من القرن الماضي[76]، ارتباطًا وثيقًا بالحرب الباردة بينها وبين إيران. إذ تحاول طهران منذ نجاح ثورتها الإسلامية عام 1979 تصدير تجربتها، والتغلغل في دول المشرق العربي ومنها الدولة اليمنية، التي تشكّل أهمية جيوستراتيجية وديموغرافية بالنسبة إلى طهران، وهذا ما تجسد في دعمها المكون الزيدي (الشيعي) وحركته السياسية الحوثية (أنصار الله) في مواجهاتها المتعددة مع الدولة اليمنية في الفترة 2004-2010[77]. في المقابل، واجهت الرياض التهديد المحتمل لأمنها القومي من خلال زج النظام اليمني في المواجهات سالفة الذكر، وتوفير احتياجاته المادية والعسكرية، وفي بعض الحالات تدخلت مباشرة في مواجهة الحوثيين، كما حدث عام 2009 في محافظة صعدة، ذات الغالبية الحوثية، المحاذية لحدودها مع اليمن[78].

يتضح مما سبق، أن هناك ثلاث قضايا شكّلت تاريخيًا، وما زالت، محور الاهتمام والتدخل السعوديَين في الشأن اليمني، وهي: من يحكم؟ وكيف يحكم؟ ولمصلحة من يحكم؟ ومع كل عملية تغيير في الخريطة الجغرافية أو السياسية لليمن تبرز هذه القضايا محددًا للعلاقة اليمنية - السعودية. وقد تجلى ذلك في المنعطفات التاريخية التالية: (1962، 1972، 1990، 1994، 2011، 2014) التي قوبلت نتائجها جميعها برفض سعودي، عبّر عنه بتدخل غير مباشر بدعم طرف يمني في مواجهة آخر أو عبّر عنه بحدوث مواجهة عسكرية مباشرة، كما جرى مؤخرًا بعد سيطرة الحوثيين على السلطة ومفاصل الدولة الرئيسة عام 2014، والتي تطورت عام 2015 إلى حرب شاملة حشدت فيها السعودية مختلف القوى الإقليمية والدولية المؤيدة لها ضد اليمن[79]، وذلك تحت شعار عاصفة الحزم[80].

ثانيًا: محددات الأزمة

1. المحدد الاجتماعي

يتسم اليمن ببنية اجتماعية فسيفسائية مركبة تركيبًا مزجيًا، مرتكزة على أسس قبلية وطائفية ومذهبية متداخلة مع جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية في الوقت ذاته. فدارس التاريخ اليمني، قديمه وحديثه، يجد أن القبيلة كانت، وما زالت، تؤدي دورًا مهمًا في استقراره أو عدمه سواء في علاقاته الداخلية أو الخارجية. فالمنظور القبلي يسيطر على جوانب الحياة في اليمن كافة، لذا هناك مئة وستون قبيلة تشكّل جلّ المجتمع اليمني، وتؤثر فيه تأثيرًا بليغًا، وتتمايز قبائل اليمن من جوانب مختلفة، فمنها القبائل الكبيرة مثل بكيل وحاشد ومذحج، وقبائل صغيرة مثل نجران وسفيان والأغابرة[81].

ترتكز بنية القبيلة على أسس ومحددات تجعلها متماسكة وفاعلة؛ على نحوٍ حافظ على دورها المحوري في مختلف جوانب الحياة اليمنية. ولعل أهم هذه الأسس قدرتها على قيادة مجتمعاتها المحلية والسيطرة على أفرادها وتنشئتهم تنشئة قبلية[82] لا حياد عنها، قائمة على عناصر مختلفة مثل الدم والنسب والدين وضعف الوعي ومحدودية التعليم. يضاف إلى قيام النظام القبلي على شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية كي يعزز نفوذه ويؤمّن احتياجاته المادية، سواء كان ذلك من النظام السياسي السائد أو من أطراف وجهات خارجية قد تكون معادية للدولة اليمنية. وفي كثير من

74 تجدر الإشارة إلى أن الحركة الحوثية تصدرت الواجهة السياسية للمذهب الزيدي اليمني، ولا سيّما أثناء الألفية الحالية، وهذا المذهب يمثّل الحاضنة الاجتماعية والديموغرافية لهذه الحركة.

75 عبد الباقي شمسان، "اليمن ما بعد عاصفة الحزم: متطلبات إعادة بناء الحقل السياسي"، **سياسات عربية**، العدد 14 (أيار/ مايو 2015)، ص 105.

76 ظهرت إشارات عديدة تبين التقارب النسبي بين السعودية والحركة الحوثية في الربع الأخير من القرن الماضي، ومنها معاداة الطرفين الرئيس اليمني في حينه علي عبد الله صالح، وتأييده العراق في الأزمة العراقية - الكويتية عام 1990.

77 شمسان، ص 103، 105.

78 شعثان، ص 109.

79 تجدر الإشارة إلى أن السعودية، ومن خلفها الولايات المتحدة، استطاعت أن تجند المؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، ولا سيّما جامعة الدول العربية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لمصلحتها. وهذا ما يفسر حالة السكون لدى هذه المؤسسات تجاه ما حدث وما زال يحدث في اليمن. في المقابل، أدّت إيران، في الحرب الدائرة منذ عام 2015 وحتى تاريخه، دورًا سياسيًا وعسكريًا وإعلاميًا داعمًا الحوثيين في حربهم مع السعودية، ومع القوى المحلية التي ترفض السيطرة الحوثية على أجهزة الدولة وعلى العاصمة صنعاء.

80 عمرو منصور، "إيران والعنف الطائفي في العراق واليمن"، **السياسة الدولية**، العدد 204 (نيسان/ أبريل 2016)، ص 155-156.

81 سعود المولى، **اليمن السعيد وصراعات الدين والقبليّة** (الرياض: مدارك للنشر، 2011)، ص 104-107.

82 من الأهمية القصوى الإشارة إلى أن القبيلة بعامة لا تخلق فردًا مشاركًا أو فاعلًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا قريبًا من الدولة، إنما تخلق فردًا تابعًا موجهًا بعيدًا عن الدولة وعن الحقوق التي يفترض أن يتمتع بها مثل المواطنة والمشاركة السياسية والحريات. لذا، تمثّل القبيلة حاجزًا يفصل الفرد عن الدولة، وتتعامل معه من منطلق السلطة الأبوية وليس على أساس حكم القانون كما تفعل الدولة في الوضع الطبيعي. فالقبائل تتعامل مع الحقائق على أنها مطلقة وليست نسبية، أي لا تتقبل قيام الأفراد بالنقاش والحوار والنقد البناء والاختلاف في الرأي سواء داخل القبيلة أو خارجها مع القبائل والمكونات الأخرى، وهذا ما يفسر لغة العنف التي تطغى على سلوك القبائل في علاقاتها الداخلية والخارجية، انظر: أنور بن قاسم الخضري، "الطائفية وفتيل الحرب الأهلية في اليمن"، **سياسات عربية**، العدد 6 (كانون الثاني/ يناير 2014)، ص 67.

الأحيان، يمارس النظام القبلي ضغوطه على السلطة السياسية من خلال التلويح بالانفصال وإضعاف سيطرتها على مناطق نفوذه[83].

وفي سياق الحديث عن الدور القبلي في الأزمة اليمنية، لا بدّ من الإشارة إلى تكامله مع الدور أو المحدد المذهبي[84] في نشوء الأزمة واستمرارها. ففي كثير من الأحيان كان أئمة المذاهب يستغلون الصراع بين القبائل في سبيل الوصول إلى السلطة[85]، ويرتكزون في ذلك على القاعدة الشعبية العريضة لتلك القبائل لتحقيق مصالحهم السياسية الضيقة. في المقابل، استغل النظام القبلي المذهب لتعزيز عصبيته والمحافظة على وحدة كيانه، هذا إلى جانب تقاطع مصالح الجانبين، القبلي والمذهبي، حتى باتت مصلحة واحدة، أي إن المذهب حقق مأربه في السيطرة على الحكم، من خلال مساندة القبائل الموالية له مقابل دعمها وتعزيز نفوذها وتحقيق أطماعها. غير أن هذا التقاطع في المصالح عزز، من جانب آخر، الصراع القبلي، حيث شكّل المذهب أحد العناصر الأساسية في تعزيز اتساع رقعة الخلاف بين القبائل، حيث استخدم الانتماء المذهبي، في أحيان كثيرة، كمبرر لقيام قبيلة بمعاداة قبائل أخرى تختلف معها مذهبيًا[86].

83 المولى، ص 108.

84 تجدر الإشارة إلى أن أهل اليمن يتوزعون من الناحية الدينية بين ثلاثة مذاهب إسلامية، تتفاوت في وزنها الديموغرافي وفق الترتيب التالي: الشافعية والزيدية والإسماعيلية. ومن الناحية السياسية يتصدرها المذهب الزيدي الشيعي، ثم يليه المذهب الشافعي السني رغم أن غالبية أهل اليمن شافعيون، وهذا يعكس سلطوية الحكم في اليمن تاريخيًا. أما المذهب الإسماعيلي الشيعي، الذي يحمل فكرًا دينيًا ليس مقبولًا لدى أتباع المذاهب السنية والشيعية الأخرى، فهو يرى أنه لا معنى للتاريخ والحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من دون سلطة الإمام. فالإمام بالنسبة إلى المذهب الإسماعيلي يمثّل سلطة تبنى على أساس معرفي، وعلى أساس تميز هذا الشخص بقدرات استثنائية لا يمتلكها العامة من الناس، فهو يضيء الطريق للمؤمنين بالله؛ إذ إن معرفة الله والإلمام به فكرةً عظيمة وفق العقيدة الإسماعيلية هي مسألة محصورة في شخص الإمام الملهم وصاحب الحضور الواعي. فالعقل العادي لا يستطيع الوصول إلى العظمة الإلهية إلا من خلال الإمام الذي يجسد إرادتين وفق المذهب الإسماعيلي: الأولى إرادة القوة الكونية المعبر عنها بالله، والثانية إرادة القوة العقلية المعبر عنها ببصيرته وحكمته. لذا، فمن يخرج عن الإمام فهو جاهلي، ووجود الإمام هو أساس الوصول إلى المعرفة واليقين. وتجدر الإشارة إلى أن المذهب الإسماعيلي أسس كيانًا سياسيًا في النصف الثاني من القرن التاسع واستمر حتى وصول الأئمة الزيديين إلى الحكم في نهاية هذا القرن (898 ميلادي)، ويتركز أتباع الإسماعيلية في شمال اليمن وتحديدًا في جبل حراز في محافظة صنعاء، وهم قلة عددية مقارنة بالمذاهب والطوائف الأخرى. وعليه، هناك فرق جوهري بين الزيدية والإسماعيلية يتمثل في نظرتهم إلى العامة وفي تعاملهم مع شخص الإمام، فالزيدية لم تمنح الإمام جبروتًا كليًا كما فعلت الإسماعيلية، ولم تحصر المعرفة فيه، ويمكن الخروج عليه إذا كان ظالمًا، ويمكن العامة الوصول إلى العظمة الإلهية والإلمام بالله كفكرة عظيمة. وفي الختام، يجدر القول إن جوهر الصراع بين المذاهب المختلفة في اليمن بعامة هو سياسي وليس عقائديًا، فالصراع بينها هو على السلطة، انظر: العقاب، **الوحدة اليمنية**، ص 96-103.

85 من الأمثلة العملية على دور القبيلة السياسي، أن القبائل كان، وما زال، لها دور مهم في تعيين النخبة السياسية، وفي أحيان كثيرة التدخل في تعيين الحاكم، وهذا ما حصل مع الإمام الزيدي الهادي يحيى بن الحسين، الذي كلفته القبائل في العقد الأخير من القرن التاسع بإدارة شؤون اليمن وتحقيق الأمن والاستقرار، بعد أن كان اليمن يعاني صراعًا قبليًا محتدمًا، انظر: المولى، ص 114.

86 محمد محسن الظاهري، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن 1962-1990** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996)، ص 75-81.

لقد بقي الدور القبلي والمذهبي مؤثرًا في العهود الثلاثة التي مرت بها الدولة اليمنية الحديثة، وإن بتفاوت، سواء في العهد الزيدي (1918-1962) أو العهد الجمهوري الأول (1962-1990) أو العهد الجمهوري الثاني (1990-2018). وهنا لا بدّ من إثارة هذا الدور، وتوضيح سمات كل مرحلة، وذلك على النحو التالي:

- اتسم العهد الأول بطغيان الطابع المذهبي على أجهزة الدولة ومؤسساتها، وبات يطلق على الدولة في حينه الدولة المتوكلية – الإمامية - الزيدية؛ حيث حكم النظام السياسي الأئمة الزيديون. وفي هذا العهد تراجع دور القبيلة نسبيًا بسبب سطوة الحكم التي طغت على النظام القبلي، واستغلال الأئمة للصراعات القبلية في بسط نفوذهم وسلطتهم السياسية، من خلال تغليب قبيلة على أخرى أو محاباة قبيلة وإقصاء أخرى. لكن، لم ينتج من هذه السيطرة الزيدية تحديثات وإصلاحات سياسية وإدارية وقانونية في أجهزة الدولة ومؤسساتها، ولم يجرِ تحسين وتطوير العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة أو إحداث أي تقدم في اتجاه الديمقراطية والمأسسة، وإنما جرى تطويع النظام القبلي والنظامين السياسي والاقتصادي لخدمة النخبة الزيدية المذهبية وتثبيت أركان حكمها[87].
- أما العهد الثاني، فقد اتسم بعودة الدور القبلي إلى ما كان عليه قبل حكم الأئمة، وتراجع الدور المذهبي نسبيًا. وهذه العودة كانت مرتبطة بحاجة النظام الجمهوري الجديد إلى مؤيدين وداعمين له في مواجهة حركة الرفض التي كان يقودها الملكيون الزيديون، والتي أدخلت اليمن في حرب أهلية طويلة (1962-1970). وفي هذا الواقع الهش وغير المستقر، تمكن النظام القبلي من التغلغل في مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة، وكان له دور سياسي وأمني حال دون نجاح النخبة الجديدة في إحداث التغيير المفترض منها، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. وعندما جرت بعض المحاولات الجادة لإحداث نوع من التغيير، في طبيعة الحكم وتحديد العلاقة بالنظام القبلي وتقنينها، قوبلت برفض قبلي عنيف، وتجلى ذلك في اغتيال الرئيس اليمني إبراهيم الحمدي الذي قاد تلك المحاولات في الفترة 1974-1977[88].
- دخل اليمن، مع وصول صالح إلى سدة الحكم عام 1978، مرحلة جديدة في العلاقة بالنظام القبلي؛ حيث تمكن من المواءمة بين هذا المحدد ومتطلبات الحكم والسلطة. فالنخب الجمهورية التي سبقته لم تستطع أن تحتوي النظام القبلي كما فعل هو،

87 سمير العبدلي، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن: دراسة ميدانية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه 62 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 84-86.

88 المرجع نفسه، ص 85-87.

وإن نسبيًا، حيث خلق توازنًا مؤقتًا بين عملية التغيير وضمان استقرار العلاقة بالقبائل. فقد استوعبها في مؤسسات الدولة، وجيّرها لخدمتها، وعزز من خلالها فاعليتها[89]. لكنّ الطابع السلطوي والطائفي لحكم صالح[90] مثّل عائقًا أمام تحقيق تقدم تنموي حقيقي؛ سياسي واقتصادي واجتماعي، وبقي النظام السياسي في عهده بعامة ضيقًا بعيدًا عن التشاركية الحقيقية أو التمثيل الحقيقي لمختلف أطياف المجتمع اليمني وفئاته[91].

ما شهده الشمال من بروز للدور القبلي، في العهد الجمهوري بعامة، لم يشهده الجنوب. فقبل قيام الوحدة عام 1990 كان المشهد بينهما معاكسًا، ففي الجنوب كان دور القبائل محوريًا في ظل وجود المستعمر البريطاني (1839-1967)، الذي عزز مكانتها ودعم كياناتها وسلطتها للحيلولة دون نشوء سلطة وطنية تؤسس دولة مدنية حديثة. في المقابل، كان دور القبائل في الشمال محدودًا في ضوء سطوة الحكم الزيدي كما نوقش سابقًا. وبعد نيل الجنوب استقلاله عام 1967، وسيطرة من يحملون فكرًا شيوعيًا على الحكم في مطلع السبعينيات، وتعاملهم بحزم وقسوة مع القبائل الجنوبية، ومفرداتها من سلطنات ومشيخات وإمارات؛ على نحوٍ حجم دورها وأفقدها جزءًا كبيرًا من كياناتها وسلطتها لمصلحة أجهزة الدولة ومؤسساتها. هذا ما ميّز الجنوب من الشمال، وأسس حالة من الاستقرار النسبي في المجتمع الجنوبي، وأحدث تقدمًا نسبيًا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي[92].

لقد تغيّر الحال في الجنوب عند الانتقال إلى الوحدة وتأسيس العهد الجمهوري الثاني عام 1990، حيث لم تستثمر الطبقة السياسية الجنوبية والشمالية الوحدة بينهما لتخطي أزمة النشأة، وصياغة تعاقد اجتماعي جديد بين الفرد والمجتمع والدولة، والتقدم في اتجاه سيادة القانون. وبالرغم من إجراء انتخابات عامة تشريعية ورئاسية في العقد الأخير من القرن الماضي، فإن ذلك لم يعكس تحولًا في طبيعة نظام الحكم؛ حيث سيطرت النخبة الشمالية على النظام السياسي، وتفردت بصناعة القرار، وكان هذا أحد أسباب حرب عام 1994 بين الشطرين. وفي ظل هذا الواقع المضطرب، أصبح الدور القبلي والمذهبي أكثر فاعلية من ذي قبل، لا سيّما بعد أن حظيت القبائل في كلا الشطرين بدعم النخبة الشمالية، وهزيمة القوى الاشتراكية وتراجع دورها نتيجة حرب عام 1994[93].

89 المرجع نفسه، ص 87-88.

90 تجدر الإشارة إلى أن المذهب الذي ينتمي إليه الرئيس علي عبد الله صالح هو الزيدي، ولم يستطع خلال حكمه لليمن أن يتجرد من مذهبيته ويحكم بالعدل والمساواة.

91 علي محسن حميد، "التركيبة الطائفية في اليمن وعلاقتها بالحكم والثورة"، **شؤون عربية**، العدد 153 (ربيع 2013)، ص 97-99.

92 المرجع نفسه، ص 97-101.

93 عادل الجوجري، **اليمن فوق بركان: صراع القبيلة والسلطة: النصر لمن؟** (حلب: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، 2010)، ص 81-89.

أما الدور المذهبي، فقد عاد إلى الواجهة من جديد في مطلع الألفية الحالية، عندما اصطدم المركز عسكريًا بالذراع السياسية للمذهب الزيدي، المتمثلة في الحركة الحوثية، عام 2004، وكان هذا الصدام مع أتباع هذا المذهب هو الأول بعد توقف الحرب الأهلية في الشمال بين الجمهوريين والملكيين عام 1970. وفي ضوء المعالجة الخاطئة للأزمة من جانب المركز، تكررت الصدامات العسكرية بين الجانبين مخلفةً تبعات اقتصادية واجتماعية وأمنية صعبة، قادت في نهاية المطاف إلى حدوث حراك جماهيري عام 2011، وتغيّر في النخب الحاكمة، ثم تمكن الحوثيون من السيطرة على المركز عام 2014، ليعود الحكم المذهبي[94] الزيدي متصدرًا المشهد السياسي اليمني من جديد، ويعود اليمن إلى حالة التجزئة[95] وعدم الاستقرار[96].

2. المحدد الاقتصادي

يعتبر البعد الاقتصادي أحد الأبعاد المحورية في أزمة الدولة اليمنية الحديثة، إذ يصعب تحييد هذا المحدد عن الأزمة ببعديها الداخلي والخارجي. وسيجري تركيز النقاش على ثلاثة عناصر أساسية لبيان دورها في الأزمة، وهي: طبيعة الاقتصاد اليمني، وتأثير الدور القبلي والمذهبي في العملية الاقتصادية، وكذلك تأثير التوزيع غير العادل للموارد المتاحة في العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة من جهة، وفي وحدة اليمن واستقراره سياسيًا وجغرافيًا من جهة ثانية، مع الأخذ في الاعتبار الدور الخارجي. ويصنّف اليمن ضمن الدول الأشد فقرًا وضعفًا من الناحية الاقتصادية، بالرغم من أهميته من الناحية الجغرافية تاريخيًا، واكتشاف الثروة النفطية فيه مؤخرًا.

ورثت الدولة اليمنية الحديثة نظامًا اقتصاديًا شبه إقطاعي، سلطويًا، مركبًا على وجهين الأول زراعي، والثاني رعوي - تجاري. وكانت الغلبة في هذا النظام تاريخيًا للمحددين القبلي والمذهبي اللذين أديا دورًا محوريًا في إطالة عمره واستمراره عقودًا أخرى، ما بعد نشوء الدولة اليمنية الحديثة عام 1918، حفاظًا على امتيازاتهما ومكاسب كل منهما الاقتصادية. كما كان لهما دور في تحديد شكل وتركيبة النظام الطبقي الذي ساد في العهد الملكي - الزيدي (1918-1962)، وهذا النظام جسّد المصالح الفئوية الضيقة للقبائل ورجال الدين

94 تجدر الإشارة إلى أن الحكم المذهبي ضيق ولا يمثل التنوع في البنية الاجتماعية اليمنية، ويجسد وجهة نظر دينية واحدة ذات لون محدد، ويفقد الحكم طابعه المدني.

95 إن العودة إلى حالة التشظي ليست مرتبطة بعودة الحكم المذهبي الضيق أو بالدور القبلي فقط، وإنما هناك تراكمات تاريخية وأسباب أخرى أدت مجتمعةً إلى حدوث تلك العودة، كان أهمها الخلل البنيوي في طبيعة النظام السياسي، والسلوك الداخلي الخاطئ للحكومات المتعاقبة، هذا إلى جانب التدخلات الخارجية.

96 Ibrahim Fraihat, *Unfinished Revolutions: Yemen, Libya, and Tunisia after the Arab Spring* (New Haven and London: Yale University Press, 2016), pp. 39-42, 49-50.

والمتحالفين معهما من القوى المحلية الأخرى. وتجلى ذلك في التدرج الهرمي الفئوي، من أعلى إلى أسفل، الذي اتسم به النظام الاقتصادي اليمني، وذلك على النحو التالي: السادة، ورؤساء القبائل، والتجار، والفلاحون، والعبيد[97].

لم يشهد العهد الأول، الملكي، من الدولة اليمنية الحديثة عدالة اجتماعية أو مساواة حقوقية أو حرية اقتصادية. ولم تحقق السلطة السياسية الزيدية تقدمًا ملموسًا في القاعدة الإنتاجية أو البنية التحتية الصناعية والتجارية والخدماتية، إنما كانت تفرض سياسات تعسفية على المزارعين الذين كانوا يشكلون جلّ المجتمع اليمني، ومنها السياسة الضريبية المجحفة التي كانت تخدم النخبة الحاكمة وشيوخ القبائل ورجال الدين الذين مارسوا دورًا إقطاعيًا تعسّفيًا[98]. وقد مثّل غياب التنمية بجوانبها المختلفة، وغياب العدالة في توزيع الموارد المتاحة، سببًا مهمًا في عدم تمكّن الدولة من اختراق البنية الاجتماعية ذات الطابع القبلي والمذهبي؛ ما جعل وجودها في المناطق والتجمعات السكانية البعيدة نسبيًا عن المركز هشًا وضعيفًا[99].

لم يختلف الواقع الاقتصادي في الجنوب اليمني، الذي كان يرزح تحت حكم المستعمر البريطاني (1839-1967)، عن نظيره في الشمال، إذا ما استُثني من ذلك قطاع الخدمات. ففي الجنوب لم يدخل المستعمر الحداثة على البنية التحتية الإنتاجية، الزراعية أو الصناعية، إلا بالقدر الذي يحقق به مصالحه، وليس مصلحة الشعب اليمني، وهذا ما دفعه إلى تحسين جانب من القطاع الخدماتي مثل الكهرباء وشبكة المواصلات، من دون أن يؤدي ذلك إلى إخراج الجنوب من أوضاعه الاقتصادية الصعبة[100]، التي كانت لا تقل سوءًا عما كان عليه الحال في الشمال. وكانت اليد العليا في إدارة الاقتصاد والتحكم في مخرجاته ومدخلاته هي للمستعمر بالدرجة الأولى، والفواعل المحلية بالدرجة الثانية، التي ارتبطت مصالحها به كالمحميات[101]، وبعض الزعامات القبلية[102].

أحدث التحول السياسي الجوهري في نظام الحكم اليمني، في الشمال عام 1962، من ملكي إلى جمهوري تطورات عديدة في الجانب الاقتصادي، لا سيّما بعد توقف الحرب الأهلية بين الملكيين والجمهوريين عام 1970، التي أعقبت ذلك التحول مباشرة. ففي العهد الجمهوري الجديد تحوّل الاقتصاد اليمني من شبه إقطاعي إلى شبه رأسمالي، مع بقاء ملامح وخصائص إقطاعية نابعة من استمرار تأثير البنية الاجتماعية، ذات الطابع القبلي والمذهبي، في مدخلات العملية الاقتصادية ومخرجاتها. هذا إلى جانب تحوّل اليمن في العهد الجديد إلى بلد شبه ريعي يستند في إيراداته ونفقاته المالية كثيرًا إلى مصادر خارجية، وليس على بنية إنتاجية وسياسة ضريبية عادلة كما هو مفترض. وجانب مهم من هذا التحوّل نحو الطابع شبه الريعي كان مرتبطًا بالاعتماد الكبير على الأيدي العاملة اليمنية في الخارج[103]، خصوصًا لدى الدول الخليجية، لتشكل بثقلها النسبي وحجمها الكبير[104] أحد أهم الفواعل الاقتصادية للدولة اليمنية الجمهورية قبل قيام الوحدة عام 1990[105].

أما الخصائص الرأسمالية التي ظهرت جليًا في العهد الجمهوري، فكانت مرتبطة بالتوجه اليمني، منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، نحو إقامة علاقات اقتصادية، وإن بصفة غير متكافئة، مع فواعل رأسمالية سواء كانت دولًا أو مؤسسات دولية مثل

97 مجموعة من المؤلفين السوفيات، ص 20-23.

98 تجدر الإشارة إلى أن السياسة الضريبية لم تخضع لضوابط ومعايير محددة قانونيًا، ولم يتول تحديدها مؤسسة مدنية قانونية مهنية، بل كانت تترك لرجال الدين وشيوخ القبائل الذين يقومون بتحديدها، إما وفق نظام الزكاة الإسلامي أو وفق سلطة تقديرية ليست واضحة وغير عادلة. وكان يفرض على كل مزارع أن يقدم للجهات القبلية والدينية ربع ما ينتجه. هذا إلى جانب أن السلطة السياسية كانت تتعامل مع الجانب المالي، بما في ذلك ميزانية الدولة، على نحو غامض، بحيث تحجب عن الجمهور أي معلومات تتعلق بمدخلاتها ومخرجاتها المالية، كما لم تنشئ الدولة، ولا سيّما في النصف الأول من القرن الماضي، أي مؤسسات مالية مصرفية، ولم يكن للدولة الملكية الزيدية في تلك الفترة عملة وطنية نقدية، وكان التعامل التجاري والاقتصادي بعامة يجري بعملة أجنبية وهي الريال النمساوي، أو يجري بأسلوب التبادل التجاري بالكم والنوع في ما عرف قديمًا بالمقايضة، انظر: العقاب، **الوحدة اليمنية**، ص 93-94.

99 الروحاني، ص 47-49.

100 من الأهمية القصوى الإشارة إلى أن مصفاة البترول التي أنشأها المستعمر البريطاني في عدن، في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، كان الهدف منها تقليل الجهد والوقت والتكلفة في تسويق النفط الخليجي، والاستعداد للتعامل مع أي اكتشافات نفطية في اليمن، وليس تحسين الواقع الاقتصادي للشعب اليمني.

101 يجدر التذكير بأن المقصود بالمحميات في إطار هذه الدراسة السلطنات والمشيخات والإمارات التي فرض عليها المستعمر البريطاني معاهدات ثنائية، وهذه المحميات التي تقع في شرق الجنوب اليمني وغربه أصبحت أداة وظيفية يتحكم فيها المستعمر.

102 الروحاني، ص 92-94.

103 ترتب على هجرة الأيدي العاملة اليمنية إلى الخارج تبعات اقتصادية سلبية على اليمن، رغم الفوائد التي حققها هؤلاء المهاجرون، عكست فشل الحكومات اليمنية المتعاقبة في تحقيق التوازن بين المتطلبات الداخلية والهجرة الخارجية، في ضوء عدم وجود خطة إستراتيجية تنموية وطنية شاملة. إذ تعرضت قطاعات اقتصادية عديدة للضرر والتراجع مثل قطاعي الزراعة والتصدير؛ حيث تسببت السياسة الضريبية المجحفة بحق المزارعين في عزوف الشباب عن العمل في الزراعة والهجرة نحو الخارج، ما أدى إلى انخفاض حاد في المنتجات الزراعية، وتهديد الأمن الغذائي، الأمر الذي دفع الدولة اليمنية إلى تعويض ذلك الانخفاض من خلال مضاعفة عمليات الاستيراد من الخارج، حتى وصل الأمر إلى استيراد بعض المنتجات التي كان اليمن يشتهر بها وتعتبر أحد مصادر دخله المهمة مثل سلعة البن. في المقابل، انخفضت القدرة التصديرية لليمن انخفاضًا كبيرًا، وارتفعت أسعار السلع والمنتجات في الأسواق اليمنية في ظل تراجع المنتج الوطني المحلي، انظر: العقاب، **الوحدة اليمنية**، ص 94-95.

104 تجدر الإشارة إلى أنه في العشر سنوات التالية (1975-1985) وصل عدد العاملين اليمنيين في الخارج إلى ما يقرب من مليون عامل، وهؤلاء شكّلوا مصدر الدخل الأول للدولة اليمنية في الفترة المذكورة آنفًا، وكانوا المحرك الأهم للاقتصاد اليمني، انظر: مارينا دي ريخت، **رائدات في ظروف غير مواتية: المرشدات الصحيات وسياسات التنمية في اليمن**، ترجمة محمد عبد الحميد عبد الرحمن، مراجعة سعد صلاح خالص (القاهرة: دار مهاجرون، 2005)، ص 47-51.

105 المرجع نفسه.

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي كانت نتيجتها ربط الاقتصاد اليمني ماليًا وتجاريًا واستثماريًا بسياسات هؤلاء الفاعلين وخططهم[106]، والتي لم تراعِ خصوصية الحالة اليمنية ومتطلباتها واحتياجاتها الداخلية. من جانب آخر، شهدت الدولة اليمنية في العقدين الأخيرين قبل قيام الوحدة عام 1990 توسعًا غير مسبوق في القطاع العام، وخصوصًا الجهاز الإداري؛ حيث ارتفع عدد الموظفين الحكوميين في السبعينيات أكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه الحال في السنوات الأولى من العهد الجمهوري[107]. وهذا الجهاز الإداري مثّل عبئًا ثقيلًا على الدولة وموازنتها السنوية العامة، فهو جهاز غير منتج اقتصاديًا ويقدم خدمات للجمهور، ويعتاش ماليًا على خزينة الدولة. يضاف إلى ذلك، أن 50 في المئة من الموازنة السنوية العامة كانت تذهب للمؤسسة الأمنية ومجهودها الحربي، بدلًا من توظيفها في إحداث التنمية الاقتصادية[108].

أما الانتقال إلى المحدد الاقتصادي في الجنوب اليمني، فقد كان هو الآخر أحد أهم جوانب الأزمة، رغم الفروق النسبية التي حدثت بين الشطرين خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. فقد استقل الجنوب عام 1967 وهو في حالة اقتصادية مأزومة؛ حيث كان جلّ المجتمع اليمني في الجنوب مجتمعًا فقيرًا محرومًا من مقومات الحياة الأساسية، ويعاني الجهل والأمية[109] والبطالة والضرائب المرتفعة[110]. وبعد أن حسم الصراع على السلطة، بعد الاستقلال بعامين، لمصلحة من يحملون فكرًا يساريًا، بدأت عملية التحوّل في الاقتصاد الجنوبي، ليأخذ طابعًا اشتراكيًا تأثرًا بالنخبة الحاكمة وسياساتها الاقتصادية، التي كان أهمها: توسيع القطاع العام التابع للدولة من خلال اللجوء إلى سياسة التأميم، والحد من دور القطاع الخاص إلى أدنى حد ممكن، وإدارة الاقتصاد على نحو شبه كامل، والتحكم في مدخلاته ومخرجاته انطلاقًا من مبدأ المركزية الاقتصادية[111]، وسحب الامتيازات الاقتصادية التي كانت ممنوحة سابقًا للزعامات المحلية سواء القبلية أو الدينية أو السياسية، وتوزيع ما كان بحوزتها من أراض وممتلكات على الفلاحين والعمال. هذا إلى جانب استحداث قوانين داعمة لشريحة العمال والفلاحين والزراعة بعامة مثل قانون الإصلاح الزراعي[112].

لقد فشلت عملية التحوّل نحو الطابع الاشتراكي في معالجة الخلل البنيوي في الاقتصاد، وفي إصلاح هشاشة البنية الإنتاجية. وكان الطابع الخدماتي والريعي السمة الغالبة على الاقتصاد اليمني في الجنوب خلال سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته، حيث ارتبط التطور النسبي في الفترة المذكورة آنفًا بعنصرين خارجيين كانا سببًا في تحريك العجلة الاقتصادية: الأول الدعم السوفياتي، والثاني الدعم الذي كانت توفره التحويلات المالية للأيدي اليمنية العاملة في الخارج، إلى جانب ريع السلعة النفطية التي أصبحت منذ منتصف الثمانينيات جزءًا مهمًا من مصادر الدخل لدولة اليمن الديمقراطية الشعبية[113]. وفي ضوء تفشي نمط الاقتصاد الريعي لم تعد الدولة ضابط إيقاع في ضبط الاقتصاد والتحكم في مدخلاته ومخرجاته[114].

لم يخرج اليمن، في ظل دولة الوحدة، من أوضاعه الاقتصادية الصعبة، بعد انتقاله من إطار الدولتين إلى إطار الدولة الواحدة عام 1990، إنما شهد اقتصاده مزيدًا من التأزم والتعقيد في تفاعلاته الداخلية والخارجية. فالموقف السياسي اليمني من الأزمة العراقية - الكويتية، الذي أعقب الدخول في دولة الوحدة بأسابيع قليلة، ظهرت نتائجه السلبية المباشرة في الجانب الاقتصادي، حيث عادت القوى البشرية، التي كانت تعمل في الخليج العربي، إلى اليمن قسريًا، مما أفقد الدولة مصدرًا أساسيًا من مصادر دخلها الخارجية، وتحولت تلك القوى العائدة، التي كان عددها لا يقل عن 800 ألف عامل، إلى شريحة غير منتجة، وأصيبت بالفقر والبطالة، وأصبحت عالة على الدولة اليمنية، فضلًا عن صدى هذه الأزمة الكبير على المجتمع والاقتصاد بعامة[115].

لقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية في اليمن أكثر عام 1994، عندما انهار التوافق السياسي بين الشطرين مجددًا، ودخلا في مواجهة

---

106 كان الدعم الخارجي الذي يقدم لليمن من الجهات الأجنبية (المؤسسات الاقتصادية الدولية والدول المانحة) متذبذبًا ومرتبطًا بالأوضاع السياسية، سواء في اليمن أو الإقليم العربي بعامة، ومن الأمثلة على ذلك أن تلك الجهات قدّمت لليمن في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي مليار دولار، ثم قدّمت نصف المبلغ المذكور في منتصف العقد نفسه، ووصل في نهاية الثمانينيات إلى 10 في المئة فقط، انظر: المرجع نفسه.

107 كان الهدف من توسيع الجهاز الإداري في وقت قياسي كسب الولاءات القبلية والمذهبية لنظام الحكم، وخلق شرعية من خلال عملية التوظيف في المؤسسات الحكومية العامة.

108 المرجع نفسه.

109 يجدر التوضيح أن أقل من 10 في المئة من المجتمع اليمني في الجنوب كانوا خارج دائرة الأمية في السنوات الأخيرة لحكم المستعمر البريطاني، أي إن الغالبية الساحقة من المجتمع كانت تعاني الجهل والأمية.

110 علي، ص 258-265.

111 الروحاني، ص 216، 219.

112 علي، ص 258-260.

113 تجدر الإشارة إلى أن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية هي الاسم الذي أطلقه التيار اليساري، الذي حكم الجنوب منذ عام 1969 وحتى تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990، على الدولة اليمنية في الشطر الجنوبي بعد أن حملت في بداية استقلالها اسم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية منذ 1967-1969. في المقابل، كان يطلق على الدولة في الشطر الشمالي: الدولة اليمنية المتوكلية (1918-1962)، ومن ثم الجمهورية العربية اليمنية (1962-1990). أما دولة الوحدة (1990-2018) فقد أطلق عليها الجمهورية اليمنية، وما زالت هذه التسمية قائمة.

114 الروحاني، ص 219، 228-230.

115 عبد الواحد العفوري، "أوضاع إدارة الحكم وأثرها في التنمية في اليمن"، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 65 (شتاء 2014)، ص 126-127.

عسكرية عنيفة في ظل دولة الوحدة، كانت تكلفتها الاقتصادية والبشرية عالية[116]، حسمت في نهاية المطاف لمصلحة الشمال، الذي تفرّد لاحقًا بالحكم والسلطة والثروة[117]. وكانت قدرة دولة الوحدة على معالجة الآثار الاقتصادية التي خلفتها تلك المواجهة ضعيفة ومحدودة، لا سيّما في ضوء تراجع ريع السلعة النفطية التي انخفض سعرها بعد الحرب مباشرة، وهذا الريع كان يشكّل مصدرًا مهمًا للدولة في معالجة قصورها الاقتصادي[118].

فشلت دولة الوحدة في معالجة الأزمة الاقتصادية أو وقف التدهور في القطاعات الاقتصادية المختلفة على الأقل، وكانت المؤشرات على ذلك كثيرة؛ ففي السنوات السبع الأولى من قيام دولة الوحدة (1990-1997) انخفض الناتج القومي الإجمالي على نحو ملموس، لا سيّما في القطاع الزراعي الذي تراجع حوالى النصف. في المقابل، كان هناك زيادة في الواردات قدّرت بـ 379 مليون دولار أميركي، وتراجع الاستثمار بنسبة 2.8 في المئة. أدى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 26.7 في المئة، وتضاعفت الأسعار ثلاثة أضعاف عما كانت عليه في عام 1990. وفي ظل التراجع الاقتصادي الكبير، أصبح أكثر من نصف المجتمع اليمني تحت خط الفقر (51.2 في المئة)[119]، وانخفض متوسط دخل الفرد بمقدار 3806 ريـالات[120]، أي تراجع بقيمة 365 دولارًا أميركيًا[121]، وزادت نسبة البطالة 14 في المئة لتصبح نسبة العاطلين عن العمل من المجتمع اليمني 39 في المئة في نهاية الألفية الثانية[122].

اتسم الاقتصاد اليمني منذ قيام دولة الوحدة بالتذبذب وعدم الاستقرار، وذلك بالرغم من اعتماد الحكومات اليمنية المتعاقبة خططًا اقتصادية خمسية عديدة، منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، ولجوئها إلى المؤسسات المالية الدولية والاقتراض منها مثل البنك الـدولي وصندوق النقد الـدولي. وما تحقق من نجاحات اقتصادية كان محدودًا؛ نظرًا إلى ما آلت إليه الأوضاع السياسية والأمنية منذ عام 2004[123] وصولًا إلى الحراك الجماهيري الشامل عام 2011. فقد أظهرت المؤشرات الاقتصادية حالة الضعف التي اتسم بها الاقتصاد اليمني أثناء الألفية الحالية، منها: كان اليمن يحتل في مؤشر الدول الفاشلة المرتبة 24 عام 2007، ثم أصبح ترتيبه السادس عام 2013، أي كان ينحدر نحو الفشل بوتيرة متسارعة[124]، وبات عام 2018، أي بعد بدء الحرب الأخيرة بثلاثة أعوام، في مقدمة الدول الفاشلة إلى جانب الصومال.

أما "ترتيب اليمن في مؤشر التنمية البشرية فكان عام 2010 يحتل المرتبة 133 من أصل 169 دولة"[125] خضعت للدراسة، وأصبح "عام 2016 يحتل المرتبة 168 من أصل 188 دولـة"[126]. وكانت نسبة الفقر عام 2011 تضم أكثر من نصف المجتمع اليمني (54 في المئة)، وكانت البطالة في العام نفسه أكثر من 40 في المئة[127]، وبعد الحرب الأخيرة التي اندلعت عام 2015 بعام واحد أصبح جلّ أفراد المجتمع اليمني فقراء وعاطلين عن العمل[128]. وخلال العامين الأخيرين تراجع الناتج المحلي الإجمالي حوالى النصف تقريبًا، وهبطت قيمة العملة اليمنية الريال ليصبح الدولار الأميركي الواحد يساوي 550 ريالًا يمنيًا، وهو ما يعني ارتفاع معدلات التضخم ارتفاعًا كبيرًا جدًا خلال الحرب الأخيرة[129].

يتضح من المؤشرات سالفة الذكر حجم التدهور في الاقتصاد اليمني منذ قيام دولة الوحدة عام 1990، وكيف تحول اليمن خلال فترة وجيزة من دولة ضعيفة وقابلة للتطور إلى دولة فاشلة ومنهارة.

---

116 بلغت الخسائر الاقتصادية اليمنية الناجمة عن حرب عام 1994 ما يزيد على 8 مليارات دولار أميركي.

117 اتسمت دولة الوحدة بعدم العدالة في توزيع الموارد، كما كان الحال في العهود اليمنية السابقة لها، وأهمها ريع السلعة النفطية، الذي كان المصدر الأهم لخزينتها المالية (ثلثا الموازنة السنوية العامة للدولة كان مصدرهما ريع السلعة النفطية). فقد استحوذ الشمال، الذي يسيطر على الحكم، ولا سيّما منذ عام 1994، على جلّ العوائد النفطية والوظائف العليا في الدولة، وحرم الجنوب من حقوقه الاقتصادية والسياسية المفترضة، وكان يمنح نسبة محدودة جدًا من تلك الموارد والمراكز، علمًا أن الثروة النفطية تتركز غالبيتها في الجنوب، وكذلك الحركة التجارية مع العالم الخارجي تجري عبر البوابة الجنوبية المطلة على البحر الأحمر وبحر العرب. يفسر ما سبق جانبًا مهمًا من أزمة الدولة في اليمن، وعدم الاستقرار بعامة في الجنوب منذ قيام دولة الوحدة وصولًا إلى الحراك الشامل عام 2011، وما أعقبه من تغيّرات في المشهد السياسي والأمني، سواء في علاقات اليمن الداخلية أو الخارجية، انظر: محمد حافظ عبد المجيد، "النفط والحراك الجنوبي في اليمن"، **السياسة الدولية**، العدد 179 (كانون الثاني/ يناير 2010)، ص 118.

118 فضل علي مثنى، "التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني خلال القرن الحادي والعشرين وكيفية مواجهتها"، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 24 (خريف 2001)، ص 63، 72.

119 محمد عبد الملك المتوكل، "اليمن: إلى أين"، **المستقبل العربي**، العدد 240 (1999)، ص 23-24.

120 بدر صالح عبيدي محمد، "النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية"، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 17 (خريف 1999)، ص 75.

121 صبري زايد السعدي، "ضرورات التغيير في المعايير الاقتصادية والفنية لسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين الإصلاحية في البلدان العربية: اليمن نموذجًا"، **دراسات عربية**، العدد 5-6 (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل 2000)، ص 109.

122 مثنى، ص 67.

123 شهد عام 2007 حدثين مهمين، الأول بداية الحراك الجنوبي الرافض سياسات المركز، والثاني الصدام بين المركز والجماعة الحوثية في محافظة صعدة الشمالية، ولم يتوقف هذا الصدام منذ عام 2007 حتى بدء الحراك الجماهيري الشامل عام 2011.

124 العفوري، ص 127-129، 131.

125 الإرياني، ص 111.

126 منصور علي البشيري، "التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن وأثرها على أطراف الـصراع"، مركز الجزيرة لـلـدراسـات، 2018/8/28، شوهد في 2018/11/21، في: https://bit.ly/2VTBdz3

127 الإرياني، ص 110.

128 منصور الراجحي، "الاقتصاد اليمني: تداعيات الحرب على الاختلالات البنيوية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/3/10، شوهد في 2018/11/21، في: https://bit.ly/2T1oR5W

129 البشيري.

فالتدمير الذي تعرض له اليمن خلال الحرب الأخيرة (2015-2019) لحق كل قطاعات الدولة وبُناها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأدخله في أزمة إنسانية غير مسبوقة تاريخيًا، حيث تشير الدراسات إلى سقوط ما يزيد على تسعة آلاف قتيل يمني منذ بدء الحرب، وإصابة أكثر من خمسين ألفًا آخرين، كما يعاني أكثر من عشرين مليون يمني نقصًا في الاحتياجات الأساسية الضرورية للحياة، وبات اليمن واحـدًا من الـدول الأكثر مجاعة في القرن الحادي والعشرين[130].

3. المحدد السياسي

يعزى جانب مهم من التعثر في المسارين الاجتماعي والاقتصادي اليمنيين تاريخيًا، وكذلك في علاقات الدولة اليمنية الخارجية بعامة، إلى التعثر في المسار السياسي خلال العهود الثلاثة التي عرفها اليمن خلال القرن العشرين. فالحياة السياسية اليمنية وطبيعة نظام الحكم، سواء في العهد الملكي - الزيدي أو العهد الجمهوري الأول بفرعيه الشمالي والجنوبي أو في عهد دولة الوحدة الأخير، غاب عنهما طابع المأسسة وغلب عليهما الطابع الشكلي للتعددية والمشاركة من جهة، واتسما بالسلطوية والعنف من جهة أخرى. وفي إطار هاتين المسألتين برز الـدوران القبلي والمذهبي اللذان أعاقا، إلى جانب العوامل الأخرى، التقدم في اتجاه قضايا عديدة، كان أهمها تحديث مؤسسات الدولة ونظامها السياسي والإداري والقانوني، ونشوء دولة مدنية تستند إلى حكم القانون[131]. لذلك، كانت الحكومات المتعاقبة عمومًا حبيسة هذين المحددين، ولم تتمكن من تجاوزهما في ضوء هشاشة شرعيتها، وحاجتها المستمرة إلى فواعل داخلية تتمتع بقدرة نسبية على ضبط المجتمعات المحلية وتطويعها السياسات الحكومية المختلفة.

إن ضعف أداء النظام السياسي اليمني، منذ عام 1918، في المجالات كافة، كان مرتبطًا إلى درجة كبيرة بحالة التعثر السياسي الناتجة من جوانب وقضايا عديدة منها:

- أزمة النشأة، وفرض نموذج الدولة القطرية على المجتمع اليمني، ورسم حدودها عشوائيًا، وتحديد معالمها الجغرافية والسياسية، وغياب التعاقد المجتمعي في إنشائها وتأسيسها. وفي الإطار ذاته، فرض التجزئة عليها وإخراج الشطر الجنوبي من إطارها، وضرب هويته اليمنية، وأوجدت بداخله أنظمة سياسية قبلية مختلفة، أطلق عليها في ظل الحكم الاستعماري مصطلح المحميات.
- فشل الحكومات اليمنية المتعاقبة في تخطي إشكالية النشأة المأزومة، سواء في علاقات اليمن الداخلية أو الخارجية. وكان هذا الفشل مرتبطًا بطبيعة نظام الحكم الذي اتسم بالمذهبية والقبلية تارة، وحكم الفرد المستبد أو الحزب الواحد تارة أخرى، وعدم نجاحها في بناء نموذج ديمقراطي يمنح اليمنيين فرصًا متكافئة للمشاركة في العمليتين السياسية والاقتصادية. وفي هذا الإطـار استمرت حالة الانقسام داخليًا بين شمال اليمن وجنوبه، حتى بعد قيام دولة الوحدة عام 1990، أما خارجيًا، فاستمر النزاع الحدودي بين اليمن والسعودية حتى بداية الألفية الحالية التي شهدت تسوية حدودية وتوقيع الجانبين اتفاقية جدة عام 2000، والحرب الدائرة منذ 2015 مع السعودية التي من أسبابها انقلاب الحركة الحوثية على العملية السياسية، وخشية الرياض من ارتدادات ذلك الانقلاب على الأمن القومي السعودي.
- الصراع على السلطة في شماله وجنوبه؛ حيث شهد اليمن منذ نشوء دولته الحديثة صراعًا محتدمًا على الحكم بين جمهوريين وملكيين، ثم أصبح بين قوميين وشيوعيين، وآخر بين علمانيين وإسلاميين، ومؤخرًا بين جنوبيين وشماليين. وكان دور المحددين القبلي والمذهبي حـاضرًا في هذه الصراعات، على اختلاف مسمياتها، وكذلك دور المؤسسة العسكرية التي أصبحت منذ المحاولة الانقلابية الأولى عام 1948 لاعبًا مهمًا في تحديد المشهد السياسي اليمني، وبرز دورها أكثر خلال العهد الجمهوري الذي شهد انقلابات عسكرية عديدة خلال سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته[132]. وشهد الشطر الجنوبي صراعًا دمويًا بين نخبه السياسية والعسكرية في الفترة 1967-1990. فالجبهة القومية التي تصدرت المشهد السياسي في الجنوب بعد الاستقلال عام 1967 انقسمت تيارين متنافسين؛ الأول بزعامة قحطان الشعبي، الذي حكم الجنوب مدة عامين بعد الاستقلال مباشرة، والثاني بزعامة سالم ربيع علي وعبد الفتاح إسماعيل اللذين يحملان فكرًا يساريًا متشددًا، وقد تقاسما السلطة بعد التغلب على التيار الأول في نهاية الستينيات من القرن الماضي. وقد كان الصراع بينهما بالأساس حول مدى وطبيعة التغيير الذي يجب

130 المرجع نفسه.

131 يجدر التذكير بأن الدور القبلي كان يعطّل عملية الإصلاح والتحديث التي قادها الرئيس اليمني في الشمال إبراهيم الحمدي إبان العهد الجمهوري الأول، وتحديدًا في الفترة 1974-1977، حيث تعرض للاغتيال من جانب القبائل اليمنية كما جاء في معظم الدراسات، سواء اليمنية أو غير اليمنية.

132 محمد محسن الظاهري، "الحالة اليمنية"، في: أحمد يوسف أحمد [وآخرون]، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة: الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن**، تحرير وتنسيق نيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 567.

إحداثه في الدولة ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالأول كان يرى ضرورة إجراء إصلاحات محدودة. في المقابل، كان الفريق الثاني يرى ضرورة إجراء تغيير جوهري في طبيعة الدولة ووظائفها المختلفة. ولم ينتهِ الصراع على السلطة بعد التغلب على التيار الأول، إنما انتقل ليصبح بين أتباع التيار الثاني، وهذا اتضح عند اغتيال الرئيس سالم ربيع علي عام 1978 بتواطؤ من حليفه التقليدي عبد الفتاح إسماعيل الذي تولى الحكم من بعده مباشرة[133].

خاتمة

يلاحَظ من خلال المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة اليمنية الحديثة أن هناك تقاطعًا جليًا بين المحددين الخارجي والداخلي في تكوين الأزمة التي تعصف باليمن واستمرارها منذ مئة عام. إذ يصعب حصر هذه الأزمة في محدد دون الآخر، فالدور الخارجي ما كان له أن ينجح لولا وجود بيئة داخلية، سياسية واجتماعية واقتصادية، هشة ورخوة مثّلت مدخلًا لتغلغل المفاعيل الخارجية وتأثيرها، على اختلاف أسمائها وأدوارها، في الأراضي اليمنية، واستمرار هشاشة تلك البيئة وفشل الحكومات الوطنية المتعاقبة في إصلاحها وتحديثها حالَا دون تمكّن هذه الحكومات من التصدي لها أو الحد من تأثيرها على أقل تقدير. وما وصل إليه اليمن مؤخرًا في حالته الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ عام 2015 هو امتداد لأزمة النشأة، ونتاج التفاعل السلبي بين المحددَين، وانعكاس لحالة التأزم التاريخية في علاقات الدولة الداخلية والخارجية، والتي جعلت اليمن ضمن قائمة الدول الفاشلة في القرن الحادي والعشرين.

على الصعيد الداخلي، لم يعرف اليمن الاستقرار في تاريخه الحديث، إلا فترات محدودة، فقد تدخل الجيش مرارًا بانقلابات عسكرية، ولا سيّما في العقود الثلاثة التي سبقت قيام دولة الوحدة عام 1990، ومعظم القيادات التي تولت الحكم في اليمن عمومًا كانت خلفيتها عسكرية. ولم يعرف النظام السياسي اليمني بعامة المأسسة وسيادة القانون والتداول السلمي والدوري المنتظم للسلطة، وعانى تاريخيًا، وما زال، سطوة الدور المذهبي والقبلي وغياب التماسك السياسي والاجتماعي، وكذلك السياسات الارتجالية الخاطئة التي تعكس الطابع الشخصاني للسلطة. وكانت نتيجة هذه الحالة الفشل في بناء دولة مدنية علمانية قائمة على مفهوم المواطنة وحكم القانون واحترام الحريات، والمساواة بين أفرادها بغض النظر عن قضايا العرق أو الجنس أو الدين.

خارجيًا، يمكن الإشارة إلى ثلاث محطات سياسية كان التعثر فيها يعزى جانب مهم منه إلى التدخلات الخارجية: الأولى عندما تحوّل النظام السياسي من ملكي إلى جمهوري عام 1962، والثانية عندما نشأت دولة الوحدة عام 1990، أما المحطة الثالثة فكانت عام 2011 عندما سقط حكم صالح واختلفت الفواعل السياسية اليمنية في شكل الدولة في اليمن ومستقبلها[134]. ففي هذه المحطات الثلاث، لم تنجح عملية التغيير في إحداث نقلة نوعية في اتجاه المأسسة وبناء نموذج ديمقراطي تعددي يستوعب في إطاره التناقضات السياسية والاجتماعية اليمنية كافة، ويعيد ترميم العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة من جهة، والمنظومة الإقليمية والدولية من جهة أخرى. ويتمثّل جزء مهمّ من ذلك الفشل في أن كل محطة من المحطات آنفة الذكر كانت تتبعها حرب، وكان الدور الخارجي عاملًا مساعدًا في اندلاعها، وما يجري في الوقت الراهن بين اليمن والسعودية يؤكد هذا الدور.

واستنادًا إلى المشهد اليمني كما يبدو الآن، هناك مجموعة من التصورات المستقبلية المحتملة، أهمّها: أن الدولة اليمنية سوف تتجه نحو مزيدٍ من التأزم والتعقيد في علاقاتها الداخلية والخارجية، وقد يتعرض اليمن لخسارة وطنية كبيرة مشابهة لما حدث في بعض الدول العربية، مثل السودان الذي خسر الجزء الجنوبي من إقليمه الجغرافي عام 2011، في حال استمر المشهد اليمني سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا على ما هو عليه. فعدم معالجة الخلل البنيوي في طبيعة النظام السياسي على الأقل منذ قيام دولة الوحدة عام 1990، وعدم التقدم في قضايا الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان ينذران بتصاعد الأزمة، ويهددان وحدة اليمن جغرافيًا وسياسيًا.

إن مقترح حل الأزمة اليمنية يمكن أن يكون عبر تشكيل مجلس يمني تأسيسي يضم في إطاره كل القوى السياسية اليمنية على اختلاف توجهاتها وتناقضاتها، للخروج باتفاق على شكل الدولة اليمنية ومستقبلها، وصياغة تعاقد اجتماعي جديد لمعالجة الخلل البنيوي في طبيعة النظام السياسي، وتفعيل الحياة السياسية التي عانت تاريخيًا، وما زالت، الركود والتكلس، وترميم جسور العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة، وكل ذلك لا يتم إلا باتفاق اليمنيين أنفسهم.

133 العشملي، ص 133-139.

134 جانب مهم من أزمة الدولة اليمنية الراهنة هو عدم اتفاق اليمنيين على شكل الدولة وطبيعة نظامها السياسي؛ فهناك من يطالب بدولة مركبة، وآخرون يريدون دولة بسيطة، وهناك من يريد إقامة حكم إسلامي، وآخرون يطالبون بحكم علماني، وهناك قوى تطالب بالانفصال وإعادة اليمن إلى ما كان عليه قبل قيام الوحدة عام 1990، هذا إلى جانب وجود قوى تطالب بالتقدم نحو الديمقراطية والدولة المدنية، وأخرى تريد إبقاء الدور القبلي والمذهبي فاعلًا في الحياة السياسية اليمنية.

المراجع

العربية

أحمد، أحمد يوسف [وآخـرون]. **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة: الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن**. تحرير وتنسيق نيفين مسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

أحمد، مهيوب غالب. "الوحدة اليمنية وتحديات النشوء". **المجلة العربية للعلوم السياسية**. العدد 15 (صيف 2007).

الإرياني، قيس. "ربيع اليمن وتحديات التنمية". **سياسات عربية**. العدد 8 (نيسان/ أبريل 2014).

الأصبحي، أحمد محمد. "الوحدة اليمنية: نموذج عربي وحدوي في مطلع القرن 21". **دراسات شرق أوسطية**. العدد 11 (شتاء 2000).

باديب، سعيد محمد. **الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي 1962–1970**. لندن: دار الساقي بالتعاون مع مركز الدراسات الإيرانية والعربية، 1990.

باسلامة، محمد عبد الله. "الحضارة اليمنية القديمة والمنقولات الأثرية للخارج". **العربي**. العدد 542 (كانون الثاني/ يناير 2004).

بدوي، منير محمود. "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنـواع". **دراسات مستقبلية**. مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط. العدد الثالث (1997).

برجا، فرانسوا. [وآخرون]. **اليمن والعالم: تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين**. تحرير فارس السقاف. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.

التامر، عبادة محمد. **سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سورية، لبنان أنموذجًا**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

الجوجري، عادل. **اليمن فوق بركان: صراع القبيلة والسلطة: النصر لمن؟** حلب: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، 2010.

جويس، جريجري. **العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل: الأبنية الداخلية والمؤثرات الخارجية**. ترجمة سامية الشامي وطلعت غنيم حسن. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993.

حميد، علي محسن. "التركيبة الطائفية في اليمن وعلاقتها بالحكم والثورة". **شؤون عربية**. العدد 153 (ربيع 2013).

الخضري، أنور بن قاسم. "الطائفية وفتيل الحرب الأهلية في اليمن". **سياسات عربية**. العدد 6 (كانون الثاني/ يناير 2014).

دبلة، عبد العالي. **الدولة: رؤية سوسيولوجية**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

دي ريخت، مارينا. **رائدات في ظروف غير مواتية: المرشدات الصحيات وسياسات التنمية في اليمن**. ترجمة محمد عبد الحميد عبد الرحمن. مراجعة سعد صلاح خالص. القاهرة: دار مهاجرون، 2005.

راشد، سامح. "الشرق الأوسط: الدولة والحوثيون في اليمن: قراءة في جوهر الصراع". **السياسة الدولية**. العدد 178 (تشرين الأول/ أكتوبر 2009).

الرمحي، رامي عبد الرحمن. "اليمن: تكوين الدولة القطرية اليمنية (1962-1994)". رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا. جامعة القدس، فلسطين، 2010.

الروحاني، عبد الوهاب محمد. **اليمن خصوصية الحكم والوحدة: دراسة تحليلية**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.

الريّس، رياض نجيب. **رياح الجنوب: اليمن ودوره في الجزيرة العربية 1990–1997**. بيروت: رياض الريّس للكتب والنشر، 1998.

السعدي، صبري زايـر. "ضرورات التغيير في المعايير الاقتصادية والفنية لسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين الإصلاحية في البلدان العربية: اليمن نموذجًا". **دراسـات عربية**. العدد 5-6 (آذار/ مارس – نيسان/ أبريل 2000).

السويدي، جمال سند. **حرب اليمن 1994: الأسباب والنتائج**. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.

شعثان، علي. "المؤثرات الخارجية في المماحكات اليمنية". **سياسات عربية**. العدد 12 (كانون الثاني/ يناير 2015).

شمسان، عبد الباقي. "اليمن ما بعد عاصفة الحزم: متطلبات إعادة بناء الحقل السياسي". **سياسات عربية**. العدد 14 (أيار/ مايو 2015).

الظاهري، محمد محسن. **الدور السياسي للقبيلة في اليمن 1962–1990**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996.

عبد المجيد، محمد حافظ. "النفط والحراك الجنوبي في اليمن". **السياسة الدولية**. العدد 179 (كانون الثاني/ يناير 2010).

العبدلي، سمير. **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن: دراسة ميدانية**. سلسلة أطروحات الدكتوراه 62. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

العشملي، محمد أحمد. **الوحدة والصراع السياسي: دراسة في التكوين التاريخي والسياسي لدولة الوحدة اليمنية 1820–2003**. صنعاء: مركز النهار للدراسات السياسية، 2004.

العفوري، عبد الواحد. "أوضاع إدارة الحكم وأثرها في التنمية في اليمن". **بحوث اقتصادية عربية**. العدد 65 (شتاء 2014).

العقاب، عبد الوهاب آدم. **الوحدة اليمنية: دراسة وثائقية في تاريخ اليمن المعاصر من حكم الإمام إلى دولة الوحدة**. سلسلة تاريخ شبه الجزيرة العربية. دمشق: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

_____. **تاريخ اليمن المعاصر**. سلسلة تاريخ شبه الجزيرة العربية. دمشق: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

علي، صادق عبده. **الحركات السياسية والاجتماعية في اليمن 1918–1967**. بيروت: مؤسسة دار الكتاب الحديث؛ الشارقة: دار الثقافة العربية، 1992.

الغفاري، علي عبد القوي. "لمحات عن الوحدة اليمنية عبر التاريخ". **المستقبل العربي**. العدد 304 (حزيران/ يونيو 2004).

المتوكل، محمد عبد الملك. "اليمن: إلى أين". **المستقبل العربي**. العدد 240 (1999).

مثنى، فضل علي. "التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني خلال القرن الحادي والعشرين وكيفية مواجهتها". **بحوث اقتصادية عربية**. العدد 24 (خريف 2001).

مجموعة من المؤلفين السوفيات. **تاريخ اليمن المعاصر 1917–1982**. ترجمة محمد علي البحر. مراجعة محمد أحمد علي. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990.

مجموعة مؤلفين. **الثورة اليمنية: الخلفية والآفاق**. تحرير فؤاد عبد الجليل الصلاحي. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

محمد، بدر صالح عبيدي. "النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية". **بحوث اقتصادية عربية**. العدد 17 (خريف 1999).

منصور، عمرو. "إيران: والعنف الطائفي في العراق واليمن". **السياسة الدولية**. العدد 204 (نيسان/ أبريل 2016).

المولى، سعود. **اليمن السعيد وصراعات الدين والقبليّة**. الرياض: مدارك للنشر، 2011.

الهلالي، محمد وعزيز لزرق (إعداد وترجمة). **الدولة**. سلسلة دفاتر فلسفية 21. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2011.

وميض، صباح مهدي. **تاريخ جنوب الجزيرة العربية الحديث**. عمان: دار الفكر، 2010.

الأجنبية

Dresch, Paul. *A History of Modern Yemen*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Fraihat, Ibrahim. *Unfinished Revolutions: Yemen, Libya, and Tunisia after the Arab Spring*. New Haven and London: Yale University Press, 2016.

Wedeen, Lisa. *Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen*. Chicago: The University of Chicago Press, 2008.

شريف عبد الرحمن النصر | Sharif Abdul Rahman Al-Nasr*

التقانة الشبكية في مواجهة الاستبداد: من معضلة السجين إلى معضلة السجان

Network Technology in the Face of Despotism: from the Prisoner's Dilemma to the Jailer's Dilemma

تتساءل هذه الدراسة عن مقدرة التقانة الشبكية على تحدي أنظمة الاستبداد؛ ولهذا الغرض، توظف الدراسة مقاربتين نظريتين، هما "معضلة السجين"، و"معضلة المستبد/السجان". وتوظف منهج "دراسة الحالة" الذي يتضمن الوقوف على عدد من التجارب التي شهدت استخدام "التقانة الشبكية"، سواء من جماعات احتجاجية أو من أنظمة استبدادية؛ للتعرف إلى مدى تأثيرها واتجاهه عمليًا. وتخلص إلى أن التقانة الشبكية، من خلال تحديها لمنطق معضلة السجين وتحويلها إلى مقلوبها (معضلة السجّان)، قادرة "نظريًا" على أن تشكل عنصر ضغط على أنظمة الاستبداد، ولكنها على مستوى الحالات الواقعية يمكن أن تُستخدم من هذه الأنظمة بالفاعلية نفسها؛ لمواجهة الاحتجاجات الجماهيرية المدعمة تقانيًا، وهو ما يشير إلى أن التقانة الشبكية يمكن النظر إليها، بوصفها عاملًا محايدًا، يتعين أن يُدرس تأثيره بالنسبة إلى تأثير عوامل أخرى.

كلمات مفتاحية: التقانة الشبكية، الأنظمة الاستبدادية، الاحتجاجات الجماهيرية.

This study examines the ability of network technology to challenge despotism regimes. It thus applies two theoretical approaches. The first is the "Prisoner's dilemma" and the "despot/jailer's dilemma" and the second is the "case study", which studies a number of cases of "network technology", whether used by protest groups or by authoritarian regimes, to determine the extent (and direction) of their impact in practice. The study concludes that network technology — through challenging the logic of the "prisoner's dilemma" and reversing it to become the "jailer's dilemma" — can, theoretically, pose an element of weakness for despotism regimes. However, in reality, network technology can be used by these regimes with the same effectiveness, to respond to mass protests supported by technology. This indicates that network technology can be seen as a neutralizing factor, the impact of which should be studied relative to the impact of other factors.

Keywords: Network Technology, Despotism Regimes, Mass Protests.

* أستاذ الحوسبة الاجتماعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

* Professor of Social Computing, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.

مقدمة

تتساءل هذه الدراسة عن الحدّ الذي يمكن للتقانة الشبكية[1] أن تذهب إليه في تحدي أنظمة الاستبداد؛ لهذا الغرض، ستعاد قراءة نموذج معضلة السجين؛ لتحقيق فهم أفضل لآليات التحكم في إطار الأنظمة الاستبدادية. حيث تذهب الدراسة إلى أن مبدأ "تقويض الثقة والتواصل"، وهو جوهر النموذج المذكور، يمثل مدخلًا أساسيًا لفهم منطق الأنظمة الاستبدادية، ثم تتناول الدراسة نموذج "معضلة المستبد/ السجان" الذي يذهب إلى إمكانية وجود علاقة عكسية، تدعم من خلالها "التقانة الشبكية" التواصل والثقة بين الأفراد، بما يقلب معضلة السجين (الشعوب)؛ كيما تصير معضلة للسجان (أنظمة الاستبداد). وأخيرًا، تلقي الدراسة الضوء على عدد من "الحالات" التي استُخدمت فيها التقانات الشبكية، سواء من جماعات احتجاجية، أو من أنظمة استبدادية، للتعرف إلى مدى تأثير استخدام التقانة الشبكية واتجاهه عمليًا.

منطلقات الدراسة ومشكلتها

تتبنى أنظمة الاستبداد خطابات من شأنها إشعار مواطنيها بالخطر الحال والوشيك الذي يهددهم؛ خطر غياب الأمن وضياع الاستقرار. وتلخص تلك الخطابات العبارة/ النبوءة الشهيرة التي تجري على ألسنة كثير من قادة هذه الأنظمة، وبخاصة في أوقات الأزمات: "أنا أو الفوضى"[2]. بعبارة أخرى، تروّج هذه الأنظمة لـ "معضلة أمنية" مماثلة لتلك التي تخيل بعض منظري "العقد الاجتماعي" أنها سادت "حالة الطبيعة". وجوهر تلك المعضلة هو الدفع بالأفراد، وهم في كامل وعيهم، إلى الإذعان طواعية لـ "مستبد"؛ لإنقاذهم من حالة حرب الجميع ضد الجميع، مع ما يترتب على ذلك الإذعان من فقدانهم الحق في مساءلة المستبد عن أفعاله[3].

وإذا كان المضمون النظري لخطابات الاستبداد يترجُم إلى كثير من السياسات، فإن هذه الدراسة ستركز على نوعين منها فقط، وهما سياسات عرقلة التواصل بين الأفراد، وخلخلة ثقة الأفراد بعضهم ببعض؛ تماشيًا مع الفرض الذي اختبر في كثير من الدراسات ومفاده أنّ في المنظومات الاجتماعية علاقةً بين "فاعلية التحكم"، من جهة، و"تقويض الصلة والثقة" بين الأفراد، من جهة أخرى[4].

تحاول الدراسة أن تلقي الضوء على التأثير المحتمل لأدوات التواصل الجديدة والتقانة الشبكية في أداء أنظمة الاستبداد، وهو التأثير الذي يمكن أن تمارسه من خلال عكس مفعول السياسات السابقة؛ أي من خلال "بناء الثقة وتدعيم التواصل" بين الأفراد، وذلك بالاستعانة بنموذجي معضلة السجين Prisoner's Dilemma، ومعضلة المستبد Dictator's Dilemma.

ويشير مفهوم "التقانة الشبكية"، في إطار هذه الدراسة، إلى وسائل الاتصالات ونقل المعلومات ICT[5] المستخدمة في خلق واقع شبكي، تنتظم بمقتضاه كثير من الوظائف والعمليات والعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأساسية في المجتمع[6]. بعبارة أخرى يشير المفهوم إلى التقانة المسؤولة عن تكوين "المجتمع الشبكي" الذي فيه تتدفق المعلومات بين عُقد موصولة بروابط. وعلى الرغم من تعدد الأشكال التي يمكن أن تأخذها العناصر الثلاثة السابقة (العقد، والروابط، والتدفقات)، فإن التعريف الذي تتبناه الدراسة ينصرف إلى الشكل التقني تحديدًا، حيث تُشير العُقد إلى مكونات رقمية، مثل: الحواسيب، الهواتف النقالة ... إلخ، بينما تشير الروابط إلى شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية. وأخيرًا، فإن التدفقات تشير بالأساس إلى تدفقات المعلومات والبيانات[7].

أما مفهوم النظم الاستبدادية، فتستخدمه الدراسة للإشارة إلى الأنظمة التي تتجاوز إرادة مواطنيها، ولا تفسح المجال لمشاركة سياسية فاعلة، وتستخدم حقها في احتكار أدوات القوة (بما في ذلك قوة المعلومات) خارج مظلة القانون، وتسيطر على محتوى وسائل الإعلام والتعليم والثقافة، وتستمد قدرًا كبيرًا من شرعيتها من طرح نفسها بديلًا وحيدًا (بما يتضمن نفي كافة/ معظم أشكال التعددية)؛ لتحقيق الأمن والاستقرار[8]. تحوز هذه الأنظمة عادة تقييمًا سلبيًا/ منخفضًا في المؤشرات التي تعتمدها

1 ستستخدم هذه الدراسة مفاهيم، مثل: التقانة الشبكية، والتقانة الرقمية، وتقنيات الاتصالات والمعلومات، ووسائل التواصل الجديدة، على نحو متبادل، بحسبانها تشير إلى مضامين ذات دلالات متقاربة.

2 Ana C. Dinerstein, "Too Bad for the Facts: Confronting Value with Hope (Notes on the Argentine Uprising of 2001)," *South Atlantic Quarterly*, vol. 113, no. 2 (2014), pp. 367-378; Nathan W. Swanson, "Embodying Tahrir: Bodies and Geopolitics in the 2011 Egyptian Uprising," *Area*, vol. 48, no. 3 (September 2016), p. 303; Theodore Trefon, "The Political Economy of Sacrifice: Kinois & the State," *Review of African Political Economy*, vol. 29, no. 93-94 (September 2002), p. 486.

3 Rex Martin, "Political Obligation," in: Richard Bellamy & Andrew Mason (eds.), *Political Concepts* (Manchester: Manchester University Press, 2010), p. 42.

4 Tom Burns & Walter Buckley, "The Prisoners' Dilemma Game as a System of Social Domination," *Journal of Peace Research*, vol. 11, no. 3 (September 1974), p. 223; Tom Baumgartner, Walter Buckley & Tom Burns, "Relational Control: The Human Structuring of Cooperation and Conflict," *Journal of Conflict Resolution*, vol. 19, no. 3 (September 1975), p. 417.

5 Information and Communication Technology.

6 Manuel Castells, *The Rise of the Network Society: The Information Age: Economy, Society, and Culture*, vol. I, Information Age Series (London: Blackwell, 1996), p. 500.

7 دارن بارني، **المجتمع الشبكي**، ترجمة أنور الجمعاوي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 31؛ التعريف العام للشبكات يعتبر "العقدة" أي نقطة محددة موصولة بغيرها، والرابط هو ما يصل عقدة بأخرى، وأما الدفق، فهو ما يمر بين العقد عبر الروابط. ومن الواضح أن هذا التعريف لا يقتصر على الشكل التقني، ولكن يتسع لكثير من أشكال الاجتماع البشري وغير البشري.

8 Natasha M. Ezrow & Erica Frantz, *Dictators and Dictatorships: Understanding Authoritarian Regimes and their Leaders* (London/ New York: Continuum, 2011), p. 2.

المنظمات الدولية المختصة (تصوغها عادة في شكل أسئلة)، من مثل: هل جاء رئيس الدولة وأعضاء البرلمان إلى مواقعهم عبر انتخابات نزيهة؟ وهل حرية تشكيل الأحزاب (والتجمعات السياسية الأخرى) مكفولة على نحو يخلو من العقبات؟ وهل في إمكان المعارضة الوصول إلى السلطة أو زيادة قوتها؟ وهل تخضع الخيارات السياسية للمواطنين لهيمنة المؤسسة العسكرية أو الدينية، أو أي مجموعة أخرى لا تخضع للمساءلة؟ وهل تتمتع الأقليات بحقوق سياسية متكافئة؟ فضلًا عن مؤشرات تختبر شفافية النظام السياسي، وإتاحته للمعلومات المتعلقة بآدائه، واستقلال القضاء، وعدم تسيس أحكامه، ومؤشرات تتعلق بحرية وسائل الإعلام، والبحث العلمي والأكاديمي، وحرية الأفراد في التعبير والتجمع، وممارسة العمل النقابي، وأداء الشعائر الدينية، وتمتع الأفراد بالمساواة في الفرص، والتحرر من الاستغلال الاقتصادي[9].

منهج الدراسة

تستخدم الدراسة اقتراب النمذجة Modeling الذي يساعد في فهم الظواهر المعقدة، من خلال اختصارها إلى عدد محدود من العلاقات، مع الاحتفاظ بالبنية التفاعلية الأساسية لمكوناتها. ومن المفهوم أن عملية تشييد النموذج تعتمد على الإدراك المتعمق للواقع، ولكن يتحول النموذج نفسه، لاحقًا أداة فعالة في إدراك هذا الواقع وفهمه، عبر تحديد الآليات والعمليات الرئيسة التي تنضوي عليها ظواهره[10].

إن الاتجاه الغالب على الأبحاث، في مجال العلوم الاجتماعية، يميل إلى استخدام أسلوب النمذجة على نحو كمي[11]؛ لكون النماذج الكمية تراعي عنصري الدقة والتحديد، في ما تقدمه من حلول لمشكلات الواقع الاجتماعي، لكنّ هذه الدراسة ستوظف نموذجي السجين والمستبد على نحو "كيفي"، انطلاقًا من قناعة مفادها أن الدقة والتحديد لا يكونان، في كثير من الأحيان، المحك الذي يمكن على أساسه تقييم مدى فهم الظواهر الاجتماعية، وإنما القدرة على الاقتراب من منطق الواقع، وفك رموزه الكامنة فيه. وهنا، قد يفقد العديد من النماذج الشكلية Formal قدرًا من أهميتها أو دلالتها بالنسبة إلى الموضوع؛ لكونها تُعنى بتقديم تفسيرات "دقيقة ومنضبطة"، ولكنها لا تعكس الواقع في تعقده غير المتناهي، إضافة إلى أنها قد تفتقر إلى الابتكار اللازم لفهم أزماته[12].

من هذا المنطلق، ستوظف الدراسة نموذجي السجين والمستبد/السجان، لوصف الميكانيزمات الداخلية لأنظمة الاستبداد، وتفسير الكيفية التي يمكن أن تتحدى من خلالها "التقانة الشبكية" هذه الميكانيزمات. وهو ما يعني أن النماذج، في إطار هذه الدراسة، ستُستخدم لوصف الظاهرة محل الدراسة (الاستبداد)، وتفسير منطق عملها (إضعاف التواصل والثقة بين الأفراد)، فضلًا عن استخدامها للوقوف على تصوّر لكيفية تخفيف قبضة الاستبداد (تقوية التواصل والثقة بين الأفـراد). بعبارة أخرى؛ إن مفهوم "النموذج" في هذه الدراسة لا يشير إلى "أداة منهجية"، وحسب، ولكن أيضًا، وبدرجة ما، إلى "إطار نظري" يقدم مقولات لفهم الظاهرة.

من ناحية أخرى، تستعين الدراسة بمنهج دراسة الحالات التاريخية Historical Case Studies؛ لمحاولة الإجابة عن تساؤل الدراسة، من خلال حالات حقيقية من العالم الواقعي. وكما هو معلوم ينهض منهج دراسة الحالة على استقصاء حالة بعينها (أو أكثر)؛ لفهم الديناميكيات الأساسية المتضمنة في تفاعلاتها الداخلية، على افتراض إمكان التعميم على الحالات المشابهة. ويمكن للمقولات الوصفية أن تكون أساسًا لنظرية تفسيرية، على الرغم من أن منهج دراسة الحالة يقدم مقولات وصفية بالأساس[13]، ولا سيما إذا عكست الحالات محل التناول نطاقًا واسعًا من التجارب الواقعية، ولم تُقصر على تلك التي تؤيد المقولات المبدئية للدراسة.

اختارت الدراسة عددًا من الحالات التي استُخدمت فيها التقانة الشبكية لتحدي أنظمة استبدادية. وقد روعي فيها أن تعكس تنوعًا وامتدادًا جغرافيًا واسعًا (شمل قارات آسيا، وأوروبا، وأميركا الجنوبية)، وأن تسلط الضوء، في الوقت ذاتـه، على الأطـراف المختلفة التي تُعنى الدراسة باستكشاف مواقفها (حركات الاحتجاج الجماهيرية، والأنظمة الاستبدادية، أو الاثنين معًا). كما روعي في الحالات أن تغطي مدى زمنيًا كافيًا (عقدًا كاملًا، من 2000 إلى 2010)، وهو مدى ذو دلالة خاصة بالنسبة إلى منطقتنا العربية؛

9 تستعين الدراسة بتصنيف الأنظمة السياسية الذي يعده كل من مؤسسة فريدوم هاوس Freedom House، ومجلة **الإيكونوميست** The Economist Intelligence Unit's index of democracy، وهو التصنيف الذي يعتمد وضع الدولة إزاء عدد من المؤشرات. مع ملاحظة أن تعريف كل من الاستبداد والديمقراطية يظل أمرًا نسبيًا، ولا يمكن تصور حدوث إجماع عليه. عن منهجية العمل في هذين التصنيفين، انظر:
Freedom House, *Freedom in the World 2019, Methodology 2019*, accessed on 20/3/2019, at: https://goo.gl/sFZNu4; Laza Kekic, "The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy," The Economist Intelligence Unit, accessed on 20/3/2019, at:
https://goo.gl/11ajU1

10 Vilmos Csányi, "Organization, Function, and Creativity in Biological and Social Systems," in: Kenneth Boulding & Elias Khalil (eds.), *Evolution, Order and Complexity* (Abingdon: Routledge, 2002), p. 148.

11 Stephen M. Walt, "A Model Disagreement," *International Security*, vol. 24, no. 2 (October 1999), pp. 115-130.

12 Stephen M. Walt, "Rigor or Rigor Mortis? Rational Choice and Security Studies," *International Security*, vol. 23, no. 4 (April 1999), pp. 22-23.

13 Kathleen M. Eisenhardt, "Building Theories from Case Study Research," *Academy of Management Review*, vol. 14, no. 4 (October 1989), pp. 532-550.

إذ إنه العقد الذي سبق نشوب ثورات الربيع العربي مباشرة، ومنه استمدت هذه الثورات خبراتها المباشرة. وعليه، من المهم التعرف إلى أبرز ملامح هذه التجارب للاستفادة منها في أي دراسة لاحقة تحاول الوقوف على الأسباب الكامنة وراء تعثر معظم ثورات الربيع العربي، أو على الأقل تفسير الصعوبات التي تواجهها.

وتعتمد الدراسة على تصنيف مؤسسة فريدوم هاوس للأنظمة السياسية[14]، وهو التصنيف الذي يمنح الدول تقديرات كمية، بحسب درجة حرية نظامها السياسي أو استبداده، وتعتمد وإن بدرجة أقل على تصنيف مجلة **الإيكونوميست**[15]. ولم تلحظ الدراسة وجود اختلافات حادة بين التصنيفين، فمعظم الأنظمة المصنفة على أنها أنظمة "غير حرة" وفق التصنيف الأول، مصنف على أنه "أنظمة استبدادية" وفق التصنيف الثاني. وقد روعي في اختيار الحالات أن تكون قد شهدت تحقق معيارين: الأول أن تكون الحالة مصنفة على أنها لنظام غير حر أو حر جزئيًّا (في الفترة محل الدراسة)، والمعيار الثاني أن تكون الحالة قد شهدت احتجاجًا جماهيريًا ذا دعم تقاني؛ لتحدي ترتيبات استبدادية من النظام المصنف، وفق المعيار الأول، على أنه نظام استبدادي.

وتشمل الحالات المعروضة في هذه الدراسة الفلبين، والصين، ومولدوفا، وبيلاروسيا، وإيران، وتايلاند. وهي حالات ينطبق عليها الشرطان المذكوران آنفًا، من حيث كونها لأنظمة "غير حرة"، أو "حرة جزئيًّا"، ومن حيث كونها قد شهدت (في الفترة الزمنية محل الدراسة) اندلاع مواجهات جماهيرية مدعمة تقانيًّا، مع ملاحظة أن تصنيف هذه الحالات أنظمةً غير حرة/ حرة جزئيًّا ينطبق على الأعوام التي شهدت اندلاع التظاهرات الشعبية ضدها، وقد يتغير هذا التصنيف بتغير استجابتها لمعايير التقييم في أعوام لاحقة[16].

14 Freedom House, *About Freedom in the World: An Annual Study of Political Rights and Civil Liberties*, *Report*, accessed on 20/3/2019, at: https://bit.ly/1LaTvmr

15 The Economist Intelligence Unit, *Democracy Index 2018: Me too? Political Participation, Protest and Democracy*, *Country Report (2018)*, accessed on 24/3/2019, at: https://bit.ly/2sfSTYG

16 ثمة تضارب في تصنيف الفلبين في الفترة محل الدراسة، ذلك أن المنظمات الدولية كانت تصنفها على أنها دولة حرة في تلك الفترة، لكن سياسات الرئيس جوزيف استرادا كانت تنحرف بهذا الوصف ناحية النظم الاستبدادية، وهو ما ذكرته تقارير كثيرة، أكدت أن تصنيف الفلبين دولةً حرة في تلك الفترة كان ينصرف في الأساس إلى وصف الإجراءات الشكلية، بينما أكثر التقييمات ارتباطًا بسياسات نظام استرادا وممارساته يصنف فترته على أنها مرحلة استبدادية بامتياز، انظر:
The Economist Intelligence Unit, *Philippines*: *At a Glance*: *2001-02*, *Country Report* (*March 2001*), accessed on 24/3/2019, at: http://bit.ly/2U5PR8X; The Economist Intelligence Unit, *Philippines*: *At a Glance*: *2001-02*, *Country Report* (January 2001), accessed on 24/3/2019, at: https://bit.ly/2DJND57; The Economist Intelligence Unit, *Philippines*: *At a Glance*: *2001-02*, *Country Report* (February 2001), accessed on 24/3/2019, at: https://bit.ly/2EeRMj6

وتعتمد الدراسة على السجل التاريخي Historical Record، مصدرًا للبيانات والمعلومات المتعلقة بالحالات الدراسية. ويتيح هذا النوع من المصادر بيانات ثانوية بالأساس، إلا أن هذه تبدو ملائمة لموضوع الدراسة وأهدافها، من حيث هي، أولًا، دراسة تستهدف تحقيق إسهام نظري، من خلال توظيف نموذجي "السجين والمستبد" في الوقوف على طبيعة التأثير المتبادل بين التقانة الشبكية وأنظمة الاستبداد، ومن حيث هي، ثانيًا، دراسة تتعامل مع أحداث تاريخية، وتفاصيل موزعة جغرافيًا، يتعذر الجمع المباشر للمعلومات الأولية عنها، ومن حيث هي، أخيرًا، دراسة تركز على "إعادة قراءة" ما هو متوافر من بيانات (وفق إطار نظري جديد)، أكثر مما تستهدف الكشف عن بيانات أو معلومات جديدة. وعمومًا، فإنه يمكن التغلب دومًا على أوجه القصور المرتبطة باستخدام مصادر ثانوية، بتنويع هذه المصادر، والاعتماد على الموثوق به منها، والتركيز على الجانب المعلوماتي بدرجة أكبر من التركيز على جانب الرأي أو التحليل المرتبط بوجهات نظر مؤلفيها.

> تلخص معضلة السجين تلك الحالة التي يكون اتخاذ القرار السليم فيها من أحد الأطراف متوقفًا على قرار غيره، مع عدم استطاعة أي منهما "التواصل" مع الآخر أو "الثقة" به

أولًا: نموذج "معضلة السجين" بوصفه تلخيصًا لميكانيزمات التحكم في إطار أنظمة الاستبداد

1. مضمون معضلة السجين

تلخص معضلة السجين تلك الحالة التي يكون اتخاذ القرار السليم فيها من أحد الأطراف متوقفًا على قرار غيره، مع عدم استطاعة أي منهما "التواصل" مع الآخر أو "الثقة" به[17]. ويُستخدم لشرح هذه المعضلة المثال الآتي:

يُلقى القبض على اثنين من المشتبه بهما، وتكون الخيارات المتاحة أمام كل منهما، في أثناء التحقيق، هي إما الصمت أو الوشاية بالآخر.

17 Stuart Oskamp, "Effects of Programmed Strategies on Cooperation in the Prisoner's Dilemma and other Mixed-Motive Games," *Journal of Conflict Resolution*, vol. 15, no. 2 (January 1971), p. 225.

وفي حال اختار المتهمان الصمت، لا يمكن إثبات التهمة على أي منهما، فيحكم على كل منهما بالسجن لمدة عام واحد، أما لو وشى أحد المتهمين بصاحبه، بينما صمت الآخر، يفرج عن الواشي، ويُحكم على الآخر (الصامت) بالسجن عشر سنوات. أما إذا اختار المتهمان أن يشي كل منهما بالآخر، فيحكم على كل منهما بخمس سنوات، مع الأخذ في الاعتبار أن كلا المتهمين لا يعلم بقرار الآخر في أثناء التحقيق معه، والأهم أنه لا يستطيع الثقة به[18].

في إطار السيناريو السابق، تبدو إستراتيجية "الصمت المتبادل" أفضل بديل متاح، بشرط أن ينجح السجينان في التواصل، وإقناع كل منهما الآخر بالتزام الصمت. ولكن المشكلة أن هذا التواصل غير مسموح به، والأسوأ أنه حتى لو كان ثمة طريقة للتواصل، فإن هناك مشكلةً أخطر وهي انعدام الثقة، فربما يتفق السجينان بطريقة ما على الصمت، ثم يقول أحدهما في نفسه: "حسنًا.. لقد أقنعت زميلي بالصمت، والآن يمكنني أن أشي به وأحصل على البراءة"[19].

وبسبب معضلة "الشك المتبادل" من جهة، وانعدام "القدرة على التواصل" من جهة أخرى، لا يبقى أمام السجينين إلا اللجوء إلى الخيار المتمثل في وشاية كل منهما بالآخر، ويبدو هذا الخيار "اللاأخلاقي" عقلانيًا جدًا في نظر الطرفين اللذين يفترض فيهما الرشادة الكاملة، ففي حال قرر "الطرف الأول" الوشاية، فإن "الطرف الثاني" إما أن يصمت، فيحصل الواشي على البراءة، وإما أن يقرر الوشاية بزميله بدوره، فينجو الطرف الأول بوشايته من حكم مشدد بعشر سنوات (لو كان قد صمت). صحيح أن الطرفين يحصلان في هذه الحالة (الوشاية المتبادلة) على حكم بخمس سنوات، وهذه ليست أفضل نتيجة ممكنة، بل هي خسارة فعلية، إلا أن هذه الخسارة هي أفضل خيار "عقلاني" في ضوء حالة الشك المتبادل و"غياب التواصل".

2. العلاقة بين النموذج والواقع

كما سبق القول، يصمَّم النموذج من خلال مراقبة الواقع وفهمه، ولكن بعد تشييده يصبح النموذج نفسه أداة مهمة لفهم الواقع، واستيعاب تفاصيله على نحو معمق. فنموذج معضلة السجين، وفق تفاصيله المحدودة السابق استعراضها، يقدم تلخيصًا مفيدًا لطَيفٍ واسعٍ من الأنظمة الاجتماعية والسياسية، ومنها "أنظمة الاستبداد"، والأساليب التي تُستخدم في إطاره هي الأساليب ذاتها التي تستخدمها أنظمة الاستبداد في التعامل مع شعوبها. ويمكن اختبار مدى تعبير النموذج عن الواقع، من خلال التعمق في فهم مجاز معضلة السجين، والتوسع في فهم صفة السجينين ووضعيتهما، ومقارنتها بأوضاع الأفراد في ظل الأنظمة الاستبدادية عامةً. وما يلي مناقشة لبعض عناصر هذه المقارنة.

أ- أولوية المصلحة الأنانية والاستعداد للتضحية بالآخر

أبرز الخصائص التي يعكسها نموذج معضلة السجين هي تلك المتعلقة بالأنانية، والاستعداد للتضحية بالآخر؛ إذ يبدو كل طرف في حلٍ من التفكير في غير مصلحته الضيقة. إن هذه الحالة لا تُفرض على السجينين، ولكن تُهيِّأ الأجواء المساعدة في بلوغها من خلال تقنيات القمع؛ إذ تسهم أجواء الاعتقال في دفعهما إلى تبني المصلحة الذاتية الضيقة، بوصفها منطلقًا سلوكيًا وحيدًا، ذلك أنه عندما تكون المقتضيات الأولية للحياة على المحك لا تكون ثمة مساحة لرفاهية التفكير في الآخر. هذا إضافة إلى أن الانقطاع المكاني والمعنوي بين السجينين يسمح بتطوير مشاعر من عدم الاهتمام، من السهل أن تتطور إلى استعداد للوشاية.

هذه الخصائص نفسها توجد، بوضوح، في إطار أنظمة الاستبداد التي تستعيض عن ظروف الحبس التي يوجد فيها السجينان بإشاعة أجواء ضاغطة، عبر وسائل الإعلام وأنظمة التعليم ومؤسسات الثقافة، هدفها إشعار الأفراد أن بقاءهم على المحك، وأن الشروط الأولية لاستمرارهم في الحياة صعبة التحقق، بما ينجح في الغالب في صرفهم عن أي محاولة للتفكير "الغيري". ومع تراجع التفكير الغيري، وتصاعد أولوية المصلحة الذاتية، يصبح وجود الآخرين غير ضروري، أو غير مؤثر، وقد يصل ذلك إلى حد زوال العبء النفسي المرتبط بقرار التضحية بهم، فغياب التواصل يساعد على فقدان الإحساس بوجود الآخرين، ومن ثم بأهميتهم. ومن هنا نفهم لماذا يثير "التواصل" قضايا أخلاقية؛ فالتواصل الاجتماعي ليس مهمًا من منظور المشاركة في المعلومات، واتخاذ القرارات الملائمة إزاء التهديدات فحسب، وإنما من زاوية الاعتراف المتبادل، والاقتناع بحق الآخرين في الوجود أيضًا.

ب- الإدانة بوصفها وضعًا افتراضيًا

يبدأ نموذج معضلة السجين من وضع افتراضي، مفاده وجود فردين في حالة إدانة، ثم تتدفق بقية التفاصيل بعد ذلك؛ لتشرح ما يتعلق

---

18 تمّ تطوير أنموذج معضلة السجين داخل المركز البحثي الأميركي الشهير RAND على يد كل من ميرل فلود Merrill Flood، وميلفن دريشر Melvin Dresher، في إطار أبحاثهما الخاصة بما بات يُعرف بنظرية المباريات، غير أن تسمية هذه التجربة باسمها الحالي يعود إلى ألبرت تاكر Albert W. Tucker، انظر:

Siang Yew Chong, "Iterated Prisoner's Dilemma and Evolutionary Game Theory," in: Graham Kendall, Siang Yew Chong & Xin Yao, *The Iterated Prisoners' Dilemma: 20 Years On* (Singapore: World Scientific, 2007), p. 23.

19 Joseph Nye Jr., *Understanding International Conflicts: An Introduction to Theory and History* (New York: Longman, 2007), p. 16.

بكيفية الإيقاع بهما، ودفعهما إلى الاعتراف. إن هذا الوضع الاستهلالي من الإدانة المبدئية التي يوجد في ظلها الأفراد يعبر عن وضع قريب من أوضاع المواطنين في كثير من أنظمة الاستبداد، ففي إطار هذه الأنظمة عادة ما يكون المواطن "مدانًا تحت الطلب"، على المعنيين المجازي والحقيقي؛ فعلى المعنى المجازي، يكون الفرد مدانًا لأنه لم يقدم ربما فروض الولاء الكافية، فلم تكن موافقته وتأييده للنظام في المستوى المطلوب، أو لأنه يكون قد تلبس بـ "سلوك معارض" في أحد السياقات، كأن يكون قد أظهر احتجاجًا ضمنيًا، أو رفضًا غير مباشر. وهنا قد لا يدان أو يعاقَب مباشرة، وإنما يُكيَّف وضعه، على أنه مدان محتمل، بحيث تكون إدانته جاهزة ومعدة، في انتظار التفعيل والاستدعاء وقت اللزوم.

أما على المستوى الحقيقي، فنظرًا إلى حالة الانغلاق السياسي والتضييق الاقتصادي والاجتماعي، فإن من الوارد جدًا، بالنسبة إلى أيّ مواطن، أن يتورط بالفعل في مخالفة أو أكثر، وهذا ما يجعل منه متهمًا حقيقيًا. ومن المهم ملاحظة أن الأنظمة الاستبدادية عادة ما تنزع إلى عدم تحديد المعايير المقبولة للسلوك على نحو دقيق، أو تضع تعريفات عامة وغامضة، أو ضيقة وخانقة، بحيث يمكن انتهاكها جهلًا أو خطأ، فعدم الكفاية في وضع معايير سليمة، أو عدم الرغبة في ذلك، يفتح باب الانتهاكات على مصراعيه، وهو ما يؤكد وضعية الإدانة في حق المواطن الذي يجهل كيفية الوفاء بهذه المعايير الغامضة، أو يجهل وجودها أصلًا. ومن ناحية أخرى، فإن الأنظمة المستبدة "عادة ما تستفيد من الالتباس التشريعي والقانوني بحيث تسن قوانين ذات صبغة جنائية ثم توظفها في مواجهة كافة أشكال المعارضة السياسية والأيديولوجية"[20].

ج- اللا-بدائل

يثير النموذج فكرة البدائل المنقوصة، أو اللا-بدائل أيضًا، فالبدائل في إطار النموذج (في معظمها) تخير السجينين بين مدد مختلفة للسجن، بمعنى أنها ليست بدائلَ بين ما هو سيئ وما هو جيد، وفق ما يقتضيه التعريف الطبيعي لكلمة بدائل، ولكنها بدائل تتردد بين السيئ والأسوأ، وهذا ما يتيح للمحقق/ السلطة أن يمارس على السجينين لعبة تخيير متعسفة.

منطق اللا-بدائل مطابق بدرجة كبيرة لمنطق المساومة في إطار الأنظمة الاستبدادية، فهذه الأنظمة تحدد للأفراد عادةً بدائل شحيحة للاختيار في ما بينها، والأفدح أن بعضها يكون أسوأ من بعض، فأنظمة الاستبداد تخير مواطنيها غالبًا بين القبول بالاستبداد، أو الوقوع في الفوضى، فيما يطلق عليه بعضهم اسم صفقة فاوست[21]. ففاوست الذي ضحى بمصيره لأجل أن ينال سعادة غير مؤجلة، خسر مصيره، ولم يحصل على السعادة العاجلة التي منّى نفسه بها. ويبدو أن أنظمة الاستبداد تعقد مع شعوبها صفقة مماثلة، فهي تعدهم بأن توفر لهم الأمن والاستقرار، مقابل تخليهم عن حرياتهم. ولكن، كما في صفقة فاوست الخاسرة، يؤدي القبول بهذه الصيغة، في كثير من الأحيان، إلى فقدان الحرية والأمن معًا[22].

واستطرادًا مع مجاز صفقة فاوست؛ كما أن السعادة (المؤقتة) التي يمنحها "الشيطان" لفاوست في القصة تحوي بذرة الشقاء في داخلها، فإن الأمن الذي تَعِد أنظمة الاستبداد رعاياها به ينطوي بدوره على نقيضه من الخوف، فالأمن الموعود لا يتحقق إلا بالتخويف من المعارضة "الهدامة"، ومن التعددية "المؤدية إلى الفوضى"، ومن قوى الخارج "المتربصة"، ومن قوى الداخل "المتخفية" ... إلخ؛ ولهذا، فإن فاتورة الأمن في ظل الاستبداد تشتمل على التلبس بصفات الخوف من الآخر وكراهيته، ومن ثم الانصياع للرأي الواحد الذي يُفترض أن يكفل الاستماع إليه النجاة من مصادر الخوف التي لا تنتهي[23].

د- غياب المعلومات

أحد المعاني الواضحة في نموذج السجين أن عدم القدرة على اتخاذ القرار السليم متعلق بغياب التواصل الذي هو الوجه الآخر لغياب المعلومات؛ لذلك، فإن معضلة السجين تبدو معضلة معلوماتية في جزء أساسي منها. إذ إن المعلومات، في إطار النموذج، مصدرها الوحيد هو المحقق الذي يملك، لو أراد، أن يكون همزة وصل بين الطرفين، ولكنه على العكس يمتنع من تقديم أي نوع من العون للسجينين؛ بهدف وضعهما في إطار حالة من العمى المعلوماتي، وسلبهما أي قدرة على الفعل الإيجابي، وحصرهما في إطار عدد من البدائل المحددة سلفًا.

والأمر نفسه يحدث في إطار الأنظمة الاستبدادية؛ فنتيجة لغياب "التواصل" بين المجتمع والسلطة، يتعذر على الأفراد "الوصول" إلى المعلومات، ومن ثم يتعذر عليهم "التوصل" إلى حلول ملائمة لمشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن ناحيتها، تعمل أنظمة الاستبداد على الحفاظ على هذا الوضع من خلال

20 ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**، ترجمة علي مقلد (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990)، ص 38.

21 إشارة إلى الحكاية الشهيرة التي تحمل اسم "الدكتور فاوست"، وقد بدأت قصة شعبية ألمانية قبل أن تُعالج أدبيًا، ثم تمثل مرات عدة على المسارح الأوروبية، ابتداء بالمسرح الإنكليزي في الفترة 1588-1593.

22 Geof Wood, "Staying Secure, Staying Poor: The Faustian Bargain," *World Development*, vol. 31, no. 3 (March 2003), pp. 455-471.

23 Jill Crystal, "Authoritarianism and its Adversaries in the Arab World," *World Politics*, vol. 46, no. 2 (January 1994), p. 267.

تذكير مواطنيها بحقيقة كونهم غير قادرين على تصور، أو اقتراح، أي حل لمشكلاتهم (في إطار من النبوءات المحققة لذاتها)، وذلك بحجة أنهم لا يعون حجم التحديات التي تواجهها أوطانهم، ولا يقفون على "المعلومات الكافية". تكمن المفارقة هنا في أن هذه الأنظمة نفسها هي التي تحرص على عدم توفير "المعلومات الكافية" للأفراد، وتمارس في شأن المعلومات نوعًا من الاحتكار، لتظهر دومًا بمظهر الطرف الأقدر على التصرف، واتخاذ القرارات في وقت الأزمات[24].

مما سبق يظهر أن ثمة منطقًا مشتركًا بين ممارسات أنظمة الاستبداد، وتفاصيل معضلة السجين، يتمثل في السعي لإذكاء حالة من "انعدام الثقة" و"عرقلة التواصل" بين المواطنين، وخلق أجواء تشبه أجواء السجن العام، بحيث يستشعر كل طرفٍ في إطارها مشاعر التوجس والقلق، والخشية من بقية الأطراف، فيقبل الجميع بمنطق الخسارة الجزئية (الناتجة من غياب الثقة والتواصل)؛ تجنبًا لما يظنونه الأسوأ (الفوضى التي يمكن أن تنتج من تحديهم للمستبد)[25].

ثانيًا: من معضلة السجين إلى معضلة السجان

كما يحمل نموذج معضلة السجين تفسيرًا لميكانيزمات الاستبداد، فإنه يتضمن، في الوقت نفسه، أسلوبًا للخروج من أسرها. فإذا كان لب المعضلة، كما ناقشناها، يكمن في غياب الثقة والتواصل بين السجينين، فيمكن تصور أن حلها يكمن في "تعاون" السجينين، وتصديرهما معضلتهما إلى المستبد نفسه، بحيث تنقلب معضلة السجين إلى "معضلة للسجان".

1. مضمون معضلة السجان/ المستبد

معضلة "السجان" وصف مجازي، تستخدمه هذه الدراسة للإشارة إلى النموذج المعروف في الأدبيات ذات الصلة باسم "معضلة المستبد" Dictator's Dilemma[26]، وتشير إلى "الأزمة" التي يجد بعض أنظمة الاستبداد نفسه متورطًا فيها؛ بفعل شيوع تقانات الاتصالات والمعلومات بين المواطنين[27]. وهذه الأزمة/ المعضلة تشير إلى مقلوب معضلة السجين، ففي مواجهة أساليب المستبد القائمة على إضعاف الثقة والتواصل بين الأفراد، تأتي التقانات الشبكية لتمكّن الأفراد، وفق ما يفترض النموذج، من تجسير المسافات، وتقوية عوامل الثقة بينهم؛ الأمر الذي يمكن أن يخلق معضلة للسجان/ المستبد.

ويراهن بعضهم على أن هذه المعضلة هي قَدَر الأنظمة الاستبدادية التي اختارت (أو أُرغمت على) الدخول في عصر المعلومات والاتصالات المفتوحة، واستفادت من القدرات الواسعة للتقانات الشبكية[28]. فعند المفاضلة بين تبني آخر التطورات في مجال تقانات المعلومات والاتصالات، والاستفادة مما تحمله من وعود اقتصادية مؤكدة (مع ما يثيره ذلك من مخاطر الانفتاح المعلوماتي)، وبين رفض هذه التقانات، والمغامرة بالتخلف الاقتصادي المترتب على ذلك (ولكن مع الحفاظ على شكل الاستقرار الداخلي)، تجد هذه الأنظمة نفسها مرغمة على الانحياز إلى البديل الأول[29].

2. موقع التقانة الشبكية في إطار نموذج معضلة السجان/ المستبد

القول بأن معضلة السجان/ المستبد هي المعكوس المنطقي لمعضلة السجين يفترض ضمنًا أن الأخيرة قابلة للحل، وهذا لم يعد طموحًا نظريًا فحسب؛ فتجريبيًا أمكن إثبات أنه من خلال تكرار الوقوع في الأزمة نفسها تتولد ظروف يمكن الاستفادة منها في تعويض غياب التواصل والثقة[30]، فقد توصل باحثون (باستخدام نماذج حاسوبية) إلى أن الفرقاء، في إطار معضلة السجين، يمكن أن يستفيدوا، على نحو أفضل، من خلال "تبادل الثقة"، وأن الاستمرار في الفشل يدفعهم إلى قناعة مفادها أن التعاون أفضل من الوشاية. وما يساعد على الوصول إلى هذه القناعة أن معضلة السجين على المستوى الواقعي لا تحدث مرةً فقط، وإنما تتكرر بين الأشخاص أنفسهم، أو يمارسها أشخاص، بينما يلاحظ آخرون نتائج تفاعلهم فيستفيدون منها. هذا

24 Andreas Schedler, *The Politics of Uncertainty: Sustaining and Subverting Electoral Authoritarianism* (Oxford: Oxford University Press, 2013), p. 54.

25 Tom Burns & Walter Buckley, "The Prisoners' Dilemma Game as a System of Social Domination," *Journal of Peace Research*, vol. 11, no. 3 (September 1974), p. 223.

26 Christopher Kedzie, "Communication and Democracy: Coincident Revolutions and the Emergent Dictators" California: Rand Corporation, 1997, accessed on 28/3/2019, at: https://bit.ly/2UZNcLc

27 Philip Howard, Sheetal D. Agarwal & Muzammil M. Hussain, "The Dictators' Digital Dilemma: When Do States Disconnect Their Digital Networks?" *Issues in Technology Innovation*, Brooking, no. 13 (October 2011), accessed on 27/3/2019, at: https://brook.gs/2TTBgdp

28 Clay Shirky, "The Political Power of Social Media: Technology, The Public Sphere, and Political Change," *Foreign affairs*, vol. 90, no. 1 (January 2011), pp. 28-41.

29 George P. Shultz, "New Realities and New Ways of Thinking," *Foreign affairs*, vol. 63, no. 4 (Spring 1985), pp. 705-721.

30 David M. Kreps et al., "Rational Cooperation in the Finitely Repeated Prisoners' Dilemma," *Journal of Economic Theory*, vol. 27, no. 2 (August 1982), pp. 245-252.

فضلًا عن أن التفاعلات في حالة المجتمعات تكون من الكثافة بحيث يمكن اكتشاف فوائد التعاون على نحو أسرع[31].

وهنا تحديدًا، يأتي دور "التقانة الشبكية" التي تساعد على توسيع رقعة التواصل المجتمعي، والتخلص من فردية التفكير والمصلحة والقرار. فمع الدخول في عصر الاتصالات الشبكية، تضاعف عدد مستخدمي تقانات المعلومات والاتصالات في سنوات معدودة، وكان من شأن هذا التوسع الهائل أن يسرع من عملية التعلم، وأن يجعل نتائجها أوضح.

3. كيف تعمل معضلة المستبد؟

من المفهوم أن الجماعات المنظمة التي تحتفظ بشبكة مستقرة من العلاقات بين أفرادها، تكون أكثر فاعلية في اتخاذ القرارات الجماعية؛ نظرًا إلى وجود طرق نسقية تستخدمها في توجيه أفعال أعضائها. ولما كانت الشعوب تقع غالبًا في خانة الجماعات غير المنظمة، أو غير المنضبطة، في إطار بنى قادرة على الفعل الجماعي، فإنها عادة ما تفشل في اتخاذ قرارات جماعية، كتلك التي تحتاج إليها لمقاومة الاستبداد[32].

يمكن النظر إلى التقانة الشبكية بوصفها حلًا تعويضيًا، تلجأ إليه تيارات المعارضة الجماهيرية لعلاج جانب من النقص التنظيمي، وغياب الشكل المؤسسي لديها؛ الأمر الذي يتيح لها القدرة على اتخاذ القرارات الجماعية على نحو منسق، كالقيام بالأعمال الاحتجاجية، والحملات الإعلامية، التي كانت في الماضي أشد ارتباطًا بالجماعات المنظمة، مثل حركات المعارضة التقليدية من أحزاب وغيرها.

من ناحية أخرى، فإنه بشيوع التقانات الشبكية يصبح نطاق الاتصالات أشد كثافة وأكثر تشاركية؛ الأمر الذي يترتب عليه أن يصبح المنخرطون في هذا النشاط أقدر على الوصول إلى المعلومات، وأقدر على تبادلها في ما بينهم. ومن المفترض أن الأفراد الأقدر على الوصول إلى المعلومات وتبادلها يمكنهم (على الأقل نظريًا) أن يحدّوا من قدرة الأنظمة الاستبدادية على التصرف من دون رقابة. فالأنظمة المعتادة على احتكار حق الفعل العام تغدو في حاجة إلى أن تبرر أفعالها، أو أن تشرح لمواطنيها سبب اختلاف سياساتها مع ما تحت أيديهم من معلومات[33].

وينبغي ألّا ننسى أنه في المجتمعات الشبكية يعثر الأفراد ذوو الاهتمامات المشتركة بعضهم على بعض بسهولة أكبر، فيحطمون القيود الرسمية التي تمنع تجمعهم "بدون تصريح مسبق"، ويصير في إمكانهم التواصل عبر الفضاء الافتراضي، من دون أن يوجَدوا داخل الحيز الجغرافي نفسه، ومن ثم من دون الخضوع للاشتراطات الأمنية التي تفرضها الأنظمة على الاجتماع والتجمهر. وبحرية اجتماع الأفراد تتصاعد موضوعات الحوار بينهم، فتتجاوز الشأن الخاص إلى الشأن العام، ومنه إلى مساءلة الأوضاع السياسية، وتقييم أداء من بيده مقاليد السلطة والحكم.

وهنا يمكن أن تنبثق الثقة، بوصفها منتجًا اجتماعيًا Social Construct، فمن خلال الانخراط في شبكة من العلاقات المكثفة والمتكررة يصبح توقع ردود الأفعال ممكنًا، ومن ثم تصبح الثقة بمواقف الآخرين ممكنة أيضًا. وتكرار التجربة يسمح بتأكيد هذه الثقة، ولا سيما إذا أسفر التفاعل عن أنماط، وجرى وفق قيم تضفي على هذا التفاعل معنى، وتكتسب في ذاتها معاني إضافية من خلال التفاعل المطرد[34].

اكتسب هذا التحليل النظري لمضمون "معضلة المستبد" صدقية معتبرة، من خلال عدد من الحالات الواقعية التي استُخدمت فيها التقانة الشبكية بنجاح معقول، في مواجهة أنظمة أو قرارات استبدادية، حاولت تهميش الجماهير، مستغلة افتقارهم إلى القدرات التنظيمية؛ فإذا بالتقانات الشبكية تعوض هذا النقص، وتمكّن الأفراد من اتخاذ قرارات جماعية منظمة في أزمنة قياسية، فاجأت أنظمة الاستبداد، وتركتها في خانة ردة الفعل[35]، على نحو ما تستعرض الفقرات التالية.

ثالثًا: حالات عملية تهدد فيها موقع المستبد بفعل التقانة الشبكية

1. حالة الفلبين عام 2001

خلال عام 2001، كانت الفلبين تشهد انحرافًا حادًا عن تقييمها بأنها دولة حرة، وهو ما جعل العديد من الدراسات يشير إلى أنها دولة ذات نظام ديمقراطي معيب Flawed/ Defective Democracy[36]؛

31 Robert Axelrod, "The Evolution of Strategies in the Iterated Prisoner's Dilemma," in: Cristina Bicchieri, Richard C Jeffrey & Brian Skyrms (eds.), *The Dynamics of Norms* (New York: Cambridge University Press, 1997), pp. 1-16.

32 Philip N. Howard & Muzammil M. Hussain, *Democracy's Fourth Wave? Digital Media and the Arab Spring* (Oxford/ New York: Oxford University Press, 2013), p. 36.

33 Ora John Reuter & David Szakonyi, "Online Social Media and Political Awareness in Authoritarian Regimes," *British Journal of Political Science*, vol. 45, no. 1 (January 2015), pp. 29-51.

34 Paula Bialski & Dominik Batorski, "From Online Familiarity to Offline Trust: How a Virtual Community Creates Familiarity and Trust between Strangers," in: Panayiotis Zaphiris & Chee Siang Ang (eds.), *Social Computing and Virtual Communities* (New York: CRC Press, 2010), p. 179.

35 Manuel Castells, *Communication Power* (Oxford/ New York: Oxford University Press, 2009), pp. 24-25.

36 Aurel Croissant, "From Transition to Defective Democracy: Mapping Asian Democratization," *Democratization*, vol. 11, no. 5 (December 2004), p. 161; Miguel Reyes, "Rating Philippine Democratization: A Review of Democratization Metrics," *Asian Democracy Review*, vol. 1 (January 2012), pp. 182-198.

حيث كانت سياسات رئيسها جوزيف استرادا مشوبة بصفات استبدادية صريحة، وكان يتّهمه خصومه بإساءة استغلال السلطة، وتقويض حرية التعبير، وعدم الجدية في إجراء إصلاحات اقتصادية. ومن ناحية أخرى، كانت الانتخابات التي شهدها عهده مشوبة بالتزوير، والتدخل الواضح لأجهزة الأمن، حتى إن الموسوعة البريطانية اعتبرت رئاسته بمنزلة انقلاب على المرحلة الإصلاحية التي بدأها سلفه فيدل راموس[37].

بدأت الاحتجاجات ضد استرادا في التصاعد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، حين وجّه مجلس النواب الفلبيني تهمتي الرشوة والفساد إليه، عبر إجراءات رسمية لمحاسبته، واستمرت حتى 16 كانون الثاني/ يناير 2001، عندما صوّت نواب موالون له من أجل تنحية دليل إدانة رئيسٍ ضده[38]. فكانت هذه هي "القشة" التي قصمت ظهر المعارضة الشعبية؛ إذ تجمع آلاف الفلبينيين الغاضبين، بعد أقل من ساعتين من إعلان هذا القرار، في شارع إبيفانيو دي لوس سانتوس Epifanio de los Santos المعروف اختصارًا باسم "إدسا"، في العاصمة مانيلا احتجاجًا على محاولة تمكين استرادا الفرار من العدالة[39].

أُعدّ الاحتجاج الشعبي، في جزء أساسي منه، من خلال "رسائل نصية"، تضمنت عبارة "اذهب إلى إدسا، مع ارتداء الأسود"، واستعاض المحتجون عن غياب القدرات التنظيمية بالتنسيق الرقمي، وتمكنوا من اتخاذ مواقف جماعية قبل أن يستوعب النظام حقيقة ما يجري، فتضاعف الحشد بسرعة، حتى وصل خلال أيام قليلة إلى أكثر من مليون شخص؛ ما أدى إلى اختناق حركة المرور وسط العاصمة الفلبينية، وإصابة الحياة بالشلل. وبعد أربعة أيام من الاحتجاجات الجماهيرية المتواصلة، اضطر استرادا إلى مغادرة قصر الرئاسة، قبل أن تعلن المحكمة العليا خلو منصبه، وتُنصَّب نائبته المستقيلة وزعيمة المعارضة، غلوريا أوريو، رئيسًا للبلاد؛ لتنتصر حركة شعبية ولدت من رحم تقانات شبكية، لم تؤخذ مأخذ الجد منذ البداية[40].

اللافت أن حركة مناهضة استرادا قد نجحت باستخدام التقانة الشبكية في تنظيم تظاهراتها الضخمة، من دون حاجة إلى الإجراءات التنظيمية المعقدة الطويلة التي تحتاج إليها الحركات الاحتجاجية التقليدية، لتصبح تجربة الفلبين باكورة الاحتجاجات المدعمة تقانيًا، ويصبح استرادا أول رئيس تسهم تقانات التواصل الاجتماعي في إطاحته؛ حتى إنه في تصريح لاحق عزا مصيره السيئ إلى جيل الرسائل النصية the text-messaging generation[41]، ويصبح في الوقت ذاته أول من يتجرع آثار معضلة المستبد/ السجان على نحو عملي، وهو ما أوجد نوعًا من الأمل في بلدان أخرى في إمكانية نجاح تجربة الاحتجاج الشعبي المدعم تقانيًا فيها.

ما يبرزه النموذج الفلبيني هو إمكانية تهاوي سيناريوهات معضلة السجين أمام تقنيات "معضلة السجان/ المستبد"، فعلى الرغم من نجاح نظام استرادا في خلق "أزمة ثقة"، انعكست في صورة انقسام شعبي حاد، بين من رأوا في التظاهرات تعبيرًا عن مؤامرة تستهدف الرئيس الشرعي، ومن رأوا فيها تعبيرًا عن حالة من الإحباط الحقيقي من أداء سياسي يتقلب بين الفساد والفشل، وعلى الرغم من نجاح استرادا في تكوين دائرة من أصحاب المصلحة في بقائه، وهي الدائرة التي تفرع منها هؤلاء الذين صوتوا من أجل عدم الاطلاع على أدلة إدانته (بحجة أنها لم تكن جزءًا من الدعوى المتعلقة بالإقالة)، فإن الزخم الذي أحدثه الحراك الجماهيري قد قاد الأمور إلى مسار مغاير لما كان استرادا وأعوانه يقودون البلاد إليه؛ ما أوقعه في معضلة حقيقية، اضطرته إلى مغادرة موقعه في السلطة، بالرغم من تأكيده أن ما شهدته البلاد، بعد تظاهرات إدسا، يُعدّ من وجهة نظر قانونية غير دستوري[42].

غير أنه يتعين القول إن النهاية السعيدة للحراك الشعبي في الفلبين لم تكن لتكتمل، لو لم يسحب الجيش الفلبيني، في 19 كانون الثاني/ يناير 2001، دعمه لاسترادا، ويدفع نائبه غلوريا أوريو. وهذا يطرح جدلية العلاقة بين القوة الناعمة والقوة الخشنة إلى الواجهة، ويفتح الباب أمام أن تؤخذ في الاعتبار وجهةُ نظر تذهب إلى أن التقانة الشبكية قد لا تملك "بمفردها" حسم معطيات تفاعل تحكمه قواعد السياسة العليا[43].

2. حالة الصين عام 2008

اندلعت احتجاجات جماهيرية واسعة في الصين، في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع في مدينة سيشوان في أيار/ مايو 2008، وبلغت حصيلة ضحاياه نحو تسعين ألف قتيل، وخمسة ملايين مشرد، وكان

37 *Philippines: At a Glance: 2001-02*, *Country Report* (March 2001).

38 Rita Safranek, "The Emerging Role of Social Media in Political and Regime Change," *ProQuest Discovery Guides* (March 2012), p. 3.

39 Michael Bociurkiw, "Revolution by Cell Phone," *Forbes*, vol. 168, no. 5 (2001), p. 28.

40 Manuel Castells et al., *The Mobile Communication Society: A Cross-Cultural Analysis of Available Evidence on the Social Uses of Wireless Communication Technology* (Los Angeles: University of Southern California, Annenberg School for Communication, 2004), pp. 205-206.

41 Gerard Goggin, *Cell Phone Culture: Mobile Technology in Everyday Life* (Routledge/ New York: Routledge, 2012), p. 78.

42 *Philippines: At a Glance: 2001-02*, *Country Report* (March 2001).

43 John Aglionby, "Filipinos Rally to Oust The President," *The Guardian*, 20/1/2001, accessed on 21/3/2019, at: http://cutt.us/aUc5t

المتظاهرون في الأساس من الآباء والأمهات الذين فقدوا أطفالهم بفعل انهيار المدارس التي بُنيت بناءً سيئًا، نتيجة التواطؤ بين شركات البناء والحكومة المحلية. قبل وقوع الزلزال، كان الحديث عن الفساد في صناعة البناء في البلاد يتم سرًا. ولكن عندما انهارت المدارس، بدأ المواطنون في تبادل المعلومات عن حجم الفساد، ومن ثم الدعوة إلى تنظيم احتجاجات، من خلال أدوات وسائل التواصل الاجتماعي[44].

في البداية، سمحت الحكومة الصينية للصحافة بتناول الحادثة، لكنها تراجعت فجأة وبدأت في تعقب الصحافيين والقبض على المتظاهرين، وذلك عندما أصبح واضحًا أن هؤلاء يطالبون بإصلاح حقيقي، وليس بتعويضات من الدولة فحسب. ومن وجهة نظر الحكومة الصينية، لم يكمن التهديد في أن المواطنين قد أصبحوا على بينة من الفساد المستشري، وإنما كان التهديد الحقيقي، من وجهة نظر بكين، يكمن في الآثار المحتملة، إذا ما أصبح هذا الوعي الجماهيري "مشتركا"؛ إذ سيتعين عليها في هذه الحال أن تسن إصلاحات، أو أن تستجيب بطريقة تثير مزيدًا من الوعي لدى المواطنين.

وقد ظهر من خلال أزمة زلزال سيشوان كيف أن النظام الصيني الحاكم يوظف معظم تقنيات معضلة السجين. ففضلًا عن الأجواء الضاغطة التي تعرقل التواصل والثقة بين الأفراد، وتحول بينهم وبين القدرة على الاحتجاج الجماعي المنظم، يفرض النظام على الأفراد حالة من الإدانة الاستباقية تحول بينهم وبين المطالبة بحقوقهم المشروعة. ففي أعقاب أزمة المدارس المنهارة، كان على الأسر المنكوبة القبول بوضع الإدانة المترتبة على كون كثير من ضحاياهم قد صنفتهم الحكومة الصينية أطفالًا غير شرعيين؛ لأنهم ولدوا بمخالفة قاعدة "الطفل الواحد". ومن هنا تمثل التعويض الذي منحته الحكومة الصينية للأسر في إسقاط أقساط الغرامة المستحقة عن الطفل (غير الشرعي) الذي قضى بفعل هذه الانهيارات (مع عدم التزام الحكومة إعادة الأقساط التي سددتها أسرة الطفل المتوفى بالفعل قبل موته!)[45].

وتعكس المفارقة السابقة خاصية أخرى لنموذج معضلة السجين، وهي خاصية اللا-بدائل. فالفرد في مواجهة النظام الاستبدادي عليه أن يخضع لحقيقة عدم وجود بدائل إيجابية، وأن يقبل بتقليل خسارته الكلية وحسب، إن أمكن، على اعتبار أن ذلك هو أفضل المتاح. ففي إطار سياق من البدائل الشحيحة، والسلبية في معظمها، يصبح الطرف الذي يجني أقل خسائر هو الفائز، أو على الأقل الأوفر حظًا من غيره.

وإضافة إلى هذه الخصائص، هناك خاصية غياب المعلومات أيضًا، وتُرجمت إلى حالة من التعتيم مارستها الحكومة على نتائج التحقيقات حول حدود مسؤولية الأطراف المختلفة في أزمة انهيار المباني المدرسية. فقد استصدرت السلطات الصينية أحكامًا بالسجن للصحافيين الذين خالفوا سياسة التعتيم الإعلامي، ومارست إجراءات صارمة للتحكم في محتوى الإنترنت المتعلق بهذه الأزمة. وعمومًا تحدِّث الحكومة الصينية تقنياتها المستخدمة في مراقبة الإنترنت دوريًا، وتجنّد معلقين تابعين لها وتدربهم لنشر ملاحظات مؤيدة للحكومة الصينية على شبكة الإنترنت، بعض التقديرات تقدر عددهم بما يفوق مئتي ألف معلق[46].

وتحدد إدارة الدعاية المركزية الموضوعات التي لا يمكن للصحافيين المحليين تناولها، وتشمل هذه الموضوعات أي حديث عن العيوب في النظام القانوني الصيني، والإجـراءات التي تتخذ ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وعيوب المرافق العامة، والإجراءات القمعية في التبت. كذلك أصدرت الحكومة لوائح تقييدية جديدة عام 2007، تسمح بإلغاء تراخيص أي وسيلة إعلام تنشر تقاريرها الإعلامية من دون إذن مسبّق[47].

وأمام هذه الإجراءات الهائلة لفرض التحكم، فإن العنصر الإيجابي الوحيد الذي يمكن الإشارة إليه، في حالة زلزال مدينة سيشوان، هو أن انتشار مظاهر التقانة الشبكية قد جعل مهمة الحكومة الصينية في القيام بإجراءات أشد قمعًا وأوسع نطاقًا أصعب، وهو ما يعدّ في حد ذاته انتصارًا (وإنْ كان محدودًا) للمجتمع المزود بالقدرات الشبكية، في مواجهة واحد من أعتى النظم الاستبدادية في العالم[48].

3. حالة مولدوفا عام 2009

في عام 2009، فقد الحزب الشيوعي موقعه في السلطة، بعد أن أعلن فوزه في الانتخابات البرلمانية التي جرت في نيسان/ أبريل من العام نفسه، وسط مزاعم واسعة بالتزوير، والتحيز الإعلامي، وتهديد المعارضة، وتعبئة موارد الدولة لصالح الحزب الحاكم؛ الأمر الذي أثار احتجاجات شعبية واسعة، كانت أغلبية المشاركين فيها من الشباب. وقد ردت الشرطة باستخدام العنف، ومارست كثيرًا من الانتهاكات على المتظاهرين[49].

44 Asian Intelligence, "Internet and Social Networking as Forces for Political Change," *Political & Economic Risk Consultancy Ltd*, no. 821 (February 2011), accessed on 21/3/2019, at: http://bit.ly/2JKjSXU

45 "Olympics Deliver Blow to Press Freedom in China," Freedom House, 30/7/2008, accessed on 24/3/2019, at: http://bit.ly/2TyFK8E

46 Ibid.

47 Ibid.

48 Athina Karatzogianni, *Firebrand Waves of Digital Activism 1994–2014: The Rise and Spread of Hacktivism and Cyberconflict* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2015), p. 49.

49 Freedon House, *Freedom in the World 2010, Moldova*, accessed on 24/3/2019, at: http://bit.ly/2TtjHQx

كانت حملة الاحتجاجات الجماهيرية قد نُسّقت من خلال الرسائل النصية، وعبر شبكات التواصل الاجتماعي[50]، حيث دعت الرسائل النصية المتظاهرين إلى التجمهر في أكبر ميادين العاصمة كيشيناو؛ لتحدي محاولة الحزب الشيوعي البقاء في السلطة. وقد أتاحت أدوات الاتصال الشبكي الفرصة أمام المحتجين للتواصل اللازمني، وصُدّرت وإنْ جزئيًا المشكلات التي كان يعانيها المجتمع إلى النظام الحاكم نفسه؛ إذ انهار جدار العزلة الذي كان قائمًا بين الأفراد، وأصبح النظام نفسه في حكم المعزول داخليًا، ومن ثم خارجيًا.

ومن ناحية أخرى، نجحت قنوات الاتصال الجديدة في إيجاد مناخ من الثقة بين المحتجين، مبعثه اتحاد المطالب والهدف، ما أدى إلى انكماش قدرة المستبد (الحزب الشيوعي في هذه الحالة) على التحكم والسيطرة، على الرغم مما اتخذه من إجراءات حاول من خلالها إظهار استمرار إمساكه بمقاليد الحكم. وقد تمثلت هذه الإجراءات في الأساس في حجبه كثيرًا من المواقع الإخبارية ومواقع المعارضة على الإنترنت وتعطيلها، فضلًا عن حملة من القمع والمتابعة القضائية المسيسة لمن شاركوا في الاحتجاجات[51].

ومع تراكم الضغوط الداخلية والخارجية، فقد الحزب الشيوعي موقعه في السلطة. وفي العام التالي مباشرة وبعد إجراء انتخابات أكثر شفافية بعيدًا عن سيطرة الحزب الشيوعي وإدارته، تحسنت مؤشرات الحقوق السياسية في مولدوفا، وارتفع من ثم تصنيف الدولة على مؤشرات الأنظمة الحرة. وبأثر رجعي يبدو من المستحيل تصور إمكانية فقدان الحزب الشيوعي المولدوفي السلطة بعد انتخابات عام 2009 وتحوله إلى مقاعد المعارضة، من دون التأثير الذي تركته، من بين أشياء أخرى، أدوات التقانة الشبكية[52].

رابعًا: المستبدون لا يرفعون الراية البيضاء بسهولة

قد يوحي العرض السابق للحالات التي استُخدمت فيها التقانة الشبكية في تقويض الاستبداد، أو على الأقل تحديه، بأن تراجع الأنظمة الاستبدادية في عصر تقانات التشبيك هو أمر حتمي. ولكن هذه نتيجة متعجلة بعض الشيء؛ فالحاصل أن أنظمة الاستبداد لا ترفع الراية البيضاء بسهولة، والقليل منها يستسلم لحتمية السقوط، فعلى الرغم مما سيق من نماذج لأثر أدوات التواصل الاجتماعي وتقنيات الاتصالات الشبكية ودورها، فإن هذا لا يعني أن كل حركة احتجاج جماهيرية تستخدم هذه الأدوات ستنجح حتمًا، أو أن أي نظام تستخدم هذه الوسائل ضده سيسقط بالضرورة. فالأمر الواضح أن الأنظمة الاستبدادية لم تفقد القدرة على الرد، وأنها تسعى بدورها للمبادرة إلى امتلاك وسائل تقانية متطورة، لتحجيم أثر الأدوات التي أصبحت متاحة لخصومها ومعارضيها من الحركات الاجتماعية الجديدة[53].

> تحاول الأنظمة الاستبدادية، وباستخدام المعطيات التقانية نفسها، المحافظة على قدراتها المركزية (أو استعادتها)، عن طريق مضاعفة جرعات المراقبة والتتبع، وتفكيك جماعات المعارضة الجديدة، إما بتعميق الاستقطاب بين هذه الجماعات، أو عن طريق بث بذور الاختلاف داخل كل جماعة

ففي مقابل التحدي الشبكي، تحاول الأنظمة الاستبدادية، وباستخدام المعطيات التقانية نفسها، المحافظة على قدراتها المركزية (أو استعادتها)، عن طريق مضاعفة جرعات المراقبة والتتبع، وتفكيك جماعات المعارضة الجديدة، إما بتعميق الاستقطاب بين هذه الجماعات، أو عن طريق بث بذور الاختلاف داخل كل جماعة على حدة، فضلًا عن نشرها الدعايات السلبية عن المنخرطين في أعمال المقاومة المعلوماتية، عبر ترويج فكرة أن من يتبادلون المعلومات عبر الفضاء الرقمي هم بالضرورة متآمرون على المصالح القومية، وهي الدعاية التي يبدو أنها قد حققت قدرًا من النجاح، على الأقل في النماذج التالية:

1. حالة بيلاروسيا عام 2006

في بيلاروسا (التي توصف بأنها آخر معاقل الاستبداد في أوروبا)، في آذار/مارس 2006، تعثرت الاحتجاجات (المرتبة جزئيًا بالبريد الإلكتروني) التي اندلعت في شوارع العاصمة منسك Minsk، ضد الرئيس ألكسندر لوكاشينكو (الذي يمسك بزمام السلطة منذ عام 1994)،

50 Safranek, p. 3.

51 Alina Mungiu-Pippidi & Igor Munteanu, "Moldova's 'Twitter Revolution'," *Journal of Democracy*, vol. 20, no. 3 (2009), pp. 136–142.

52 Amaro La Rosa, "Social Media and Social Movements around the World," in: Bogdan Pătruţ & Monica Pătruţ (eds.), *Social Media in Politics*, vol. 13 (Cham: Springer, 2014), p. 41.

53 Taylor C. Boas, "The Dictator's Dilemma? The Internet and US Policy toward Cuba," *The Washington Quarterly*, vol. 23, no. 3 (September 2000), p. 58.

رفضًا لنتائج الانتخابات الرئاسية التي أُعلن فيها فوز الأخير بطريقة لم تخلُ من التلاعب بالنتائج[54].

كانت بيلاروسيا قد شهدت تجربة انتخابية نزيهة وحيدة عام 1994، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، وإعلان بيلاروسيا دولة مستقلة، ومنذ ذلك الحين يمسك الرئيس لوكاشينكو بمقاليد الحكم بطريقة شبه فردية، معتمدًا، ضمن أشياء أخرى، على تصدير معضلة أمنية، تصور بقاء نظامه ضمانةً وحيدة لمواجهة فوضى واسعة، يمكن أن تنتقل إلى بيلاروسيا من دول الجوار[55].

وبعد اعتزامه إعادة الترشح لفترة رئاسية ثالثة، احتشد معارضون في شوارع العاصمة، مستفيدين من قدرات الأدوات التقانية في تنظيم عملهم الاحتجاجي، وهو ما استوعبه النظام بسرعة، فقام في اليوم الأول للانتخابات الرئاسية (19 آذار/ مارس) بعرقلة التواصل بين المحتجين، من خلال حجب 37 موقعًا إلكترونيًا معارضًا، ثم قطع خدمة الإنترنت عن المشتركين في مرفق الاتصالات الحكومي Minsk Telephone، فضلًا عن حجب النظام موقع المرشح الرئاسي المنافس أليكساندر ميلينكافيتش Aleksandr Milinkevich[56].

عكست تصرفات النظام الحاكم إدراكه لأهمية الدور الذي تؤديه قنوات التواصل في التقريب بين المحتجين، ومن ثم في خلق حالة من الثقة بينهم؛ لذلك فقد لجأ نظام لوكاشينكو، أول ما لجأ، إلى تعطيل القدرات الشبكية، والحيلولة دون تواصل المحتجين أيًا ما تكن الخسائر الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على مثل هذا القرار. ولجأ النظام أيضًا إلى سياسات القبضة الغليظة، ومن ذلك استخدامه العنف ضد المتظاهرين، وإصدار أحكام بالسجن على العديد من زعماء المعارضة، وقمع الأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام المستقلة، والمؤسسات التعليمية، والنقابات.

وقد آتت إجراءات القمع المادي والمعلوماتي آثارها، بعد أن وضعت حياة المحتجين نفسها على المحك، وقطعت سبل التواصل الافتراضي بينهم. فعلى الرغم من الاعتصام الحاشد الذي استمر خمسة أيام، في ظروف مناخية سيئة، تعثرت أعمال الاحتجاج ضد النظام الاستبدادي القوي، والأسوأ أنها لم تنجح في استثارة تعاطف شعبي أو جماهيري فعّال. وهو الأمر الذي ترك لوكاشينكو أكثر تصميمًا ومقدرة على السيطرة على وسائل التواصل الجديدة، ووقف نشاط مجتمع المعلومات[57].

وتثير النتيجة العكسية للاحتجاجات في التجربة البيلاروسية التساؤل عن مدى قدرة تقانات التشبيك على التأثير في أرض الواقع؛ فبما أنه أمكن، من خلال قرار مركزي مباشر، قطع شبكة الاتصالات الأفقية، وإقامة جدار من العزلة والانقطاع المكاني بين ناشطي المجتمع الشبكي، فإن جميع الإمكانات التي يمكن نسبتها إلى التقانات الرقمية ومجتمعات المعلومات تصبح على المحك. هذا إضافة إلى أن التقانة الشبكية إذا كانت قد نجحت في تحقيق نوع من الثقة والتواصل، فإنها قد فعلت ذلك بين قطاع محدود من المواطنين، بينما ظلت الأغلبية أشد ارتباطًا بخطاب السلطة، وأشدّ اقتناعًا بمعضلة الأمن التي يروج لها النظام، وأكثر استعدادًا لتقبل الرواية الرسمية، التي تصف المحتجين بالفئة المندسة المتلاعبة باستقرار البلاد، من استعدادها للاستماع إلى مطالب المحتجين، والاصطفاف معهم.

2. حالة إيران عام 2009

خلال الانتفاضة الخضراء التي نشبت في إيران، في حزيران/ يونيو 2009، استخدم المتظاهرون كل أداة تنسيق تقانية ممكنة؛ للاحتجاج على الخلل الذي حدث في احتساب الأصوات، وترتب عليه فوز المرشح المحافظ محمود أحمدي نجاد بفترة رئاسية ثانية، متغلبًا على خصمه الإصلاحي مير حسين موسوي[58]. وبدا أن النظام الإيراني على وشك أن يشهد ثورة ثانية، يحل فيها العقل الجمعي، والتنظيم الشبكي، محل القيادة الكاريزمية والتنظيم الهرمي الذي ميز الثورة الأولى.

تدفق المتظاهرون إلى شوارع العاصمة طهران بأعداد ضخمة، مستعينين بالقدرات التنظيمية لأدوات التقانة الشبكية، واندلعت الاحتجاجات على نطاق واسع، وظهر من خلالها، على نحو واضح، كيف أن التنسيق الشبكي يمكن أن يحل محل الطرق التنظيمية التقليدية، ويعوض غياب الشكل المؤسسي للمعارضة الذي تحول دون قيامه القوانين الإيرانية. فمن خلال القدرات الجديدة تمكن المحتجون من بلورة موقف موحد رافض للنتائج الرسمية للانتخابات، وهو ما وسع من نطاق الاحتجاجات وكثافتها، وأغرى شخصيات سياسية بارزة (مثل الرئيس الأسبق محمد خاتمي) بالانضمام إليها،

54 The Economist Intelligence Unit, *Country Report (June 2006), Belarus*, accessed on 24/3/2019, at: http://bit.ly/2CAyjIe

55 Freedom House, *Freedom in the World (2005), Belarus*, accessed on 24/3/2019, at: http://bit.ly/2FyjXKj

56 Ronald J. Deibert, "The Geopolitics of Internet Control: Censorship, Sovereignty, and Cyberspace," in: Andrew Chadwick & Philip N. Howard (eds.), *Routledge Handbook of Internet Politics* (Abingdon: Routledge, 2008), p. 333.

57 Elena Korosteleva, "Questioning Democracy Promotion: Belarus' Response to the Colour Revolutions," *Democratization*, vol. 19, no. 1 (February 2012), pp. 44-45.

58 R. F. Xavier & D. F. Campbell, "The Effects of Cyber-Democracy on the Middle East: Egypt and Iran," in: Elias G. Carayannis, David F. Campbell & Marios Panagiotis Efthymiopoulos (eds.), *Cyber-Development, Cyber-Democracy and Cyber-Defense* (New York: Springer, 2014) p. 148.

والدعوة إلى إجراء استفتاء على شرعية الحكومة. وعلى الرغم من الإجراءات القمعية التي رد بها النظام، استمر المتظاهرون في التظاهر، مستخدمين كاميرات الهواتف المحمولة والإنترنت؛ لتوثيق الانتهاكات التي يتعرضون لها، وللتواصل مع العالم الخارجي، وإيصال صوتهم إلى الجميع[59].

لوهلة بدا أن الانتفاضة الشعبية المدعمة تقانيًا قادرة على تغيير المعادلة السياسية القائمة، وترجمة معضلة المستبد إلى واقع، إذ سهلت الإمكانات التقانية من عثور الأفراد ذوي المظالم المشتركة، بعضهم على بعض. وتجاوزت الاحتجاجات المدعمة تقانيًا النقطة الحرجة التي يمكن القوات الأمنية إخضاعها بسهولة، وبدا أن الأمور قد تحسم لصالح المحتجين. ولكنّ النظام الإيراني كان له رأي آخر، فقد تمكنت قوات الأمن من إسكات صوت المعارضة الشعبية، عن طريق حملة قمع عنيفة، تخللها قطع الحكومة الإيرانية الاتصال بشبكة المعلومات الدولية، وصدور تصريح (يشبه الفتوى) من مرشد الثورة، خامنئي، في 19 حزيران/ يونيو 2009، يدين فيه "الأثر المنحرف" لأدوات التواصل الاجتماعي، ومواقع الإنترنت المشبوهة، على أوضاع إيران الداخلية، ويؤكد مباركته لما تقوم به قوات الأمن من قمع للاحتجاجات السلمية، عبر إجراءات شديدة القسوة[60].

اللافت في رد فعل النظام الإيراني أنه قد تمكن من إسكات صوت المعارضة، ليس بأدواته الخشنة، فحسب، وإنما عن طريق الأدوات الناعمة ذاتها التي استخدمتها جماعات الاحتجاج الجماهيري ضده، فقد استُخدمت أدوات التواصل الاجتماعي، على نحو عكسي، لتعقب الناشطين، من خلال تتبع حساباتهم الإلكترونية وأرقام هواتفهم الخلوية، ليظهر أن التقانة الشبكية، في هذه الحالة، أكفأ في توطيد أركان الاستبداد من الأساليب القديمة، ويظهر من ثم أن التقانة الجديدة ليست في عداء تلقائي مع أهداف أنظمة الاستبداد. وأخيرًا، إن معضلة السجان يمكن ألا تكون قدرًا سلبيًا للأنظمة الاستبدادية، وإنما عنصر قوة مرنة، يضاف إلى مصادر قوتها الخشنة[61].

3. حالة تايلاند عام 2010

على مدار شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 2010، شهدت تايلاند واحدة من أسوأ موجات عنف الشوارع في تاريخها الحديث؛ حيث اشتبكت قوات الأمن مع عشرات الآلاف من المحتجين (القمصان الحمر) المناهضين للحكومة، في قلب المنطقة التجارية في العاصمة بانكوك، وقد قتل خلال هذه الاحتجاجات نحو 90 شخصًا، وجُرح مئات آخرون، قبل أن تفرض الحكومة حالة الطوارئ في بانكوك و23 مقاطعة أخرى، وتوجه تهمة الإرهاب إلى زعماء حركة القمصان الحمر، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق المنفي، ثاكسين شيناواترا Thaksin Shinawatra، وتجمد أصول ممولي القمصان الحمر المشتبه فيهم[62].

اتبعت انتفاضة القمصان الحمر في تايلاند عام 2010 مسارًا مماثلًا للانتفاضة الخضراء في إيران، ولكن على نحو أكثر تسارعًا، ففي 19 أيلول/ سبتمبر (الذكرى الرابعة للانقلاب العسكري على رئيس الوزراء المنتخب شيناواترا) تظاهر نحو 10 آلاف تايلاندي من أنصاره؛ احتجاجًا على الأوضاع الاقتصادية المتردية والفساد السياسي[63]، وذلك باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، واحتلوا وسط مدينة بانكوك، قبل أن تفرق الحكومة التايلاندية المتظاهرين بالقوة المسلحة، وهو ما أسفر عن مصرع العشرات وجرح المئات.

لاحقا شُددت القبضة الحكومية على مظاهر التفاعل الرقمي كافة، وعلى وسائل التواصل الاجتماعي التي جعلت التفكير في مثل هذه الثورة أمرًا ممكنًا. وعقب إعلان حالة الطوارئ حُظر استخدام هذه الأدوات كليًا، وهو ما أعاد المحتجين مضطرين إلى استخدام طرق التواصل التقليدية؛ حتى إنهم اضطروا إلى استخدام مكبرات صوت يدوية للتواصل مع زملائهم في الفاعليات اللاحقة[64].

ولكن لم يكن استمرار الاحتجاجات بهذه الطريقة البدائية ليجدي نفعًا؛ إذ نجحت الإجراءات الحكومية في إضعاف مستوى التواصل، وإعاقة الوصول إلى مصادر المعلومات، ومن ثم سلبت الناشطين أي مقدرة على الفعل الإيجابي، وحصرتهم في إطار عدد من أنواع النشاط القابلة للتوقع، ومن ثم للإجهاض؛ لتُستوعب التحركات الجماهيرية،

59 Freedom House, *Freedom in the World (2010), Iran*, accessed on 24/3/2019, at: http://bit.ly/2U1cHyI

60 Alex Burns & Ben Eltham, "Twitter Free Iran: An Evaluation of Twitter's Role in Public Diplomacy and Information Operations in Iran's 2009 Election Crisis," Paper Presented at Record of the Communications Policy and Research Forum 2009, Network Insight Institute (2009), p. 299, accessed on 25/3/2019, at: https://goo.gl/zZ4kFS

61 James Curran, Natalie Fenton & Des Freedman, *Misunderstanding the Internet* (London: Routledge, 2016), pp. 12, 50

62 Freedom House, *Freedom in the World (2011), Thailand*, accessed on 24/3/2019, at: http://bit.ly/2CBL99b

63 T. Forsyth, "Thailand's Red Shirt Protests: Popular Movement or Dangerous Street Theatre?" *Social Movement Studies*. vol. 9, no. 4 (November 2010), pp. 461-467.

64 Alastair Carthew, "Thaksin's Twitter Revolution: How the Red Shirts Protests Increase the Use of Social Media in Thailand," in: Philip Behnke (ed.), *Social Media and Politics: Online Social Networking and Political Communication in Asia* (Singapore: Konrad-Adenauer-Stiftung, 2010), p. 24.

وتستعيد المؤسسة العسكرية سيطرتها على الأحداث، عبر تفاهمات مع المعارضة، وليتأكد أن ميكانيزمات معضلة السجين لا تقتصر على التأثير النفسي في الأفراد، وإنما تمتلك أنيابًا حقيقية أيضًا، تستطيع بها خلق حقائق مادية على الأرض، ومن ثم إبطال أي تأثير لقوى أدوات التواصل الاجتماعي الناعمة، الأمر الذي يوحي بأن التحفيز الذي تتسبب فيه أدوات التواصل يمكنه أن يشعل فتيل الاحتجاجات. لكنه قد لا يكفي لوصولها إلى نتيجة نهائية مكتملة.

خاتمة

قدمت الدراسة إعادة قراءة لنموذج معضلة السجين، بوصفه تلخيصًا لمنطق الحكم في إطار الأنظمة الاستبدادية؛ هذا المنطق الذي ينهض على تقويض التواصل والثقة، عبر ميكانيزمات متعددة، منها احتكار المعلومات، والتحكم شبه المطلق في شروط التفاعل، وفرض بدائل سلبية وشحيحة، وذلك في إطار جملة من الشروط التي ليس للأفراد أمامها (ما دامت العقلانية هي إطارهم المرجعي الوحيد)، إلا المفاضلة بين اختيارات تراوح بين السيئ والأسوأ.

وعرضت الدراسة نموذج معضلة السجان/ المستبد، بوصفه يمثل المعكوس المنطقي لمعضلة السجين، فإذا كانت معضلة السجين تنبع من غياب التواصل وغياب الثقة بين الأفراد، الأمر الذي يستغله "المستبد" عادة لفرض شروطه على الجميع، فإن "معضلته" تبدأ حينما تتاح الفرصة أمام السجينين للتواصل وتبادل الثقة. وبعبارة أخرى، تبدأ معضلة المستبد عندما ينهار جدار العزلة الذي يضربه حول الأفراد، وتنجح قنوات الاتصال في ترميم الثقة المفقودة بينهم، فتنكمش قدرة المستبد على التحكم والسيطرة.

في وقت يؤمن مستخدمو التقانة الشبكية ووسائل الاتصال الجديدة أن في إمكانهم، عبر هذه الأدوات، أن يجعلوا العالم مكانًا أفضل (من زاوية ممارسة الحريات والحقوق)، يعتبر المستبدون هذه الوسائل تهديدًا صريحًا لهم، فهي تخلخل معادلة الاستقرار التي يشيدون عليها دعائم حكمهم، وتجرد "معضلة الأمن" التي يؤسسون بها شرعية سلطتهم الواسعة من جاذبيتها، أو، في أحسن تقدير، تفرض عليهم عبء "تبرير" ما يتخذونه من سياسات للجماهير التي باتت تملك المعلومات. لهذا، لا يرفع المستبدون الراية البيضاء عادة، وإنما يوظفون الأدوات نفسها التي تُستخدم ضدهم لصالحهم. وقد استعرضت الدراسة عددًا من الحالات التي تم فيها ذلك بنجاح.

وهكذا، فإن الاستخلاص الذي تخلص إليه الدراسة يبدو مركبًا؛ فمن ناحية، يمكن القطع بأن أدوات التقانة الشبكية (بما توفره من قنوات للتواصل والثقة) قادرة على تحدي الاستبداد بطرق متعددة، من ذلك أنها تتيح "مجالًا عامًا" بديلًا، يتيح للناشطين أن يؤلفوا خطابًا حرًا، ويتبادلوا محتوى سياسيًا تشاركيًا. ومنها تمكينها الأفراد من تجاوز أشكال الحظر التي تفرضها الأنظمة على المصادر التقليدية للمعلومات، وتفتح المجال أمام تعددية حقيقية في الآراء والأصوات، وأمام أشكال جديدة من التنظيم والعمل الجماعي.

ولكن، من ناحية أخرى، فإن أدوات التقانة الشبكية قد لا تكون كافية وحدها لمواجهة الاستبداد أو تفكيكه[65]. وهذا ليس لقصور في "إمكانات" هذه الأدوات، وإنما لأن "المستبد" أيضًا يملك أن يكون طرفًا في مجتمع المعلومات لأغراضه الخاصة، ويملك باستخدام الأدوات نفسها أن يطور قدراته في أن يراقب ويعرقل التعاون الذي يمكن أن يحدث بين السجينين (المواطنين) في محاولتهما الخروج من المأزق الذي وضعا فيه.

وبعبارة أخرى، إذا كانت التقانة الشبكية توفر طرقًا جزئية لتحدي الاستبداد، فإنها لا تملك، على الأقل في إطار معطيات الدراسة، ترجمة ذلك إلى إستراتيجية كاملة. فهي تنغص على الأنظمة الاستبدادية استقرارها، ولكنها لا تملك المقدرة، بعد، لإحلال أوضاع جديدة إحلالًا تامًا محلها، وهو ما يجعلها عرضة لاتهام بعضهم المتكرر بأنها أدوات لإشاعة الفوضى في المجتمعات المستقرة وحسب، على اعتبار أنها تتحدى الأوضاع القائمة من دون أن تنجح في تأسيس أوضاع جديدة.

ومرجع ذلك، على ما يبدو، أن الشروط التي تعمل من خلالها التقانات الشبكية على تحدي الأنظمة المستبدة، تتعلق بتوافر عوامل مساعدة، ربما يكون غيابها هو المسؤول عن محدودية نجاح كثير من تجارب الاحتجاجات المدعمة تقانيًا. من هذه العوامل، كما أظهرت الحالات التي تطرقت إليها الدراسة، موقف المؤسسة العسكرية، والسياق الدولي والإقليمي، والأهم، ربما، درجة استبداد النظام نفسه. فعندما كانت الاحتجاجات الجماهيرية تواجه أنظمة شبه ديمقراطية، أو حرة جزئيًا (مولدوفا، والفلبين)، كانت النتائج أعمق تأثيرًا من تلك التي جرى فيها تحدي أنظمة أشد انغلاقًا (روسيا البيضاء، وإيران)، على أن هذا الافتراض هو ما يحتاج إلى دراسة تجريبية أوسع للتأكد من صدقيته.

ومن ناحية أخرى، أظهرت دراسات الحالة أن أدوات التقانة الشبكية تمثل شكلًا من أشكال القوة المرنة، ولكنها هشة في الوقت ذاته، ومرجع ذلك أن قرار الاتصال نفسه يظل قرارًا مركزيًا، يمكن التراجع عنه، أو التشويش عليه، أو حتى إرغام مزودي الخدمة (من غير القطاع الحكومي) بالتوقف عن تقديم خدماتهم فيه. وبخلاف مركزية قرار الاتصال، فإن أحد مظاهر هشاشة الظاهرة الشبكية يكمن في حقيقة أنها قد تتحول، مع الزمن، إلى ظاهرة موازية غير

65 Marc Lynch, "After Egypt: The Limits and Promise of Online Challenges to the Authoritarian Arab State," *Perspectives on Politics*, vol. 9, no. 2 (June 2011), p. 307.

متقاطعة مع الواقع، وذلك حين يصبح الهروب إليها هو الوسيلة الوحيدة المتاحة للاحتجاج على ممارسات الاستبداد، فيتحول الاحتجاج إلى عمل افتراضي محض، قد تجد فيه أنظمة الاستبداد شكلًا مقبولًا من أشكال التنفيس الاجتماعي عن الغضب، ما دام في إطار عالمه الرقمي بعيدًا عن أن يشكل تحديًا لها[66].

بقي القول إن النتائج السابقة يمكن أن تساعد في تقديم تبصّر مفيد في شأن المنطقة العربية، وما شهدته، على مدار العقد الثاني من الألفية الحالية، من انتفاضات ضد عدد من الأنظمة التي ليست بأقل استبدادية من الأنظمة التي تناولتها الدراسة؛ إذ يمكن القول إن التعثر النسبي (أو الكامل) الذي عانته معظم تجارب الربيع العربي، ربما يكون مرجعه اعتماد الاحتجاجات الجماهيرية اعتمادًا أكثر من اللازم على التقانات الشبكية، واستلهامها منطقها الذي يفتقر إلى القيادة، ويعوّل على قدرة الشبكات على الانتظام الذاتي. وهي الافتراضات التي يبدو أنها قد اصطدمت بمظاهر القوة الخشنة الموجود على أرض الواقع.

غير أن اختبار مدى انطباق نتائج هذه الدراسة على الأوضاع في أنظمة ما بعد ثورات الربيع العربي، هو ما يستحق دراسة منفصلة، موسعة ومتعمقة في تفاصيل هذه الثورات، وهذا ما تقترح هذه الدراسة القيام به، بوصفه جزءًا من مهمات استكمال الإجابة عن التساؤلات البحثية الفرعية التي يثيرها الإشكال الرئيس لهذه الدراسة، والمتعلق بالحد الذي يمكن للتحركات الجماهيرية المدعومة تقانيًا أن تذهب إليه في تحديها أنظمة الاستبداد.

المراجع

العربية

بارني، دارن. **المجتمع الشبكي**. ترجمة أنور الجمعاوي. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

فوكو، ميشيل. **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**. ترجمة علي مقلد. بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990.

الأجنبية

Asian Intelligence. "Internet and Social Networking as Forces for Political Change." *Political & Economic Risk Consultancy Ltd.* no. 821 (February 2011). at: http://bit.ly/2JKjSXU

Baumgartner, Tom, Walter Buckley & Tom Burns. "Relational Control: The human Structuring of Cooperation and Conflict." *Journal of Conflict Resolution*. vol. 19. no. 3 (September 1975).

Behnke, Philip (ed.). *Social Media and Politics: Online Social Networking and Political Communication in Asia*. Singapore: Konrad-Adenauer-Stiftung, 2010.

Bellamy, Richard & Andrew Mason (eds.). *Political Concepts*. Manchester: Manchester University Press, 2010.

Bicchieri, Cristina, Richard C Jeffrey & Brian Skyrms. (eds.). *The Dynamics of Norms*. New York: Cambridge University Press, 1997.

Boas, Taylor C. "The Dictator's Dilemma? The Internet and US Policy toward Cuba." *The Washington Quarterly*. vol. 23. no. 3 (September 2000).

Bociurkiw, Michael. "Revolution by Cell Phone." *Forbes*. vol. 168. no. 5 (2001).

Boulding, Kenneth & Elias Khalil (eds.). *Evolution, Order and Complexity*. Abingdon: Routledge, 2002.

Burns, Alex & Ben Eltham. "Twitter Free Iran: An Evaluation of Twitter's Role in Public Diplomacy and Information Operations in Iran's 2009 Election Crisis." Paper Presented at Record of the Communications Policy and Research Forum 2009. Network Insight Institute (2009). at: https://goo.gl/zZ4kFS

Burns, Tom & Walter Buckley. "The Prisoners' Dilemma Game as a System of Social Domination." *Journal of Peace Research*. vol. 11. no. 3 (September 1974).

Carayannis, Elias G. David F. Campbell & Marios Panagiotis Efthymiopoulos (eds.). *Cyber-Development, Cyber-Democracy and Cyber-Defense*. New York: Springer, 2014.

Castells, Manuel et al. *The Mobile Communication Society: A Cross-Cultural Analysis of Available Evidence on the Social Uses of Wireless Communication Technology*. Los

66 Evgeny Morozov, *The Net Delusion: How not to Liberate the World?* (London: Penguin, 2011), p. xiv.

_____. *Freedom in the World* (2010), *Iran*. at: http://bit.ly/2U1cHyI

_____. *Freedom in the World (2011), Thailand*. at: http://bit.ly/2CBL99b

_____. *Freedom in the World (2010), Moldova*. at: http://bit.ly/2TtjHQx

_____. *Freedom in the World 2019, Methodology 2019*. at: https://goo.gl/sFZNu4

Goggin, Gerard. *Cell Phone Culture: Mobile Technology in Everyday Life*. Routledge/ New York: Routledge, 2012.

Howard, Philip N. & Muzammil M. Hussain. *Democracy's Fourth Wave? Digital Media and the Arab Spring*. Oxford/ New York: Oxford University Press, 2013.

Howard, Philip, Sheetal D. Agarwal & Muzammil M. Hussain. "The Dictators' Digital Dilemma: When Do States Disconnect Their Digital Networks?" *Issues in Technology Innovation*. Brooking. no. 13 (October 2011). at: https://brook.gs/2TTBgdp

Jr., Joseph Nye. *Understanding International Conflicts: An Introduction to Theory and History*. New York: Longman, 2007.

Karatzogianni, Athina. *Firebrand Waves of Digital Activism 1994–2014: The Rise and Spread of Hacktivism and Cyberconflict*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2015.

Kedzie, Christopher. "Communication and Democracy: Coincident Revolutions and the Emergent Dictators." California: Rand Corporation, 1997. at: https://bit.ly/2UZNcLc

Kekic, Laza. "The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy." The Economist Intelligence Unit. at: https://goo.gl/11ajU1

Kendall, Graham, Siang Yew Chong & Xin Yao. *The Iterated Prisoners' Dilemma: 20 Years On*. Singapore: World Scientific, 2007.

Angeles: University of Southern California, Annenberg School for Communication, 2004.

Castells, Manuel. *Communication Power*. Oxford/ New York: Oxford University Press, 2009.

_____. *The Rise of the Network Society: The Information Age: Economy, Society, and Culture*. vol. I. Information Age Series. London: Blackwell, 1996.

Chadwick, Andrew & Philip N. Howard (eds.). *Routledge Handbook of Internet Politics*. Abingdon: Routledge, 2008.

Croissant, Aurel. "From Transition to Defective Democracy: Mapping Asian Democratization." *Democratization*. vol. 11. no. 5 (December 2004).

Crystal, Jill. "Authoritarianism and its Adversaries in the Arab World." *World Politics*. vol. 46. no. 2 (January 1994).

Curran, James, Natalie Fenton & Des Freedman. *Misunderstanding the Internet*. London: Routledge, 2016.

Dinerstein, Ana C. "Too Bad for the Facts: Confronting Value with Hope (Notes on the Argentine uprising of 2001)." *South Atlantic Quarterly*. vol. 113. no. 2 (2014).

Eisenhardt, Kathleen M. "Building Theories from Case Study Research." *Academy of Management Review*. vol. 14. no. 4 (October 1989).

Ezrow, Natasha M. & Erica Frantz. *Dictators and Dictatorships: Understanding Authoritarian Regimes and their Leaders*. London/ New York: Continuum, 2011.

Forsyth, T. "Thailand's Red Shirt Protests: Popular Movement or Dangerous Street Theatre?" *Social Movement Studies*. vol. 9. no. 4 (November 2010).

Freedom House. *About Freedom in the World: An Annual Study of Political Rights and Civil Liberties. Report*. at: http://cutt.us/UK7yQ

_____. *Freedom in the World (2005), Belarus*. at: http://bit.ly/2FyjXKj

Shirky, Clay. "The Political Power of Social Media: Technology, The Public Sphere, and Political Change." *Foreign affairs*. vol. 90. no. 1 (January 2011).

Shultz, George P. "New Realities and New Ways of Thinking." *Foreign affairs*. vol. 63. no. 4 (Spring 1985).

Swanson, Nathan W. "Embodying Tahrir: Bodies and Geopolitics in the 2011 Egyptian Uprising." *Area*. vol. 48. no. 3 (September 2016).

The Economist Intelligence Unit. *Country Report (June 2006), Belarus*. at: http://bit.ly/2CAyjIe

_____. *Democracy Index 2018: Me too? Political participation, protest and democracy. Country Report* (2018). at: https://bit.ly/2Cd7TLA

_____. *Philippines: At a Glance: 2001-02. Country Report (January 2001)*. at: https://bit.ly/2DJND57

_____. *Philippines: At a Glance: 2001-02. Country Report (February 2001)*. at: https://bit.ly/2EeRMj6

_____. *Philippines: At a Glance: 2001-02. Country Report (March 2001)*. at: http://bit.ly/2U5PR8X

Trefon, Theodore. "The Political Economy of Sacrifice: Kinois & the State." *Review of African Political Economy*. vol. 29. no. 93-94 (September 2002).

Walt, Stephen M. "Rigor or Rigor Mortis? Rational Choice and Security Studies." *International Security*. vol. 23. no. 4 (April 1999).

_____. "A Model Disagreement." *International Security*. vol. 24. no. 2 (October 1999).

Wood, Geof. "Staying Secure, Staying Poor: The Faustian Bargain." *World Development*. vol. 31. no. 3 (March 2003).

Zaphiris, Panayiotis & Chee Siang Ang (eds.). *Social Computing and Virtual Communities*. New York: CRC Press, 2010.

Korosteleva, Elena. "Questioning Democracy Promotion: Belarus' Response to the Colour Revolutions." *Democratization*. vol. 19. no. 1 (February 2012).

Kreps, David M. et al. "Rational Cooperation in the Finitely Repeated Prisoners' Dilemma." *Journal of Economic Theory*. vol. 27. no. 2 (August 1982).

Lynch, Marc. "After Egypt: The Limits and Promise of Online Challenges to the Authoritarian Arab State." *Perspectives on Politics*. vol. 9. no. 2 (June 2011).

Morozov, Evgeny. *The Net Delusion: How not to Liberate the World?* London: Penguin, 2011.

Mungiu-Pippidi, Alina. & Igor Munteanu. "Moldova's 'Twitter Revolution'." *Journal of Democracy*. vol. 20. no. 3 (2009).

Oskamp, Stuart. "Effects of Programmed Strategies on Cooperation in the Prisoner's Dilemma and other Mixed-Motive Games." *Journal of Conflict Resolution*. vol. 15. no. 2 (January 1971).

Pătruţ, Bogdan & Monica Pătruţ (eds.). *Social Media in Politics*. vol. 13. Cham: Springer, 2014.

Reuter, Ora John & David Szakonyi. "Online Social Media and Political Awareness in Authoritarian Regimes." *British Journal of Political Science*. vol. 45. no. 1 (January 2015).

Reyes, Miguel, "Rating Philippine Democratization: A Review of Democratization Metrics." *Asian Democracy Review*. vol. 1 (January 2012).

Safranek, Rita. "The Emerging Role of Social Media in Political and Regime Change." *ProQuest Discovery Guides*. (March 2012).

Schedler, Andreas. *The Politics of Uncertainty: Sustaining and Subverting Electoral Authoritarianism*. Oxford: Oxford University Press, 2013.

سمير رمزي صلاح الدين | Samir Ramzy*

التأثير الخارجي للدولة الصغيرة وفقًا لاتجاه تحليل الشبكات
حالة الأردن

The Small State's External Impact According to the Networks Analysis Approach: The Case of Jordan

تجادل هذه الدراسة بإمكانية ممارسة الدولة الصغيرة درجة تأثير إقليمي أكبر من بعض الدول الأكبر منها حجمًا، وتحاول التحقق من صحة هذه المقولة من خلال الاستعانة باتجاه "تحليل الشبكات" في العلاقات الدولية الذي يتعامل مع مفهوم التأثير على نحو مختلف عن المدارس التقليدية، مثل الواقعية والليبرالية، التي ذهبت في أغلبها إلى التقليل من إمكانية ممارسة الدولة الصغيرة أدوارًا مؤثرة إقليميًا مقارنة بالدول الأكبر منها. كما يُعد اتجاه تحليل الشبكات حديثًا نسبيًا وغير متداول في الدراسات العربية إلى حد بعيد. وتستعرض الدراسة تطور هذا الاتجاه وأبرز مفاهيمه وبعض نماذجه، ومن ثم تطبيقه على حالة التأثير الخارجي لدولة صغيرة مثل الأردن في الفترة 2011–2015، وهي الفترة التي شهدت ارتفاع حدة الأزمات الإقليمية، كما تزايدت خلالها محاولات الدول الإقليمية الكبرى ممارسة درجة كبيرة من التأثير في السياق الإقليمي.

كلمات مفتاحية: العلاقات الدولية، الدولة الصغيرة، الأردن، تحليل الشبكات.

This study argues that a small state can have a greater regional impact than larger states. It validates this claim by using the "network analysis" approach to international relations. This approach deals with the concept of influence differently from traditional schools such as realism and liberalism, which mostly reduced the possibility of small states to exercise regional roles compared to larger countries. The network analysis approach is relatively recent and is not widely studied in Arab research. This paper reviews the evolution of this trend and its most prominent concepts and some models before applying it to Jordan between 20112015-. This era witnessed many regional crises and attempts by large regional states to increase their influence in the regional context.

Keywords: International Relations, Small State, Jordan, Network Analysis, Networks.

* باحث في العلاقات الدولية، جامعة حلوان، حلوان، مصر.

* Researcher in International Relations, Helwan University, Helwan, Egypt.

مقدمة

تتناول هذه الدراسة قضية التأثير الخارجي للدولة الصغيرة، وتحاول أن تستعرض أبرز مقولات مدارس العلاقات الدولية عن التأثير الخارجي لهذا النوع من الدول، وقد ذهبت، في أغلبها، إلى افتراض انخفاض تأثير الدولة الصغيرة مقارنةً بالدول الأكبر؛ وذلك بناءً على ضعف عناصر القوة لديها، سواء من حيث عدد السكان أو الموارد الطبيعية أو القدرة الاقتصادية أو العسكرية[1]، إلى حد اعتبار أحد علماء المدرسة الواقعية أن الدولة الصغيرة لا أهمية لها في السياقات الدولية والإقليمية بعد الحرب الباردة[2]. ومثل هذه المقولات، تحاول الدراسة انتقادها بالاعتماد على اتجاه تحليل الشبكات الاجتماعية في العلاقات الدولية، وتطبيقه على الحالة الأردنية خلال فترة الاضطرابات الإقليمية في المنطقة العربية بين عامي 2011 و2015، وهي الفترة التي شهدت تنامي الدور الخارجي للأردن مقارنةً بدول أكبر منها نسبيًا وفقًا للمعايير التقليدية للقوة.

وتجادل الدراسة بأن الدولة الصغيرة يمكنها ممارسة تأثير أكبر من دول أكبر منها نسبيًا في سياقات التفاعلات الإقليمية. وفي سبيل التحقق من صحة هذه المقولة، تقوم الدراسة بتحديد مفهوم التأثير الخارجي في العلاقات الدولية، وإثبات طبيعته التبادلية، والوقوف على تقنياته المتنوعة، كما تتناول الدراسة أبرز مقولات بعض مدارس تحليل العلاقات الدولية عن قضية التأثير الخارجي للدولة الصغيرة، وعلى وجه الخصوص مقولات المدارس الواقعية والليبرالية والبنائية والماركسية؛ ومن ثم استنتاج الأسباب التي دفعت بعض هذه المدارس إلى القول بانخفاض التأثير الخارجي للدولة الصغيرة. وتنتقل الدراسة إلى استعراض أبرز مفاهيم وفرضيات اتجاه تحليل الشبكات الاجتماعية، وهو اتجاه صاعد في تحليل العلاقات الدولية، ويحاول الاستفادة من مقولات مدارس التحليل المختلفة، وتطويرها من خلال استخدام وسائل إمبريقية للقياس؛ ومن ثم إعادة صياغة بعض المفاهيم التقليدية في علم العلاقات الدولية، ومنها مفاهيم مثل القوة والتأثير الخارجي، وهو ما سنتعرض له بأحد الأمثلة التوضيحية.

وتستخدم الدراسة في قسمها الأخير اتجاه تحليل الشبكات لقياس مستوى التأثير الخارجي للأردن بين عامي 2011 و2015 مقارنة ببعض الدول الأكبر منها؛ وجاء اختيار الأردن نظرًا إلى كونه مطابقًا لأغلب معايير الدولة الصغيرة في العلاقات الدولية، إضافةً إلى تعرض بيئته الخارجية لمتغيرات كثيرة خلال الفترة المذكورة، فرضت عليه محاولة التأثير في بيئة خارجية تتسم بتزايد عدد الفاعلين الأكبر منه إقليميًا ودوليًا، ومنها دول مثل السعودية وتركيا وإيران، وقد نجح الأردن من خلال الحفاظ على أمنه الداخلي وتحقيق الاستقرار المحلي في ظل بيئة خارجية شديدة الاضطراب.

أولًا: تأثير الدولة الصغيرة وفقًا لمدارس العلاقات الدولية

يتعرض هذا المحور لمفهوم التأثير الخارجي في العلاقات الدولية، وذلك من خلال تعريف التأثير الخارجي واستنتاج أبرز فرضياته وعناصره، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالتأثير الخارجي للدولة الصغيرة؛ ومن ثم ننتقل إلى عرض مقولات أبرز مدارس العلاقات الدولية عن قدرة الدولة الصغيرة على ممارسة التأثير الخارجي.

> يُعد مفهوم التأثير أحد أبعاد مفهوم القوة في العلاقات الدولية، وجوهر أي تعريف للقوة هو أنها علاقة سلوكية بين طرفين يقوم أحدهما بالتأثير في سلوك الطرف الآخر، وذلك في الاتجاهات التي تحقق أهدافه وتتوافق مع رغباته

1. مفهوم التأثير الخارجي

يُعد مفهوم التأثير أحد أبعاد مفهوم القوة في العلاقات الدولية، وجوهر أي تعريف للقوة هو أنها علاقة سلوكية بين طرفين يقوم أحدهما بالتأثير في سلوك الطرف الآخر، وذلك في الاتجاهات التي تحقق أهدافه وتتوافق مع رغباته في وقت ما، أو في مجال أو أكثر، استنادًا إلى توافر قدرات تتيح للطرف الأول القيام بذلك[3]. فالقوة هي قدرة (أ) على دفع (ب) إلى أن يفعل (س) أو (ص)[4]، ويحاول أحد الأطراف التأثير في الطرف الآخر من أجل تحقيق بعض الأهداف التي لا يمكن تحقيقها من دون قيام هذا الطرف بأحد الأفعال.

1 Jeanne A. K. Hey (ed.), *Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behavior* (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 2003), p. 2.

2 Stephen Van Evera, "Why Europe Matters, Why the Third world doesn't: American Grand Strategy after the Cold War," *Journal of Strategic Studies*, vol. 13, no. 2 (June 1990), pp. 1-51.

3 جهاد عودة، **مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014)، ص 72.

4 David Armstrong, "Why is there too much International Theory?" *Australian Journal of Political Science*, vol. 30, no. 2 (July 1995), pp. 356-363.

ومن ثم، فإن عملية التأثير تتطلب وجود طرفين على الأقل، ومن الصعب إيجاد حالة لا يكون فيها لأحد الأطراف القدرة على ممارسة التأثير في اتجاه الطرف الآخر. فالتأثير عملية متعددة الاتجاهات، ومهما بلغت قوة أحد الطرفين فإنه يستقبل رد فعل الطرف الآخر ويتأثر به. ومن ثم يقوم بممارسة تأثير مقابل لتحقيق أهدافه، فيعد التأثير عملية ممتدة ومتواصلة، وتتفاوت قدرة كل طرف على التأثير وفقًا للسياق الذي تتم خلاله العملية؛ إذ يُعد التأثير، على غرار القوة، مسألة نسبية تختلف وفقًا للأطراف، ووفقًا للسياقات. وعلى سبيل المثال، فإن تمتّع إسرائيل بقدرة عالية على التأثير لم يمنع التنظيمات المسلحة الفلسطينية من ممارسة درجة من التأثير المقابل.

وتقودنا الطبيعة التبادلية لعملية التأثير إلى القول بتنوع تقنيات التأثير نفسها، فهناك تقنيات؛ مثل الإقناع أو التهديد أو المكافأة أو العقوبات أو استخدام القوة. ويتضح هنا أهمية القدرات في تحقيق التأثير المستهدف، فلا يحقق التأثير أي نتائج ذات أهمية سوى بالاستناد إلى إمكانيات مادية أو معنوية مختلفة، يتم تعبئتها واستخدامها كأدوات للتأثير، سواء من خلال الإقناع أو الإغراء أو التهديد أو المعاقبة، وذلك في مواجهة الأطراف المستهدف التأثير فيها؛ فمحاولة التأثير من دون امتلاك قدرات مناسبة ستؤدي إلى ظواهر صوتية فقط[5].

وما سبق، تحديدًا، هو الذي قاد أغلب دارسي العلاقات الدولية إلى القول بضعف التأثير الخارجي للدولة الصغيرة وليس انعدامه؛ وذلك نتيجة لضعف عناصر القوة من حيث عدد السكان أو الموارد الطبيعية أو القدرة الاقتصادية أو العسكرية. وهذا الأمر يدفع الدول الصغيرة إلى تعويض ذلك باتباع سياسة خارجية تعتمد على التكتل الاقتصادي، أو اللجوء إلى التجمع الإقليمي عوضًا عن ممارسة التأثير على نحو منفرد[6]، إلا أن الدفع بغياب قدرة الدولة الصغيرة على ممارسة تأثير خارجي منفرد ومتعاظم يشوبه بعض القصور، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل في النقطة التالية.

2. التأثير الخارجي للدولة الصغيرة في مدارس العلاقات الدولية

يزخر علم العلاقات الدولية بمدارس تحليلية متنوعة، تسعى كل مدرسة منها إلى تقديم تفسيرات عامة حول آليات عمل النظام الدولي، وتفسير الظواهر المتعلقة به؛ مثل الحروب، والأزمات الدولية، وبناء السلام، ومعايير القوة والتأثير، وغيرها.

فمثلًا، ترتكز مدرسة الواقعية بشقيها (الكلاسيكية والبنيوية) على علاقات القوة بين الوحدات الدولية، وتنحصر الأخيرة في الدول ذات السيادة وفقًا للواقعيين. وفي المقابل تنطلق المدرسة الليبرالية من التعاون الاقتصادي بوصفه أساسًا لفهم النظام الدولي، ويتسع مفهوم الفاعلين لديها ليشمل الفاعلين من غير الدول؛ مثل الشركات المتعددة الجنسيات.

أما المدرسة البنائية Constructivism فتحاول تفسير النظام الدولي من خلال النظر إليه كساحة اجتماعية، في المقام الأول، تؤدي فيه المؤثرات الاجتماعية المختلفة دورًا رئيسًا؛ منها القيم الاجتماعية والثقافية. وهنالك، أيضًا، المدرسة الماركسية التي تحاول تحليل النظام الدولي وفقًا للصراع والتنافس على الموارد الاقتصادية، ولعل أبرز اتجاهاتها هو اتجاه التبعية الذي يحلل النظام الدولي وفقًا لتقسيمه بين دول المركز والهامش من الناحية الاقتصادية، وينسحب هذا التنوع عند تصدي هذه المدارس لوحدة تحليلية كالدولة الصغيرة؛ إذ يختلف تناولها لقضية التأثير الخارجي بالنسبة إلى الدولة الصغيرة.

ونجد أن مدرسة الواقعية، بشقيها، لم تستغرق في تحليل تأثير القوى الصغيرة في السياقات الإقليمية والدولية قدر استغراقها في تعظيم تأثير القوى الكبرى، والغالب أن بعض أساتذة المدرسة الواقعية البنيوية يرى أن الدول الصغيرة لا أهمية لها، سواء نظريًا أو عمليًا، في عالم ما بعد الحرب الباردة[7] كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ويرى الواقعيون أن توزيع القدرات بين الوحدات الدولية هو المحدد لبنية النظام الدولي، وهو المُفسِر لتحرك الدول ونوعية سلوكها[8]. وفي ضوء ذلك، لجأت المدارس الواقعية إلى افتراض انخفاض تأثير الدول الصغيرة في السياق الدولي، وانصب جل تركيزها في دور القوى الكبرى؛ ما يجعل من المنهج الواقعي غير ملائم لتحليل تأثير الدولة الصغيرة.

ولا يختلف الأمر كثيرًا في مقولات المدرسة الإنكليزية، ويذهب البروفيسور الإنكليزي هيدلي بول إلى تقسيم المجتمع الدولي إلى ثلاثة مستويات: القوى الكبرى Great Power القادرة على إكراه باقي الدول على احترام نفوذها وتحقيق مصالحها في أنحاء العالم، والقوى المتوسطة Middle Power، وهي أقل حجمًا وتأثيرًا ونفوذًا

5 عودة، ص 78، 84.

6 Hey, p. 2.

7 Van Evera, pp. 1-51.

8 Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Boston: Addison-Wesley Publishing Company, 1979), pp. 102-128.

من القوى الكبرى، والقوى الصغرى أو ما أسماه هيدلي بول الدول ذات المساحة الصغيرة، وتكون محدودة النفوذ والتأثير على المستوى الدولي، إلا أنها تمارس نفوذها بناءً على موقعها الجيوسياسي المتميز، أو بتحكمها في ممرات بحرية وحيوية وضرورية ومطلوبة دوليًا، أو بامتلاكها موارد طبيعية نفيسة؛ كالنفط والذهب والألماس. ويجعل بول من القوة الصغيرة تابعة للعلاقات بين القوى الكبرى، حتى إن أمنها يتوقف على حالة توازن القوى الكبرى في النظام الدولي، وترتهن مكاسبها وخسائرها بطبيعة العلاقة بين القوى الكبرى[9].

ويختلف الأمر قليلًا بالنسبة إلى المدرسة الليبرالية؛ إذ تذهب إلى القول إن المؤسسات الدولية والإقليمية تؤدي دورًا رادعًا أمام القوى العدوانية بما توفره من مقيدات لسلوك الدول الأعضاء[10]، كما ترى أن التقارب الجغرافي والثقافي يعمل كمُحفز للتعاون بين الفاعلين؛ ما يقود إلى الازدهار الاقتصادي والاجتماعي[11]. لكن هذه الافتراضات لا تقدم تصورًا متكاملًا حول تأثير الدولة الصغيرة على نحو منفرد في المجال الإقليمي والـدولي، لا سيما مع غياب تناولها لأثر أحد المحددات الرئيسة لحركة الدولة الصغيرة، كالمحدد الأمني مثلًا، رغم أن الأخيرة عادةً ما تواجه بعض التهديدات الأمنية التي لا يمكن التعامل معها عبر المنظمات الدولية وحدها؛ ومن ثم يمكن القول إن المدرسة الليبرالية لم تقدم إطارًا نظريًا لمكانة الدولة الصغيرة في البيئة الإقليمية المضطربة، وهو ما ينسحب بالضرورة على تحليل التأثير الخارجي لها.

في حين نجد أن مدرسة التبعية، مثلًا، تذهب إلى تحديد تأثير الدولة الصغيرة في مستويات منخفضة، نظرًا إلى افتراضاتها الرئيسة التي ترتكز على سيطرة نخب الحُكم في دول المركز على نظرائها في دول الهامش[12]؛ فوفقًا لمقولات هذه المدرسة، نجد أن الدولة الصغيرة ما هي إلا مفعول به في أغلب السياقات الدولية والاقتصادية.

ولعل أكثر المـدارس التي قدمت إطـارًا نظريًا لتفاعل الدولة الصغيرة مع محيطها هي المدرسة البنائية، وقد قدم رائد النظرية البنائية ألكسندر فندت إطارًا للتفكير في الهوية والمصالح كأنها بنًى، فالهويات أساس المصالح؛ ما يعني أن الجهات الفاعلة تعرف مصالحها في عملية تعريف المواقف، ومن منطلق أن الهوية مسألة علائقية[13]. ويُفسر فندت نجاح الدول الصغيرة في الحفاظ على أمنها عبر اعتمادها على تكريس الاعتراف الدولي الجماعي بسيادتها على إقليمها[14]. وفي السياق نفسه، يمكن الإشارة إلى مقولات كال هولستي Kal Holsti، أستاذ العلوم السياسية بجامعة كولومبيا الأميركية، المتعلقة بتحليل الدور الخارجي، وقد قامت هذه المقولات على أساس التأثير المتبادل بين صانع القرار والبيئة المحلية والخارجية.

حاول هولستي من خلال هذا الطرح أن يتصدى لبعض الإشكاليات النظرية؛ منها تحديد ما إذا كان الدور هو مجرد فئة لتصنيف سلوك السياسة الخارجية وتصنيف قرارات وسلوكات الحكومات، أم أن الأدوار هي عبارة عن متغيرات سببية في تفسير كيفية عمل النظام الدولي[15]، وحاول الخروج بنظرية الدور من التصنيفات التقليدية التي يقوم عليها ما يُسمى "نموذج العالم القطبي"، والتي تصنف الدول إلى "الدول القائدة" و"الـدول الحليفة" و"الـدول التابعة" و"الدول المنحازة".

وقد كان خروجه من هذه التصنيفات التقليدية مرتبطًا بتأكيده أن هناك دورًا، بل أدوارًا لما يمكن أن نسميه الدول الصغيرة؛ إذ إن الدولة الصغيرة تقوم بعدد كبير من الأدوار، سواء في النسق الدولي أو الإقليمي، في حين تتعامل النماذج التقليدية مع الدول الصغرى باعتبارها ساحةً للتنافس بين الدول العظمى[16].

وترتكز نظرية الدور على عملية الإدراك الذاتي لدى صنّاع القرار، في مقابل انخفاض تركيز المنتمين إليها على مفهوم قاعدة الدور المرتبط بالبيئة الخارجية، وهذه واحدة من مشكلات تطبيق نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية.

بعبارة أخرى، فإن المدرسة البنائية نظّرت للدولة الصغيرة على نحو يجعلها أكثر تأثيرًا في السياقات الدولية والإقليمية، مقارنةً ببقية المدارس التحليلية، إلا أن اهتمامها قد انصب في تحليل عملية صناعة القرار نفسها كمتغير مستقل، من دون أن تقدم تفسيرات عميقة تتعلق بتأثير الدولة الصغيرة في العلاقات الدولية.

---

9 Hedley Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*, 2nd ed. (London: Macmilan Press LTD, 1995), pp. 196, 288.

10 G. John Ikenberry, *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars* (New Jersey: Princeton University Press, 2001).

11 Nobuo Okawara & Peter Katzenstein, "Japan and Asian-Pacific Security Regionalization, Entrenched Bilateralism and Incipient Multilateralism," *The Pacific Review*, vol. 14, no. 2 (2001), pp. 165-194.

12 عواطف عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة 78 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984)، ص 30.

13 Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics," *International Organization*, vol. 46, no. 2 (Spring 1992), pp. 403-407.

14 Ibid., p. 415.

15 Kalevi Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy," *International Studies Quarterly*, vol. 14, no. 3 (1970), pp. 233-309.

16 Ibid.

ومن خلال مقارنة افتراضات ومقولات المدارس التحليلية السابقة، نجد أن هناك قصورًا في تصدي علماء العلاقات الدولية لتحليل السياسة الخارجية المتعلقة بالدول الصغيرة بصفة عامة، فهناك بالفعل بعض الدول الصغيرة التي مارست تأثيرًا كبيرًا بالنسبة إلى دول أقوى منها، ونجد أن دولة صغيرة، مثل الأردن، استطاعت أن تحافظ على أمنها في ظل بيئة إقليمية شديدة الاضطراب، من دون الاعتماد الكبير على المنظمات الدولية، وهو ما لم تتمكن من فعله بعض الدول الكبيرة في السياق الإقليمي نفسه، ويمكن كذلك ضرب مَثلٍ بممارسة دول صغيرة، مِثل الإمارات وقطر؛ فهما دولتان على درجة عالية من التأثير في السياق الإقليمي.

لذا، يُعد القول بغياب، أو انخفاض، التأثير الخارجي للدولة الصغيرة مقولةً في حاجة إلى إعادة النظر. وفي ظل ترجيح بعض مدارس تحليل العلاقات الدولية لانخفاض التأثير الخارجي بالنسبة إلى الدولة الصغيرة، وعدم تقديم المدرسة البنائية لإطار واضح عن تأثير الدولة الصغيرة في مجال العلاقات الدولية، يتضح مدى الحاجة إلى تطوير نموذج تحليلي يستطيع تطوير مقولات هذه المدارس وسد الثغرات التحليلية، وهو ما نجادل في هذه الدراسة بأن اتجاه تحليل الشبكات قد يساهم في تحقيقه.

ثانيًا: اتجاه تحليل الشبكات في العلاقات الدولية

نتناول في هذه النقطة اتجاه تحليل الشبكات في العلاقات الدولية، ونلقي الضوء على أصول هذا الاتجاه التحليلي وكيفية تطوره وازدهاره في العلاقات الدولية، إضافةً إلى استعراض أبرز الفرضيات والمفاهيم التي يقوم عليها من خلال عرض نموذج تطبيقي.

1. تطور التحليل الشبكي للعلاقات الدولية

باستثناء المدرسة الليبرالية، تُمثل مدارس "السيادة" المحسوبة على الفلسفة الوضعية تقليدًا ثابتًا في تحليل العلاقات الدولية، لا سيما منذ تأسيس كتابات جون هرتز للواقعية والمثالية السياسية، وحصوله على جائزة جمعية العلوم السياسية الأميركية في عام 1951. وتفترض هذه المدارس أن العلاقات الدولية هي علاقات تجمع وحدات ذات سيادة، وأن "الدولة القومية" هي الفاعل السياسي الرئيس[17].

وقد سبق هذه المدارس، اتجاه آخر ينحاز إلى أهمية الجغرافيا في فهم السياسة الدولية، وهي مدرسة الجيوبوليتيك، وبالأخص سياسة "الليبنسراوم"[18] أو "المجال الحيوي"، التي أقرّ على أساسها هتلر العديد من السياسات لقتل كل من البولنديين والأوكرانيين والروس أو تهجيرهم أو استرقاقهم؛ بهدف استيطان أراضيهم والاستفادة من مواردها[19].

ومع ظهور بعض الفاعلين غير التقليديين في مجال العلاقات الدولية؛ مثل الشبكات الدولية الإرهابية، وتزايد نشاط هذه الجماعات مع طفرة الاتصالات وحركة نقل المعلومات، ظهرت الحاجة العلمية إلى إيجاد وسائل تحليلية جديدة في حقل العلاقات الدولية.

ويعتمد تحليل الشبكات الاجتماعية في العلاقات الدولية على الاستفادة من مقولات مختلف المدارس وتطويرها؛ إذ يقوم على فرضية التشابك والتعقيد والاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية، وهي تُعد أحد أسس المدارس الليبرالية، كما يحاول تقديم طريقة لقياس أثر هيكل العلاقات داخل الشبكة في أعضائها؛ وهو ما ترتكز عليه المدرسة الواقعية أيضًا، فضلًا عن اهتمام اتجاه تحليل الشبكات بالجوانب غير المادية في العلاقات الدولية، مثل العلاقات الاجتماعية والاتصالية، وهذا ما تهتم به بعض مدارس العلاقات الدولية الأخرى؛ مثل البنائية والإنكليزية والتبعية[20].

> مع ظهور بعض الفاعلين غير التقليديين في مجال العلاقات الدولية؛ مثل الشبكات الدولية الإرهابية، وتزايد نشاط هذه الجماعات مع طفرة الاتصالات وحركة نقل المعلومات، ظهرت الحاجة العلمية إلى إيجاد وسائل تحليلية جديدة في حقل العلاقات الدولية

وفي ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، ظهرت أولى بوادر تحليل العلاقات الدولية من منظور الشبكة، واعتمدت الدراسات في هذا المجال على الروابط التجارية، وعضوية المنظمات الدولية، ومستوى

17 Peter D. Hoff & Michael D. Ward, "Modeling Dependencies in International Relations Networks," *Poltical Analysis*, vol. 12, no. 2 (2004), pp. 160-161.

18 كلمة ألمانية تعني أماكن الإعاشة، وقد استهدفت احتلال الأماكن ذات الثروات والموارد في شرق أوروبا تمهيدًا لاستيطانها من الألمان بعد إبادة سكان هذه المناطق.

19 Hoff & D. Ward.

20 مجموعة مؤلفين، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث (محررون)، ترجمة ديما الخضرا، سلسلة ترجمان (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

التمثيل الدبلوماسي، إلا أنها عجزت عن تقديم أطر نظرية أو تنبُّئية عن أثر الشبكات في السياسات الدولية، في حين ظهر في أواخر السبعينيات تيار قادم من علم الاجتماع يتبنى التحليل الشبكي كآلية لفهم المحددات البنيوية للتفاوت الاقتصادي بين الدول، وهي اتجاهات التبعية، ولم يحظَ هذا الاتجاه باهتمام كبير من جانب علماء المدارس الأميركية.

ومن ناحية أخرى، حدث تطور كبير في أدوات التحليل الشبكي قبيل رواجه بين علماء العلاقات الدولية في أواخر تسعينيات القرن الماضي، ما ساعد في توظيف تلك الأدوات لتقديم فهم أفضل للمشكلات الرئيسة في العلاقات الدولية، وازدهرت اتجاهات جديدة مثل اتجاه التحليل الشبكي في العلاقات الدولية عقب أحداث 11 سبتمبر 2011 على وجه الخصوص، بغية فهم شبكات الفاعلين من غير الدولة[21].

> جاء التصاعد في ظهور هذه الشبكات معبرًا عن انتقال السلطة إلى فاعلين غير الدولة، واتخذ هؤلاء الفاعلون الجدد أشكالًا تنظيمية بعيدة عن الشكل الهيراركي التقليدي

جاء التصاعد في ظهور هذه الشبكات معبرًا عن انتقال السلطة إلى فاعلين غير الدولة، واتخذ هؤلاء الفاعلون الجدد أشكالًا تنظيمية بعيدة عن الشكل الهيراركي التقليدي، إذ انتقلوا إلى التصميمات الشبكية لعصر المعلومات؛ ومنها أشكال الشبكة النجمية ذات المركز الواحد، والشبكة ذات الشكل التسلسلي المتتالي العُقد والشبكة المتعددة القنوات[22].

وتكمن الإضافة الرئيسة للتحليل الشبكي في انطلاقه التحليلي من منظور متسع نسبيًا؛ إذ يعتبر الشبكة مجموعة العلاقات التي تجمع بين أطراف مختلفة[23]، ويقدم حزمة من نظريات وأدوات تحليل لأثر هيكل العلاقات في أعضائه، ويهتم بالإجابة عن أسئلة متنوعة، منها: متى صُنعت الجماعات الإرهابية؟ وكيف يتم دعمها؟ كما يهتمّ بتحليل تنظيمها الداخلي، علاوةً على طبيعة التحالفات العسكرية وأثر تغيرها في مسار النزاعات الدولية، ثم إنْ كان انضمام إحدى الدول لاتفاق تجاري ما أو إحدى المنظمات الدولية أمرًا مؤثرًا في هيكل التوازن الدولي، فضلًا عن الاهتمام بأفضل الطرق لحظر انتشار السلاح، وهكذا[24].

ويجادل هذا الاتجاه التحليلي بأن العلاقات الدولية تقوم بالضرورة على حالة من التشابك والاعتمادية؛ فإذا كانت الدولة القومية هي الفاعل الرئيس وفقًا للواقعيين، فإن العلاقات الدولية هي حاصل تفاعلاتها.

وتكمن العلاقة بين نظرية الدور والتحليل الشبكي في أن هذا التحليل يُكمّل أطر التحليل البنائية للعلاقات الدولية التي تنصب بالأساس في خصائص الفاعلين، والتوازنات الدولية، ويضيف إليها الأبعاد المادية والعلاقات الاجتماعية، ما يصنع هيكلًا ديناميًا للتفاعل بين أعضاء الشبكة التي يتم تحليلها عبر وسائل للقياس، كما يضع هذا التحليل في الاعتبار مسألة تعدد الفاعلين الدوليين، وهو ما يتيح فرصة لتحليل مستوى تأثير أغلب الفاعلين، سواء الفاعلين وفقًا للمدرسة الواقعية أو الليبرالية أو البنائية، وهذا يفتح آفاقًا جديدة لإعادة النظر في المفاهيم الرئيسة للعلاقات الدولية؛ مثل القوة، والسيادة، والتأثير.

2. المفاهيم الرئيسة لاتجاه تحليل الشبكات

يفترض هذا الاتجاه أن الشبكات تعد فواعل مهمة في العلاقات الدولية؛ إذ تمثل مستوًى محددًا من التفاعلات وممارسة النفوذ، وتختلف مع ترتيب المدرسة الواقعية البنيوية لهيكل القوى الدولية على أساس توزيع القدرات المادية بين الدول المختلفة، وتؤاخذه بإغفال تأثير هياكل شبكات العلاقات في أعضائها، سواء بتعريفهم كفرد أو جماعة أو منظمة، وذلك عبر تسهيل تمكينهم أو وضع عراقيل أمامهم؛ فالشبكة تُعد فاعلًا في حد ذاته وفقًا للتحليل الشبكي[25].

وتقوم الفرضية الثانية لهذا الاتجاه على القول إن سمات الفاعلين في عملية التشبيك هي عامل حاسم في فهم مُخرجات الشبكات؛ ذلك أن الشبكات كهياكل للعلاقات، ينجم عنها نمط متكرر من التفاعلات بين أعضاء الشبكة، وهي التفاعلات التي تؤثر بدورها في سلوك الفاعلين وأفعالهم؛ ما يؤدي إلى إنتاج مخرجات محددة.

21 Emilie M. Hafner-Burton, Miles Kahler & Alexander H. Montgomery, "Network Analysis for International Relations," *International Organization*, vol. 63, no. 3 (July 2009), pp. 559-592.

22 عودة، ص 628.

23 Deborah Avant & Lindsey Heger, "The New Power Politics: Networks and Transnational Security Governance," A One Earth Future Foundation, *Conference Report* (2013), pp. 3-5, accessed on 18/3/2019, at: https://bit.ly/2UIDZXx

24 Hafner-Burton, Kahler & Montgomery, p. 561.

25 Miles Kahler, *Networked Politics: Agency, Power, and Governance* (New York: Cornell University Press, 2009), pp. 3-5.

أما الفرضية الثالثة، فتتمثل في ارتفاع قيمة العلاقات والروابط بين الفاعلين التي تصنع هياكل تتسم بحالة من الدينامية، وهي الهياكل التي لا تقلُّ أهمية فهمها عن فهم خصائص الفاعلين في الشبكة التي تتأثر بالضرورة بحالة الهيكل[26].

أ. تعريف الشبكات

يُمكن حصر محاولات تعريف الشبكات، في تعريفين رئيسين؛ أحدهما أنها مجموعة العلاقات بين مجموعة أو أكثر من العُقد Nodes. أما الآخر، فهو أنها نمط من أنماط الهياكل الاجتماعية التي تتكون من أفراد أو منظمات ترتبط ببعضها من خلال رابطة، أو أكثر، من روابط الاعتماد المتبادل[27].

ويهتم التحليل الشبكي بتحديد الروابط Links بين عدة نقاط أو عُقد، ويمكن أن تكون العُقد فواعل من المستقلين؛ أفرادًا أو منظمات أو دولًا.

كما يقوم التحليل الشبكي على تحليل سمات الروابط التي تربط بين اللاعبين، بدلًا من التركيز على سمات الفاعلين أنفسهم؛ وذلك بناءً على ثلاثة مبادئ رئيسة، وهي كما يلي[28]:

- يعتمد سلوك الفاعلين على بعضهم، فلا يعتبرون متغيرات مستقلة بأي حال.
- تنقسم الروابط بين الفاعلين إلى قنوات تنقل مواد ملموسة (مثل الأسلحة والأموال)، أو غير ملموسة (مثل القيم والمعلومات).
- ينتج عن أنماط الروابط بين الفاعلين هياكل تُحدد سلوك الفاعلين، وتمنحه فرصًا وتفرض عليه قيودًا.

يلاحظ، مما سبق، أن تحليل الشبكات يمكن أن يحلل أي نوع من العلاقات، بما في ذلك علاقات السوق والتنظيمات الهرمية، كما يتيح حساب ورسم الخصائص الهيكلية لأعضاء الشبكة، وللشبكة كلها، علاوةً على توقع مسارات تكوين الشبكات المختلفة ونموها وانهيارها، وتحديد تأثير الشبكة في سلوك أعضائها[29]، وهو ما نستعرض مثالًا له فيما يلي.

ب. قياس خصائص الشبكة

تُقاس قوة الروابط بالاستناد إلى حجم وتواتر التفاعلات بين طرفين في الشبكة، ويمكن أن تعبر هذه الروابط عن مختلف العلاقات (إيجابية وتعاونية، أو سلبية وعدائية)، ويُمكن أن تكون علاقات متناظرة بين وحدتين أو غير متناظرة، كما أنها ترصد الاختلاف في كثافة أحد الاتجاهات على حساب الآخر.

وتتعدد مصادر الروابط؛ إذ يمكن أن تأتي على نحو مباشر عن طريق الأشخاص أو الشراكات التجارية أو شبكة من الحلفاء والمنظمات، ويُمكن كذلك أن تكون شبكات ضمنية تقوم على عامل مشترك بين أعضاء الشبكة مثل الإقليم الجغرافي، وفيما يلي نموذج تطبيقي[30]:

من أجل تفسير طرق انشقاق الشبكات، يقوم الشكل (1) على روابط افتراضية بين سبع منظمات دولية حكومية IGOs، تتشارك في عضويتها بعض الدول على نحو مختلف.

- يشير العدد (1) في الجدول (1) إلى قوة العلاقة بين طرفين داخل الشبكة؛ ومن ثم تزداد قوة العلاقة كلما زادت عدد الروابط. فالعدد (4) يشير إلى قوة العلاقة التي تربط بين فرنسا وأميركا. وهكذا يعطينا توزيع الروابط على أعضاء الشبكة المختلفة صورة كاملة عنها.
- تُحدد طريقة توزيع الروابط بين أعضاء الشبكة خاصيتين هيكليتين رئيستين، الأولى هي قوة أو مركزية Centrality كل عضو على حدة؛ عن طريق قياس درجتها من مدى التقارب والبينية مع باقي الأعضاء، والثانية هي تحديد المجموعات الفرعية داخل الشبكة.
- درجة المركزية: هي مجموع العلاقات التي تربط عضوًا داخل الشبكة بباقي أعضائها، ما يقيس قدرة كل دولة على النفاذ Access إلى داخل الشبكة.
- درجة التقارب Closeness: تُقاس عن طريق تحديد طول الرابطة التي تجمع عضو الشبكة وباقي الأعضاء، ما يمكن أن يحدد طبيعة الزمن اللازم لأحد الأعضاء للحصول على المعلومات أو الموارد وإعادة نشرها إلى نقطة معينة في الشبكة.
- درجة البينية Betweenness: تقيس مدى اعتماد أعضاء الشبكة على أحد أعضائها، بسبب وقوعه ضمن مسارات متعددة لروابط الاتصال.

26 Ibid., pp. 5-7.

27 Ibid.; Alexander H. Montgomery, "Centrality in Transnational Governance: How Networks of International Institutions Shape Power Processes," in: Deborah Avant & Oliver Westerwinter, *New Power Politics: Networks, Governance, and Global Security* (Oxford: Oxford University press, 2016), pp. 27-28.

28 Stanley Wasserman & Katherine Faust, *Social Network Analysis: Methods and Applications* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), p. 4.

29 Peter J. Carrington, John Scot & Stanley Wasserman, *Models and Methods in Social Network Analysis* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), pp. 8-28.

30 Hafner-Burton, Kahler & Montgomery, pp. 563-570.

الجدول (1)
العضوية الافتراضية في المنظمات الدولية لبعض الدول

المنظمة / الدول	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز
الولايات المتحدة	1	1	1	1	0	0	0
فرنسا	1	1	1	1	1	0	0
الصين	0	0	0	1	1	1	1
كوريا الشمالية	0	0	0	0	0	1	0
إيران	0	0	0	0	0	0	1

المصدر:

Emilie M. Hafner-Burton, Miles Kahler & Alexander H. Montgomery, "Network Analysis for International Relations," *International Organization*, vol. 63, no. 3 (July 2009), p. 546.

الجدول (2)
التوزيع الافتراضي لعضوية المنظمات الدولية

	الولايات المتحدة	فرنسا	الصين	كوريا الشمالية	إيران
الولايات المتحدة	4	4	1	0	0
فرنسا	4	5	2	0	0
الصين	1	2	4	1	1
كوريا الشمالية	0	0	1	1	0
إيران	0	0	1	0	1

المصدر: Ibid.

نرى في الشكل (1) أن دولة فرنسا، مثلًا، تتمتع بأكبر درجة من المركزية داخل الشبكة؛ لكونها تجمع أكبر عدد من الروابط، ما يتيح لها القدرة الأعلى على التأثير، في حين تأتي كل من الولايات المتحدة والصين في المرتبة الثانية[31].

ومن الناحية البينية والتقاربية، نجد أن الصين تحتل المرتبة الأعلى لتمتعها بتنوع علاقاتها وروابطها مع مختلف أطراف الشبكة؛ ما يسمح لها بقدرة على النفاذ على نحو أسرع مما تستغرقه باقي الأطراف.

وحتى على صعيد العلاقات الثنائية، نجد أن أقوى الروابط تجمع بين الولايات المتحدة وفرنسا، تليها فرنسا والصين وهكذا[32].

ومما سبق، يمكن القول إن اتجاه تحليل الشبكات يتعاطى مع العلاقات الدولية بمنظور يجعلها أكثر دينامية، ويحللها على أساس مستويات متعددة تتضمن تنوع الفواعل، ومستويات الوحدة والعلاقات الثنائية والنظام الـدولي[33]، كما يضع معايير جديدة لتحليل قدرة كل عضو في الشبكة على ممارسة التأثير، فلا يحصرها في القدرات المادية والمعنوية، بل يضع في الاعتبار أثر هيكل العلاقات في تحديد قدرة كل طرف داخله على ممارسة التأثير، وفقًا لدرجة مركزيته أو بينيته أو نفاذه إلى داخل الهيكل، وهو ما نطبقه على الأردن خلال المحور التالي.

31 Ibid., pp. 565-566.

32 Ibid.

33 Zeev Maoz, et al., "International Relations: A Network Approach," in: Alex Mintz & Bruce M. Russett (eds.,) *New Directions for International Relations: Confronting the Method-of-Analysis Problem* (Lanham: Lexington Books, 2005), pp. 48-50.

الشكل (1)
شبكة افتراضية لعضوية المنظمات الدولية

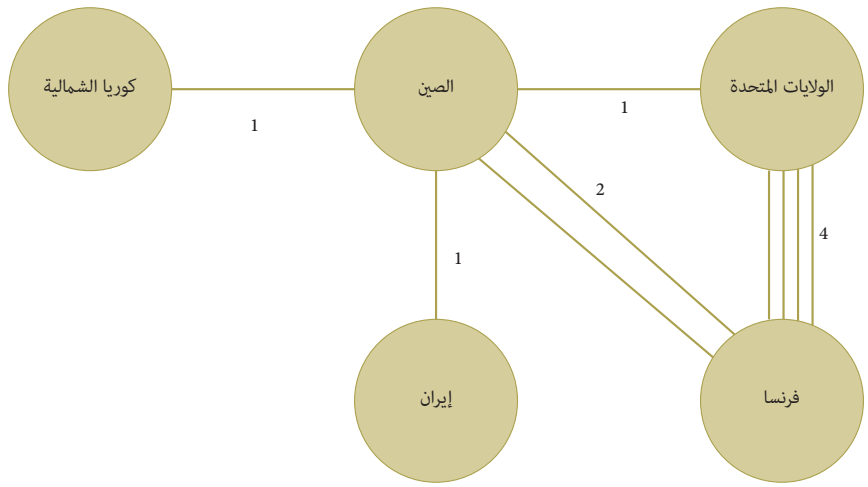

ثالثًا: التأثير الإقليمي للأردن في ظل الأزمة الإقليمية (2011-2015)

افترضنا في هذه الدراسة أن اتجاه تحليل الشبكات في العلاقات الدولية يساهم في تقديم زاوية مختلفة للتعامل مع تأثير الدولة الصغيرة في التفاعلات الإقليمية، على النحو الذي يخفض من أثر المعايير التقليدية لقوة الدولة النسبية (المساحة الجغرافية، وعدد السكان، والقوّتان العسكرية والاقتصادية ... إلخ) في تحديد درجة تأثيرها الخارجي، في مقابل إعلائه من موقع أحد الفاعلين داخل شبكة التفاعلات؛ فكلما زادت درجة مركزيته، زاد مستوى تأثيره داخل الشبكة.

ويُعد الأردن دولة صغيرة وفقًا للمعايير المختلفة لحجم الدولة الصغيرة، سواء من حيث المساحة الجغرافية أو عدد السكان أو الاقتصاد الصغير نسبيًا، وغيرها من المعايير، وقد شهدت الفترة 2011-2015 ارتفاعًا لتأثير القوى الإقليمية والدولية في البيئة الخارجية للأردن، نظرًا إلى موجة الاضطراب التي مر بها الإقليم، والتي أثرت بدورها في نمط الإمكانات والتحالفات والسياسات خلاله[34]، وأنتجت بعض التهديدات للأردن؛ ومنها التهديدات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وقد أجبرت هذه المتغيرات الأردن على محاولة ممارسة تأثير في مواجهة أطراف أخرى أقوى منه نسبيًا بالمعايير التقليدية؛ وذلك على الصعيد الإقليمي، مثلًا، كدولتي السعودية وإيران، خاصة مع الوجود العسكري لإيران في الجوار الأردني، علاوةً على التدخل العسكري لقوى دولية كبرى مثل روسيا، وكذلك قيام أكثر من قوة غربية بالتدخل العسكري في دول الجوار الأردني؛ في سورية والعراق تحديدًا. كما شهدت الفترة نفسها تعاظم تأثير الفاعلين من غير الدولة، مثل الجماعات الإسلامية والجهادية منها، ويساهم تحليل الشبكات في رسم صورة للتأثير الخارجي بالنسبة إلى الأردن خلال هذه الفترة، مقارنةً بالقوى الأكبر منه حجمًا، وهو ما نتعرض له تفصيليًا فيما يلي.

1. قياس التأثير الخارجي للأردن وفقًا لاتجاه تحليل الشبكات

استرشادًا بالنموذج التطبيقي السابق، يمكننا رسم صورة تقريبية لموقع الأردن من شبكة المنظمات الإقليمية، من خلال تحديد سبع منظمات حكومية إقليمية تضم بعض دول الشرق الأوسط مع بعضها الآخر أو مع بعض الدول الأخرى، ولن يتم التفرقة بين العضوية الكاملة والعضوية المراقبة؛ نظرًا إلى أن ما يهمنا هنا هو الموقع الاتصالي في المقام الأول، وليس المشاركة في اتخاذ القرار.

والمنظمات التي نتناولها هي: الاتحاد من أجل المتوسط، والأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة الـ 77، ومجموعة الـ 20، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية، والمؤتمر الإسلامي.

وسنراعي في ذلك أن تتضمن الشبكة بعض نماذج الدول الكبرى في الإقليم، وهي: مصر وتركيا والسعودية وإيران، إضافةً إلى نموذجين للدولة الصغيرة هما إسرائيل والأردن بطبيعة الحال. ويقوم الجدول (3) على روابط افتراضية بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية الحكومية السبع، ومشاركة عضوية هذه الدول فيها.

34 سمير رمزي، "محددات دور الدولة الصغيرة في الأزمات الإقليمية: الأردن نموذجًا 2011-2015"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة، 2018، ص 110-118.

الجدول (3)
الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية

المنظمة / الدول	الأمن والتعاون في أوروبا	الاتحاد من أجل المتوسط	مجموعة الـ 77	مجموعة الـ 20	دول مجلس التعاون	المؤتمر الإسلامي	جامعة الدول العربية
الأردن	1	1	1	0	1*	1	1
السعودية	0	0	1	1	1	1	1
تركيا	1	1	0	1	0	1	0
إيران	0	0	1	0	0	1	0
إسرائيل	1	1	0	0	0	0	0
مصر	1	1	1	0	0	1	1

* دعت دول مجلس التعاون الأردن والمغرب إلى المشاركة في عضويته، ضمن خطة توسيعه في عام 2011، وعقدت عدة اجتماعات بين الدول الأعضاء والأردن تمهيدًا لانضمام الأردن؛ من بينها 4 اجتماعات على مستوى وزراء الخارجية في الفترة 2011-2014.

المصدر: سمير رمزي، "محددات دور الدولة الصغيرة في الأزمات الإقليمية: الأردن نموذجًا 2011-2015"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة، 2018، ص 108.

الجدول (4)
توزيع شبكة العضويات في المنظمات الإقليمية

	الأردن	السعودية	تركيا	إيران	إسرائيل	مصر
الأردن	6	4	3	2	2	5
السعودية	4	5	2	2	0	3
تركيا	3	2	4	1	2	3
إيران	2	2	1	2	0	2
إسرائيل	2	0	2	0	2	2
مصر	5	3	3	2	2	5

المصدر: المرجع نفسه.

الشكل (2)
موقع الأردن وبعض دول الإقليم في شبكة عضوية المنظمات الدولية

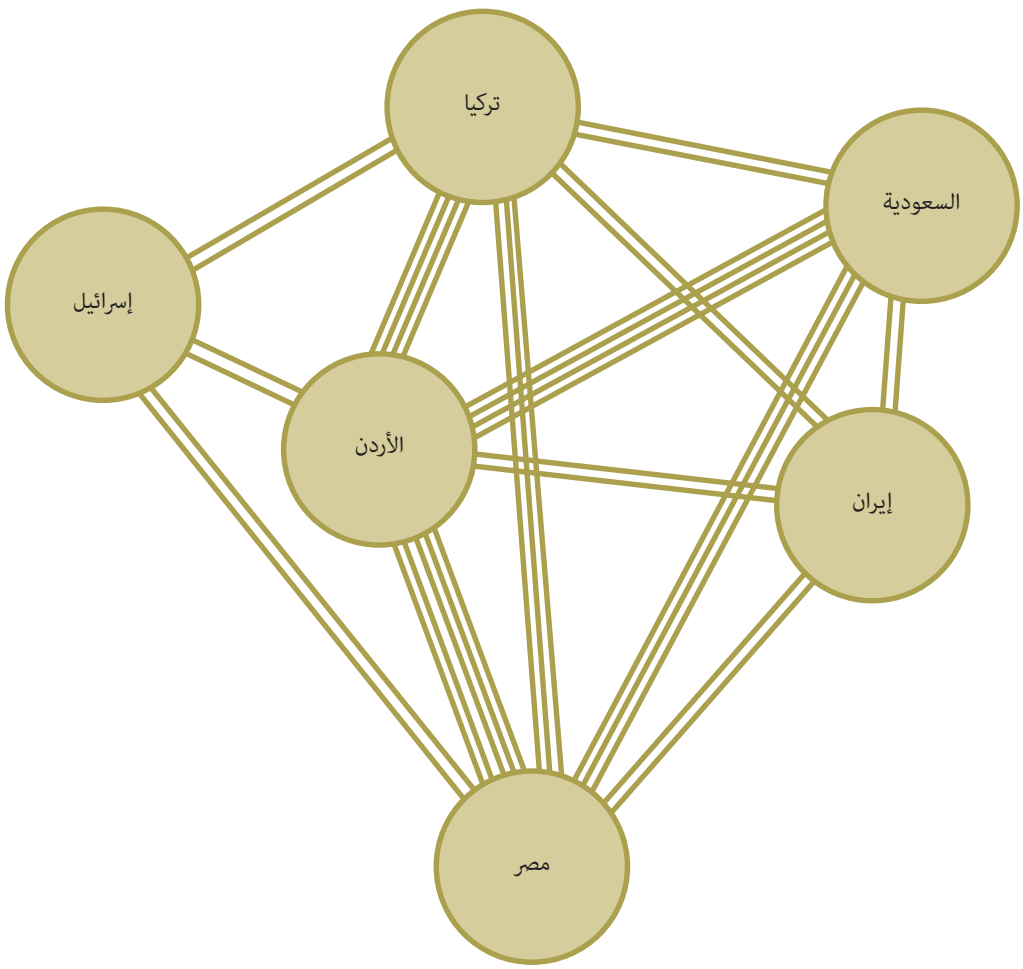

من خلال الشكل (2)، يمكننا تكوين الملاحظات التالية:

- الدولة التي تتمتع بأكبر روابط اتصالية هي الأردن بمجموع 6 عضويات، لذا تُعد أكبر دولة مركزية داخل الشبكة الإقليمية، تليها مصر والسعودية، وتعتبر إيران وإسرائيل أقل الأطراف مركزية.
- تتشارك الأردن وتركيا ومصر درجة البينية بين أطراف الشبكة، فالدول الثلاث تجمعها علاقات بمختلف الأطراف، وتأتي السعودية وإيران في المرتبة الثانية، ثم تأتي إسرائيل في المرتبة الأخيرة.
- على صعيد العلاقات الثنائية، يجمع مصر والأردن أكبر روابط اتصالية، ثم السعودية والأردن. وتعتبر العلاقات السعودية - الإسرائيلية، والإسرائيلية - الإيرانية أضعفَ العلاقات الاتصالية خلال فترة الدراسة.

يمكن القول إن الموقع الشبكي المُميز للأردن قد ساهم في نجاحه من خلال جذب المساعدات الخارجية الاقتصادية. وعلى الرغم من التعثر اللاحق لمشروع انضمام الأردن إلى مجلس التعاون، فإن جولات التفاوض أثمرت تعهد دول المجلس بمنح الأردن 5 مليارات دولار على مدى خمس سنوات.

وتفصح بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية عن زيادة ملحوظة في المساعدات الخارجية خلال الفترة نفسها؛ إذ قفز إجمالي تقديرات المنح والقروض الميسرة من 733.31 مليون دولار في مطلع عام 2011 إلى 3.0514 مليارات دولار في مطلع عام 2012، ووصلت إلى 2.667 مليار دولار في عام 2015[35]؛ ما ساهم في تعضيد الاستقرار المحلي بعد الاحتجاجات التي مر بها الأردن خلال فترة الربيع العربي. ويعود جزء من هذه الزيادة إلى نجاح الأردن - بالاعتماد على موقعه داخل شبكة المنظمات - في وضع قضية اللاجئين على الأجندة الدولية والإقليمية.

2. التأثير الخارجي في السياق العسكري

بالنسبة إلى التأثير الخارجي في سياق العمليات العسكرية، يمكننا القول إن أثر الدور العسكري للأردن قد تعاظم واتّسم بمرونة عالية، مقارنةً بالدول الأكبر الفاعلة عسكريًا في الإقليم، ويوضح الجدول (5) خريطة الفاعلية العسكرية في الإقليم، ونعني بالفاعلية هنا مدى تمتع الدولة بقدرة على التأثير في مآلات العمليات العسكرية، سواء من خلال الوجود العسكري المباشر في أماكن العمليات، أو من خلال تقديم الدعم اللوجيستي أو الفني للقوى العسكرية المختلفة، أو عبر هيئات التنسيق العسكري؛ وذلك بالتطبيق على حالات أماكن العمليات في سورية والعراق واليمن.

من خلال الجدول (5)، يتضح أن فعالية الدور العسكري للأردن قد تخطت بالفعل الفاعلية العسكرية لدول أكبر منه حجمًا. وتوجد القوى العسكرية الأردنية بالمعنى الذي وضعناه آنفًا للفاعلية العسكرية ضمن العمليات العسكرية في العراق وسورية من خلال التحالف الدولي، كما أنها شاركت ضمن العمليات في اليمن من خلال عضويتها في تحالف عاصفة الحزم؛ وهو وضع لا يتمتع به أغلب الدول المنخرطة عسكريًا في الإقليم.

وقد يجادل البعض بأن المشاركة العسكرية الأردنية تُعد مشاركة محدودة، خصوصًا في حال مقارنتها بقوى أكبر منها حجمًا كالسعودية وإيران، إلا أن موقع الأردن داخل شبكة العمليات العسكرية يتيح لها فرصة أكبر من حيث الاطلاع على انتقال الموارد والمعلومات عبر الشبكة، وهو ما يتيح لها فعالية أكبر وفقًا للمنظور الشبكي، وهذا ما يوضحه الشكل (3).

وفقًا للشكل (3)، يتمتع الأردن بدرجة مركزية أكبر داخل الشبكة الإقليمية؛ وذلك من خلال التنسيق العملياتي المشترك بين روسيا والولايات المتحدة والسعودية، وقد قام بالتنسيق أثناء هذه الفترة مع كل من روسيا والولايات المتحدة والسعودية في سورية، ومع الولايات المتحدة في العراق، ومع السعودية في اليمن.

وهنا يتضح مدى تمتع الأردن بدرجة بينية أعلى نسبيًا في الشبكة من نظرائه الإقليميين الأكبر حجمًا مثل السعودية، كما يجمعه تنسيق مع الولايات المتحدة في سورية، وهو ما لا يتوافر لدولة مثل إيران، وهذا يُثبت صحة الفرضية المذكورة آنفًا.

ويتفق هذا، أيضًا، مع مقولات المدرسة البنائية المتعلقة باعتماد الدول الصغيرة على تكريس الاعتراف الجماعي الدولي بسيادتها الإقليمية كآلية للحفاظ على أمنها الداخلي، وهو ما وضحته الشبكة السابقة في الشكل (3) على نحو إمبريقي.

وفي السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى إدراك صانع القرار الأردني لمسألة تأثير هيكل الشبكة في الدور الإقليمي لدولته، فهي وإن كانت دولة صغيرة إلا أن لديها فرصة في ممارسة درجة تأثير مرتفعة نسبيًا فيما يتعلق بالتفاعلات الإقليمية، وهو ما نستنتجه من حرص الملك عبد الله الثاني على كسب بعض العناصر التي تُعمق من مكانته في الشبكة الإقليمية.

اعتمد الدور الأردني على بناء شبكة اتصال واسعة تتكون من بعض العشائر والمعارضة المسلحة في سورية والعراق، علاوةً على عناصر استخباراتية داخل الجماعات المتطرفة، والمشاركة في تدريب بعض الجيوش النظامية، مثل العراق، أو المشاركة المباشرة في عمليات عسكرية في سورية، ما تجلى في كسب الأردن لدعم خليجي ومصري وأميركي وإسرائيلي خلال هذه الفترة، كما أنه حافظ على اتصالات مفتوحة مع إيران وروسيا وحزب الله عبر علاقات جيدة نسبيًا مع هذه الأطراف[36].

وانعكس موقع الأردن داخل الشبكة الإقليمية على درجة تأثيره الخارجي، وقد تركز ذلك في استمالة الدول الكبرى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأردنية، ما أدى في النهاية إلى نجاح الأردن في تعضيد الاستقرار الداخلي عبر عدة وسائل. فمن الناحية الاقتصادية، نجح الأردن في اجتذاب المساعدات الخارجية من بعض دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأميركية خلال هذه الفترة، كما نجح من الناحية العسكرية في التصدي لتهديدات الجماعات الدينية المسلحة على الحدود الأردنية، إذ حرص أغلب الأطراف الخارجية على دعم أمن واستقرار الأردن، وهو ما يوضح تعاظم التأثير الخارجي للأردن خلال هذه الفترة.

35 المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **تقارير المساعدات الخارجية**، شوهد في 2019/3/12، في: https://goo.gl/DV3K4X

36 رمزي، ص 161-182.

الجدول (5)
التوزيع الجغرافي للدول الفاعلة عسكريًا في الإقليم

الدولة / مكان العمليات	الولايات المتحدة	روسيا	إيران	السعودية	الأردن
العراق	1	0	1	0	1
سورية	1	1	1	1	1
اليمن	0	0	1	1	1
الإجمالي	2	1	3	2	3

المصدر: رمزي، ص 189.

الشكل (3)
موقع الأردن من شبكة العمليات العسكرية الدولية في الإقليم

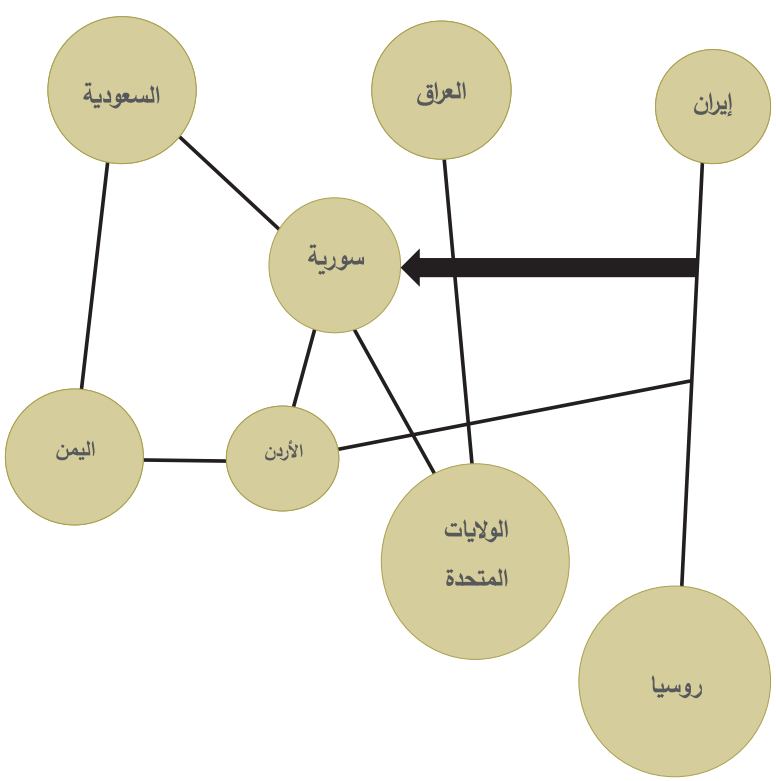

المصدر: رمزي، ص 190.

خاتمة

استعرضنا في هذه الدراسة قضية التأثير الخارجي للدولة الصغيرة، وأثبتت الدراسة أنه يوجد قصور متعلق بافتراض بعض مدارس العلاقات الدولية أن التأثير الخارجي للدولة الصغيرة منخفض، وجرى إثبات ذلك عبر استخدام اتجاه تحليل الشبكات، وتطبيقه على الأثر الخارجي للأردن خلال فترة الاضطرابات الإقليمية 2011-2015، وقد شهدت هذه الفترة تعاظم التأثير الخارجي للأردن، ما انعكس على قدرته على كسب دعم بعض الأطراف الخارجية الأقوى منه نسبيًا.

ووجدنا أن تحليل الشبكات قد أضاف بعض الأدوات الجديدة في تحليل أدوار القوى الكبرى والقوى الصغرى داخل الشبكة، على النحو الذي يؤدي إلى إذابة الفوارق التقليدية بين القوى الصغرى والكبرى، وذلك بسبب إعادة صياغته لمفهوم القوة التقليدي السائد في أدوات تحليل الأدوار الخارجية؛ إذ استعاض عن مفهوم القوة الشاملة النسبية ببعض المفاهيم الجديدة؛ مثل درجة المركزية، والبينية داخل الشبكة، وهو ما استعرضناه بطريقة تفصيلية خلال هذه الدراسة. وإلى جانب هذه المفاهيم التحليلية الجديدة، هناك أيضًا بعض العوامل التي أدت إلى إعادة النظر في درجة تأثير الدول الصغيرة في التفاعلات الإقليمية والدولية، ومن أبرزها ما يلي:

الفاعلية[37]: يقدم تحليل الشبكات طريقة لتحديد مدى فعالية أحد أعضاء الشبكة، وتقوم هذه الطريقة على وضعية العضو من حركة التدفق داخل الشبكة؛ فكلما زادت قدرته على النفاذ، ازدادت هيمنته وسلطته على الشبكة؛ ومن ثم فإن الفاعلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع الشبكي العالمي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالعلاقات داخل الشبكة[38]، لذا فإن حجم أحد أعضاء شبكة ما لا يشير إلى درجة فعاليته بأي حال، وإنما العبرة بدرجة نفاذه إلى داخل الشبكة التي تتحدد وفقًا لموقعه بين أعضاء الشبكة، وليس وفقًا لحجمه مقارنةً بأحجام الآخرين.

نطاق القوة: يُعد من نتائج النموذج الشبكي اتساع مفهوم القوة نفسه وإعادة تنظيمه، ويذهب مانويل كاستلز إلى القول إن نموذج الشبكة سيؤدي إلى ضعف الدولة لصالح مراكز جديدة للقوة؛ منها "شبكات رأس المال والإنتاج والاتصال والجريمة والمؤسسات الدولية، والأجهزة العسكرية التي تتجاوز المستوى الوطني، والمنظمات غير الحكومية، والحركات الدينية، وحركات الرأي العام العابرة للقوميات"، ما سيؤدي بالضرورة إلى "تحول الدولة القومية إلى مجرد عقدة في شبكة قوة أكثر اتساعًا"[39]. وعلى الأقل، يمكن القول إن الفاعلين التقليديين في حقل العلاقات الدولية باتوا في وضع تنافس مع بعض الفاعلين الجدد، ويعزز هذا المناخ التنافسي من فرص تغيير وضع إحدى الدول الصغيرة على هرم القوى العالمية، وإذابة الفوارق التقليدية في هرم القوى الدولية. وتمنح هذه الوضعية التنافسية للدولة الصغيرة فرصًا أوسع في تعزيز تأثير دورها الخارجي، في حال نجاحها في التعامل مع شبكات الفاعلين المختلفة، وهكذا أصبح هناك مستويات متعددة من الفاعلين، ومرونة أكثر في مجال الصراع بين الأدوار المختلفة لكل منها، لا سيما في أوقات التحول والاضطراب.

أدوات تأثير جديدة: أنتج نموذج الشبكة، أيضًا، بعض وسائل التأثير الجديدة نسبيًا في تنفيذ السياسة الخارجية، وهي وسائل الاتصال الحديثة، وأدى هذا إلى إحداث تحول في السياسة الخارجية نفسها، ويرى البعض أن هذه السياسة تحولت إلى سياسة تهدف إلى إدارة المعلومات وإحكام السيطرة عليها؛ باعتبار ذلك شرطًا ضروريًا للنفاذ إلى أشكال السلطة، وهذا يعني أن النشاط السياسي أصبح مشروطًا بتوافر الحد الأدنى من النفاذ والحضور. ووفقًا لهذا، فإن من يتم استبعاده بانتظام من الحصول على المعلومات والنفاذ إلى وسائل الاتصال المتطورة، أو ينحصر دوره في مُستقبِل سلبي، سيواجه بالضرورة حالةً من التهميش السياسي والاقتصادي[40].

إن عامل النفاذ يوفر، أيضًا، فرصة إيجابية لمن لا يواجهون هذا التهميش المعلوماتي، وقد استطاعت بعض القوى من غير الدولة توظيفه في ممارسة دور سياسي أكثر تأثيرًا من قبلُ. وعلى سبيل المثال، شاهدنا في المنطقة العربية ظهور بعض الحركات الاجتماعية الجديدة إبان فترة الثورات العربية؛ من خلال استخدام آليات النفاذ والاتصال الحديثة، وقد استطاعت هذه الحركات أن تضاهي قوة بعض الأنظمة التي تتفوق عليها نظريًا بالمعايير التقليدية، وهو ما يسري كذلك على حالة الدول الصغيرة التي ستستطيع ممارسة دور يضاهي أدوار الدول الأكبر في حال إجادتها التعاطي مع هذه الوسائل الجديدة نسبيًا.

كما يمكن القول إن تحليل الشبكات قد اهتم بتحليل العلاقة بين الدولة كفاعل سياسي والبنية المحيطة بها، من خلال التركيز على دور إحدى الدول داخل الشبكات وأثر الشبكة في ممارستها لدورها؛ وهو اتجاه من شأنه تذويب الفوارق الاعتيادية التي يعتمدها أغلب

37 ° تعني "الفاعلية" القدرة على القيام بفعل ذي هدف أو ممارسة السلطة. وتتم عادة مقارنة دور الوكلاء في الحياة الاجتماعية بدور الهياكل مثل المؤسسات والمعايير.

38 دارن بارني، **المجتمع الشبكي**، ترجمة أنور الجمعاوي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 45.

39 Manuel Castells, *The Power of Identity* (Oxford: Blackwell, 1997), p. 254.

40 بارني، ص 153.

مدارس العلاقات الدولية في تحليل تأثير الدول الصغيرة والكبيرة في التفاعلات الإقليمية والدولية.

وبالنظر إلى حالة الأردن، نجد أن تحليل الشبكات يقدم تفسيرات مقبولة للكيفية التي أثّر بها الأردن في السياق الإقليمي، لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على أمنه وتوجهاته، وذلك عبر رسم خريطة واضحة لشبكة العلاقات بين دول الإقليم وموقع الأردن منها. وقد نجح الأردن، عبر هذا الموقع، في تأمين حدوده الشمالية مع سورية، رغم انتشار نشاط الجماعات المسلحة والتدخل العسكري الإيراني والروسي، وهو ما تجلى بإقامة مناطق للتهدئة بالقرب من الحدود الأردنية.

وباستثناء التدخل العسكري البري، ساهم الأردن عسكريًا في الحرب على الإرهاب بطرق متعددة، ومنها تبادل المعلومات الاستخباراتية، ما يعكس تنوع تقنيات التأثير، وقد تجلّت فعالية الدور الاستخباراتي للأردن في التكليف الدولي له؛ وذلك بوضع قائمة تشتمل على المنظمات الإرهابية في المنطقة، علاوةً على تدريب قوات الجيش العراقي، فضلًا عن استضافة الأردن لبعض القوات الأجنبية في إطار التحالف الدولي، حيث يوجد به قرابة 1700 من أفراد الجيش الأميركي، وقد أعلنت فرنسا فيما سبق عن وجود بعض طائراتها في الأردن بهدف محاربة الإرهـاب[41]. وأدى هذا النشاط إلى خفض حدة التهديد الأمني للأردن، مقارنةً ببعض الدول الإقليمية الأكبر منه نسبيًا (مصر مثلًا).

وإجمالًا، يمكن القول إن الأردن استطاع التأثير في السياق الإقليمي بما يخدم مصالحه السياسية؛ وهو ما تمثّل في حصار نشاط الجماعات الدينية المسلحة عبر الانخراط في العمليات الدولية لمكافحة هذا النشاط، واقتصاديًا عبر اجتذاب المساعدات الخارجية. ونجح الأردن في ذلك على نحو قد يفوق دولًا أكبر منه إقليميًا، وهو ما يثبت صحة افتراض تحليل الشبكات من جهة أن ممارسة التأثير بات يرتهن بموقع أحد الأطراف داخل الشبكة أكثر من الارتباط بمسألة الحجم التقليدية.

ختامًا، يجب أن نشير إلى أن هذه الدراسة لا تزعم أن مسألة الحجم باتت غير مهمة في ممارسة التأثير، إلا أنها باتت أقل أهمية مقارنةً بموقع الدولة داخل الشبكات وفقًا لمقولات التحليل الشبكي الذي اهتم بتحليل العلاقة بين السياسة الخارجية لإحدى الدول والبنية المحيطة بها؛ وذلك من خلال التركيز على موقع إحدى الدول داخل الشبكات، وأثر الشبكة في ممارستها لدورها، وهو اتجاه من شأنه تذويب الفوارق الاعتيادية التي تعتمدها المدارس الوضعية للعلاقات الدولية في المقارنة بين التأثيرات المتوقعة لكل من الدولة الكبيرة والصغيرة.

41 "فرنسا تدفع بحاملة طائرات لدعم الحرب على الدولة الإسلامية"، ميدل إيست أونلاين، 2015/11/5، شوهد في 2019/3/12، في: https://bit.ly/2CraNNN

المراجع

العربية

بارني، دارن. **المجتمع الشبكي**. ترجمة أنور الجمعاوي. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

رمزي، سمير. "محددات دور الدولة الصغيرة في الأزمات الإقليمية: الأردن نموذجًا 2011-2015". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة حلوان. القاهرة، 2018.

عبد الرحمن، عواطف. **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**. سلسلة عالم المعرفة 78. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984.

عودة، جهاد. **مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014.

مجموعة مؤلفين. **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**. تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث (محررون). ترجمة ديما الخضرا. سلسلة ترجمان. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

المملكة الأردنية الهاشمية. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. **تقارير المساعدات الخارجية**، في: https://goo.gl/DV3K4X

الأجنبية

Armstrong, David. "Why is there too much International Theory?" *Australian Journal of Political Science*. vol. 30, no. 2 (July 1995).

Avant, Deborah & Lindsey Heger. "The New Power Politics: Networks and Transnational Security Governance." A One Earth Future Foundation. *Conference Report* (2013), at: https://bit.ly/2UIDZXx

Avant, Deborah & Oliver Westerwinter. *New Power Politics*: *Networks, Governance, and Global Security*. Oxford: Oxford University press, 2016.

Bull, Hedley. *The Anarchical Society*: *A Study of Order in World Politics*, 2nd ed. London: Macmilan Press LTD, 1995.

Kahler, Miles. *Networked Politics*: *Agency, Power, and Governance*. New York: Cornell University Press, 2009.

Mintz, Alex & Bruce M. Russett (eds.,). *New Directions for International Relations*: *Confronting the Method-of-Analysis Problem*. Lanham: Lexington Books, 2005.

Okawara, Nobuo & Peter Katzenstein. "Japan and Asian-Pacific Security Regionalization, Entrenched Bilateralism and Incipient Multilateralism." *The Pacific Review*. vol. 14, no. 2 (2001).

Van Evera, Stephen. "Why Europe Matters, Why the Third World doesn't: American Grand Strategy after the Cold War." *Journal of Strategic Studies*. vol. 13, no. 2 (June 1990).

Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. Boston: Addison-Wesley Publishing Company, 1979.

Wasserman, Stanley & Katherine Faust. *Social Network Analysis*: *Methods and Applications*. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

Wendt, Alexander. "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics." *International Organization*. vol. 46, no. 2 (Spring 1992).

Carrington, Peter J., John Scot & Stanley Wasserman. *Models and Methods in Social Network Analysis*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Castells, Manuel. *The Power of Identity*. Oxford: Blackwell, 1997.

Hafner-Burton, Emilie M., Miles Kahler & Alexander H. Montgomery. "Network Analysis for International Relations." *International Organization*. vol. 63, no. 3 (July 2009).

Hey, Jeanne A. K. (ed.). *Small States in World Politics*: *Explaining Foreign Policy Behavior*. Colorado: Lynne Rienner Publishers, 2003.

Hoff, Peter D. & Michael D. Ward. "Modeling Dependencies in International Relations Networks." *Poltical Analysis*. vol. 12, no. 2 (2004).

Holsti, Kalevi. "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy." *International Studies Quarterly*. vol. 14, no. 3 (1970).

Ikenberry, G. John. *After Victory*: *Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars*. New Jersey: Princeton University Press, 2001.

رشيد البزيم | Rashid Bazeem*

دول الخليج وتحديات التحولات في مجال الطاقة

Gulf States and the Challenges of Energy Transformations

تواجه دول الخليج، بوصفها مركزًا لإنتاج النفط والغاز، تحدي التكيف مع مشهد طاقة متخوف باستمرار من وصول موارد جديدة إلى السوق، ومن الانعكاس المتعاظم لتقلبات الطلب والظروف الجيوستراتيجية الشديدة الاضطراب. فالتحدي الكبير لهذه البلدان، التي يعتمد فيها السلم الاجتماعي على استهلاك غير محدود للطاقات المدعومة، يتجلى في خفض وتيرة الاستهلاك، وتطوير طاقات بديلة؛ لحفظ المحروقات التقليدية للتصدير. وتبدو آثار هذه التحولات كبيرة اليوم، فاستقرار هذه الدول، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، على المحك، فضلًا عن قدرتها على أن تظل جهات فاعلة رئيسة في نظام الطاقة العالمي؛ إذ تحتاج سياسات الطاقات المتجددة المصممة، بحسب الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الفريدة لكل بلد، إلى ترجمة الطموحات إلى إجراءات عملية سريعة لتحقيق النجاح، والعودة من جديد إلى إحياء خيار التعاون في إطار مؤسساتي مثمر.

كلمات مفتاحية: دول الخليج، الطاقة، الطاقة المتجددة.

The Gulf states, as a center for oil and gas production, face the challenge of adapting to an increasingly uncertain energy landscape as new resources arrive in the market, and the reverberations of unstable demand and turbulent geostrategic conditions. The great challenge for these countries, in which social peace depends on unlimited consumption of subsidized energy, is to reduce consumption and develop alternative energy sources to conserve traditional fuels for export. The effects of these transformations are significant today, and the economic, social and political stability of these countries, as well as their ability to remain major players in the global energy system is at stake. Renewable energy policies, tailored to the unique political, economic and social conditions of each country, need to translate aspirations into swift practical action to succeed and rejuvenate the option of cooperation within a productive institutional framework.

Keywords: Gulf States, Energy, Renewable Energy.

* أستاذ القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات، المغرب.

* Professor of Public Law, Faculty of Juridical, Economic and Social Sciences, Hassan I University, Settat, Morocco.

مقدمة

لم يعد التحدي اليوم محصورًا في توفير حاجات الدول الغربية من مواد الطاقة، بعد دروس الأزمات النفطية، بل بات يُسائل قدرة دول الخليج على التكيف مع ظهور نموذج الطاقة الجديد الذي تسعى الدول الغربية لبنائه، وتسعى مثلها الصين في غدها، حيث الالتزامات البيئية حاضرة فيها، وبقوة[1]، من خلال التنفيذ الفعلي لمساهماتها المحددة وطنيًا، في إطار اتفاق باريس على الحد من التغيرات المناخية.

وتزامنًا مع ارتدادات الربيع العربي السياسية والاجتماعية، تواجه الدول المنتجة للنفط والغاز في الخليج تحديًا مهمًا آخر، أوجده ما يوسم في مشهد الطاقة الدولي بـ "الموارد غير التقليدية"، ولا سيما الغاز والنفط الصخريين، بوصفهما نوعين غير مألوفين من المحروقات[2]؛ إذ نلاحظ إعادة توزيع الخرائط، وتهديد الدور الإستراتيجي للمنطقة في مدّ العالم بالطاقة. فوصف المحروقات بأنها "غير تقليدية"، لم يأتِ من استغلالها الحديث، أو من تكوينها، بل هو إشارة إلى أنواع الوقود الأحفوري التي يصعب استغلالها بطرق الاستخراج التقليدية، وغالبًا ما تكون من طريق الحفر البسيط؛ لذلك يتطلب استخراجها استخدام عمليات تكميلية (مثل التكسير الهيدروليكي)، فالتقنيات الموظفة تكلف أكثر من الحفر البسيط.

نشهد اليوم انتقالًا من عالم كانت فيه الدول الغربية هي المستهلكة الأولى للمواد النفطية، ودول من الشرق الأوسط تتزعم إنتاج هذه المواد، إلى عالم جديد باتت فيه الولايات المتحدة أكبر منتج هيدروكربوني في العالم، قبل السعودية وروسيا[3]، ودول الخليج من بين أكثر الدول استهلاكًا للطاقة، فضلًا عن تراجع مستمر في الطلب الأوروبي للطاقة منذ عام 2008، وهو أمرٌ لم يُشهد له مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ورغم تعويضه بالنمو المطّرد للاستهلاك الآسيوي، فإن هذا الانخفاض الكبير في السوق الأوروبية يجعل المنتجين في درجة عالية من القلق.

لقد أخفقت دول الخليج في تحويل الريع النفطي إلى تنمية مستدامة[4]. ويتجلى ذلك في "استمرار الاعتماد على النفط مصدرًا رئيسًا للدخل، والعجز عن تطوير يد عاملة وطنية منتجة؛ من خلال تهميش القطاع الخاص واحتضانه، وسوء إدارة كل من الاستثمار الأجنبي والمساعدات الخارجية، وأخيرًا تبذير حصة كبيرة من عائدات النفط في الإنفاق العسكري، وفي مشاريع فخمة غير منتجة"[5].

وقد تغير، في السنوات الخمس الماضية، دور دول الخليج في الاقتصاد السياسي الدولي تغيرًا كبيرًا. فمكانة المنطقة، بوصفها موردًا عالميًا للمحروقات، آخذة في التضاؤل، والاستهلاك المحلي للنفط والغاز مستمر في الارتفاع، فضلًا عن تحويل نسبة من الاستثمارات الخليجية في الدول الصناعية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولم تعد السعودية تمارس نفوذًا قويًا في مجموعة العشرين، كما أصبحت العلاقات بالصين والهند تتسم بالاعتماد المتبادل[6].

وعلى الرغم من ذلك، تأخذنا عواقب ظهور نموذج الطاقة الجديد إلى ما هو أبعد من مجال المهتمين بإستراتيجيات الطاقة؛ أي إلى أسس السلم الاجتماعي بأكمله، وهو ما أُسِّسَت عليه هذه الدول، فكل الرهان اليوم على التوازن السياسي القائم على الاقتصاد المعتمد أساسًا على الصادرات من الطاقة الأحفورية؛ إذ ترتبط النفقات من الواردات الحكومية بأجندة بناء الدولة، ارتباطًا أوضح، لخلق السلام المجتمعي والقبول السياسي بها[7].

والواقع أن دول الخليج تواجه معضلة حساسة، فإصلاح نظام الطاقة غير المستدام فيها، قد يخلق في نهاية المطاف توترات اجتماعية داخلية، في ظل التحديات الكبرى التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، والأوضاع التي آل إليها الربيع العربي، وتفاقم التوترات بين أطراف دولية مختلفة، أو الحفاظ على المسار نفسه، مهما كلّف الأمر؛ أي بثمن أعلى ومتزايد، وتأجيل التقويمات المؤلمة الضرورية لمستقبل أكثر أمانًا، وهو أمر غير مؤكد إلى حد بعيد.

---

1 Jean-François Huchet, *La crise environnementale en Chine. Évolutions et limites des politiques publiques* (Paris: Presses de Sciences Po, 2016), p. 10.

2 يحيل مصطلح المحروقات غير التقليدية، أساسًا، على الغاز الصخري، والصخر الزيتي، والزيوت النفطية التي تنتج من تراكم وتحول بطيء للمواد العضوية، بالدفن ودرجة الحرارة.

3 وفقًا للبيانات الصادرة من وكالة معلومات الطاقة الأميركية عام 2018، تجاوزت الولايات المتحدة، أول مرة منذ عام 1970، عتبة رمزية تبلغ عشرة ملايين برميل من النفط المستخرج كل يوم، انظر:
EIA, "Weekly U.S. Field Production of Crude Oil," 27/2/2019, accessed on 5/3/2019, at: https://bit.ly/1rl7Ki5

4 ظهر مفهوم التنمية المستدامة منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، حين أبدى عدد من الفاعلين قلقهم من الاختلالات التي يمكن أن تشمل تغير المناخ، وتضاؤل موارد الوقود الأحفوري، والتفاوت الاجتماعي المتزايد، وهكذا، لُفت الانتباه إلى ضرورة دمج الأبعاد الاجتماعية والبيئية في نماذج التنمية الاقتصادية.

5 Yousef Khalifa Al-Yousef, "The Gulf Cooperation Council (GCC) Countries and the Triangle of Autocracy, Oil and Foreign Powers," *Contemporary Arab Affairs*, vol. 4, no. 1 (2011), pp. 19-29.

6 Matteo Legrenzi & Fred H. Lawson, "The Changing Role of the Gulf in the International Political Economy," *Global Change, Peace & Security*, vol. 29, no. 2 (2017), pp. 189-199.

7 Rolf Schwarz, "The Political Economy of State-Formation in the Arab Middle East: Rentier States, Economic Reform, and Democratization," *Review of International Political Economy*, vol. 15, no. 4 (2008), pp. 599-621.

من أجل ذلك، تحاول هذه الورقة الإجابة عن الأسئلة الآتية: هل تشكل مسارات تحول الطاقة تهديدًا لدول الخليج؟ وما خياراتها لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية في مجال الطاقة الواقع بين الطفرة التي تعرفها المحروقات غير التقليدية في الولايات المتحدة الأميركية، والتي تشكل هزة محتملة في جانب العرض، وبين التقلبات الكبيرة التي يعرفها الطلب الطويل المدى على المحروقات، في ظل وضع جيوستراتيجي مضطرب، وزيادة الاستهلاك المحلي، والتعافي البطيء من الأزمة الاقتصادية، وسياسات انتقال الطاقة التي باتت تعرف تطورًا ملموسًا في الصين والهند والاتحاد الأوروبي؟

ثورة الموارد الصخرية: من الأبعاد الطاقية إلى التوازنات الجيوسياسية

على الرغم من الاحتياطيات الكبيرة، والإنتاج المحلي الضخم، ظلت الولايات المتحدة مستوردًا أصيلًا للهيدروكربونات، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد كان يُنظر إلى هذا الاعتماد على المصادر الخارجية، خاصةً المصادر في المناطق غير المستقرة سياسيًا، مثل الشرق الأوسط، في كثير من الأحيان، على أنه نقطة ضعف في الجوانب السياسية والاقتصادية الدولية للولايات المتحدة؛ لذلك، ظل أمن الطاقة يمثل أولوية إستراتيجية للإدارات الأميركية المتعاقبة، ومحركًا رئيسًا لسياسة واشنطن الخارجية منذ عدة عقود[8]. ومن المتوقع أن يؤدي التوسع الهائل في إنتاج النفط والغاز غير التقليديين، بفضل التقنيات الجديدة، إلى تعديل مكانة الولايات المتحدة بسرعة في أسواق الطاقة العالمية. ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية، فإنها تتطلع "بثبات نحو تلبية جميع حاجاتها من الطاقة تقريبًا [...] من الموارد المحلية، بحلول عام 2035"[9].

وتوقع تقرير وكالة الطاقة الدولية لعام 2018، وهو تقرير سنوي يتضمن استشرافها مستقبل الطاقة العالمية، أن يصل إنتاج الولايات المتحدة من النفط قمته بحلول عام 2025[10]، مع زيادة متوقعة تبلغ 5.2 ملايين برميل في اليوم. ثم تتوقع الوكالة، بعد ذلك، حدوث انخفاض في الإنتاج الأميركي، بدءًا من عام 2025، وهو ما سيجعل حصة منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في السوق ترتفع نسبتها إلى 45 في المئة، بحلول عام 2040، مقارنة بنحو 30 في المئة حاليًا[11].

والأهم من ذلك توقّع أن يؤدي استغلال الموارد الصخرية إلى تحويل الولايات المتحدة إلى دولة مصدرة للغاز الطبيعي بحلول عام 2020. ولن تظل آثار هذه الثورة محصورة في أميركا الشمالية، فمن منظور اقتصادي صرف، تستغل الصناعة الأميركية، بالفعل، مصادر الطاقة المحلية الرخيصة؛ لتحسين قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي[12].

يبدو من غير المحتمل أن تكون الطفرة الجديدة في مجال الطاقة عاملًا حاسمًا في إعادة تحديد أولويات السياسة الخارجية والأمنية الحالية للولايات المتحدة؛ مثل"الحفاظ على السلام، والاستقرار، والتبادل التجاري الحر في غرب المحيط الهادي وشرقي آسيا، والتصدي للحركات المتطرفة العنيفة، والتهديدات التي تزعزع الاستقرار، فضلًا عن التزام [الولايات المتحدة] بالحلفاء والدول الشريكة في الشرق الأوسط"[13]. وبدلًا من ذلك، من المتوقع أن يوفر هذا التحول الجذري خيارات جديدة للحكومة الأميركية لتوظيف المرونة اللازمة من أجل تكييف سياساتها مع النظام العالمي المتغير باستمرار.

في العقود الأربعة الأخيرة، استخدمت الولايات المتحدة قوتها العسكرية الساحقة لتحقيق الأمن الخارجي، والاستقرار الداخلي في الشرق الأوسط. وقد أقامت علاقات أمنية وثيقة بمنتجي الطاقة الرئيسين (خاصةً السعودية)، وطبقًا لـ "مبدأ كارتر"، الذي أعلنه الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر في 23 كانون الثاني/ يناير 1980[14]، "سوف تُعتبر أي محاولة من أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية، وسيُصدّ مثل هذا الاعتداء بأي وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية"[15].

ومع ذلك، يبدو أن افتراضات مبدأ كارتر قد تغيرت، ففي عام 2017 لم تستورد الولايات المتحدة سوى 17 في المئة من البترول من شركائها

8 David A. Deese & Joseph S. Nye, *Energy and Security* (Cambridge, Mass: Ballinger publishing Company, 1981).

9 International Energy Agency, *World Energy Outlook Factsheet* (Paris: IEA Publications, 2013), accessed on 7/2/2019, at: https://bit.ly/2OTbrab

10 ذكر التقرير أن التطور الأميركي في مجال النفط الصخري من المقرر أن يتيح للولايات المتحدة أن تصبح أكبر منتج للنفط والغاز في العالم، مع احتمال أن تنتج البلاد ما يقارب نصف إنتاج النفط الخام والغاز عند حلول 2025. وقالت الوكالة: "تستمر ثورة الموارد الصخرية في زعزعة إمدادات النفط والغاز، وعند حلول عام 2025 قد يأتي كل برميل خامس من النفط تقريبًا، وكل متر مكعب من الغاز في العالم، من الولايات المتحدة".

11 International Energy Agency, *World Energy Outlook Factsheet* (Paris: IEA Publications, 2018), accessed on 29/1/2018, at: https://bit.ly/2DDXaNF

12 Nicolò Sartori, "Geopolitical Implications of the US Unconventional Energy Revolution," *The International Spectator: Italian Journal of International Affairs*, vol. 49, no. 2 (2014), pp. 66-82.

13 US Department of Defense, *Sustaining U.S. Global Leadership: Priorities For 21st Century Defence* (Washington: 2012), accessed on 7/2/2019, at: http://cutt.us/U92SU

14 زهير شكر، **السياسة الأميركية في الخليج العربي: مبدأ كارتر** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982)، ص 57–58.

15 جاء الإعلان بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1979، وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران في 11 شباط/ فبراير 1979.

الرئيسين في الشرق الأوسط في مجال الطاقة، وفي مقدمتهم السعودية والعراق[16]. وفي الواقع، فإنّ معظم البترول المُصدر إلى الولايات المتحدة يأتي إليها من دول أميركا الشمالية ودول أميركا الجنوبية. وبحلول عام 2035 سيذهب 90 في المئة من صادرات الشرق الأوسط النفطية إلى آسيا، بما في ذلك اليابان، وكوريا الجنوبية، والصين، والهند[17]. وسيكون هذا بمنزلة إعادة توجيه رئيس للتدفقات التجارية، في حين لن تحصل الولايات المتحدة إلا على كمية ضئيلة فقط. ولكن لا شيء يشير إلى أن هذه القوى الجديدة يمكن أن تقوم مقام الولايات المتحدة في حفظ الاستقرار[18].

إنّ ذلك لا يُغير حقيقة أن الولايات المتحدة هي الضامن الرئيس للمَمرات البحرية، وهو أمر يصُب مباشرةً في مصالح أمن الطاقة الأميركي. غير أن الاعتماد المتضائل على المحروقات في الشرق الأوسط أدى إلى زيادة خيارات السياسة الخارجية؛ بحيث أتاح لواشنطن، في عهد إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، تبني مبادرات متنوعة في ظل الأزمات الدولية الطارئة. فنهج التدخل الضئيل في ليبيا، وفك الارتباط بالأزمة السورية، وإدارة الملف الإيراني، كانت أمثلة لتوجهات إدارة الديمقراطيين، ومرونة سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. هكذا أتاح واقع الطاقة لواشنطن تعديل سياساتها، وتبني نهج أكثر واقعية ومرونة، من دون التعرض المفرط للضغوط التي تفرضها تحديات الطاقة في الشرق الأوسط[19].

من المؤكد أن استغلال موارد الطاقة الصخرية في الولايات المتحدة مقدمة لتغيير الوضع السياسي الدولي الحالي؛ إذ من المرجح أن تتحول الولايات المتحدة التي تُعتبر حاليًا أكبر مستهلك للنفط والغاز في العالم إلى دولة مكتفية ذاتيًا. ومع ذلك، يبدو من غير المحتمل أن يغير وضع الطاقة الجديد، هذا، تغييرًا جذريًا أولويات السياسة الخارجية والأمنية للولايات المتحدة، وهي التي تميل إلى التغير وفقًا لعدد من العوامل المختلفة، وليس، على وجه الحصر، وفق أهداف أمن الطاقة[20]. وبغض النظر عن ذلك، فإن أولوية واشنطن في المنطقة تتمثل في موازنة قوة الصين الناشئة.

16 EAI, *How much Petroleum does the United States Import and Export?* accessed on 7/2/2019, at: https://bit.ly/2E7AhyJ

17 Benoît Faucon & Sarah Kent, "IEA Pegs U.S. as top Oil Producer by 2020," *The Wall Street Journal*, 12/11/2012.

18 Sophie Meritet, "L'énergie est-elle un driver important de la politique étrangère américaine?" *Revue Internationale Et Stratégique*, vol. 104, no. 4 (2016), pp. 81-89.

19 Sartori, pp. 66-82.

20 Mark Webber & Michael Smith, *Foreign Policy in a Transformed World* (London: Routledge, 2002), pp. 29-46.

يوجد أكثر من نصف احتياطيات الغاز الطبيعي المثبتة في العالم في روسيا وإيران وقطر، في حين أن احتياطيات الغاز الصخري التي يمكن استغلالها تقنيًا موزعة جغرافيًا على نطاق واسع. وتُظهر التقييمات الجيولوجية الأولية لمصادر الغاز الصخري موارد ضخمة في الأميركتين: الشمالية والجنوبية، وفي آسيا، بما في ذلك الصين والهند وإندونيسيا، وفي أستراليا. وقد قُدرت قاعدة موارد أوروبا، رغم صغرها مقارنةً بالأميركتين وآسيا، من جانب إدارة معلومات الطاقة الأميركية بـ 16 تريليون متر مكعب، أو سبعة أضعاف حجم احتياطي الغاز التقليدي في الاتحاد الأوروبي[21].

ويرى بعض الملاحظين أن الاتحاد الأوروبي سيظل بعيدًا من تحقيق النجاعة في الطاقة؛ بسبب افتقاره إلى التنسيق والسياسة المشتركة في هذا المجال، وهذا ما أكدته سيسيل ميزنوف، مستشارة مركز الطاقة التابع للمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، في تقرير عن أوروبا والطاقة[22].

وتخلص الوكالة الدولية للطاقة إلى أن المستقبل المشرق للغاز غير التقليدي بعيد، كل البعد، من أن يكون مضمونًا، فهناك حاجة إلى تجاوز العديد من العقبات، والتغلب عليها، ليس أقلها المخاوف الاجتماعية والبيئية المرتبطة باستخراج الغاز. وتحتاج الحكومات إلى وضع أنظمة قانونية مناسبة، تستند إلى بيانات سليمة، ومعطيات عالية الجودة، مع وجود عدد كافٍ من أطر التنفيذ، وضمان وصول العموم إلى المعلومات[23]. وقد قررت الوكالة الاعتماد على هذه الأسس لإنشاء منتدى سنوي للغاز غير التقليدي، وهو ما يترك مجالًا واسعًا لتبادل الخبرات، وتحسين أفضل الممارسات[24].

21 US Department of Energy, Energy Information Administration, "World Shale Gas Resources: An Initial Assessment of 14 Regions Outside the United States," accessed on 7/2/2019, at: https://bit.ly/2PIqIQB

22 بالنسبة إلى الباحثة، فإن سياسة الطاقة في أوروبا مكلفة جدًا؛ بسبب وارداتها الهائلة من الغاز والنفط من دول تقع خارج الاتحاد الأوروبي. إضافة إلى أن التعاون الهش بين أعضاء الاتحاد الأوروبي يجعل كثيرًا من البلدان تعتمد اعتمادًا كبيرًا على هذه الواردات. وإذا لم يتغير شيء بحلول عام 2035، فإن 80 في المئة من إمدادات الغاز والنفط في أوروبا ستأتي من الخارج. وتؤكد ميزنوف أن هذه الصعوبات تضعف مكانة الاتحاد الأوروبي الدولية في قضايا الطاقة. وسواء كانت المفاوضات متعلقة بعقود توريد الطاقة أو تغير المناخ، فإن أوروبا تفقد صدقيتها فقدانًا منهجيًا؛ بسبب نقص تماسك أعضائها. ولتأسيس سياسة أوروبية جديدة للطاقة، تقترح ميزنوف الاعتماد على مبدأين بسيطين: التضامن والاستدامة. فمبدأ التضامن بين الدول في مجال الطاقة، على سبيل المثال، سوف يخلق سوق غاز داخلية حقيقية؛ ومن ثم سيحرر العديد من الدول من اعتمادها على الغاز الروسي. أما مبدأ الاستدامة، فترى الباحثة أن تطبيقه على الصعيدين الاقتصادي والبيئي، من خلال التمسك بالطاقة النووية، والشروع في تطوير الغاز الصخري، سيكون أنظف من الاستخدام الحالي للفحم، انظر في ذلك:
Cécile Maisonneuve, *L'Europe et l'énergie: Un contrat à refonder d'urgence* (Paris: IFRI, 2014), accessed on 7/2/2019, at: https://bit.ly/2DzIJJn

23 International Energy Agency, *Golden Rules for a Golden Age of Gas, World Energy Outlook 2012: Special Report on Unconventional Gas* (Paris: OECD/IEA, 2012), p. 9.

24 International Energy Agency, *IEA Unconventional Gas Forum*, accessed on 30/1/2019, at: https://bit.ly/2MG6EcD

ومن جهتها توقعت أوبك أن يستمر الارتفاع المطرد في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، في السنوات الخمس المقبلة، وأن يُخفض عرض أوبك من النفط قليلًا، بين عامي 2020 و2023، رغم تنامي الإقبال على الطاقة عالميًا. غير أنها أشارت أيضًا إلى ارتفاع عرض النفط من دول الأوبك بين عامي 2023 و2025؛ ليستمر الارتفاع حتى عام 2040.

وجاء في تقرير "آفاق النفط العالمية" أن "إجمالي الإمدادات من خارج منظمة البلدان المصدرة للنفط سيزيد بمقدار 8.6 ملايين برميل يوميًا، من عام 2017 إلى عام 2023، ليبلغ 66.1 مليون برميل يوميًا. وأرجع التقرير ذلك إلى أنه سوف يكون مدفوعًا دفعًا رئيسًا بالزيادات في إنتاج النفط الصخري الأميركي". إلا أنه يشير إلى إمكانية انخفاض درجة التيقن منه، على المدى البعيد[25].

ومع ذلك، فإن ارتفاع استهلاك النفط العالمي حاليًا، وخفض أوبك، وعشر دول من خارج أوبك، إنتاجها، والانخفاض في مخزون النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، والتوترات والصراعات في الشرق الأوسط، ومخاوف انهيار الدولة في فنزويلا، والاضطراب السياسي في ليبيا، وعدم الثقة بالوضع في نيجيريا، وانسحاب الولايات المتحدة من اتفاق فيينا، كلها عوامل تدفع بالأسعار نحو عدم الاستقرار حاليًا.

> سيزداد الطلب على النفط في الدول الناشئة؛ بسبب نموها الديموغرافي، وتنامي طبقاتها المتوسطة واقتصادها. وعلى سبيل المثال، أصبحت الصين في عام 2017 أكبر مستورد للنفط في العالم

وعمومًا، سيزداد الطلب على النفط في الدول الناشئة؛ بسبب نموها الديموغرافي، وتنامي طبقاتها المتوسطة واقتصادها. وعلى سبيل المثال، أصبحت الصين في عام 2017 أكبر مستورد للنفط في العالم، متقدمة على الولايات المتحدة. فبحسب تقرير صادر من إدارة معلومات الطاقة الأميركية EIA، تجاوزت الصين الولايات المتحدة في استيراد النفط الخام عام 2017؛ إذ بلغت وارداتها 8.4 ملايين برميل في اليوم، مقابل 7.9 ملايين برميل للولايات المتحدة[26]؛ وهو ما يثير، مرة أخرى، مسألة الاستدامة، لا سيما في الصين؛ إذ يظهر نقاش حول السبل المتاحة لرسم نموذج نموها، فالمسار الذي سبق أن اتبعته الدول الصناعية يستند إلى الوقود الأحفوري الذي يؤدي بسرعة كبيرة إلى مأزق بيئي يرتبط بالصحة العامة، وإلى مأزق في الأداء الاقتصادي في نهاية المطاف. وعلى نحو ملحوظ، أصبح يشار اليوم إلى الصين، بوصفها أكبر مصدر للتلوث على هذا الكوكب[27]؛ فجميع المشاريع الرئيسة، في مجال الحد من التغيرات المناخية، تركز في الدرجة الأولى على التخفيف من آثارها السلبية؛ لذلك، خصصت الحكومة الصينية، عام 2009، مبلغًا يُقَدَّرُ بـ 8 مليارات دولار سنويًا لخطة إعادة التشجير[28]. وفي عام 2015، أعلنت استثمارًا قدره 102.9 مليار دولار في الطاقات المتجددة؛ لتصبح أول مستثمر عالمي في هذا المجال. وبدخول اتفاق باريس حيز التنفيذ عام 2020، تخطط الصين لاستثمار 32 مليار دولار إضافية في الطاقات المتجددة في الخارج. ويتجاوز مجهود الصين الاستثماري في هذا الشأن ضعف ما عليه الأمر في الولايات المتحدة التي تُعدّ ثاني أكبر مصدر للتلوث عالميًا[29].

أسواق الطاقة بين تقلبات الإنتاج وزيادة الاستهلاك المحلي

شهد الترتيب العالمي المتعلق باحتياطيات النفط والغاز تغيرات مهمة بسبب ظهور المحروقات غير التقليدية، فزاد التشكيك في الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي من حيث الطاقة، على الأقل في المدى القصير أو المتوسط. وإذا ما تمسكنا بالوضع الحالي، فإن احتياطيات دول الخليج تبدو قوية؛ إذ تتبوأ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المرتبة الأولى عالميًا في احتياطي النفط، بـــ 497 مليار برميل[30]. وهي بذلك ما تزال عصب الموارد الهيدروكربونية الأحفورية.

25 Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), *World Oil Outlook 2040*, October 2017, accessed on 7/2/2019, at: https://bit.ly/2D8bO01

26 EIA, *China Surpassed the United States as the World's Largest Crude Oil Importer in 2017* (February 5, 2018), accessed on 7/2/2019, at: https://bit.ly/2EH2Pjq

27 بمقدار 9.84 مليارات طن من ثاني أكسيد الكربون المنبعث في عام 2017، تعد الصين أكبر مصدر للغازات الدفيئة قبل الولايات المتحدة والهند، انظر:
"World Total: 36153 $MtCO_2$ (2017)," Global Carbonatlas, accessed on 7/2/2019, at: https://bit.ly/2fNItbR

28 Chiara Piovani, "The 'Greening' of China: Progress, Limitations, and Contradictions," *Journal of Contemporary Asia*, vol. 47, no. 1 (2017), pp. 93-115.

29 Christophe Rymarski, "Changement climatique: lutter ou s'adapter?" *Sciences Humaines*, vol. 300, no. 2 (2018), p. 7.

30 EIA, "Crude Oil Proved Reserves," accessed on 1/2/2019, at: https://bit.ly/2JeplSC

لكن المنطقة ستشهد، في المستقبل القريب، انخفاضًا كبيرًا في صادراتها إلى الولايات المتحدة. وبالفعل انخفضت واردات الولايات المتحدة من الغاز القطري انخفاضًا حادًا. ويجري تحويل بعض مشاريع محطات التحويل للغاز الطبيعي المسال إلى محطات تصدير[31]، بل إن الولايات المتحدة أصبحت، لأول مرة منذ عام 1957، مصدرًا صافيًا للغاز المسال LNG، فقد تجاوز حجم الغاز الطبيعي المعدّ للتصدير وارداتها في العام الماضي، بحسب ما أكدته إدارة معلومات الطاقة الأميركية[32].

وبحسب ثيري بروس Thierry Bros، من معهد أكسفورد لدراسات الطاقة، "لم تتوقف ثورة الغاز الصخري، منذ انطلاقها عام 2005، متحدية المتشككين الذين اعتقدوا أنها لن تدوم". وقد توجهت شحنات الغاز الطبيعي المسال الأولى من الولايات المتحدة إلى الصين، وكوريا الجنوبية، واليابان، والمكسيك. ويضيف بروس توقعه أن الولايات المتحدة ستكون على رأس القائمة العالمية لمصدري الغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2021، بعد قطر وأستراليا[33].

يُذكر أن منظمة الدول المصدرة للبترول، أوبك، التي من بين أعضائها دول المنطقة المنتجة للنفط، تهدف إلى ضمان عائدات النفط لأعضائها، والدفاع عن مستوى أسعار النفط الخام واستقرارها، من خلال التحكم في مستويات الإنتاج، عن طريق الحصص. ولا تزال أوبك مسؤولة عن حصة كبيرة، وصلت إلى نحو 43.3 في المئة من إنتاج النفط العالمي الخام عام 2017[34]. لكن ما الذي قد يبدو عليه عالم بلا منظمة أوبك؟[35] يمكن أن يتصور المرء عددًا من الحجج المؤيدة لفرضية أن الغرب المعتمد على النفط استفاد، وما زال يستفيد، من استمرار وجودها. يبدو منطقيًا القول: إنه لو لم تكن أوبك، لظلت أسعار النفط عند مستوى منخفض، وهذا يؤدي إلى ارتفاع كبير في الطلب، وضغط هائل على الإمدادات. لكن الأبحاث التي أجراها معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، منذ أكثر من 30 سنة، تُظهر أن الاضطراب سيكون في سوق النفط الدولية أكثر حدةً في عالم من دون أوبك[36]. وقد علّق أحد المهتمين قائلًا: "لو لم تكن أوبك موجودة، لكان ضروريًا ابتكار منظمة أخرى تشبهها".[37]

ولا شك في أن الزيادات في أسعار النفط التي أفرزها الاستهلاك غير المقيد في البلدان الصناعية، أنتجت أزمات مفرطة. لكن، من زاوية أخرى، تمكنت الدول الرأسمالية، بفضل ارتفاع أسعار النفط، من تطوير مصادر الطاقة غير التقليدية، والبديلة، الخاصة بها؛ ومن ثم حسَّنت وضعها الإستراتيجي الشامل مقابل أوبك، وهي على وشك جني ثمار هذا المسار من خلال اللجوء إلى الموارد الصخرية والمستدامة.

وفي مواجهة هذا التهديد، كيف يمكن أوبك أن ترد للحفاظ على نفوذها، وعلى الاستقرار الاقتصادي لأعضائها؟ قد يكون الخيار الأول هو خفض إنتاج النفط في المنظمة؛ لتجنب الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام. والخيار الثاني زيادة الإنتاج والصادرات لفرض ضغط هبوطي على أسعار النفط؛ من أجل إعاقة الاستثمارات في المحروقات غير التقليدية وإنتاجها. فتكلفة هذا الأخير أعلى بالفعل من إنتاج ما يسمى المحروقات التقليدية، لكن إنتاجها سيعرقله انخفاض سريع في أسعار النفط.

إن هذه الخيارات نظريةٌ، إلى حد بعيد، فمنظمة أوبك تشهد ضعفًا. وفي الواقع، يمكن أن يستمر عدد قليل من الدول الأعضاء في خفض إنتاجه. فهذه الدول تعتمد بدرجة كبيرة على الدخل من صادرات المحروقات. والواقع أن معظم البلدان المنتجة تحتاج إلى أن يراوح سعر برميل النفط بين 70 و90 دولارًا لتحقيق التوازن في ميزانياتها؛ إذ لا يمكنها أن تتحمّل باستمرار سعر النفط المنخفض جدًا؛ لأنها تعتمد على 90 في المئة، تقريبًا، من الدخول المتأتية من صادرات النفط. فسعر 60 دولارًا، كما كان الحال في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2018، يبدو غير كافٍ لتلبية حاجاتها.

وهناك بعض الباحثين الذين يقللون من وصف أوبك بأنها "كارتل نفط"؛ إذ لم تقدم المنظمة سوى جزء من استهلاك النفط العالمي، ونسبة أصغر من الاستهلاك الكلي للطاقة. وحتى إذا اكتفينا بالنظر إلى سوق التصدير العالمي للبترول، فإننا سنجد حصة صغيرة، ولكن متزايدة من الصادرات، يوفرها المنتجون من خارج أوبك[38].

31 North Carolina Department of Commerce, *Liquefied Natural Gas (LNG) Export Terminal Study*, 2015, accessed on 7/2/2019, at: https://bit.ly/2WuraBz

32 EIA, *The United States Exported More Natural Gas than it Imported in 2017*, accessed on 7/2/2019, at: https://bit.ly/2u1rCgs

33 Vincent Collen, "Gaz: Les exportations des Etats-Unis franchissent un cap historique," *Les Echos*, 19/3/2018.

34 EIA, *Monthly Energy Review* (June 2018), accessed on 1/2/2019, at: https://bit.ly/2TCapWy
منذ ثمانينيات القرن الماضي، انخفضت حصة أوبك من الإنتاج العالمي، فبلغت حصتها نحو 53 في المئة عام 1973، ثم انخفضت إلى 43.3 في المئة عام 2017.

35 Jahangir Amuzegar, "A World without OPEC," *The Washington Quarterly*, vol. 5, no. 4 (1982), pp. 60-70.

36 Paul Aarts, "OPEC in Crisis?" *Minerals & Energy: Raw Materials Report*, vol. 3, no. 3 (1985), pp. 57-58.

37 Mohamed Ramady & Wael Mahdi, *OPEC in a Shale Oil World: Where to Next?* (New York: Springer, 2015), p. 23.

38 Steven E. Plaut, "OPEC is not a Cartel," *Challenge*, vol. 24, no. 5 (1981), pp. 18-24.

ومن بين الدول الأعضاء في أوبك، تُعد السعودية أكثرها احتمالًا لرفع، أو خفض، مستوى إنتاجها. فبفضل فائض الإنتاج (2 مليون برميل في اليوم)، يمكنها أداء دور الضابط المُقَنِّن للأسواق العالمية. لكن تحول تحالف المنتجين، بالفعل، إلى قوة عالمية، يظل اليوم رهين التفاهمات بين كبار المنتجين، خاصةً السعودية وروسيا، وهو ما يعقّد الحسابات الجيوسياسية. ففي عام 2002، وبفضل التغييرات الهيكلية في السياسة الروسية، ونظرًا إلى التجاذبات بين الكرملين وإدارة بوش، بدأت العلاقات بين روسيا وأوبك في التغير، وتحولت العلاقة المتوترة التي أظهرها الطرفان، أحدهما تجاه الآخر، منذ سنوات، إلى تعاون، من خلال ترسيخ السياسة النفطية التي تحافظ على المصالح الاقتصادية والسياسية لكل من الصناعات النفطية الروسية ودول أوبك[39].

وتجلى ذلك عام 2016، عندما توصلت أوبك إلى اتفاق مع عشرة بلدان من خارج أوبك، بما فيها روسيا؛ للحد من الإنتاج العالمي، وتعزيز الأسعار. وبالفعل ارتفع سعر البرميل بنسبة تقترب من 200 في المئة. وهدفت السعودية من وراء ذلك إلى كبح تنافسية منتجي النفط الصخري الأميركي. غير أن هذا السيناريو لم ينجح؛ فقد تكيف منتجو النفط الصخري مع الوضع، فخفضوا تكاليفهم، محققين هامشًا ربحيًا، يبدأ من 50 دولارًا للبرميل. ويزيد من تعقيد الوضع قدرة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على النأي بنفسه والمناورة، في ظل شبهة التدخل في الانتخابات الرئاسية الأميركية الأخيرة. ففي نهاية عام 2018، أعلن بوتين أن سعر 60 دولارًا للبرميل يناسبه تمامًا.

إن الحديث عن نهاية وشيكة لأوبك يبدو مستبعدًا، فالنفط يظل منتجًا إستراتيجيًا. ومن الضروري أن يوحّد أعضاء أوبك مواقفهم ليستمر وجودهم في السوق النفطية. وسيكون من اللازم أيضًا توضيح موقف روسيا؛ إذ إن سياستها النفطية غير واضحة تمامًا. ومن دون ذلك، قد يكون تأثير قرارات أوبك محدودًا.

لقد عرفت أسعار النفط، في نهاية عام 2018، استقرارًا هشًا، بعد تلقي السوق إشارة إلى وجود مرونة في الموقف الأميركي من العقوبات على إيران، خاصةً مع ترجيح منح استثناءات لبعض الدول المستوردة للنفط الإيراني، وتأتي في مقدمتها الهند التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على وارداتها النفطية من إيران.

وفي مواجهة هذه التحديات، يختلف تقدير الاستعجال من بلد إلى آخر، فقد أدركت بعض البلدان خطورة الموقف، وحاولت الحفاظ على قدرات إنتاج المواد الهيدروكربونية وتصديرها، ولا سيما أن هذه المواد حجر الزاوية في نظامها الاقتصادي والاجتماعي، وعلى دورها الجيوسياسي. وعلى العكس من هذا الإدراك، لم تعر دول أخرى تلك التحديات أي اهتمام، ولم تبد أي قدرة، فالسعودية والإمارات والكويت لم تشعر بالقلق حيال الغموض الذي يكتنف نهاية الارتباط المعلن بالولايات المتحدة، وشرعت بالفعل في إعادة ترتيب نفسها، والتوجه نحو الأسواق الآسيوية المتنامية.

الاستهلاك المحلي للطاقة

يشكّل ارتفاع استهلاك الطاقة، في دول مجلس التعاون، واحدًا من أهم التحديات للدول الأعضاء؛ إذ ازداد الاستهلاك المحلي للطاقة، وارتفع الطلب على النفط بمعدل 9 في المئة سنويًا، منذ عام 1973، فنما بوتيرة أسرع، في المتوسط، من الناتج المحلي الإجمالي. وكان استهلاك النفط الكلي في دول المجلس الست أقل من 500 ألف برميل يوميًا عام 1973، ثم بلغ أكثر من أربعة ملايين برميل يوميًا عام 2014. ويؤدي هذا الازدياد في الاستهلاك المحلي، من دون أن يوازيه تقدّم اقتصادي إنتاجي، إلى تقليص الصادرات والريع النفطي المتأتي منها[40]. والحقيقة أنه "ينبغي على دول الخليج التصدي للارتفاعات الحادة في استهلاكها المحلي من الطاقة، وإلا سيتعين عليها مواجهة خطر فقدان مواردها التصديرية الثمينة التي تمثل نحو 90% من إيراداتها الحكومية".[41]

وقد شهد إجمالي الطلب على الطاقة في السعودية وتيرة نموٍ سريعة جدًا، فاقت نسبتها 5 في المئة، سنويًا خلال الفترة 2005-2016، متجاوزةً بذلك معدل النمو السكاني، ونمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها. وفي حال استمرار النمو على الوتيرة نفسها، فسيتخطى الطلب المحلي على الطاقة ثمانية ملايين برميل نفط مكافئ يوميًا في عام 2030، الأمر الذي سيشكل أعباء اقتصادية كبيرة[42]. وبحسب الإحصاءات الرسمية، فإن السعودية استهلكت ما يقارب من 1.42 مليار برميل مكافئ عام 2017، بمعدل 3.89 ملايين برميل مكافئ يوميًا[43].

ويشهد استهلاك الكهرباء الذي يُنتج من المحروقات ارتفاعًا يصل إلى 10 في المئة سنويًا، وتستأثر أنظمة تكييف الهواء بما يزيد على

39 Joseph Mann, "Russia's Policy Towards OPEC," *Middle Eastern Studies*, vol. 45, no. 6 (2009), pp. 985-1005.

40 مؤسسة عبد الله بن حمد العطية للطاقة والتنمية المستدامة، **عواقب النجاح أو الفشل: قلب مسار توجهات استهلاك الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي** (الدوحة: مؤسسة عبد الله بن حمد العطية للطاقة والتنمية المستدامة، 2015).

41 المرجع نفسه.

42 Charles L. Glaser & Rosemary A. Kelanic, *Crude Strategy: Rethinking the US Military Commitment to Defend Persian Gulf Oil* (Washington: Georgetown University Press, 2016), p. 116.

43 مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، الإحصائيات السنوية، 2017، شوهد في 2019/2/7، في:
https://bit.ly/2PVZiTr

65 في المئة من استهلاك الطاقة الكهربائية. وبالفعل، فالسعودية تحتل المرتبة السادسة والسابعة، على التوالي، في البلدان التي تستهلك معظم الغاز والنفط[44].

أما من حيث استهلاك الطاقة الأولية والكهرباء للفرد، فتعتبر البحرين والإمارات وقطر والكويت من بين الدول الأولى في هذا المجال عالميًا. ففي الكويت، مثلًا، يمثل استهلاك الطاقة الأولية ما نسبته 10 في المئة من إنتاج البلاد النفطي عام 2011، وهذا الرقم آخذ في الازدياد. وتشير المعطيات إلى أن 71 في المئة من الكهرباء في الكويت يولّد بحرق الوقود المسال، ونظرًا إلى نمو الطلب المستمر، فإن الكويت ستضطر في المستقبل إلى التنازل عن دخلها من تصدير النفط، إذا لم تغير مزيج الوقود المستخدم في توليد الكهرباء[45]؛ إذ تعد معدلات طلب الطاقة والاستهلاك في الكويت من بين أعلى المعدلات في العالم، ويعزى ذلك، إلى حد بعيد، إلى وجود كمية كبيرة من النفايات، والاستهلاك المفرط للطاقة في قطاع البناء السكني الذي يمثل 60 في المئة، تقريبًا، من الطاقة الكهربائية الوطنية في الكويت[46].

ويشهد استهلاك الطاقة في دول الخليج، عمومًا، ارتفاعًا حادًا؛ بسبب النمو الصناعي والديموغرافي (تضاعف عدد السكان بمقدار 6 مرات منذ عام 1970)، فضلًا عن زيادة الحاجات لتحلية المياه (يمكن أن تزداد خمس مرّات عند حلول عام 2050). وخلال العقد الأول من القرن الحالي، نما الطلب على الطاقة، بمعدل سنوي متوسط قدره 5 في المئة (أسرع من الهند والصين والبرازيل)، ويستهلك اليوم أكثر من ربع إنتاج المنطقة من المواد الهيدروكربونية[47].

والحقيقة أن الزيادة في استهلاك الطاقة لن يعرف تخفيفًا، بحسب توقعات وكالة الطاقة الدولية. وتظهر لنا هذه المعطيات، إذًا، صورة أخرى عن الشرق الأوسط؛ إذ سيزيد الطلب على الغاز أكثر من جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي.

وإذا ما حافظت هذه البلدان على إيقاع الاستهلاك نفسه، فإن بعض الخبراء يتوقع أن يمتص الطلب المحلي جميع إنتاج الطاقة في الكويت عام 2027[48]. وجاء في تقرير بحثي لمجموعة سيتي جروب أن السعودية قد تتحول إلى مستورد للنفط عند حلول عام 2030، إذا ما حافظت على وتيرة الاستهلاك نفسها[49].

انبعاث الغازات

وتعطي البيانات المتعلقة بانبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد حقائق مثيرة، فقطر والكويت وعمان والإمارات والبحرين والسعودية تتقدم على الولايات المتحدة، بحسب الأرقام الصادرة من البنك الدولي عام 2014[50].

تتصدّر السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات ثم عُمان، قائمةَ أكثر البلدان تلوّثًا في العالم، بحسب ما أظهرته دراسة جديدة تستند إلى بيانات منظمة الصحة العالمية ووكالة الطاقة الدولية، تتخذ شكل خريطة بيئية تُقَيِّمُ الواقع البيئي في 135 دولة من دول العالم، وفقًا لجودة الهواء، صادرة من مركز The Eco Experts للألواح الشمسية، وتأخذ نتائجه في الحسبان استهلاك الطاقة، وانبعاث الكربون، ودرجة الالتزام بالطاقة المتجددة، ومستويات مختلفة من تلوث الهواء (بما في ذلك تركيز الجسيمات الدقيقة)، وعدد الوفيات الناجمة عن سوء نوعية الهواء في كل بلد[51].

إستراتيجيات تحولات الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي

تعرف دول الخليج انقسامات سياسية حادة. ورغم ذلك، شرعت في إصلاحات متسمة بالطموح. فقد ضاعفت جهدها لاستغلال حقولها الغازية؛ إذ تهدف إلى تعزيز مكانتها في سوق الغاز العالمية، واستخدام الغاز للاستهلاك الداخلي، بدلًا من النفط، ومن ثم الحفاظ على التصدير. وتتوسع الإمارات في استغلال الغاز واستخدامه توسعًا كبيرًا؛ لتلبية حاجاتها المتزايدة، وتحتل الإمارات الترتيب الرابع عربيًا في إنتاج الغاز، وقد بلغ إنتاجها 60.5 مليار متر مكعب عام 2017،

44 Said Nachet & Marie-Claire Aoun, *The Saudi Electricity Sector: Pressing Issues and Challenges* (Paris: IFRI, 2015), accessed on 7/2/2019, at: https://bit.ly/1YT5dHw

45 المركز المالي للكويت، **تقرير حول قطاع الكهرباء في الكويت**، سلسلة أبحاث المركز حول البنى التحتية (الكويت، المركز المالي: 2012).

46 B. Jaffar, T. Oreszczyn & R. Raslan, "A Framework to Evaluate the Energy Efficiency Potential of Kuwaiti Homes," *Energy and Sustainability*, vol. 186 (2014), pp .25-38.

47 Maïté de Boncourt, *The Gulf Countries' Energy Strategies, What's on the Menu for the Power Sector?* (Paris: IFRI, 2012), accessed on 7/2/2019, at: https://bit.ly/2zjBGSl

48 Laura El-Katiri & Muna Husain, *Prospects for Renewable Energy in GCC States: Opportunities and the Need for Reform* (Oxford: Oxford Institute for Energy Studies, 2014), p. 6.

49 "Saudi Arabia: An Oil Importer by 2030?" *Foreign policy* (September 6, 2012), accessed on 7/2/2019, at: https://bit.ly/2SnjVfq

50 "CO2 Emissions (metric tons per capita)," The World Bank, accessed on 7/2/2019, at: https://bit.ly/2ESJbjD

51 Fran Whittaker-Wood, "MAP: The most Toxic Country in the World," The Eco Experts, 24/1/2017, accessed on 7/2/2019, at: https://bit.ly/2PFDtuY

وفقًا للأرقام الصادرة من بريتش بيتروليم[52]. وتخصص الإمارات جزءًا من غازها للتصدير؛ إذ ترتبط بعقود طويلة الأمد لتصدير الغاز إلى دول عدة، أبرزها اليابان. ولا تَفي الكميات المتبقية من الغاز الحاجات المتزايدة للنمو الاقتصادي الذي تشهده؛ الأمر الذي يدفعها إلى استيراد الغاز، لتكون أكبر مستورد عربي للغاز؛ إذ تستورد 23 مليار متر مكعب سنويًا، بمعدل ملياري قدم مكعبة من غاز دولفين القطري[53].

وفي جانب آخر، اتجهت دول الخليج إلى الصناعات البتروكيماوية، "رغبة منها في تنويع مصادر الدخل، وزيادة القيمة المضافة لثرواتها الطبيعية، وتنويع القاعدة الإنتاجية، واستغلال الميزة النسبية في وفرة المواد الخام والطاقة ورأس المال".[54]

وقد استثمرت شركة أرامكو السعودية في قطاع الصناعات البتروكيماوية، ضمن خططها لتنويع محفظتها الاستثمارية، فابتاعت أسهمًا كبيرة من شركات قطاع التكرير الأوروبي الذي يعاني تداعيات الأزمة المالية، ووقعت مذكرة تفاهم لبناء مصفاة نفط عملاقة، ومشروع بتروكيماويات، على ساحل الهند الغربي، بقيمة تقدر بنحو 44 مليار دولار.

وتسعى هذه الدول النفطية لتنويع اقتصادها، نظرًا إلى التركيز الاقتصادي المرتفع لدول مجلس التعاون الخليجي على المحروقات، والحاجة إلى الاستفادة من الفرص الحالية، لتطوير اقتصاد أكثر استدامة في مجال الطاقة؛ من أجل الانتقال من الاقتصاد الحالي ذي الكربون المرتفع إلى مسارات جديدة للتنمية المستدامة[55]. ويقتضي التنويع ترويج الصادرات، والتوجه نحو أسواق ومنتوجات مربحة، وتعزيز بنى الإنتاج بأخرى جديدة.

وقد أطلقت دول مجلس التعاون الخليجي إصلاحات كبيرة في قطاع الكهرباء الذي يشهد نموًا قويًا جدًا؛ لجعله أكثر كفاءة، وأظهرت استعدادها لتطوير مصادر بديلة للطاقة. وتعي هذه الدول جيدًا أن استهلاك النفط المحلي يعني خسارة تكاليف الفرصة البديلة (خسارة عائدات التصدير). ويبقى هنا "القاسم المشترك بين دول الخليج المنتجة للنفط أنها جميعًا شهدت معدلات نمو عالية في الطاقة الكهربائية، خلال عقدَي السبعينات والثمانينات"[56] من القرن الماضي.

ومن المقرر أن تحل محطات الطاقة النووية، أو الغاز، محل محطات توليد الطاقة القديمة التي تعمل بالنفط، فضلًا عن مشاريع واسعة النطاق في الطاقة المتجددة، والنووية. وأطلقت الإمارات في السنوات القليلة الماضية عدة مبادرات؛ لتنويع مزيج الطاقة، وخفض اعتمادها على النفط. وفي الواقع، اتخذت أبوظبي خطوات ملموسة؛ لاستخدام الطاقة النووية، والطاقة المتجددة، أكثر من معظم جيرانها[57]. وقد أعربت معظم الدول العربية أخيرًا عن اهتمامها بالمصادر النووية والمتجددة، لكن القليل منها اتخذ إجراءات ملموسة لترجمة هذه المصالح إلى خطط قابلة للتنفيذ[58]. وتُعدّ السلامة النووية عاملًا أساسيًا لنجاح هذا التوجه واستدامته، ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال اعتماد سياسات واضحة، وإستراتيجيات جيدة التخطيط، تضمن التحسين المستمر، والشفافية الكاملة، والموارد الكافية، والالتزام الدولي[59]. في حين يرى بعض الباحثين أن المبررات الخفية تتجاوز توفير مصدر للكهرباء بأسعار معقولة، مع ما قد يترتب على ذلك من إسهام الطابع النووي لهذه الدول في زيادة التوترات، والتضييق على الحريات المدنية، والأمن القومي، والعلاقات الدولية[60].

ومع ذلك، يمكن أن يسهم استخدام مصادر الطاقة المتجددة إسهامًا إيجابيًا في الاستدامة، مع ضمان إمداد طاقة أكثر انتظامًا[61]. ومع أخذ الجهود المبذولة في الحسبان، يمكن التمييز بين مجموعتين من دول مجلس التعاون الخليجي ذات الخصائص المتشابهة. تضم المجموعة الأولى الدول التي أظهرت عزيمة كبيرة في تطوير الطاقات المتجددة، وهي السعودية والإمارات. في حين تضم المجموعة الثانية الدول التي أظهرت بعض التقدم في تعزيز هذه الطاقات، ولكن لا تزال هناك حاجة

52 British Petroleum, *BP Statistical Review of World Energy* (June 2018), accessed on 2/2/2019, at: https://on.bp.com/2DHnh71

53 IBP, INC, *United Arab Emirates Oil, Gas Sector Business and Investment Opportunities Yearbook Volume 1 Strategic Information and Basic Regulations* (North Carolina: Lulu.com, 2016), p. 59.

54 تاج الدين جعفر الطائي، **إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي** (دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع،2017)، ص 64.

55 A. Flamos, Ch. V. Roupas & J. Psarras, "GCC Economies Diversification: Still a Myth?" *Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy,* vol. 8, no. 4 (2013), pp. 360-368.

56 عبد الرزاق الفارس، **هدر الطاقة التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 273.

57 Gawdat Bahgat, "Energy Security: The United Arab Emirates," *Asian Affairs*, vol. 43, no. 2 (2012), pp. 268-279.

58 ستُنتج محطة "براكة" للطاقة النووية في إمارة أبوظبي، وهو أكبر مشروع نووي مُنفرد في العالم بتكلفة 20 مليار دولار، طاقة كهربية تصل إلى 5600 ميغاوات، وتضم أربعة مفاعلات نووية. ومن المتوقع أن تسهم الطاقة النووية بنحو 25 في المئة من الطاقة النظيفة في الإمارات، عند حلول عام 2021، حينما يكتمل بناء المفاعلات الأربعة.

59 Hamad Al Kaabi, "The Nuclear Energy Issue United Arab Emirates and the Experience of a Nuclear Newcomer," *Bulletin of the Atomic Scientists*, vol. 67, no. 4 (2011), pp. 52-59.

60 Jim Krane, Amy Myers Jaffe & Jareer Elass, "Nuclear Energy in the Middle East: Chimera or Solution?" *Bulletin of the Atomic Scientists*, vol. 72, no. 1 (2016), pp. 44-51.

61 A. Flamos et al., "The Challenge of an EU-GCC Clean Energy Network," *International Journal of Global Energy Issues*, vol. 33, no. 3-4 (2010), pp.176–188.

إلى بذل جهد أكبر، ويتعلق الأمر بالبحرين وعمان وقطر والكويت[62].

وفي هذا السياق، تُعَد السعودية استثناءً في تقديم خطة جريئة جدًا لسياسات انتقال الطاقة، وهي تطمح إلى تحقيق نسبة 30 في المئة من الطاقة المتجددة عام 2032، بحسب أرقام نشرتها إدارة الطاقة في أمانة المجلس الوزاري للكهرباء في الجامعة العربية[63].

وما يجدر ذكره أيضًا أن الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء في دولة الإمارات قررت إنشاء قسم للتحقيق في الطاقة الشمسية واستخداماتها، وبذلك تضع نفسها في مكانة متميزة، بوصفها مركزًا للطاقة الشمسية وخبراتها، ويدل على ذلك اختيار أبوظبي مقرًا مؤقتًا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة IRENA.

وتبدو طموحات دول الخليج الأخرى متواضعة؛ إذ تهدف البحرين إلى تحقيق 5 في المئة من توليد الكهرباء من موارد الطاقة المتجددة، بحلول عام 2030، ومن الممكن أن تؤدي دورًا مهمًا في توفير وتسويق الطاقة للمناطق النائية والمعزولة، ولا سيما أنها دولة تتكون من عدد كبير من الجزر[64]. أما الكويت فقد قررت التحرك ببطء نحو تطوير مشاريع الطاقة المتجددة، بنسبة تصل إلى 10 في المئة في توليد الكهرباء عام 2030، بينما تسعى عُمان لتطوير قدرتها في تصدير الغاز الطبيعي المسال. ومع ذلك، فإن استغلال مصادر الطاقة المتجددة يمكن أن يكون مفيدًا، وخصوصًا في المناطق الريفية النائية التي لا تمتلك بنية المدن التحتية الاجتماعية نفسها. في حين تهدف سياسة قطر، أكثر ما تهدف، إلى زيادة صادرات الغاز الطبيعي (احتياطيات الغاز الطبيعي الرئيسة)؛ إذ يُعدّ الاستغلال الصناعي والتجاري للغاز الطبيعي المحور الأساس لسياستها منذ الثمانينيات[65]، وحتى الآن لا يبدو ترويج التقنيات الصديقة للبيئة ذا أهمية كبيرة في قطر (تهدف إلى أن تكون نسبة مساهمة الطاقة الشمسية، الكهروضوئية والحرارية، 20 في المئة عام 2030[66].

وعمومًا، يمكن أن تسهم المنطقة بنشاط أكبر في تطوير تقنيات جديدة لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة واستخدامها، ولا سيما أنها تمتلك إمكانات كبيرة في الاعتماد على الطاقات المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية، وتسخير موارد مالية مهمة للاستثمارات، فضلًا عن وجوب تعزيز التفاعل بين مراكز بحوث الطاقة المتجددة الإقليمية، ومراكز البحوث والصناعات المحلية، وزيادة الوعي العام باستخدام الطاقة المتجددة، وأهمية استخدامها.

انعكاسات أزمة الطاقة

ماذا وراء عرض هذه الخطط الموسومة بالطموح، نوعًا ما، وإلى أي حد تجسد إصلاحات على أرض الواقع؟ الحقيقة أن مسألة كيفية بناء بعض هذه القدرات الجديدة ما تزال غير واضحة حتى الآن؛ نظرًا إلى الافتقار إلى أي مشروع استثماري متكامل، واضح المعالم، أو إلى سياسات داعمة لتعزيز الطاقات المتجددة في دول، مثل الكويت والبحرين وقطر وعمان، فضلًا عن أن كثيرًا من أهدافها يكتسي صبغة إرشادية وليست إلزامية.

وفي الواقع، يجب على دول الخليج إجراء إصلاحات مؤلمة؛ لأجل تحويل نظام الطاقة، وتكييفه مع الظروف الدولية الجديدة، ومع حاجاتها الخاصة، بدءًا بالخفض الكبير للدعم المقدم إلى قطاع المحروقات. ومع ذلك، فهي مترددة جدًا في إصلاح نظام الدعم الممنوح؛ للحفاظ على أسعار الطاقة منخفضة انخفاضًا مصطنعًا (النفط والغاز والكهرباء).

وقد استغلت هذه الدول التي تضخ نحو خُمس معروض النفط العالمي انخفاض الأسعار مبررًا لبدء إصلاح قطاع الطاقة، ورفع الدعم عن المحروقات. ووضعت حكومات عديدة منها خططًا لإدخال ضريبة القيمة المضافة وضرائب إضافية، لكن هذه الخطط لم تنتقل إلى حيز التنفيذ، إلا في دول قليلة. وفي حقيقة الأمر، فإن الدولتين اللتين تواجهان أشد الاضطرابات المالية، وهما البحرين وعمان، شهدتا أقل تقدم محرز في تصحيح الأوضاع، ولا سيما معدلات البطالة المرتفعة بالنسبة إلى الشباب، وغيرها من الضغوط الاجتماعية.

وفي سياق غير مستقر ومضطرب، لا تريد أي دولة في المنطقة أن تتطرق إلى العقد الاجتماعي الضمني المتعلق بتحويل ريع النفط إلى المواطنين، في شكل استهلاك شبه مجاني للطاقة والمياه، وحتى في حال عدم وجود دعم. ففي السعودية، على سبيل المثال، يُنتَج النفط بتكلفة تبلغ بضعة دولارات، ويُباع في الأسواق الدولية بنحو 71.76 دولارًا (متوسط أسعار برنت للبرميل في 2018).

لكن إلى جانب أن الاستثمارات المطلوبة ستزيد من تكلفة الإنتاج للحقول الجديدة، مقارنة بالتكلفة المنخفضة للحقول المنتجة الحالية، فإن حجم الإعانات يجعل من الصعب جدًا إجراء سياسات تهدف إلى

62 Konstantinos D. Patlitzianas & Alexandros Flamos, "Driving Forces for Renewable Development in GCC Countries," *Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy*, vol. 11, no. 3 (2016), pp. 244-250.

63 جامعة الدول العربية، إدارة الطاقة، **دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة** (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2015)، ص 43.

64 "البحرين"، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، شوهد في 2019/2/7، في: https://bit.ly/1yL4sVD

65 محمود سعد أبو عامود، "محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 169 (2007)، ص 209.

66 **دليل الطاقة المتجددة**، ص 45.

فرض الأسعار الحقيقية على المستهلكين. وفي الكويت، كانت التعرفة الجزافية للكهرباء هي نفسها منذ الستينيات، إلى أن شهدت عام 2017 تطبيق تعرفة جديدة، استهدفت الوافدين على الأخص. وفي المنطقة كلها، تعتمد الإمارات فقط سعر السوق، وهي الوحيدة التي تمكنت من توظيف استثمارات كبيرة في هذا المجال، خاصةً في المشاريع النووية، ومشاريع الطاقة المتجددة.

غير أن تنفيذ هذه الإصلاحات بات مُلحًا؛ بسبب الوضع الدولي المتغير. فقد أدى كل من الإنتاج الفائض، القادم معظمه من الولايات المتحدة، والتباطؤ المستمر في الطلب الأوروبي، إلى انخفاض في ريع الغاز في البلدان المنتجة التقليدية.

إن رهانات هذه الإصلاحات الصعبة تتجاوز الحفاظ على الريع. ففي غياب سوق حقيقية للكهرباء[67]، لا يمكن تحقيق المنافسة في هذا القطاع بين الجهات الفاعلة المختلفة، من دون المرور بتقنينها، وذلك بتحقيق التوازن المطلوب بين مبدأ المنافسة، ومبدأ آخر منافٍ لها[68]، والتقنين، عمومًا، هو عمل سلطة إدارية مستقلة، أيًّا كان اسمها (سلطة، مجلس، مفوضية)، تتميز تحديدًا باستقلاليتها تامة عن الإدارة، أو عن خدمة عمومية، أو مؤسسة عامة، تخضع لقانون السلطة الهرمية[69].

وحتى الآن، قطعت عُمان والسعودية والإمارات (أبوظبي ودبي) خطوات مهمة، بإنشاء هيئات مستقلة ضابطة لقطاع الكهرباء. وحتى في هذه الحالات، تفتقر السلطات التنظيمية المنشأة، عمومًا، إلى الاستقلال الحقيقي عن الحكومات[70].

في هذا السياق، تبدو المشاريع الفخمة المخطط لها في قطاع الطاقات المتجددة كأنها رهينة البعد التسويقي. والأهم من ذلك هو مدى قدرة هذه الدول على تنويع اقتصادها، وخلق العمالة المحلية المؤهلة التي لا توجد في جميع دول المنطقة على نحو مماثل. فالسعودية، في ضوء تعداد سكانها الكبير، والحاجة الحيوية إلى الحفاظ على توجيه الإنتاج المحلي إلى الصادرات، تشعر بالقلق من هذه المشكلة خصوصًا. وأخيرًا، يجب على الكويت أن تنجح في اجتذاب المستثمرين؛ للتعويض عن عدم وجود شركة قوية على أرضها، تضاهي قوة أرامكو السعودية؛ لمواجهة شركات النفط الدولية الكبرى. أما اليوم، وفي الوقت الذي تزداد فيه الاضطرابات الجيوسياسية الرئيسة، نتيجة للحروب في سورية واليمن، فإن مفتاح تحول الطاقة في دول الخليج سيكون، بلا شك، قدرتها على إعادة ترتيب نفسها في الأسواق الآسيوية، وهو ما بدؤوا في عمله، مع الشروع في إصلاحات تجذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الجديدة.

خاتمة

من دون شك سيستمر الخليج في أداء دور مهم في مجال الطاقة العالمي. وفي استطاعته أن يستفيد من احتياطيات وفيرة ورخيصة، بينما قد تعرف تكاليف إنتاج النفط والغاز تقلبات على المستوى الدولي. ولكن في مواجهة وصول موارد كبيرة محتملة جديدة، وهزة الطلب في البلدان الصناعية، فضلًا عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي لا يمكن التنبؤ بها، بعدُ، في ظل الوضع السياسي المتغير في المنطقة، فإن الدول المنتجة في الشرق الأوسط أدركت أن الإصلاح ضرورة؛ لأن البقاء في السباق أمر ضروري لدواعٍ إستراتيجية، في ظل الصراع المحموم على زعامة المنطقة، والاستقرار الداخلي الهش. يُضاف إلى ذلك أن القَطْع مع التدابير الريعية التي أثرت سلبيًا في الجدوى المالية لاقتصادات الخليج، وجعلت من هذه المجتمعات معتمدة اعتمادًا كبيرًا على إعانات الدولة، يمثل عقبة سياسية على المدى البعيد.

وإجمالًا، يمكننا القول إن دول الخليج تواجه صعوبات مهمة في استثمار الريع النفطي، وتوجيه بوصلته نحو تحقيق التنمية، بصفة عامة، والتنمية المستدامة، بصفة خاصة.

إن هذه التحديات وُضِعَت على المحك؛ بسبب تقلص دور دول الخليج في الاقتصاد الدولي، نتيجة طفرة المحروقات غير التقليدية في الولايات المتحدة الأميركية، وهذا ما جعل سياستها الخارجية أبعد من الخوض المباشر، بالقوة العسكرية، في أزمات دول كانت تُدرج في نطاق أمنها الطاقي.

فضلًا عن ذلك، فإن ارتفاع الاستهلاك المحلي للطاقة زاد من حدة الضغط على دول الخليج؛ للبحث عن حلول فعّالة، مع الأخذ في الحسبان الحفاظ على السلم الاجتماعي، نظرًا إلى الظروف الجيوستراتيجية المحيطة، والمتغيرة باستمرار.

المراجع

العربية

أبو عامود، محمود سعد. "محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي". مجلة **السياسة الدولية**. العدد 169 (2007).

67 رشيد البزيم، "استشراف مستقبل الانتقال الطاقي في العالم العربي: دراسة حالة النموذج المغربي"، **استشراف للدراسات المستقبلية**، العدد 3 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 163.

68 قد يكون هذا بسبب البيانات الفنية أو الاقتصادية التي تجعل السوق نفسها غير مناسبة للاشتغال الصحيح. على سبيل المثال: ضرورة الحفاظ على شبكات الاتصالات، والنقل بالسكك الحديدية، والطاقة، في إطار احتكارات طبيعية.

69 البزيم.

70 IRENA, *Renewable Energy Market Analysis: The GCC Region* (Abu Dhabi: International Renewable Energy Agency, 2016), accessed on 7/2/2019, at: https://bit.ly/2PIZrx9

البزيم، رشيد. "استشراف مستقبل الانتقال الطاقي في العالم العربي: دراسة حالة النموذج المغربي". **استشراف للدراسات المستقبلية**. العدد 3. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

جامعة الدول العربية، إدارة الطاقة. **دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة**. القاهرة: جامعة الدول العربية، 2015.

شكر، زهير. **السياسة الأميركية في الخليج العربي: مبدأ كارتر**. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982.

الطائي، تاج الدين جعفر. **إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي**. دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

الفارس، عبد الرزاق. **هدر الطاقة التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

المركز المالي للكويت. **تقرير حول قطاع الكهرباء في الكويت**. سلسلة أبحاث المركز حول البنى التحتية. الكويت، المركز المالي: 2012.

الأجنبية

Aarts, Paul. "OPEC in Crisis?" *Minerals & Energy: Raw Materials Report*. vol. 3, no. 3 (1985).

Al Kaabi, Hamad. "The Nuclear Energy Issue United Arab Emirates and the Experience of a Nuclear Newcomer." *Bulletin of the Atomic Scientists*. vol. 67, no. 4 (2011).

Al-Yousef, Yousef Khalifa. "The Gulf Cooperation Council (GCC) Countries and the Triangle of Autocracy, Oil and Foreign Powers." *Contemporary Arab Affairs*. vol. 4, no. 1 (2011).

Amuzegar, Jahangir. "A World without OPEC." *The Washington Quarterly*. vol. 5, no. 4 (1982).

Bahgat, Gawdat. "Energy Security: The United Arab Emirates." *Asian Affairs*. vol. 43, no. 2 (2012).

British Petroleum. *BP Statistical Review of World Energy*. June 2018. at: https://on.bp.com/2DHnh71

De Boncourt, Maïté. *The Gulf Countries' Energy Strategies, What's on the Menu for the Power Sector*? Paris: IFRI, 2012. at: https://bit.ly/2zjBGSl

Deese, David A. & Joseph S. Nye. *Energy and Security*. Cambridge, Mass: Ballinger publishing company, 1981.

E. Plaut, Steven. "OPEC is not a Cartel." *Challenge*. vol. 24, no. 5 (1981).

EAI. *How much Petroleum does the United States Import and Export*? at: https://bit.ly/2E7AhyJ

EIA. *China Surpassed the United States as the World's Largest Crude Oil Importer in 2017*. February 5, 2018. at: https://bit.ly/2EH2Pjq

EIA. *Monthly Energy Review*. June 2018. at: https://bit.ly/2TCapWy

EIA. *The United States Exported More Natural Gas than it Imported in 2017*. at: https://bit.ly/2u1rCgs

El-Katiri, Laura & Muna Husain. *Prospects for Renewable Energy in GCC States: Opportunities and the Need for Reform*. Oxford: Oxford Institute for Energy Studies, 2014.

Flamos A., Ch. V. Roupas & J. Psarras. "GCC Economies Diversification: Still a Myth?" *Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy*. vol. 8, no. 4 (2013).

Flamos A. et al. "The Challenge of an EU-GCC Clean Energy Network." *International Journal of Global Energy Issues*. vol. 33, no. 32010) 4-).

Huchet, Jean-François. *La crise environnementale en Chine: Évolutions et limites des politiques publiques*. Paris: Presses de Sciences Po, 2016

IBP, INC. *United Arab Emirates Oil, Gas Sector Business and Investment Opportunities Yearbook Volume 1 Strategic Information and Basic Regulations*. North Carolina: Lulu.com, 2016.

International Energy Agency. *IEA Unconventional Gas Forum*. at: https://bit.ly/2MG6EcD

_____. *Golden Rules for a Golden Age of Gas, World Energy Outlook 2012, Special Report on Unconventional Gas*. Paris: OECD/IEA, 2012.

International Energy Agency. *World Energy Outlook Factsheet*. Paris: IEA Publications, 2013. at: https://bit.ly/2OTbrab

Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). *World Oil Outlook 2040*. October 2017. at: https://bit.ly/2D8bO01

Patlitzianas D. & Alexandros Flamos. "Driving Forces for Renewable Development in GCC Countries." *Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy*. vol. 11, no. 3 (2016).

Piovani, Chiara. "The 'Greening' of China: Progress, Limitations, and Contradictions." *Journal of Contemporary Asia*. vol. 47, no. 1 (2017).

Ramady, Mohamed & Wael Mahdi. *OPEC in a Shale Oil World: Where to Next?* New York: Springer, 2015.

Rymarski, Christophe. "Changement climatique: lutter ou s'adapter?" *Sciences Humaines*. vol. 300, no. 2 (2018).

Sartori, Nicolò. "Geopolitical Implications of the US Unconventional Energy Revolution." *The International Spectator: Italian Journal of International Affairs*. vol. 49, no. 2 (2014).

"Saudi Arabia: An Oil Importer by 2030?" *Foreign policy*. September 6, 2012. at: https://bit.ly/2SnjVfq

Schwarz, Rolf. "The Political Economy of State-Formation in the Arab Middle East: Rentier States, Economic Reform, and Democratization." *Review of International Political Economy*. vol. 15, no. 4 (2008).

US Department of Energy. Energy Information Administration. *World Shale Gas Resources: An Initial Assessment of 14 Regions Outside the United States*. at: https://bit.ly/2PIqIQB

US Department of Defense. *Sustaining U.S. Global Leadership: Priorities For 21st Century Defence* Washington: 2012. at: http://cutt.us/U92SU

Webber, Mark & Michael Smith. *Foreign Policy in a Transformed World*. London: Routledge, 2002.

Whittaker-Wood, Fran. "MAP: The most Toxic Country in the World." The Eco Experts. at: https://bit.ly/2PFDtuY

International Energy Agency. *World Energy Outlook Factsheet*. Paris: IEA Publications, 2018. at: https://bit.ly/2DDXaNF

IRENA. *Renewable Energy Market Analysis: The GCC Region*. Abu Dhabi: International Renewable Energy Agency, 2016. at: https://bit.ly/2PIZrx9

Jaffar, B., T. Oreszczyn & R. Raslan. "A Framework to Evaluate the Energy Efficiency Potential Of Kuwaiti Homes." *Energy and Sustainability*. vol. 186 (2014).

Krane, Jim, Amy Myers Jaffe & Jareer Elass. "Nuclear Energy in the Middle East: Chimera or Solution?" *Bulletin of the Atomic Scientists*. vol. 72, no. 1 (2016).

L. Glaser, A. Charles & Rosemary Kelanic. *Crude Strategy: Rethinking the US Military Commitment to Defend Persian Gulf Oil*. Washington: Georgetown University Press, 2016.

Legrenzi, Matteo & Fred H. Lawson. "The Changing Role of the Gulf in the International Political Economy." *Global Change, Peace & Security*. vol. 29, no. 2 (2017).

Maisonneuve, Cécile. *L'Europe et l'énergie: Un contrat à refonder d'urgence*. Paris: IFRI, 2014. at: https://bit.ly/2DzIJJn

Mann, Joseph. "Russia's Policy Towards OPEC." *Middle Eastern Studies*. vol. 45, no. 6 (2009).

Meritet, Sophie. "L'énergie est-elle un driver important de la politique étrangère américaine?" *Revue Internationale ET Stratégique*. vol. 104, no. 4 (2016).

Nachet Said & Marie-Claire Aoun. *The Saudi Electricity Sector: Pressing Issues and Challenges*. Paris: IFRI, 2015. at: https://bit.ly/1YT5dHw

North Carolina Department of Commerce. *Liquefied Natural Gas (LNG) Export Terminal Study*, 2015. at: https://bit.ly/2WuraBz

المؤشر العربي
Arab Opinion Index

نبيل حسين | Nabil Hussein*

مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي

The Fragile State Index and the Arab Opinion Index

تهدف هذه الورقة إلى مقارنة نتائج مؤشر الدولة الهشة الذي تصدره مؤسسة صندوق السلام، بمؤشرات أنشأناها من أسئلة المؤشر العربي الذي ينفذه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، والتي تعكس تقييم المستجيبين العرب تجاه قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية، وماذا تعني آراؤهم في ضوء السياقات الخاصة بكل بلد من بلاد عينة الدراسة. كما تتقصى الورقة مدى إمكانية اعتماد آراء المواطنين وانطباعاتهم وتقييماتهم عبر استطلاعات الرأي كمؤشرات لمدى هشاشة الدولة، ومدى دقة مؤشرات هشاشة الدولة من خلال مقارنتها بآراء المواطنين نحوها في المجالات المختلفة. وفي هذا السياق تم الاعتماد على استطلاع المؤشر العربي، ببناء 9 مؤشرات من أصل 12 مؤشرًا يعتمدها مؤشر الدولة الهشة، ما أمكننا من استقراء جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية، عبّر عنها المستجيبون العرب.

كلمات مفتاحية: مؤشر الدولة الهشة، صندوق السلام، المؤشر العربي.

This paper compares the results of the Fragile States Index issued by the Fund for Peace, a charitable organization, with indicators established in the Arab Opinion Index, an annual survey undertaken by the Arab Center for Research and Policy Studies in a number of Arab countries. These indicators reflect the assessments provided by Arab respondents of economic, social and political issues and what their views mean in light of the specific country contexts. The paper also examines whether citizens' views can be relied upon as indicators of the vulnerability of the state and the extent to which the indicators of state vulnerability are accurate by comparing them with the opinions of citizens in different areas. In this context, based on the Arab Index survey, the paper relied on nine indicators out of 12 adopted by the Fragile States Index in order to interpret economic, social and political opinions expressed by respondents.

Keywords: Fragile States Index, Peace Fund, The Arab Opinion Index.

* باحث في الاقتصاد السياسي.

* Researcher in Political Economy.

مقدمة

ظهر في العقود الأربعة الماضية العديد من المؤشرات والمقاييس الكمية لموضوعات تنموية واجتماعية وتعليمية وسياسية. ويعدّ مؤشر الدولة الهشة الذي بدأت تصدره مؤسسة صندوق السلام الأميركية عام 2005، والذي اعتمد ليحل محل مؤشر الدولة الفاشلة عام 2014، من المؤشرات الحديثة المهمة الشاملة؛ كونه يعتمد في بنيته على جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة تُجمع في رقم واحد. وتضم قائمة مؤشر الدولة الهشة الدول ذات السيادة وعددها 178 دولة. ويُبنى مؤشر الدولة الهشة العام من 12 مؤشرًا قطاعيًا مستخلصًا من أكثر من 100 مؤشر فرعي، وتؤكد منهجية صندوق السلام حول البيانات المعتمدة في مؤشرها أنه يجري "التحقق منها كميًا وكيفيًا ويقيّمها الخبراء نتيجة مراجعة نقدية لآلاف الوثائق وتطبيق معايير بحثية دقيقة جدًا استنادًا إلى منهجية العلوم الاجتماعية الشاملة"[1]. تُصنّف المؤشرات القطاعية الاثني عشر في خمس مجموعات: أولاها، مؤشرات التماسك وتشمل 3 مؤشرات، وثانيتها، المؤشرات الاقتصادية وتشمل أيضًا 3 مؤشرات، والثالثة المؤشرات السياسية وتشمل أيضًا 3 مؤشرات، أما المجموعة الرابعة فهي المؤشرات الاجتماعية وتشمل مؤشرين اثنين، في حين تشمل المجموعة الأخيرة مؤشرًا واحدًا.

يهدف مؤشر الدولة الهشة العام إلى فهم المزيد عن قدرات الدولة والضغوط التي تساهم في مستويات هشاشتها وقدرتها على التعافي، إذ يرصدها على مقياس رقمي من 0 إلى 10 لكل مؤشر من المؤشرات الاثني عشر القطاعية، بحيث إنه كلما سجلت دولة ما درجة الصفر أو أقرب إلى الصفر على أي من المؤشرات الاثني عشر يكون تقييم تلك الدولة أكثر إيجابية، وفي المقابل، إذا سجلت دولة ما درجة أقرب إلى 10 نقاط يكون تقييم الدولة في ذلك المؤشر سلبيًا. وعليه، فإن مؤشر صندوق السلام العام يراوح بين (0-120) وهو ما يمثل مجموع النقاط المسجلة في المؤشرات الاثني عشر القطاعية، والنتيجة التي تحصل عليها دولة ما تقيس مدى هشاشتها، فكلما اقترب رصيد الدولة من 120 نقطة كانت أكثر هشاشة، في حين إذا اقترب مجموع نقاط الدولة من الصفر كانت الدولة مستقرة وأبعد ما يكون عن وصفها بالهشة. وعليه فقد قام صندوق السلام بتصنيف الدول بحسب النتائج إلى أربعة مستويات رئيسة: الدول المستدامة وهي الدول التي حقق المؤشر العام فيها مجموع نقاط يراوح بين (0-29.9 نقطة)، أما الدول المستقرة وهي التي كان مجموع نتائجها (30-59.9 نقطة)، ثم الدول التي حصلت على (60-89.9 نقطة) فهي دول مُحذَّرة (لديها تحذير)، أما الدول التي حصلت على (90-120 نقطة) فتصنّف على أنها دول مُنذَرة (لديها إنذار). ومن المفيد الإشارة إلى أن كل مستوى من هذه المستويات التي تصنف فيها الدول مقسم إلى مستويين أو ثلاثة مستويات كما يوضح الجدول (1) الذي يعرض نتائج الدول العربية وتصنيفها بحسب مستويات الهشاشة وترتيبها الرقمي على دول العالم، ويتبيّن منه أن 17 دولة عربية في دائرتي التحذير والإنذار، منها 4 دول ضمن الدول الـ 7 الأكثر هشاشةً في العالم.

أما المؤشر العربي فهو استطلاع للرأي العام في بلدان المنطقة العربية، ينفذه المركز العربي دوريًا في البلدان المتاح فيها تنفيذ مثل هذه الاستطلاعات على عينات ممثلة للمجتمعات المدروسة تعتمد أسلوب العينة الطبقية العنقودية الموزونة ذاتيًا والمتناسبة الحجم والمتعددة المراحل بما يضمن مستوى ثقة يتجاوز 97 في المئة وهامش خطأ ±(2-3) في المئة. ويتضمن المؤشر العربي نحو 400 سؤال تتناول مجموعة واسعة من الموضوعات والقضايا منها محاور اقتصادية واجتماعية وسياسية، إضافة إلى آراء المواطنين نحو الديمقراطية وقيم المساواة والمشاركة السياسية وتقييم المستجيبين لحكومات ومؤسسات دولهم.

سنعتمد في هذه الورقة على النسخة الرابعة عشرة من التقرير السنوي لمؤشر الدولة الهشة لعام 2018، لنقارن نتائجه الجاهزة بمؤشرات قطاعية نبنيها من بيانات المؤشر العربي 2018/2017[2]، الذي غطّى إحدى عشرة دولة عربية، هي: الكويت، السعودية، تونس، المغرب، الأردن، فلسطين، لبنان، مصر، موريتانيا، العراق، السودان. وبناءً عليه، سنقرأ تقييم المستجيبين العرب لجوانب مختلفة في ضوء مقاييس مؤشر الدولة الهشة، أي الاعتماد على مجموعات من الأسئلة التي يطرحها المؤشر العربي والتي يمكن أن تماثل الموضوعات التي تُبنى على أساسها المؤشرات القطاعية لمؤشر الدولة الهشة العام. ولا نهدف في هذه الورقة إلى قياس تأثير آراء المواطنين في قضايا سياسية معينة؛ ذلك أننا سنقع في مشاكل قياسية خاصة، فمثلًا إذا أردنا أن نقيس أثر تقييم المواطنين لجانب معين في مسألة الديمقراطية، فإننا سنقع في مشكلة الاختيار Selection Problem، ذلك أن الدول العربية كلها مصنفة غير ديمقراطية، عدا تونس حديثًا. وإذا أثبتنا الارتباط Correlation يلزمنا نماذج قياسية أخرى لإثبات السببية Causation، وهذا يحتاج إلى وضع الدول العربية في إطار أوسع من عدد الدول لمقارنة النتائج. وعلى كل، هناك بعض من هذا النقاش دائر في ورقة سابقة النشر تعتمد على نتائج المؤشر العربي حول قدرة الدولة وتأثيرها من وجهة نظر الرأي العام العربي[3].

1 "Fragile States Index 2018," Fund for Peace, p. 3, accessed on 10/4/2019, at: https://bit.ly/2OVPQ2I

2 "المؤشر العربي 2018/2017"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، برنامج قياس الرأي العام العربي (الدوحة: أيار/ مايو 2018)، شوهد في 2019/4/10، في: https://bit.ly/2LadHMF

3 دانا الكرد، "قدرة الدولة وتأثيرها في الرأي العام"، **سياسات عربية**، العدد 29 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2017)، شوهد في 2019/4/10، في: https://bit.ly/2Kn5oh3

الجدول (1)
نتيجة مؤشر الدولة الهشة للدول العربية وترتيبها عالميًا بحسب صندوق السلام

مستوى المؤشر الرئيس	مستوى المؤشر الفرعي	الدولة	نتيجة المؤشر العام	ترتيب الدولة عالميًا
مستقرة	أكثر استقرارًا	الإمارات	42.8	146
		قطر	48.1	140
	مستقرة	سلطنة عُمان	52.6	132
		الكويت	55.9	126
مُحذَّرة	لديها تحذير مرتفع	البحرين	64.4	113
		السعودية	70.2	99
		تونس	72.1	92
		المغرب	74.0	83
		الجزائر	75.8	73
		الأردن	76.8	70
		جزر القمر	82.6	57
	لديها تحذير مرتفع جدًا	لبنان	86.8	44
		جيبوتي	87.1	42
		مصر	88.7	36
مُنذَرة	لديها إنذار	موريتانيا	92.2	31
		ليبيا	94.6	25
	لديها إنذار مرتفع	العراق	102.2	11
		السودان	108.7	7
	لديها إنذار مرتفع جدًا	سورية	111.4	4
		اليمن	112.7	3
		الصومال	113.2	2

المؤشرات القطاعية لمؤشر الدولة الهشة بحسب صندوق السلام وكيفية إنشائها بحسب المؤشر العربي

يبيّن هذا القسم كيف يقيس صندوق السلام المؤشرات الاثني عشر القطاعية، وكيف سننشئ ما يوازيها من بيانات المؤشر العربي الذي يحتوي على عدد كبير من الأسئلة التي تقيس آراء المستجيبين العرب تجاه قضايا مختلفة، وأمكننا من خلال عمليات التحليل والاختبار من بناء 9 مؤشرات من أصل 12، وهذا كافٍ جدًا لإجراء مقارنة بين نتائج المؤشر العربي ومقاييس مؤشر الدولة الهشة لصندوق السلام. وقد يكون من المفيد الإشارة إلى أنه في أغلب أسئلة المؤشر العربي، يقيّم المستجيب المسألة المطروحة عليه بمقياس تدريجي مداه 1-4، بحيث إن 1: جيد جدًا، 4: سيئ جدًا؛ وعليه، فإن مسار المقياس في المؤشر العربي هو ذاته مسار مقياس مؤشر الدولة الهشة، أي إن الرقم الأقل يدل على نتيجة أفضل. ولكن لمطابقة المقياسين، قمنا بإعادة توزين أو تعيير Normalization مقياس المؤشر العربي لكل سؤال حتى يكون مداه من 10، ومن ثم أخذنا المعدل المتوسط لجميع الأسئلة المجمعة لإنشاء كل مؤشر. وحيث إن هذه الأسئلة موحّدة على جميع الدول المدروسة، فإنها تعكس تقييم المستجيبين العرب وآراءهم، وعليه لن نهتم بقياس الثبات الكلي للمؤشرات المبنيّة. وفي ما يلي، نورد وصفًا تفصيليًا للمقاييس المعتمدة في مؤشر الدولة الهشة والأسئلة المستخدمة من المؤشر العربي.

1. جهاز الأمن

يأخذ هذا المؤشر من مؤشرات الدولة الهشة في الاعتبار: التهديدات الأمنية للدولة، مثل التفجيرات وأعداد القتلى، وحركات التمرد، والانقلابات، والإرهاب، والعوامل الإجرامية الخطرة مثل الجريمة المنظمة وجرائم القتل، إضافة إلى ثقة المواطنين بالأجهزة الأمنية المحلية. كما يشمل الميليشيات الخاصة التي ترعاها أو تدعمها الدولة والتي ترعب المعارضين السياسيين، أو تخدم مصالح زعيم أو فئة سياسية معينة، كما يشمل الميليشيات المسلحة التي تتحدى احتكار الدولة لاستخدام القوة.

ومن أسئلة المؤشر العربي التي من المفترض أن تقابل مؤشر جهاز الأمن قمنا باختيار 4 أسئلة، هي: تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في مكان سكنهم، وتقييم المستجيبين لمستوى الأمان في بلدانهم، ومدى ثقتهم بالأمن العام (الشرطة)، ومدى كفاءة الحكومة في محاربة الجريمة.

2. انقسام النخبة

يرصد هذا المقياس تفتيت مؤسسات الدولة على أسس عرقية أو طبقية أو إثنية أو دينية، كما يقيس صراعات القوى، والمنافسة السياسية. ويأخذ في الاعتبار أسئلة من قبيل: هل القيادة منتخبة انتخابًا عادلًا؟ هل تمثل القيادة جميع السكان؟ هل يشعر السكان جميعهم بهوية وطنية مشتركة؟

ومن أسئلة المؤشر العربي أخذنا سؤالًا، هو: إلى أي درجة تعتقد أن تشكيلة مجلس النواب الحالي تمثل فئات/ أطياف المجتمع كافة؟

3. انقسام المجموعات ومظلومياتها

يركز هذا المؤشر على انقسامات أو انشقاقات مجموعة ما، مبنيّة بخاصة على الخصائص الاجتماعية والسياسية، ودورها في إيصال الخدمات إليها، أو إدراجها في العملية السياسية، مولّدة لديها تظلّمًا أو أن هذه المجموعة تستند إلى تظلّمات تاريخية. قد تشعر مجموعة بالظلم كونها تشعر بتهميش الدولة لها، أو لأنها محرومة من الاستقلالية أو تقرير المصير أو الاستقلال السياسي التي تعتقد أنه يحق لها الحصول عليه.

ومن أسئلة المؤشر العربي اخترنا 4 أسئلة تقيس مثل هذه الموضوعات، هي: ما مدى ثقتك بجهاز القضاء؟ وإلى أي درجة تعتقد أن "مبدأ الحصول على محاكمة عادلة" مطبق في بلدك؟ وإلى أي مدى تعتقد أن مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين مطبّق في بلدك بغضّ النظر عن أصولهم الثقافية/ اللغوية/ الإثنية/ العرقية؟ وإلى أي مدى تعتقد أن مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين مطبّق في بلدك بغضّ النظر عن مناطقهم الجغرافية/ جهاتهم؟

4. وجود انحدار اقتصادي

يدرس هذا المؤشر أنماط تراجع اقتصاد الدولة على المستوى الكلي، في دخل الفرد أو الناتج القومي الإجمالي أو معدلات البطالة أو التضخم أو الإنتاجية أو الدَّين أو مستويات الفقر أو فشل مشاريع الأعمال. كما يأخذ في الاعتبار الصعوبات الاجتماعية الشديدة التي تفرضها برامج التقشف الاقتصادي، والانخفاض المفاجئ في أسعار السلع أو في العائدات التجارية أو في الاستثمار الأجنبي، وأيّ انهيار أو انخفاض في قيمة العملة الوطنية.

وفي هذا السياق قمنا بدمج 4 أسئلة من أسئلة المؤشر العربي التي تتعلق بهذا المقياس وهي: كيف تقيّم الوضع الاقتصادي لأسرتك؟ وكيف تقيّم الأداء الحكومي في إيجاد حلول لمشكلة البطالة؟ وكيف تقيّم الأداء الحكومي في إيجاد حلول لمشكلة ارتفاع الأسعار؟ وما هي

العبارات الأقرب لوصف دخل أسرتك: "دخل الأسرة يغطي نفقات احتياجاتنا بشكل جيد ونستطيع أن نوفر منه"، "دخل الأسرة يغطي نفقات احتياجاتنا ولا نوفر منه"، "دخل الأسرة لا يغطي نفقات احتياجاتنا ونواجه صعوبات في تغطية احتياجاتنا".

5. عدم المساواة في توزيع عائدات التنمية

ينظر المؤشر إلى عدم المساواة التي تستند إلى مجموعة عرقية أو إثنية أو دينية أو غيرها، أو على أساس التعليم أو الوضع الاقتصادي أو المنطقة (الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية)، فضلًا عن تصورات عدم المساواة التي يمكن أن تؤدي إلى الشعور بالمظلومية.

لم نتوسع في بناء هذا المؤشر نظرًا إلى أن هذا الأمر يتطلب ضرورة احتساب نتائج آراء المواطنين لأسئلة الانحدار الاقتصادي وتوزيعها على مناطق الدولة، الأمر الذي لا يتسع له المجال في هذه الورقة.

6. هجرة السكان والأدمغة

ينظر هذا المؤشر في التأثير الاقتصادي للنزوح البشري، لأسباب اقتصادية أو سياسية، من خلال فقدان العمالة المهنية الماهرة المنتجة والعواقب التي قد تترتب على ذلك في تنمية البلد.

وتم إنشاؤه من المؤشر العربي من سؤال هو: هل ترغب في الهجرة إلى خارج بلدك؟

7. شرعية الدولة

ينظر هذا المؤشر في تمثيل الحكومة وانفتاحها وعلاقتها بمواطنيها، ومستوى ثقة السكان بمؤسسات الدولة وعملياتها، ويُقيّم التأثيرات التي تغيب عنها تلك الثقة المتمثلة في المظاهرات الجماهيرية، أو العصيان المدني المستمر، أو صعود التمرد المسلح. كما ينظر في نزاهة الانتخابات التي تجري فيها، وطبيعة التحولات السياسية، وحيث لا توجد انتخابات ديمقراطية، وإلى أي درجة تمثل الحكومة السكان الذين تحكمهم. إضافة إلى انفتاح الحكومة والنخب الحاكمة على الشفافية والمساءلة والتمثيل السياسي، أو على العكس من ذلك مستويات الفساد والتربح وتهميش أو اضطهاد أو استبعاد جماعات المعارضة.

وتم إنشاؤه من 7 أسئلة من أسئلة المؤشر العربي، هي: ما مدى ثقتك بالمؤسسات التالية: مجلس (النواب/ التشريعي/ الشعب) والحكومة وجهاز القضاء؟ وإلى أي مدى تعتقد أن الفساد المالي والإداري منتشر في بلدك؟ وهل توافق على العبارة التالية "يقوم مجلس (النواب/ التشريعي/ الشعب) بمحاسبة الحكومة على أعمالها وسياساتها"؟ وكيف تقيّم نزاهة آخر انتخابات وطنية (انتخابات نيابية/ تشريعية/ رئاسية)؟ وفي ما يتعلق بتطبيق الدولة للقانون بين الناس، أي من العبارات التالية أقرب إلى رأيك: "تقوم الدولة بتطبيق القانون بين الناس بالتساوي إلى حد كبير"، "تقوم الدولة بتطبيق القانون بين الناس ولكنها تحابي (تميز لمصلحة) بعض الفئات"، "لا تقوم الدولة بتطبيق القانون بين الناس بالتساوي على الإطلاق".

8. الخدمات العامة

يشير هذا المؤشر إلى توافر وظائف الدولة الأساسية التي تخدم الشعب، ويشمل ذلك توفير الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية للنقل والكهرباء والطاقة والإنترنت والاتصال، إضافة إلى مستوى الالتحاق بالمدرسة، ومعدلات معرفة القراءة والكتابة، وهل هما مختلفان بحسب الجنس؟

اخترنا 8 أسئلة من أسئلة المؤشر العربي التي تتعلق بالخدمات الأساسية وهي: كيف تقيّم الأداء الحكومي في بلدك في: توفير المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، وتأمين تغطية الكهرباء، وتحسين الخدمات الصحيّة الحكوميّة، وتحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي، وتحسين مستوى المعيشة للفقراء، وتحسين مستوى الطرق، وهل توزع الخدمات بشكل متوازن بين المحافظات/ الإقليم/ المناطق؟

9. حقوق الإنسان وسيادة القانون

يبحث هذا المؤشر في ما إذا كان هناك انتهاك واسع النطاق للحقوق القانونية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك حقوق الأفراد والجماعات والمؤسسات، مثل مضايقة الصحافة وتسييس القضاء والاستخدام الداخلي للجيش لأغراض سياسية وقمع المعارضين السياسيين.

تم إنشاء هذا المؤشر من 8 أسئلة مما يقابله من أسئلة المؤشر العربي، وهي: إلى أي مدى تعتقد أن "مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين بغضّ النظر عن غناهم أو فقرهم"، "مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين بغض النظر عن جنسهم (ذكورًا – إناثًا)"، "مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين بغضّ النظر عن دينهم"، "مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين بغضّ النظر عن مكانتهم الاجتماعية"، "مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين بغضّ النظر عن نفوذهم السياسي" مطبق في بلدك؟ وما مدى ثقتك بالجيش؟ وعلى فرض وجود مقياس متدرج من 1-10، بحيث إن الرقم (1) يعني أن "البلد غير ديمقراطي على الإطلاق"، والرقم (10) يعني أن "البلد ديمقراطي تمامًا"، ما هو الرقم الذي يُعبّر عن رأيك في مستوى الديمقراطية في بلدك؟ والسؤال الأخير حول إمكانية انتقاد الحكومة من دون خوف، وهو: على فرض وجود مقياس متدرج من 1-10، بحيث إن الرقم (1) يعني أنه "لا يمكن انتقاد الحكومة"، والرقم (10) يعني أنه "يمكن انتقاد

الحكومة"، ما هو الرقم الذي يُعبّر عن رأيك في مدى قدرتك على انتقاد الحكومة. وبالنسبة إلى السؤالين الأخيرين قمنا بطرح الرقم، الذي عبّر عنه المستجيب، من 10 حتى يتوافقا مع مسار مؤشرات صندوق السلام.

10. الضغوط الديموغرافية

يدرس هذا المؤشر الضغوط على الدولة المستمدة من السكان أنفسهم، مثل الضغوط الناتجة من ارتفاع معدلات النمو السكاني أو توزيعات السكان غير المتوازنة، ويقيس الضغوط السكانية المرتبطة بإمدادات الغذاء، والوصول إلى المياه النظيفة، وغيرها من الموارد التي تساند الحياة، أو الصحة مثل انتشار الأمراض والأوبئة.

لم ننشئ هذا المؤشر لعدم توافر أسئلة مباشرة عليه.

11. اللاجئون والنازحون

يقيس هذا المؤشر الضغط على الدولة الناجم عن النزوح القسري لمجتمعات كبيرة لأسباب اجتماعية أو سياسية أو بيئية وغيرها، وكذلك تدفقات اللاجئين التي ستمارس ضغطًا إضافيًا على الخدمات العامة، ويمكن أن تخلق أحيانًا تحديات إنسانية وأمنية أوسع للدولة المستقبلة إذا لم يكن لديها القدرة الاستيعابية والموارد الكافية.

أيضًا، لم ننشئ هذا المؤشر لعدم توافر أسئلة يمكن أن تقابل مثل هذا المقياس.

12. التدخل الخارجي

يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار تأثير الجهات الخارجية الفاعلة في أداء الدولة، لا سيما في الأمن والاقتصاد. فمن ناحية الأمن، يشمل مشاركة الحكومات أو الجيوش أو أجهزة المخابرات أو كيانات أخرى داخل الدولة جهاتٍ خارجيةً في الشؤون الداخلية للدولة التي قد تؤثر في توازن القوى أو حل النزاع. في حين يشمل التدخل الاقتصادي المشاركة الاقتصادية للجهات الفاعلة الخارجية، من خلال القروض الواسعة النطاق، أو مشاريع التنمية، أو المساعدات الخارجية، أو إدارة السياسة الاقتصادية للدولة، وخلق التبعية الاقتصادية. كما يأخذ التدخل الخارجي في الاعتبار أيضًا التدخل الإنساني، مثل نشر بعثة دولية لحفظ السلام.

تم إنشاء هذا المؤشر بالاعتماد على سؤالين من أسئلة المؤشر العربي هما: إلى أي مدى تعتقد أن السياسة الخارجية لبلدك تعبّر عن رأي المواطنين؟ وإلى أي مدى تعتقد أن السياسة الاقتصادية الداخلية لبلدك تعبّر عن رأي المواطنين؟

قراءة النتائج بحسب مؤشر الدولة الهشة والمؤشر العربي

كما أوضحنا، جرى بناء المؤشرات القطاعية اعتمادًا على استطلاع المؤشر العربي الذي يعتمد على سبر آراء المواطنين في المنطقة العربية نحو مجموعة من الأسئلة المختارة التي تقابل الموضوعات التي يأخذها مؤشر الدولة الهشة أساسًا لمقياسه. ويبين الجدول (2) نتائج المقارنة بين المؤشرات القطاعية المبنية من المؤشر العربي، وهي في الصف الأول لكل دولة، ونتائج صندوق السلام لها، وهي في الصف الثاني.

وبالمقارنة بين نتائج المؤشر بحسب بيانات المؤشر العربي وصندوق السلام، تبيّن أن هناك تقاربًا يصل إلى حد التطابق في بعض المؤشرات القطاعية، في حين ظهرت فروق بين مؤشرات أخرى تصل إلى نحو 3 نقاط بين المقياسين. وقبل نقاش التفاصيل، نوضح أن النتائج تعكس، على الرغم من الفروق، تناغمًا بين مؤشر الدولة الهشة لصندوق السلام، وما يقابلها من مؤشرات تجميعية احتُسبت من نتائج آراء المواطنين في المنطقة العربية بحسب بيانات المؤشر العربي. وهذا يعني، بالضرورة، أن نتائج المؤشر العربي، التي تعبّر عن آراء وانطباعات المواطنين حيال مجالات وموضوعات مختلفة، تعكس إلى حد بعيد مقاييس بُنيت على أساس نوعي وبحثي وكمي، ما يعني أن هذه المقاييس، بغضّ النظر عما تتضمنه من دقة وعمق في عملية بنائها، تعبّر إلى حد كبير عما يتكون من آراء وانطباعات لدى المواطنين في البلدان المدروسة. وعلى كلٍ، التقارب في النتائج يعكس صدقيةً لمثل هذه المؤشرات، وهنا مؤشر الدولة الهشة، رغم بعض الاعتبارات التفصيلية، وفي المقابل يعكس هذا التقارب قوة استطلاعات الرأي وموثوقيتها كالمؤشر العربي.

على صعيد التدخل الخارجي، أظهرت النتائج أن الفروق بين مؤشر الدولة الهشة لصندوق السلام والمؤشر العربي تكاد لا تذكر في كل من الأردن وتونس والسعودية، في حين وصلت الفروق في بقية الدول إلى نقطتين كحدّ أقصى. أما نتائج الانحدار الاقتصادي فتكاد تكون أكثرها تناغمًا بين المقياسين المقارنين، في حين أن نتائج مؤشرَي شرعية الدولة وحقوق الإنسان متقاربة في بعض البلدان وبينها فروق في بلدان أخرى. ولعل أهم هذه الأسباب التي تنتج هذه الفروق، إضافة إلى منهجيتي المؤشرين المختلفتين، أن المؤشر العربي يعتمد على آراء الناس، ومن ثم يتأثر في بعض الأسئلة عندما تكون ذات علاقة بتقييم الدولة في موضوعات مثل الحريات أو حقوق

الإنسان أو الأوضاع الاقتصادية أو المعيشة. كما أظهرت النتائج أن الفروق بين المقياسين في مؤشر هجرة السكان والأدمغة في بعض البلدان كانت متقاربة مثل لبنان والأردن والمغرب، في حين وصلت الفروق في متوسطها إلى 3 نقاط في بقية الدول، ويمكن أن نعزو السبب إلى أن مؤشر صندوق السلام يحتسب آثارًا اقتصادية للمهاجرين لها تأثير كبير في الاقتصادات الوطنية، في حين يعتمد المؤشر العربي نسبة الذين يبدون الرغبة في الهجرة والتي لا تعكس عدد المهاجرين الفعليين من كل دولة.

وبناءً على ما سبق، من المهم عرض المقارنات بين نتائج المقياسين المقارنين بحسب البلدان، إذ إنها تعكس صورة أكثر عمقًا من المقارنات العامة التي يعرضها الشكل، على أهمية الأخيرة ودلالاتها. فعلى سبيل المثال، تظهر نتائج المقارنة في المغرب تقاربًا كبيرًا في غالبية المـؤشرات القطاعية، يصل بعضها إلى حد التطابق، عدا مؤشر انقسام المجموعات الذي يسجل صندوق السلام على المغرب نتيجة سلبية مردّها قضية الصحراء باعتبارها "أرضًا متنازعًا عليها"، في المقابل، فإن الرأي العام المغربي بحسب المؤشر العربي لا يرى انقسامًا لمجموعةٍ ما باعتبار أن الصحراء أرض مغربية وجزء من التراب الوطني. أما بالنسبة إلى موريتانيا، فقد أظهرت النتائج بحسب المؤشر العربي تقاربًا مع نتائج صندوق السلام بفارق يصل إلى نقطة واحدة في غالبية المؤشرات، ويكاد يكون الاستثناء هو مؤشرَي انقسام النخبة وشرعية الدولة، إذ تصل الفروق فيهما إلى نحو 3 نقاط. أما مؤشر هجرة السكان، فالفرق بينها كبير؛ ما يجعل المقارنة بين المقياسين غير دقيقة.

وفي الإطار نفسه، قيّم التونسيون المؤشرات الثلاثة الأولى تقييمًا أكثر إيجابية من صندوق السلام، إذ نظروا إلى جهاز الأمن وانقسام المجموعات نظرة معتدلة تقل بنقطتين عن النتيجة المتطرفة لصندوق السلام، لكن جاءت نتيجة المؤشر العربي لانقسام النخبة مرتفعة كما هي نتيجة صندوق السلام. وكانت نظرة التونسيين إلى الجوانب الأخرى نظرة أكثر سلبية إلى حد ما من نظرة صندوق السلام، خاصة في الجانب الاقتصادي وخدمات الدولة العامة، وذلك قد يكون مردّه إلى أن توقعات التونسيين على الصعيد الاقتصادي بُعيد الثورة كانت مرتفعة فأصيبوا بخيبة أمل، أما على صعيد تقييم خدمات الدولة فمن المتوقع أن يكون الرأي العام التونسي أكثر نقدية وهو الأكثر حرية.

وعلى خلاف ما أشارت إليه نتائج تونس، جاء تقييم السعوديين أكثر إيجابية في غالبية المؤشرات بفارق يصل مداه إلى 3-5 نقاط، خاصة في انقسام المجموعات وشرعية الدولة وحقوق الإنسان، ولعل أهم الأسباب التي تفسر هذا التقييم الإيجابي هو الأجواء السياسية المغلقة في السعودية والخوف من انتقاد الحكومة أو الدولة في ظل حملات الاعتقالات المتتالية، ولعل أبرز دليل على ذلك ارتفاع نسبة السعوديين الذين رفضوا الإفصاح عن اتجاهاتهم، إذ أجاب قرابة 50 في المئة من السعوديين في كثير من الأسئلة بأنهم لا يعرفون أو رفضوا الإجابة. ويمكن سحب التفسير نفسه على نتائج تقييم المصريين، إذ كان تقييمًا أكثر إيجابية من صندوق السلام بفارق يصل مداه إلى 2-4 نقاط، وخاصة تقييمهم لجهاز الأمن وانقسام المجموعات وشرعية الدولة، إذ أصبح تعبير المواطنين عن آرائهم واتجاهاتهم في قضايا متعلقة بالثقة بالأجهزة الأمنية والعسكرية أكثر صعوبة بعد الانقلاب العسكري في عام 2013.

وفي سياق آخر، نظر السودانيون نظرة أكثر إيجابية من نظرة صندوق السلام بفارق متوسطه 3 نقاط في غالبية المؤشرات، خاصة في المؤشرات الثلاثة الأولى، إضافة إلى شرعية الدولة وحقوق الإنسان، ولكن لا تعكس آراء السودانيين الحراك الجاري لشريحة سودانية كبيرة تطالب بإسقاط النظام. أما تقييم اللبنانيين فجاء أكثر إيجابية في غالبية المؤشرات بفارق نقطة أو نقطتين، عدا الانحدار الاقتصادي والخدمات العامة اللتين قيّمهما اللبنانيون تقييمًا أكثر سلبية مقارنةً بصندوق السلام بفارق أكثر من نقطة. ولعل هذه الفروق في لبنان والسودان مرتبطة بسير الحياة وفق مبادرات مجتمعية تعوض الفجوات في الخدمات التي لا تقوم الدولة بتقديمها مثل خدمات الكهرباء بلبنان. كما نظر العراقيون إلى غالبية المؤشرات نظرة أكثر إيجابية بفارق متوسطه 3 نقاط، خاصة المؤشرات الثلاثة الأولى، إضافة إلى شرعية الدولة والتدخل الخارجي، لكن جاء تقييمهم للانحدار الاقتصادي والخدمات العامة أكثر سلبية بفارق نقطة واحدة تقريبًا.

في حين قيّم الكويتيون بعض المـؤشرات تقييمًا أكثر سلبية من تقييم صندوق السلام بفارق متوسطه نقطتان، خاصة في الانحدار الاقتصادي والتدخل الخارجي، لكنهم قيّموا مؤشرات أخرى تقييمًا أكثر إيجابية بفارق متوسطه نقطتان أيضًا، ولا سيما انقسام النخبة وشرعية الدولة وحقوق الإنسان. وأخيرًا، راوح تقييم الأردنيين بين الإيجاب والسلب بفارق نقطة واحدة مقارنة بتقييم صندوق السلام، عدا مؤشر انقسام المجموعات الذي قيّمه الأردنيون تقييمًا أكثر إيجابية بفارق 3 نقاط.

النتيجة الإجمالية للمؤشرات التسعة المقارنة بحسب المؤشر العربي وصندوق السلام

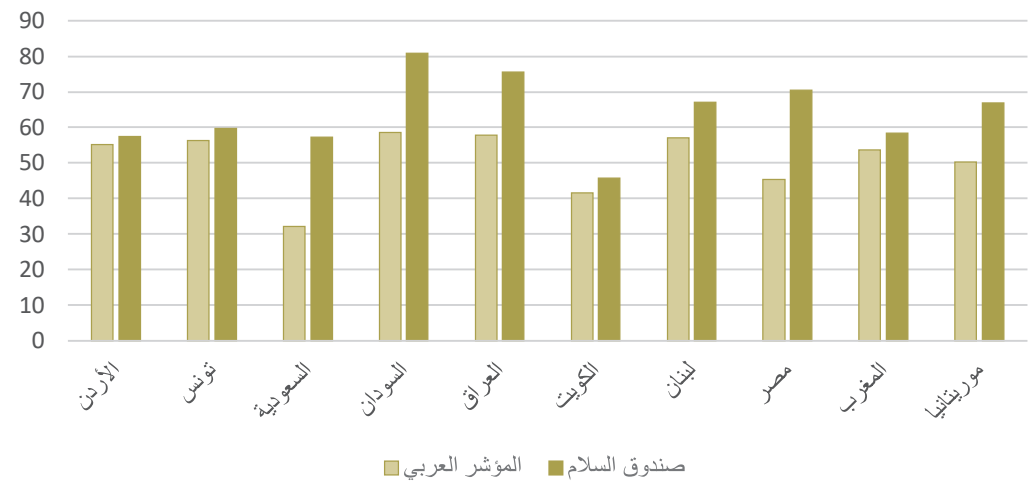

الجدول (2)

نتائج المؤشرات القطاعية لمؤشر الدولة الهشة بحسب بيانات المؤشر العربي وصندوق السلام (2018)

		جهاز الأمن	انقسام النخبة	انقسام المجموعات	انحدار اقتصادي	هجرة السكان	شرعية الدولة	الخدمات العامة	حقوق الإنسان	التدخل الخارجي
الأردن	المؤشر العربي	4.2	7.9	5.4	7.4	3.5	6.6	6.1	6.8	7.2
	صندوق السلام	5.6	6.9	8.3	6.7	4.0	6.1	5.1	7.7	7.1
تونس	المؤشر العربي	6	7.2	5.4	7.8	2.8	6.3	7.1	6.8	6.9
	صندوق السلام	8.0	7.8	7.4	6.6	6.0	6.6	5.0	6.2	6.1
السعودية	المؤشر العربي	3.1	5.1	3.1	3.9	0.6	4.4	3.5	4.4	4
	صندوق السلام	6.0	8.5	8.1	4.4	3.9	8.3	4.7	9.0	4.4
السودان	المؤشر العربي	5.7	6.9	6.1	7.3	5.1	6.5	7.1	6.5	7.3
	صندوق السلام	8.7	9.7	10.0	8.0	8.6	9.7	7.7	9.3	9.2
العراق	المؤشر العربي	5.4	6.9	6.4	7.1	3.0	6.4	7.4	7.6	7.7
	صندوق السلام	9.0	9.6	9.3	6.3	7.4	9.2	7.0	8.4	9.4
الكويت	المؤشر العربي	4.5	5.2	4.7	5.4	0.8	4.7	4.9	5.1	6.3
	صندوق السلام	3.9	7.5	4.4	2.7	3.9	7.3	3.9	7.6	4.5

لبنان	المؤشر العربي	6.5	6.6	6.4	7.2	1.6	5.8	7.9	7.6	7.5
	صندوق السلام	8.4	9.6	8.2	6.1	5.3	7.3	5.5	7.3	9.4
مصر	المؤشر العربي	4.8	6.1	4.5	6.1	1.8	5.5	5.8	5.5	5.3
	صندوق السلام	8.2	8.8	8.9	7.9	5.2	8.3	5.7	9.9	7.6
المغرب	المؤشر العربي	5.6	6.8	5.1	6.3	4.1	6.0	6.6	6.8	6.4
	صندوق السلام	5.5	6.6	8.2	5.1	8.0	6.9	5.9	6.5	5.7
موريتانيا	المؤشر العربي	5.4	5.9	5.6	6.6	2.8	5.3	6.1	6.3	6.2
	صندوق السلام	6.6	8.8	6.7	7.4	7.2	8.2	6.5	7.8	7.7

خاتمة

يمكننا بناء مؤشرات من استطلاعات الرأي وتحليلها، مثل ما قامت به الورقة بشأن تحليل آراء المستجيبين العرب تجاه قضايا بلدانهم في استطلاعات المؤشر العربي، ومقابلتها بمجموعة ضابطة Control Group لمقارنتها، وهنا أخذنا مؤشر الدولة الهشة لصندوق السلام. وتبيّن أن آراء المواطنين وتقييمهم لأوضاعهم عكست واقعًا مقاربًا للصورة البانورامية التي عكسها مؤشر الدولة الهشة لواقع بلدان المستجيبين، وهذا ما لمسناه في النتيجة الإجمالية للمؤشرات التسعة المقارنة كما هو مبيّن في الشكل، والتي تُظهر تقاربًا كبيرًا بين نتائج المؤشرين في الأردن وتونس والكويت والمغرب، كما ظهر فارق كبير أقل سلبية في رأي المستجيبين يصل إلى 25 نقطة في السعودية ومصر، ويمكن أن نُفسّره بخوف أو تهيّب المستجيبين عن الإفصاح عن آرائهم أو تجميلها في ظل سياسة القمع المتبعة في كلتا الدولتين. أما في السودان وموريتانيا، فجاء تقييم المستجيبين فيهما أقل سلبية من تقييم صندوق السلام بنحو 20 نقطة، وربما يعكس هذا عدم اهتمامهم أو اطلاعهم على الأوضاع السياسية والأمنية الخاصة بهما. في حين جاء تقييم العراقيين واللبنانيين تقييمًا أقل سلبية بواقع 15 نقطة في العراق و10 نقاط في لبنان، بحكم واقع البلدين خلال العقود الماضية وتمسّكهم بدولة قائمة رغم ما عليها.

ولكن تبقى هذه النتائج أولية وفي حاجة إلى قراءة أعمق، كما أن البيانات في حاجة إلى تحليل بنماذج قياسية ودراسة وربط بعض القضايا لتفسير أسئلة بحثية ما زال الأخذ والرد جاريًا فيها، وربما تساعدنا أوسع قاعدة بيانات، المؤشر العربي، في استقراء وتحليل بعض القضايا، خاصة إذا أخذنا سلاسل زمنية لبيانات المؤشر العربي الذي بدأ منذ عام 2011، ونرصد من خلالها تغيّر آراء المستجيبين وتقييمهم لقضايا مختلفة في ظروف متغيرة.

المراجع

العربية

الكرد، دانا. "قدرة الدولة وتأثيرها في الرأي العام". **سياسات عربية**. العدد 29 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2017). في: https://bit.ly/2Kn5oh3

"المؤشر العربي 2018/2017". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. برنامج قياس الرأي العام العربي (الدوحة: أيار/ مايو 2018). في: https://bit.ly/2LadHMF

الأجنبية

“Fragile States Index 2018.” Fund for Peace. at: https://bit.ly/2OVPQ2I

صـدر حديـثًا

ديفيد مارتن

في العلمنة: نحو نظرية عامّة منقّحة

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ضمن سلسلة "ترجمان"، كتاب "في العلمنة: نحو نظرية عامّة منقّحة". وهو ترجمة مريم عيسى لكتاب عالم الاجتماع ديفيد مارتن *On Secularization: Towards a Revised General Theory*، الذي يُغني فيه النقاش في موضوع العلمنة بإدخال الجدال في منعطف تأويلي، آخذًا تعددية المسارات القومية والإقليمية على محمل الجدّ، ومظهرًا كيف كانت دينامية العلمنة مختلفة تمامًا في الثقافات الأنجلو بروتستانتية عمّا كانت عليه في المجتمعات الكاثوليكية.

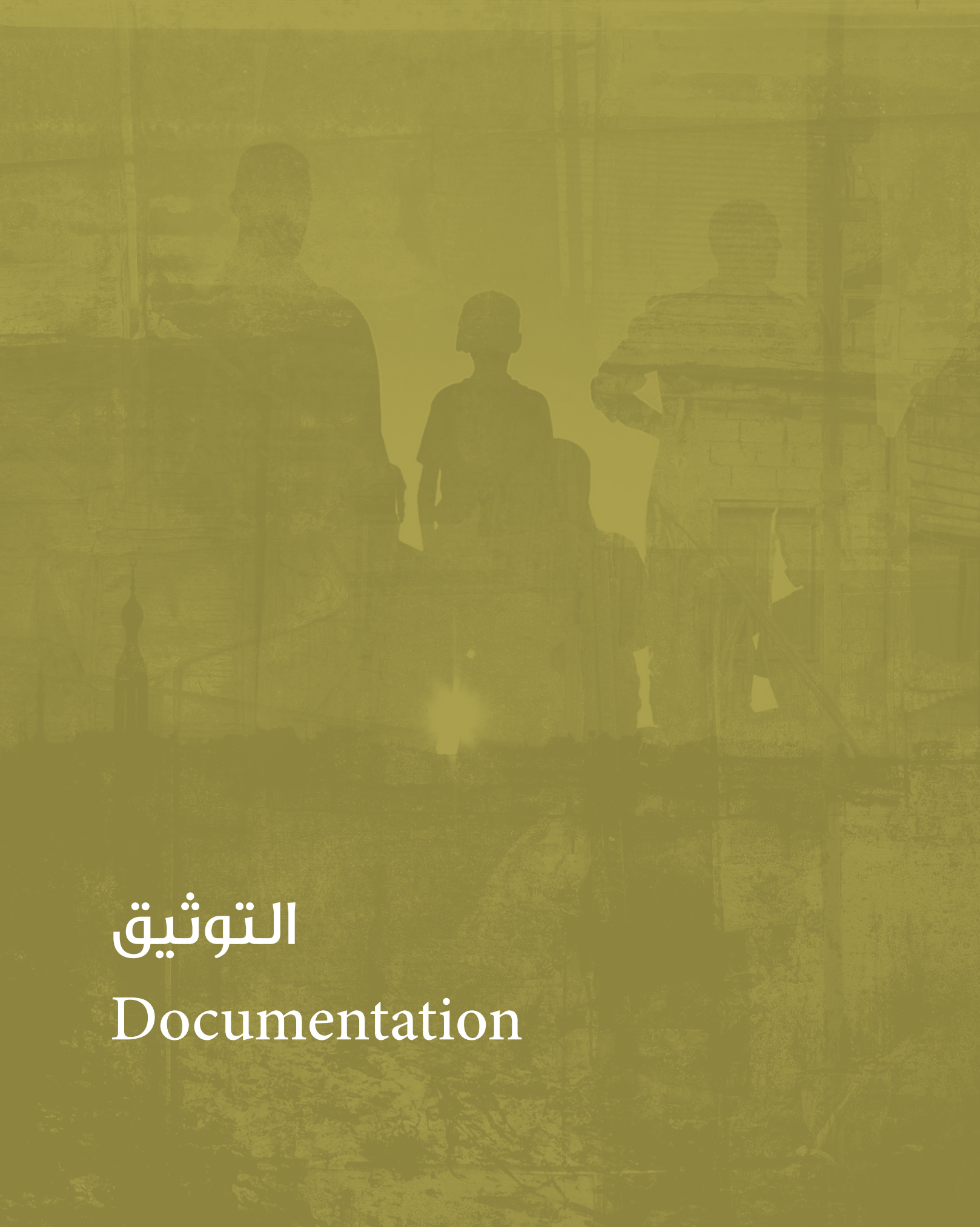

التوثيق
Documentation

محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Milestones in Democratic Transition in the Arab World

يتضمن هذا التقرير توثيقًا لأبرز محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي خلال المدة 1 كانون الثاني/ يناير– 28 شباط/ فبراير 2019.

كلمات مفتاحية: تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سورية، البحرين.

Keywords: Tunisia, Egypt, Yemen, Libya, Syria, Bahrain.

2019/1/1 أعلن الرئيس السوداني، عمر البشير، عن تشكيل لجنة تقصّي الحقائق لبحث أعمال العنف التي رافقت الحراك الشعبي والاحتجاجات التي تسبّبت بمقتل 19 شخصًا، على الأقل وفق حصيلة رسمية، في الخرطوم ومدن أخرى عقب قرار الحكومة رفع أسعار الخبز والوقود.

(فرانس 24، 2019/1/1)

2019/1/2 اجتمعت في المغرب سبع نقابات تعليمية وسبع تنسيقيات للأساتذة والأطر التعليمية، وقررت أن تخوض جميعها مع مطلع السنة الجديدة إضرابًا وطنيًا موحدًا في قطاع التعليم، متزامنًا مع مسيرة احتجاجية في العاصمة الرباط صوب مقر وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية؛ وذلك بعدما تعثّرت جلسات الحوار الاجتماعي بين الحكومة والنقابات الأكثر تمثيلية.

(القدس العربي، 2019/1/2)

2019/1/4 نفّذ الاتحاد العمالي العام في لبنان إضرابًا وطنيًا عامًا وشاملًا، لإطلاق صرخة بعنوان "تشكيل حكومة" لإنقاذ الشعب اللبناني، تشارك فيه كل القطاعات والمؤسسات والإدارات العامة والمصانع والمتاجر، والنقابات والاتحادات، ومنظمات المجتمع المدني.

(وكالة سبوتنيك عربي، 2019/1/4)

2019/1/5 رفض الأئمة التونسيون مبادرة تشريعية رئاسية من أجل المساواة في الإرث، معتبرين إياها اعتداءً على أحكام الله القطعية التي لا تقبل الاجتهاد. وشدّد الأئمة والخطباء، من جلّ ولايات البلاد، على أن مسّ ثوابت الدين هو خرق للدستور وضرب لاستقرار الأسرة ووحدة المجتمع التونسي.

(شبكة تونس الآن، 2019/1/5)

2019/1/7 وصل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس البعثة الأممية للدعم في ليبيا، غسان سلامة، إلى الجزائر في زيارة عمل، بهدف مناقشة التطورات السياسية في ليبيا.

(وكالة سبوتنيك عربي، 2019/1/7)

2019/1/10 عقد وزير الخارجية المصري، سامح شكرى، مؤتمرًا صحفيًا مشتركًا مع نظيره الأميركي، مايك بومبيو. ووفق وكالة الأنباء المصرية الرسمية، وصل بومبيو إلى مطار القاهرة الدولي قادمًا من العراق في زيارة لمصر يلتقي خلالها عددًا من المسؤولين، لمناقشة "سبل تعزيز العلاقات المشتركة وتطورات الأوضاع في الشرق الأوسط".

(عربي 21، 2019/1/10)

2019/1/11 نفّذ عدد من عائلات شهداء وجرحى الثورة التونسية وقفة احتجاجية بساحة الحكومة بالقصبة، للمطالبة بنشر القائمة النهائية للشهداء والجرحى.

(الشروق، 2019/2/11)

2019/1/13 خرج العشرات من "الحراك المدني" في لبنان في مسيرة سلمية من وزارة العمل إلى وزارة الصحة، تعبيرًا عن غضبهم من النظام السياسي القائم على المحاصصة والفساد، على حد تعبيرهم، وللاحتجاج على أزمة البطالة والطرد التعسفي للعمال، مطالبين بإجراءات وخطط لمكافحة البطالة وتلبية مطالب الطبقة العمالية.

(فرانس 24، 2019/1/13)

2019/1/15 زار وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، على رأس وفد سياسي – اقتصادي رفيع، العراق، للتباحث مع كبار المسؤولين بشأن العلاقات الثنائية والمستجدات الإقليمية والدولية، التقى فيها على حدة بكلٍ من رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء والرئيس العراقي.

(قناة العالم، 2019/1/15)

2019/1/16 أعلن تجمّع المهنيين السودانيين (مستقل يضم أطباء ومهندسين ومعلمين)، وأحزاب معارضة، عن تسيير مواكب جماهيرية في خمس مدن سودانية، من بينها موكب الخرطوم في "شارع القصر" حيث يقع القصر الرئاسي.

(القدس العربي، 2019/1/16)

2019/1/17 بدأ في تونس أكثر من 650 ألف موظف حكومي إضرابًا عن العمل ليوم واحد يتخلله مسيرة حاشدة، دعا إليهما الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة عمالية)، للمطالبة بزيادة أجورهم. وتجمّع آلاف الموظفين في ساحة محمد علي مقابل مقر الاتحاد بالعاصمة تونس، وساروا في مسيرة جابت شارع الحبيب بورقيبة. ورفع المشاركون شعارات تطالب باستقالة الحكومة الحالية، وتنفيذ سياسات جبائية عادلة، ومطالبات أخرى تدعم خطوات الاتحاد الذي يقود مباحثات زيادة الأجور مع الحكومة.

(وكالة الأناضول للأنباء، 2019/1/17)

2019/1/20 عُقدت في بيروت القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية العربية في دورتها الرابعة، ونوقش فيها دعوة المجتمع الدولي إلى دعم الدول العربية المستضيفة للاجئين السوريين، وتشجيع اللاجئين السوريين على العودة الطوعية إلى المناطق الآمنة، ودعوة الدول العربية إلى الإسراع في استكمال المتطلبات اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركي العربي.

(لبنان 24، 2019/1/20)

2019/1/23 كشفت جماعة "أنصار الله" (الحوثي)، عن تفاصيل اللقاء الذي عقده رئيس "المجلس السياسي الأعلى" التابع للجماعة، مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، مارتن غريفيث، الذي يزور صنعاء للمرة الثانية في أقل من شهر، لإجراء مباحثات مع قيادة جماعة الحوثي حول الوضع في مدينة الحديدة (غرب اليمن)، وفشل تنفيذ اتفاق الانسحاب منها، إضافة إلى تعثر ملف الأسرى والمعتقلين.

(عربي 21، 2019/1/23)

2019/1/26 دعا تجمع المهنيين السودانيين (مستقل يضم أطباء وصحافيين ومهندسين ومعلمين وأساتذة جامعيين) و3 تحالفات معارضة، المواطنين السودانيين إلى تنفيذ اعتصامات في 23 ميدانًا بالعاصمة الخرطوم. وأوضح التجمع، في بيان صادر عنه، أن الاعتصامات تبدأ يوم الأحد في الساعة 15:00 بالتوقيت المحلي. وحدد التجمع 6 ميادين للاعتصام في عدد من الأحياء، منها ميدان في حي بري شرق الخرطوم، كما حدد 7 ميادين للاعتصام في مدينة أم درمان غرب الخرطوم، منها ميدان "طائفة الأنصار" أكبر الطوائف الدينية في البلاد التي يتزعمها الصادق المهدي رئيس حزب الأمة المعارض. وحددت 4 ميادين في "الخرطوم بحري"، ومثلها في محلية (محافظة) شرق النيل بالخرطوم، بعد أن تجددت يوم الجمعة الاحتجاجات المنددة بتدهور الأوضاع الاقتصادية، والمطالبة بتنحّي الرئيس عمر البشير، في عدد من أحياء العاصمة الخرطوم، ومدن أخرى.

(وكالة الأناضول للأنباء، 2019/1/26)

2019/1/28 يجري الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، زيارة لمصر تستمر ثلاثة أيام. وفي تعليق على أوضاع حقوق الإنسان في مصر، قال ماكرون "لقد ازدادت الأوضاع سوءًا منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2017"، حين زار السيسي باريس. وأشار إلى أنه سيجري بعيدًا من الإعلام "محادثات مغلقة" مع السيسي حول "حالات فردية" لمعارضين أو لشخصيات مسجونة.

(دويتشه فيله، 2019/1/28)

2019/1/29 كشفت منظمة "أنا يقظ"، أن تونس تقدّمت بمرتبة واحدة في التصنيف العالمي في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018 لتحتلّ المرتبة 73 من مجموع 180 دولة شملتها الدراسة، التي تعدّها منظمة الشفافية الدولية، بعد أن كانت في المرتبة 74 سنة 2017.

(ألترا تونس، 2019/1/29)

2019/2/1 تظاهر مئات من أولياء الأمور وطلاب المدارس الثانوية في تونس احتجاجًا على استمرار الأساتذة في مقاطعة الاختبارات التي كان يفترض أن تجري المرحلة الأولى منها في أواخر عام 2018. وسار المتظاهرون في الشارع الرئيس بالعاصمة التونسية وحاولوا الوصول إلى مقر الاتحاد العام التونسي للشغل، لكن قوات الأمن منعتهم من التقدم نحوه.

(الجزيرة نت، 2019/2/1)

2019/2/2 عقد مجلس الوزراء اللبناني الجديد أولى جلساته، برئاسة رئيس البلاد ميشال عون، في قصر "بعبدا" الرئاسي بالعاصمة بيروت. في حين تعهّد رئيس الحكومة، سعد الحريري، بإعداد البيان الوزاري "سريعًا"، مشيرًا إلى أنّه سيتجنّب "الخوض في مناطق محل خلاف".

(العربي الجديد، 2019/2/2)

2019/2/3 أعلن أكبر ائتلاف في مجلس النواب المصري عزمه التقدم بمقترحات لتعديل الدستور تتضمن استحداث غرفة ثانية للبرلمان بحسب وكالة الأنباء الرسمية. وقال المكتب السياسي لائتلاف "دعم مصر" الذي يضم 317 نائبًا من أصل 596، إن الخطوة تأتي بعد توقيع عدد كبير من أعضاء البرلمان على التعديلات.

(الشروق، 2019/2/3)

2019/2/6 عقدت مجموعة أحزاب الحوار الوطني مؤتمرًا صحفيًا بشأن الأحداث الأخيرة والرؤية حول الوضع السوداني الراهن سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، بالمجلس الوطني، قاعة النيل الأبيض.

(وكالة السودان للأنباء، 2019/2/6)

2019/2/10 وصل وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، إلى العاصمة اللبنانية بيروت، في زيارة تستمر يومين، وهي زيارة تأتي بوصفها ردًّا مباشرًا على دعوة مجلس الأمن إلى سحب أسلحة الفصائل في لبنان؛ والمعني بها على نحو مباشر هو حزب الله. وقال ظريف إن الهدف من الزيارة هو "إعلان التضامن مع الحكومة والشعب في لبنان، فضلًا عن إعلان استعداد الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتعاون معها في جميع المجالات". وأوضح أن إيران تنتظر أن يبدي لبنان رغبته في قبول مساعدات عسكرية، مكررًا بذلك عرضًا لدعم الجيش اللبناني المدعوم من الولايات المتحدة. وقد أدلى ظريف، الذي تدعم حكومته جماعة حزب الله الشيعية القوية، بالتصريحات في مطار بيروت في مستهل زيارته الأولى للبنان منذ تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة في أواخر كانون الثاني/ يناير الماضي.

(ميدل إيست أون لاين، 2019/2/10)

2019/2/12 احتج عشرات الناشطين المغاربة في وقفة بمدينة الدار البيضاء دعت إليها جمعيات غير حكومية، تزامنت مع انطلاق حفل المطرب الفرنسي اليهودي من أصول جزائرية، إنريكو ماسياس، على خلفية "دعمه" للجيش الإسرائيلي. وردد المشاركون في الوقفة شعارات تنتقد التطبيع واستضافة ما أسموه رموز "التطبيع"، وردّدوا شعارات، بينها "الشعب يريد إسقاط التطبيع"، و"فلسطين أمانة والتطبيع خيانة"، و"تحية مغربية لفلسطين أبية"، ورفعوا لافتات تنتقد هذا الفنان، وتطالبه بـ "الرحيل"، وكُتب على بعضها "ماسياس ارحل"، كما أنشدوا أغنية تعكس معاناة الطفل الفلسطيني. ورغم دعوات المقاطعة، أحيا ماسياس الحفل الفني في الدار البيضاء.

(الجزيرة مباشر، 2019/2/12)

2019/2/13 بدأ مجلس النواب المصري مناقشة مبدئية بخصوص مقترحات لتعديل الدستور، من بينها تمديد فترة الرئاسة إلى 6 سنوات بدلًا من 4 سنوات، ورفع الحظر عن ترشح الرئيس الحالي لولاية جديدة. ووفق وسائل إعلام محلية، افتتح رئيس مجلس النواب، علي عبد العال، الجلسة العامة للمجلس التي تناقش مقترحات تعديل الدستور.

(وكالة الأناضول للأنباء، 2019/2/13)

2019/2/15 نالت الحكومة اللبنانية برئاسة سعد الحريري ثقة البرلمان اللبناني بغالبية 110 نواب من أصل 116 حضروا مناقشات الجلسة الخامسة والأخيرة للبيان الوزاري لـ "حكومة إلى العمل"،

وتخلّل النقاش انتقادات للسياسات الحكومية السابقة بسبب عجزها عن حل الأزمات ولا سيما أزمة الكهرباء، وكذلك الأزمة البيئية الناجمة عن الإخفاق في حل بيئي سليم للنفايات.

(الميادين، 2019/2/15)

2019/2/16 توصل الحزبان الحاكمان في إقليم كردستان العراق إلى مسودة اتفاق لاختيار الرئاسات الثلاث في الإقليم، على أن يتم توقيعها لاحقًا. وجرى الإعلان عن التوصل إلى مسودة الاتفاق خلال مؤتمر صحفي عُقد بمحافظة السليمانية عقب اجتماع بين أعضاء وفدي حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

(**العرب**، 2019/2/16)

2019/2/17 شرع نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أحمد قايد صالح، أمس، في زيارة رسمية إلى الإمارات العربية المتحدة، لتمثيل رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، في فعاليات المعرض الدولي الرابع عشر للدفاع "أيدكس 2019" بأبوظبي، بحسب بيان لوزارة الدفاع الوطني.

(**المساء**، 2019/2/17)

2019/2/14 فرّقت الشرطة السودانية والقوات الأمنية تظاهرات احتجاجية وسط العاصمة، استجابةً لدعوة من تجمّع المهنيين السودانيين وتحالفات معارضة.

(عربي 21، 2019/2/14)

2019/2/22 شهدت عدة مدن جزائرية خروج تظاهرات سلمية ضد ترشّح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة، في انتخابات 18 نيسان/ أبريل 2019.

(عربي بوست، 2019/2/22)

2019/2/26 غداة تصريح رئيس الوزراء الجزائري، أحمد أويحيى، بأن الفصل في مسألة ترشّح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة يبقى "في الصناديق بطريقة سلمية ومتحضرة"، تظاهر مئات الطلاب داخل حرم الجامعة المركزية في وسط العاصمة الجزائر ضد ولاية خامسة للرئيس بوتفليقة، متجاهلين دعوات رئيس الوزراء للمحتجين إلى أن يعبّروا عن رأيهم في صناديق الاقتراع في يوم الانتخابات الرئاسية المقررة في 18 نيسان/ أبريل.

(فرانس 24، 2019/2/26)

الوقائع الفلسطينيّة

Palestine Over Two Months

يتضمن هذا التقرير توثيقًا لأهم الوقائع الفلسطينية والأحداث المرتبطة بالصراع العربي – الإسرائيلي في المدة 1 كانون الثاني/ يناير – 28 شباط/ فبراير 2019.

كلمات مفتاحية: فلسطين، إسرائيل، الصراع العربي – الإسرائيلي.

Keywords: Palestine, Israel, Arab - Israeli Conflict.

2019/1/1 انسحبت الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "يونسكو" بعد أن اتهمتها إدارتا الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو بتعزيز الانحياز ضد إسرائيل. وقد دخل الانسحاب حيز التنفيذ في بداية عام 2019.

(قناة الحرة، 2019/1/1)

2019/1/3 ارتـدت الأميركية الفلسطينية، رشيدة طليب، الزي الفلسطيني التقليدي، أثناء أدائها القسم نائبةً في مجلس النواب الأميركي عن ولاية ميشيغان، وقد أصبحت طليب أول أميركية من أصل فلسطيني تفوز بمقعد في مجلس النواب، في انتخابات التجديد النصفي، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.

(**العربي الجديد**، 2019/1/3)

2019/1/4 قالت الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية إن ملثمين مجهولين اقتحموا مقر تلفزيون فلسطين غرب مدينة غزة، وحطّموا معداته ومحتوياته، كما اعتدوا على عدد من العاملين داخل المقر، قبل أن ينسحبوا من المكان.

(الجزيرة نت، 2019/1/4)

2019/1/4 استهلّت النائبة عن الحزب الديمقراطي الأمـيركي، رشيدة طليب، مهماتها في مجلس النواب الأميركي بوصف الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بعبارة نابية، وهو الأمر الذي تسبب في غضب الجمهوريين، بعد أقل من يوم من بدء عمل مجلس النواب الأميركي الجديد.

(عربي بوست، 2019/1/4)

2019/1/6 قررت السلطة الفلسطينية سحب موظفيها العاملين في جميع معابر قطاع غزة، بحسب ما أفاد مدير عام المعابر والحدود بالسلطة الفلسطينية، نظمي مهنا، الذي أبلغ الجهات المسؤولة عن إدارة المعابر في القطاع بالقرار. وأوضح أن قرار السلطة الفلسطينية يشمل معبر رفح على الحدود مع مصر (جنوب)، ومعبرَي كرم أبو سالم التجاري (جنوب) وبيت حانون "إيرز" (شمال)، ليبدأ تنفيذ الانسحاب صباح اليوم التالي.

(عرب 48، 2019/1/6)

2019/1/6 أعلنت القيادية في التجمع الوطني الديمقراطي داخل الأرض المحتلة عام 1948، حنين زعبي، قرارها بعدم الترشح لانتخابات الكنيست المحددة في 9 نيسان/ أبريل 2019، منهيةً بذلك عشر سنوات من العمل البرلماني. وقد سبقها بإعلان إنهائه العمل البرلماني زميلها في حزبها الدكتور جمال زحالقة، والنائب مسعود غنايم من الحركة الإسلامية، والدكتور دوف حنين من الحزب الشيوعي.

(**القدس العربي**، 2019/1/6)

2019/1/7 أفادت وسائل إعلام فلسطينية وإسرائيلية أن الحكومة الإسرائيلية جمّدت نقل الدفعة الثالثة من المنحة القطرية إلى قطاع غزة، وقيمتها 15 مليون دولار، وذكرت الصحف أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أمر بتجميد الدفعة الثالثة، موضحًا أن قراره جاء بدعوى "التصعيد الأخير جنوب إسرائيل، وإطلاق قذيفة من قطاع غزة".

(روسيا اليوم، 2019/1/7)

2019/1/8 أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي أنّه تمكّن من اعتقال الأسير الفلسطيني المحرر عاصم البرغوثي، الذي يتّهمه بتنفيذ عملية إطلاق النار في مستوطنة "جفعات آساف"، قرب رام الله في الضفة الغربية المحتلة، في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2018، والتي أسفرت عن مصرع جنديين إسرائيليين. وتزعم قوات الاحتلال أنّ عاصم البرغوثي، وهو شقيق الشهيد صالح البرغوثي، مطلوب لديها، وهي تطارده منذ نحو شهر.

(**العربي الجديد**، 2019/1/8)

2019/1/9 قال رئيس كتلة "يش عتيد" الإسرائيلية، يائير لبيد، إنه "لن يكون شريكًا في حكومة تُقدَّم ضد رئيسها لائحة اتهام بالفساد"، وإنه "في حال قُدّمت لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو فعليه الاعتزال والذهاب إلى البيت".

(**وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية** "وفا"، 2019/1/9)

2019/1/11 تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغيير معالم مدينة القدس، إذ افتتحت مؤخرًا شارعًا يفصل بين السائقين الفلسطينيين والمستوطنين بجدار على طول ثلاثة كيلومترات ونصف، بزعم خدمة الفلسطينيين، وقد افتُتح شقه الشرقي المخصص للمستوطنين مؤخرًا بمشاركة وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال، جلعاد أردان، بينما افتُتح شقه الغربي المخصص للفلسطينيين قبل نحو أسبوعين من دون مراسم رسمية.

(**القدس**، 2019/1/11)

2019/1/11 أعلن رئيس الوزراء الكرواتي، أندريه بلينكوفيتش، إلغاء صفقة تبيع بموجبها إسرائيل 12 طائرة "إف 16" أميركية الصنع إلى كرواتيا؛ وذلك إثر اعتذار رسمي إسرائيلي عن إتمام الصفقة المقدرة بـ 500 مليون دولار.

(**هآرتس**، 2019/1/11)

2019/1/13 دعا وزير ما يسمى "الأمن الداخلي الإسرائيلي"، جلعاد أردان، إلى منع الرئيس الفلسطيني محمود عباس من العودة إلى الأراضي الفلسطينية في حال مغادرته إياها للقيام بزيارة خارجية.

(**وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية** "وفا"، 2019/1/13)

2019/1/13 شنّ الاحتلال الإسرائيلي سلسلة غارات على قطاع غزّة، بعد ساعات من إطلاق قذيفة من قطاع غزة سقطت في المجلس

الإقليمي "سدوت نيغيف" بالنقب. ووفقًا لصحافيين فلسطينيين، فإن القصف الإسرائيلي استهدف موقعًا عسكريًا تابعًا لكتائب القسام يُستخدم نقطة رصدٍ شرق مدينة غزة، من دون وقوع إصابات.

(عرب 48، 2019/1/13)

2019/1/15 طالب مراقب دولة الاحتلال، القاضي المتقاعد يوسيف شابيرا، المستشارَ القضائي للحكومة، أفيخاي مندلبليت، بفحص مدى صحة الادعاءات التي تشير إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، حصل على مئات آلاف الشواقل لتمويل طاقم الدفاع عنه في قضايا الفساد التي تحوم حوله من دون تقديم أي تصريح للحصول على هذه الأموال؛ وذلك على خلفية تحقيق صحفي أجرته صحيفة "هآرتس".

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2019/1/15)

2019/1/15 تسلّم الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، رئاسة "مجموعة الـ 77 والصين" في "قاعة مجلس الوصاية" في مبنى الأمم المتحدة من وزير الخارجية المصري سامح شكري؛ إذ كانت مصر ترأس المجموعة في العام المنصرم.

(القدس، 2019/1/15)

2019/1/16 كشفت "القناة 13" في التلفزيون الإسرائيلي تفاصيل "صفقة القرن" التي سيطلقها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والمتوقع أن تُعرض على الفلسطينيين والإسرائيليين بعد انتخابات الكنيست في نيسان/ أبريل 2019. وقالت القناة، نقلًا عن مسؤول أميركي رفيع، إن الصفقة تنصّ على إقامة دولة فلسطينية على 90 في المئة من أراضي الضفة الغربية، لافتةً الانتباه إلى أن الدولة الفلسطينية ستكون على مساحة ضعف مساحة سيطرة السلطة الفلسطينية حاليًا.

(وكالة معًا الإخبارية، 2019/1/16)

2019/1/20 قرّرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق مدارس وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في القدس المحتلة، بدءًا من العام الدراسي المقبل، بحسب ما ذكرت "القناة 13" الإسرائيلية. ووفقًا للقناة، فإن الإغلاق جاء بعد أسابيع من اجتماع سرّي لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، من أجل إقرار خطّة لإغلاق وطرد المؤسسات التي تديرها "الأونروا" من القدس المحتلة.

(الأيام، 2019/1/20)

2019/1/21 سلّمت قوات الاحتلال الإسرائيلي بلاغًا لوالدة الأسير عاصم البرغوثي (33 عامًا) في قرية كوبر شمال رام الله، بهدم منزل نجلها عاصم.

(الأيام، 2019/1/21)

2019/1/22 أكد رؤساء بعثات دول الاتحاد الأوروبي في مدينتَي القدس ورام الله، مجددًا، معارضتهم لمخططات الاحتلال الاستيطانية، إضافةً إلى تهجير منازل المقدسيين في المدينة المحتلة.

(الحياة الجديدة، 2019/1/22)

2019/1/23 قرر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عدم تحويل المنحة المالية القطرية إلى قطاع غزة، بذريعة حدوث تصعيد أمني عند السياج المحيط بالقطاع، والذي نجم عنه استشهاد فلسطيني وأربعة جرحى آخرين بنيران مدفعية الاحتلال.

(القدس، 2019/1/23)

2019/1/26 أعلن أكاديميون وباحثون يونانيون عن مبادرة لمقاطعة أكاديميين إسرائيليين، معربين عن اعتراضهم وتنديدهم بالاعتداءات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية للفلسطينيين؛ وذلك استجابة لدعوة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS في فلسطين. ونصّت عريضة موقّعة من 61 أكاديميًا وباحثًا يونانيًا، خاصة بما له علاقة بالمستوطنات، على الالتزام بمقاطعة برامج ونشاطات وندوات لها علاقة بمؤسسات أكاديمية ومؤسسات أبحاث إسرائيلية.

(الحياة الجديدة، 2019/1/26)

2019/1/27 كشف نبيل شعث، مستشار الرئيس الفلسطيني للعلاقات الدولية ومسؤول دائرة المغتربين، أن منظمة التحرير الفلسطينية تعكف على مشروع طموح غير مسبوق لتوثيق المغتربين الفلسطينيين في الشتات استعدادًا لأداء دور أكبر في خدمة القضية الفلسطينية.

(وكالة سوا الإخبارية، 2019/1/27)

2019/1/28 أوصت اللجنة المركزية لحركة "فتح"، بتشكيل حكومة فصائلية سياسية من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وشخصيات مستقلة.

(الخليج الجديد، 2019/1/28)

2019/1/28 قال المتحدث الرسمي باسم الحكومة الفلسطينية، يوسف المحمود، إن "رئيس الوزراء رامي الحمد الله يضع حكومته تحت تصرّف الرئيس محمود عباس".

(الحدث، 2019/1/28)

2019/1/29 أصدر الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، "قرارًا بقانون" بوقف نفاذ قانون الضمان الاجتماعي وتعديلاته. وجاء في نصّ القرار أن يستمرّ الحوار بين جميع الجهات ذات العلاقة، من أجل الوصول إلى توافق وطني على أحكام القانون وموعد نفاذه.

(ألترا صوت، 2019/1/29)

2019/1/30 أطلق المفوض العام لـ "الأونروا"، بيير كرينبول، نداءَي الاستغاثة وميزانية البرامج لطلب مبلغ 1.2 مليار دولار، وذلك من أجل تمويل خدمات الوكالة الحيوية الرئيسة والمساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح بشأن ما مجموعه نحو 6 ملايين لاجئ من فلسطين في الشرق الأوسط. وهذا المبلغ هو المطلوب من أجل المحافظة على مستوى عمليات الأونروا كما كانت عليه في عام 2018.

(الجزيرة مباشر، 2019/1/30)

2019/1/30 دعا مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنيّ بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مايكل لينك، المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراء حاسم؛ وذلك ردًا على تكثيف إسرائيل مؤخرًا لنشاطات الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الأمر الذي يعدّ بمنزلة رفض واضح لحل الدولتين.

(وكالة الأنباء السعودية "واس"، 2019/1/30)

2019/2/1 عقد رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، إسماعيل هنية، والمنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، والوفد المصري، اجتماعًا في قطاع غزة؛ بهدف مناقشة المشروع الوطني، والقضية الفلسطينية في بعدها السياسي، والأوضاع المتعقلة بغزة ومسيرات العودة وكسر الحصار.

(وكالة الأناضول للأنباء، 2019/2/1)

2019/2/2 كشفت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية عن حملة "إسرائيلية" تستهدف المنهاج الفلسطيني. وقالت الوزارة، في بيان صحفي، إن هذه الحملة تندرج ضمن مخططات الاحتلال الرامية إلى قطع المساعدات الدولية عن قطاع التعليم الفلسطيني. كما أشارت إلى أن الاحتلال يُسخّر ملايين الشواقل لصالح مؤسسات صهيونية يقودها عملاء سابقون في الموساد وجنرالات عاملون في صفوف الاحتياط أو متقاعدون؛ لمهاجمة المنهاج الفلسطيني. وبيّنت الوزارة أن بعض هذه المؤسسات موجود في أوروبا وأميركا، إضافة إلى "إسرائيل"؛ إذ يحاول هؤلاء وصم المنهاج الفلسطيني بالمحرّض.

(القدس، 2019/2/2)

2019/2/3 ذكرت إسرائيل أن العمل على حماية حدودها دخل مرحلة جديدة مع بدء بناء جدار جديد هائل فوق الأرض على طول الحدود مع قطاع غزة. وصرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، للصحافيين قبل الاجتماع الحكومة الأسبوعي قائلًا إن إسرائيل ستبدأ خلال نهاية الأسبوع في بناء جدار فوق الأرض على طول الحدود مع غزة، كما قال إنه يُتوقع أن يرتفع الجدار 6 أمتار عن الأرض لمنع الفلسطينيين في غزة من التسلل إلى مناطقنا.

(فرانس 24، 2019/2/3)

2019/2/4 ذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم" العبرية، أن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر "الكابنيت" سيوافق خلال الأسبوعين المقبلين على خصم مبالغ مالية من عوائد الضرائب التي تجمعها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية. وبحسب الصحيفة، فإن هذه الخطوة ستتمّ بسبب استمرار دفع السلطة الفلسطينية رواتب عائلات منفذي العمليات، وهي تُقدّر بنحو 230 مليون شيقل.

(شبكة الحرية الإعلامية، 2019/2/4)

2019/2/5 حذّر الأردن من استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على موظفي الأوقاف والمسجد الأقصى، في حين استنكر "اقتحامات المتطرفين والوزراء في حكومة الاحتلال" لباحات المسجد.

(وكالة الأناضول للأنباء، 2019/2/5)

2019/2/6 افتتح المجلس الثوري لحركة "فتح"، أعمال دورته العادية الخامسة في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، تحت شعار "القرار الوطني الفلسطيني تجسيد للوحدة الوطنية وأي بوصلة لا تشير إلى القدس خائنة"، بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وأعضاء اللجنة المركزية.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2019/2/6)

2019/2/7 أعلن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، تمسّكه بالتنسيق الأمني مع إسرائيل رغم فشل عملية السلام، ورغم وقف المساعدات الأميركية لقوى الأمن الفلسطينية. وقال عباس، في كلمة له خلال لقاء في مقر الرئاسة للإعلان عن إقامة "منتدى الحرية والسلام الفلسطيني"، وقال إن "هناك اتفاق بيننا [بين السلطة وإسرائيل] لمحاربة الإرهاب. لا نخجل من هذا، نعم بيننا اتفاق، ونحن لن نخلّ به إطلاقًا، لأنه إذا أخلّينا به لن يبقى شيء، فالعنف أساس الخراب".

(الحياة، 2019/2/7)

2019/2/9 يزور جاريد كوشنر، صهر ومستشار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، دولًا عربية في نهاية الشهر الجاري لمطالبتها بتمويل الشق الاقتصادي في "صفقة القرن".

(القدس، 2019/2/9)

2019/2/9 أطلقت النائبتان المسلمتان في الكونغرس الأميركي، إلهان عمر ورشيدة طليب، حملة لـ"مقاطعة إسرائيل" داخل حزبهما الديمقراطي، من خلال دعمهما لحركة BDS التي تدعو إلى المقاطعة الاقتصادية والثقافية والعلمية لإسرائيل احتجاجًا على احتلالها الأراضي الفلسطينية.

(الخليج أون لاين، 2019/2/9)

2019/2/13 قال مسؤول ملف الأغوار في محافظة طوباس، معتز بشارات، إن سلطات الاحتلال أخطرت نحو 50 عائلة في الأغوار بإخلاء منازلها يوم غد، بحجة إجراء تدريبات عسكرية. وأوضح بشارات لإذاعة "صوت فلسطين"، أن نحو 300 مواطن سيصبحون في العراء في هذه الأحوال الجوية الباردة من جرّاء تدريبات الاحتلال في المنطقة التي تخلّف أضرارًا مادية كبيرة، وتترك مخلّفات تشكّل خطرًا على حياة المواطنين.

(الحدث، 2019/2/13)

2019/2/14 عُقد في العاصمة البولندية، وارسو، في 13 و14 شباط/فبراير 2019، المؤتمر الوزاري لتعزيز "السلام والأمن في الشرق الأوسط"، بحضور ممثّلين عن نحو 60 دولة؛ وذلك بعد مرور نحو شهر على

دعوة أطلقها وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، في خطاب ألقاه في الجامعة الأميركية في القاهرة، لتنسيق الجهود الإقليمية والدولية من أجل مواجهة نشاطات إيران "المزعزعة للاستقرار" في منطقة الشرق الأوسط.

(الجزيرة نت، 2019/2/14)

2019/2/14 قال جاريد كوشنر إنّ الإدارة الأميركية ستقدّم خطتها للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي يطلق عليها اسم "صفقة القرن"، بعد الانتخابات الإسرائيلية، المقررة في 9 نيسان/ أبريل 2019.

(**العربي الجديد**، 2019/2/14)

2019/2/18 كشف موشيه كحلون، وزير المالية الإسرائيلي، وموشيه ليون، رئيس بلدية القدس، النقاب عن اتفاق لبناء 2800 وحدة استيطانية، في منطقتَي الأرنونا والقطمون، تحت شعار "إعادة الأزواج الشابة للمدينة".

(**القدس**، 2019/2/18)

2019/2/20 أعلن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، أنه قرّر رفض تسلّم جميع عائدات الضرائب التي تجبيها إسرائيل؛ وذلك إثر تصديق حكومة الاحتلال تنفيذ قانونٍ يقضي باقتطاع أكثر من 500 مليون شيقل من أموال المقاصة الفلسطينية، مقابل المخصصات والرواتب التي تدفعها السلطة الفلسطينية لعائلات الأسرى والشهداء والجرحى، مؤكدًا الاستمرار في دفع مخصصاتهم.

(عرب 48، 2019/2/20)

2019/2/27 وقّعت اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، مع "الأونروا" اتفاقية تفاهم على آليات تنفيذ مشاريع برنامج "النقد مقابل العمل" لتشغيل الخريجين والعمّال العاطلين عن العمل في قطاع غزة على أن يتم بدء تنفيذ مشاريع البرنامج مع بداية آذار/ مارس المقبل؛ إذ سيتم توفير فرص عمل مؤقتة لآلاف الخريجين الجدد والعمّال المهرة في مختلف القطاعات الحيوية والمهمة في قطاع غزة.

(وكالة قدس نت للأنباء، 2019/2/27)

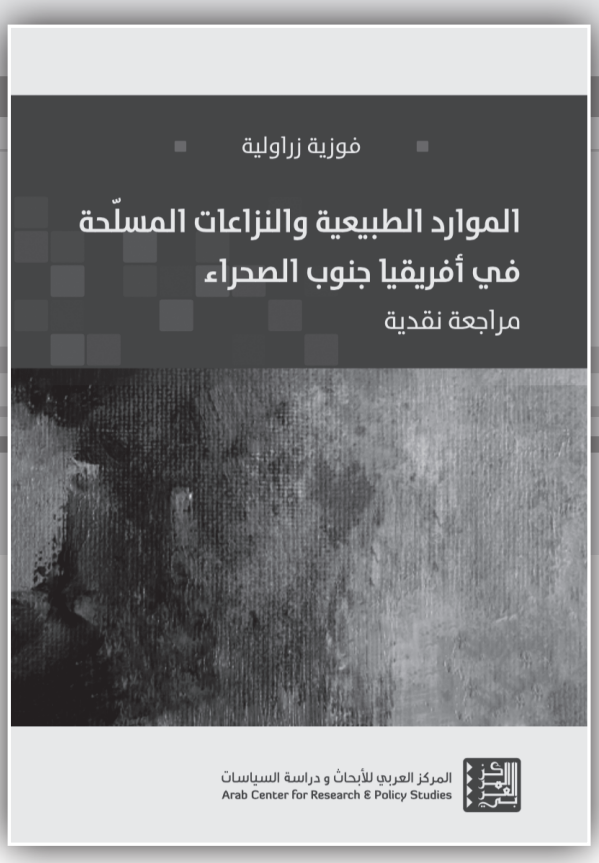

صـدر حديـثًا

فوزية زراولية

الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء: مراجعة نقدية

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب "الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء – مراجعة نقدية" للباحثة فوزية زراولية، تطرح فيه سؤالًا محوريًا: كيف يمكن تفسير العلاقة السببية بين المورد الطبيعي والنزاعات المسلّحة في أفريقيا جنوب الصحراء وشرحها؟ للإجابة عن هذا السؤال، تسلط الباحثة الضوء على سلوكِ واستجابات لمختلف الفواعل النزاعية المستفيدة من الموارد الطبيعية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فوحدات التحليل مختلفة ومتداخلة بين الوحدات الجزئية كالفرد والحركات المسلّحة، والوحدات الكلية مثل الدولة والنظام الشامل.

مراجعات وعروض كتب

Book Reviews

علي حاكم صالح | Ali Hakim Salih*

أصول النظام السياسي وتطوره وانحطاطه: مراجعة كتابَي فرانسيس فوكوياما عن أصول النظام السياسي

The Origins of Political Order, Political Development and Decay: Review of Fukuyama's Two Books about the Origins of Political Order

عنوان الكتاب الأول في لغته: *The Origins of Political Order: From Prehuman Times to the French Revolution*.

عنوان الكتاب الأول: أصول النظام السياسي: من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية.

المؤلف: فرانسيس فوكوياما.

المترجم: مجاب الإمام ومعين الإمام.

سنة النشر: 2016.

الناشر: منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة.

عدد الصفحات: 735 صفحة.

عنوان الكتاب الثاني في لغته:

Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy.

عنوان الكتاب الثاني: النظام السياسي والانحطاط السياسي: من الثورة الصناعيّة إلى عولمة الديمقراطية.

المؤلف: فرانسيس فوكوياما.

المترجم: مجاب الإمام ومعين الإمام.

سنة النشر: 2016.

الناشر: منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة.

عدد الصفحات: 831 صفحة.

* أستاذ الفلسفة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، الناصرية، العراق.

* Professor of Philosophy, University of Thi-Qar, Nasiriyah, Iraq.

مقدمة

في عام 1989، نشرت مجلة **ناشيونال إنترست** مقالة للمنظّر السياسي الأميركي فرانسيس فوكوياما بعنوان "أهي نهاية التاريخ؟" "The End of History?"، أشار فيها إلى أنّ العالم لا يشهد نهاية الحرب الباردة فقط، بل نهاية التاريخ ذاته، فلقد بلغت البشرية جمعاء نقطة نهاية التطور الأيديولوجي، وأمست الديمقراطية الليبرالية الغربية نموذجًا كليًا بوصفها شكلًا نهائيًا للحكم. وبعد سنوات ثلاث، تأكّد سقوط الاتحاد السوفياتي والنموذج الشيوعي عمومًا، فتوسّعت المقالة، وصارت كتابًا يقرّر بعنوانه الانتصاري، الذي حُذفت منه علامة الاستفهام، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير** (أو "خاتم البشر" بحسب ترجمة عربية أخرى)، "حقيقة" الانتصار التاريخي للنموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي. وكان فوكوياما قد فلسف هذه النهاية على وفق مقولات هيغل، ولكن هيغل كما أوّلَه ألكسندر كوجيف في كتابه **مدخل إلى قراءة هيجل**.

وفي خاتمة الطبعة الثانية للكتاب نفسه، الصادرة عام 2006، نوّه فوكوياما بالحاجة إلى نظرية عن التطور السياسي مستقلة عن الاقتصاد[1]. ولغرض تحقيق هذه المهمّة، لا يكتفي فوكوياما بالوقوف عند نهاية التاريخ، بل سيعود القهقرى إلى بدايته، متتبّعًا مسيرته الطويلة إلى عصرنا الحالي. وهذه هي المهمة التي سيضطلع بها كتابٌ في مجلدين: أولهما بعنوان **أصول النظام السياسي: من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية** (2011)، وثانيهما: **النظام السياسي والانحطاط السياسي: من الثورة الصناعية إلى عولمة الثقافة** (2014)[2].

نظرة عامة على كتاب أصول النظام السياسي

يكتب فوكوياما أنّ لكتابه هذا مصدرين، أولهما كتاب معلمّه صمويل هنتنغتون **النظام السياسي في مجتمعات متغيرة** (1968)، وثانيهما هو "جملة المشكلات التي تواجهها الدول الضعيفة والفاشلة على أرض الواقع اليوم" (مج 1، ص 12). ظهر كتاب هنتنغتون بعد عقد واحد من حقبة تصفية الاستعمار في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن كانت قد استجدّت على الساحة الدولية تطورات عديدة، منها، مثلًا، انهيار الشيوعية العالمية، وتسارع وتيرة العولمة، وظهور ما سمّاه هنتنغتون، مطلع التسعينيات من القرن العشرين، "الموجة الثالثة" من الديمقراطية، ويقصد بها موجة الانتقال الديمقراطي التي بدأت في جنوب أوروبا في سبعينيات القرن نفسه. هذا فضلًا عن أن هناك العديد من الأسئلة، التي لا يقدّم عنها كتاب هنتنغتون إجابات شافية، منها، مثلًا، أسباب وكيفية تحوّل المجتمعات من القَبَلية إلى الدولة، وكيف يحدث أن يرتكس تطور سياسي في مكان ما من نظام سياسي لاشخصاني إلى نظام سياسي يعتمد القرابة والسياسات الشخصانية؟ أو لماذا لا تزال هذه الشخصنة قائمة وراسخة في مجتمعات معينة من عالمنا اليوم؟ لذلك، أمست عملية "إعادة كتابة مؤلف هنتنغتون وتحديثه" حاجة ملحّة، وإن انتهى الكتابان إلى النتائج نفسها.

> يولي كتاب أصول النظام السياسي الدولة الصينية عنايــة مميزة فهــي تشــكّلت وضمّــت العديد من عناصر الدولة الحديثــة قبل 800 عام من ظهورها في أوروبا، فضلًا عــن أنّها مثال على قيام دولة قبل الثورة الصناعية والاقتصاد الرأسمالي

هناك فكرةٌ أساسية ذات أهمية قصوى كرّسها هنتنغتون ويتابعها فوكوياما في كتابه هذا، وهي "أنّ التطور السياسي عملية مستقلة عن النمو الاقتصادي والاجتماعي، وقبل أن يصبح الكيان السياسي ديمقراطيًا، يجب أن يوفر نظامًا أساسيًا" (مج 1، ص 19). لذلك، يولي كتاب **أصول النظام السياسي** الدولة الصينية عناية مميزة ومساحة واسعة، فهي تشكّلت وضمّت العديد من عناصر الدولة الحديثة قبل 800 عام من ظهورها في أوروبا، فضلًا عن أنّها مثال على قيام دولة قبل الثورة الصناعية والاقتصاد الرأسمالي. ويبدأ المجلد الثاني من الكتاب بقصة هذه الدولة.

يخصّص فوكوياما المجلد الأول لدراسة التطور السياسي من عصور ما قبل الإنسان حتى قيام الثورتين الفرنسية والأميركية، ثم يتابع المجلد الثاني القصة نفسها إلى يومنا هذا. ولكن يجب الانتباه إلى أنّ التطور السياسي منذ بدايات القرن التاسع عشر إلى الزمن الحاضر يختلف عن كلّ ما سبقه؛ لأنّ العصر الصناعي قد غيّر ما يسمى "الشروط

1 Frances Fukuyama, *The End of History and The Last Man, with A New Afterword* (New York: Free Press: 2006), p. 353.

2 Francis Fukuyama, *The Origins of Political Order from the Prehuman Times to the French Revolution* (London: Profile Books, 2011); Francis Fukuyama, *Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy* (London: Profile Books, 2014).

المالتوسية" التي خبرتها البشرية إلى ذلك العصر، بمعنى أنّ آليات التطور في العصر الصناعي وسرعته تتخطى بكثير نظيرتها في عالم ما قبل الصناعة.

من موضوعات كتاب **أصول النظام السياسي** الرئيسة معرفة آلية المؤسسات السياسية المعاصرة ووظيفتها، وللتوفّر على هذه المعرفة لا بدّ من معرفة أصولها معرفة جيدة. والغرض من ذلك ليس كتابة تأريخ لها، إنما استخلاص نظرية في التطور السياسي والانحطاط السياسي. ولكنّ فوكوياما يعرف جيدًا أنّه يجول في ميدان لا يمكن ضبط عناصره وعوامله ومتغيراته المتداخلة والمتشابكة والمتراكبة، أو ما يسميه "سلاحف متراكبة إلى ما لانهاية" (مج 1، ص 48). لذلك ينوّه بأنّ هذه النظرية لا ترتقي إلى مصافّ نظرية تنبئية حقيقية، إنّما هي بحسب تعبيره "نظرية متوسطة المدى تتجنب مزالق التجريد المفرط [...] والتخصيص المفرط". وتحاول هذه النظرية، عبر الوصف التاريخي للطرق التي سلكها التطور السياسي، أن تجد السلاسل السببية التي أنتجته، ومنها يمكن اصطفاء الأسباب الأعمّ فالأقل عموميةً وهكذا، لأنّ كل عامل تفسيري يعتمد على آخر أعمق غورًا (مج 1، ص 49، 441، 574-575). زِد على ذلك أن الكتاب لم يبدأ، كما هو معتاد، بإطار نظري، بل يرجئ المؤلّف إطار الكتاب النظري إلى الفصول الثلاثة الأخيرة من المجلد الأول بعد السرد التاريخي استنادًا إلى حقيقة يؤمن بها وهي أنه ينبغي استنتاج الحقائق من الوقائع لا العكس (مج 1، ص 50).

ولتشييد هذه النظرية، أو شبه النظرية، اتبع المنهج المقارن؛ فأغلب الكتابات النظرية والتاريخية التي تناولت تطوّر الأنظمة السياسية تفتقر إلى هذا المنهج. ومن فضائل هذا المنهج أنّه بمقارنة تطور النظم السياسية بين المجتمعات وعبر التاريخ يمكن الوقوف على العوامل أو الأسباب الجوهرية والعَرَضية التي كانت وراء تطورٍ أصاب النظامَ السياسي في هذا المجتمع، ولم يحدث في مجتمع آخر. إنّ هذه النظرية "متوسطة المدى" تستند إلى مجموعة علوم: الأنثروبولوجيا، والاقتصاد، والبيولوجيا، وغير ذلك. ويعيد الكتاب الاعتبار إلى ما يسمّيه "التقاليد الضائعة لعلم الاجتماع التاريخي أو علم الأناسة المقارن في القرن التاسع عشر". ولا تهمل هذه النظرية خصوصية كل إقليم: التاريخية والاجتماعية والجغرافية، فعلى الرغم من طموحها إلى كتابة تاريخ عام، وهو ما سأقف عنده في خاتمة هذه المراجعة، فإنّها لا تلتزم تفسيرًا واحدًا للتاريخ. وفي غضون العرض التاريخي، تجري مناقشة العديد من التفسيرات، ولا سيما التفسيرات الماركسية الاقتصادية، التي يسعى الكتاب، بحماسة منتصر، لتفنيدها.

وللبيولوجيا حصة مهمة، بل قد توحي العديد من التفسيرات بأشباح نزعة بيولوجية، وتكاد اللغة والمفاهيم المستعملة هنا أن تكون قريبة، إلى حدّ ما، من معجمية البيولوجيا، ولكن هذا لا يعني، بأيّ حال من الأحوال، أنّه ينساق وراء حتمية بيولوجية. لم يبدأ فوكوياما بالتفتيش عن أصول النظام السياسي بأقدم الحضارات، بل اتّخذ من الثدييات نقطة انطلاق له لتفسير ظاهرة كالحرب مثلًا. "فعلم الأحياء، بمعنى ما، يحدد الإطار العام للسياسة الإنسانية قاطبة". والصراع من أجل نيل الاعتراف، الذي كان فوكوياما قد اتخذه مفتاحًا لتفسير نهاية التاريخ، هو أيضًا ذو جذور بيولوجية، ومع ذلك فإنّ الاعتراف في حالة الإنسان أشد تعقيدًا. فنحن نصارع، أحيانًا، من أجل الاعتراف بأشياء ليست محسوسة أو شخصية، بينما يقاتل الشمبانزي للاعتراف بشخصه (مج 1، ص 41-42، 51، 73-74). لقد وضع علم البيولوجيا الركائز أو اللبِنات الأساسية للتطور السياسي؛ فالطبيعة البشرية، كما يؤكد فوكوياما، تظل ثابتة عبر المجتمعات المختلفة إلى حد بعيد، أمّا ما يطرأ عليها من اختلافات فإنما هو نتيجة تباين البيئات التي سكنها البشر؛ فتطور كلّ مجموعة بشرية يعتمد على درجة ونوعية صراعها وتكيّفها مع البيئة المحيطة بها، وهذا تحديدًا ما يميّز تطور المجتمعات البشرية. وهو يحدِّد هذه الركائز أو اللبنات التي هي، في الوقت نفسه، ركائز نظريته في تطوّر النظم السياسية في أنَّ البشر كانوا دائمًا اجتماعيين، وهذا ما ذهب إليه أرسطو. ولكن إعادة تأكيد فوكوياما هذه الحقيقة تأتي لتقف ضد ما ذهب إليه أصحاب نظرية الطبيعة أو الفطرة (هوبز، ولوك، وروسو) الذين افترضوا أنّ البشر كان قد مرّ عليهم زمان لم يكونوا فيه اجتماعيين، ثم اجتمعوا لأسباب عقلانية، لذلك هو يكرّس جزءًا لا بأس به من كتابه لبسط نظرياتهم ونقدها. وتستند هذه الطبيعة الاجتماعية إلى مبدأين: الاصطفاء القرابي، والإيثار المتبادل؛ فالبشر يميلون فطريًا إلى أقربائهم، ويميلون إلى إقامة علاقات مع الآخرين على أساس تبادل النفع أو دفع الضرر. كما أن في البشر نزعة فطرية لإيجاد الأعراف أو القواعد واتّباعها. إن في البشر ميلًا إلى إيجاد المؤسسات، وهو ميل يشبه بنية عميقة كتلك البنية اللغوية العميقة التي يتحدث عنها تشومسكي. وفي البشر أيضًا نزعة طبيعية نحو العنف، فالعنف ليس مكتسبًا كما ظنّ روسو. ولكن بسبب ميل البشر إلى إيجاد المؤسسات، مالوا إلى إيجاد مؤسسات تسيطر على هذا العنف، وتضبطه وتوجّهه بأشكال مختلفة. أما الركيزة البيولوجية الأخيرة لدى البشر فهي الاعتراف (مج 1، ص 53-76، 575-579). والاعتراف مفهوم هيغلي، يستعمله فوكوياما، هنا وفي كتابه **نهاية التاريخ**، بكثافة فاقت ربما هيغل نفسه، لتفسير ميل البشر إلى النظام الديمقراطي.

من منظور تاريخي طويل، يمكن أن نتبيّن أنّ الأنظمة السياسية تتطور على وفق مبدأَي التطور البيولوجيين وهما: التنوع، والانتخاب. فعلى امتداد هذا التاريخ يظهر أنّ الناجح والمفيد هو الذي ساد بعد ذلك. لكنّ هذا التشابه يجب ألّا يُعمي عن ثلاثة أوجه من الاختلاف بين التطورين البيولوجي والسياسي، وهي:

- أنّ المؤسسات وحدات الانتخاب في التطور السياسي، بينما المورِّثات هي وحدات الانتخاب في التطور البيولوجي.
- التخطيط، لا العشوائية، هو ما يضبط تنوع المؤسسات في المجتمعات البشرية.
- في حالة التطور السياسي يكون انتقال السمات المنتخبة انتقالًا ثقافيًا، وفي حالة التطور البيولوجي يكون وراثيًا (مج 1، ص 584-585).

لطبيعتنا البيولوجية حدود يمكن التعالي عليها عبر وجودنا الاجتماعي العقلاني القائم على حسابات لاشخصانية، وهو تطور لم يظهر ويكتمل إلّا مع ظهور الدولة. فالدولة تطور من وجود اجتماعي يستند إلى ركائز بيولوجية، ووجود مدني يستند إلى حسابات عقلانية. لا يمكن نفي الحسابات العقلانية، ولكن تأتي لاحقًا لوجودنا الاجتماعي. فنحن كائنات اجتماعية بدءًا، ولم نكن، كما توهّم أصحاب نظريات الفطرة والطبيعة، كائنات منفردة ونعيش بمعزل. ولكن تبقى إمكانية انحطاطنا إلى مقومات وجودنا البيولوجي الصرف ممكنة، وهذا ما يفسّر الانحطاط السياسي وظهور الأنظمة السياسية القائمة على المحسوبية والميراثية (مج 2، ص 120-121، 271).

والحسابات العقلانية الواعية تدعمها الثقافة والأفكار ورأس المال الاجتماعي والدين. ولا ينكر فوكوياما أبدًا ما للأفكار من دور مهم في هذا الصدد، بل يشدّد عليها حدّ القول: "من المستحيل وضع نظرية هادفة أو ذات معنى للتطور السياسي من دون التعامل مع الأفكار باعتبارها أسبابًا جوهرية تكمن وراء اختلاف المجتمعات واتباعها سبلًا تطورية متمايزة" (مج 1، ص 579). فإذا كان وجود البشر البيولوجي واحدًا ومتشابهًا، فإنّ ما يميّز بعضهم من بعض هو تعاملهم مع بيئاتهم، والأفكار والثقافة هي التي تميّز تعامل جماعة معينة من أخرى.

كان للأفكار والثقافة أثر حاسم في توحيد الصين، والمحافظة عليها دولةً قوية واحدة، بل هي أول دولة في التاريخ بالمعنى الفيبري للدولة، وفي بناء الدولة البروسية الحديثة التي اعتنقت الكالفينية، وكذلك فعلت الأفكار في حالة الدنمارك. والدين، وليس الاقتصاد، هو ما يفسر طبيعة الدولة والمجتمع الهنديَّين وتاريخهما، بل إنّ كلّ دولة تقريبًا أضفت على نفسها شرعية دينية. وجميعُ الأساطير المؤسِّسة للدول اليونانية والرومانية والهندية والصينية تُرجع أصل سلالات النظام الحاكم إلى إله، أو على الأقل إلى بطل نصف إلهي.

لا شك في أنّ الأفكار المتصلة بالشرعية هي أحد عوامل التطور السياسي. وفكرة المساواة، التي أطلقها الإصلاح البروتستانتي، هي الأساس في فكرة المحاسبة. ولكن ليس هناك تجربة تاريخية تجسّد أهمية الأفكار للسياسة كما تجسّدها تجربة الدولة العربية التي أسّسها النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، (مج 1، ص 135، 136، 216، 236، 436، 570؛ مج 2، ص 59-63، 95). والتطور السياسي هو تطور في القواعد التي تسيّر المؤسسات السياسية وتحكمها، فهو ليس مجرد تغيّر شكلي في الحاكمين والدول. وللتطور السياسي أبعاد وأسباب، ولا سيّما في حقبة ما بعد الثورتين الأميركية والفرنسية، وهي: التطور الاقتصادي، والتحشيد الاجتماعي، ونمو الأفكار المتعلقة بالشرعية. وفي الحقيقة، فإنّ وجود هذه العوامل معًا لا يحدث دائمًا، وقد لا يؤدي تجمّعها معًا إلى إحداث تطور سياسي إلّا في حالات نادرة كما في حالة إنكلترا (مج 2، ص 37، 59-67، 72).

يتكوّن النظام السياسي من ثلاث مؤسسات: الدولة، وحكم القانون، والحكومة الخاضعة للمحاسبة أو المساءلة. ويستعير فوكوياما تعريفه لمفهوم المؤسسة من كتاب هنتنغتون **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، بأنها "أنماط مستقرة وقيّمة ومتكرّرة من السلوك" (مج 1، ص 589). وفهم أصول هذه المؤسسات والظروف التي تطوّرت ضمنها، وحيثيات نشأتها، هو ما يساعد على أن نفهم البون الشاسع بين الدول. فوجود هذه المؤسسات جميعًا، أو بعضها وغياب بعض آخر، هو الذي يميّز بين الدول. ولكنّ وجودها جميعًا معًا على نحو متوازن هو ما يكوّن الدولة الديمقراطية الليبرالية. وهذا الشكل من النظام السياسي هو آخر ما أنتجه التطور السياسي عبر التاريخ. وقد وصلت إليه بعض الدول، واتخذت مسارات مختلفة لذلك، وتمثّل الدنمارك اليوم ذروته، ويستعمل فوكوياما تعبير "بلوغ الدنمارك" Getting to Denmark، باعتبار أنّ هذه الدولة تمثّل اليوم نموذج الدولة الليبرالية الديمقراطية.

مرّت جميع المجتمعات بالمراحل التطورية الأولى نفسها، ولكنها اختلفت، وما زالت مختلفة، في طريقة ارتقائها، وفي العوامل المنتجة لهذا الارتقاء، والمديات التي بَلَغتها. فجميع المجتمعات مرّت بالمرحلة الأولى، وهي الزُمر والقبائل، ولكن ليس جميعها تعدّى هذه المرحلة، حتى إن بدا بعضها قد تخطى تلك المرحلة، فهذا لا يعني أنّه قد تخلّص منها تمامًا، فربما لا تزال بعض المجتمعات تحمل طبائع القَبَلية، بينما تخطّى بعضها تلك المرحلة فعليًا. بعد القبيلة

يتطور المجتمع إلى المَشيخَة والدولة، وهو تطورٌ من تنظيمات تعتمد القرابة، أو تنظيمات شخصية، إلى تنظيمات لا قرابية ولاشخصية. وهذه اللحظة حاسمة تاريخيًا وبنيويًا في مسيرة مجتمع ما. فهنا، في هذه الانتقالة، نلج فعلًا التطور السياسي الحقيقي (مج 1، ص 88، 126-127).

والدولة "تنظيم تراتبي ممركز يحتكر القوة الشرعية على منطقة معينة". وبطبيعة الحال، لا تبزغ الدولة كاملة، بل تمرّ، هي أيضًا، بفترة نمو ونضج. ولم تشهد الحضارات القديمة بزوغ دولة، بالمعنى الفيبري الحديث، إلّا في الصين القديمة؛ حيث كانت الحرب الضروس، وليس أي عامل آخر، السبب في قيام الدولة. فالحربُ تقتضي تنظيمًا بيروقراطيًا ومؤسسات وابتكارات تقنية. فبَنت الدولةُ الصينية، مثلًا، أمةً صمدت في وجه التحديات المختلفة والعنيفة ألفَي سنة تقريبًا. لقد تفوق الصينيون في إقامة الدولة في مرحلة مبكرة من تاريخهم "وكانوا أول من صمّم نظامًا إداريًا تميّز بالعقلانية، وتنظَّم وظيفيًا، واعتمد على معايير لاشخصية للتوظيف والترقية" (مج 1، ص 423). وسوف تكون الحرب، في حالات أخرى أحدث، سببًا في تأسيس دولة أو أمّة؛ فالدولة القومية (الوطنية) في أوروبا تشكّلت بفعل الحروب. وكانت الحرب المستمرة مع جيرانها السبب في أن تطوِّر بروسيا جهازًا بيروقراطيًا، الأمر الذي مهّد لقيام ألمانيا الحديثة (مج 1، ص 141-143، 147-183؛ مج 2، ص 92-97). وبجوار الدولة الصينية القديمة، كانت هناك دولة تنمو وتنضج وتنبني وهي الهند. لكن ما ميّز الهند من الصين قوة المجتمع وضعف الدولة المركزية، لذلك ظهرت الدولة الاستبدادية في الصين وليس في الهند. وكان الدين الهندي، الذي خلق نظامًا اجتماعيًا طبقيًا صارمًا، هو الذي أسهم في قوة المجتمع. فكوّن الدين ثقافة اجتماعية مشتركة قوية وسابقة لأي تطور سياسي أو اقتصادي آخر (مج 1، ص 219- 263).

والمجتمع الإسلامي مثله مثل المجتمعَين الصيني والهندي، خرج، أو حاول الخروج، من النظام القَبَلي. وقد أسّس دولة قوية استندت إلى شخصية الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، والقوة والأفكار. ولقد استُعمل نظامُ الرِّق العسكري للخروج من ضعف التجنيد القَبَلي. وبطبيعة الحال، لم يكن ذلك تطبيقًا لمبدأ إسلامي، إنما كان تعبيرًا عن تطور واقعي فرضته شروط تاريخية واجتماعية. حدث هذا على أيدي العباسيّين، وبعدهم اعتمدت الإمبراطورية الغزنوية، والمماليك بمصر، وأخيرًا العثمانيون النظامَ نفسه. وكان العثمانيون هم الذين طوّروا دولة خارج البناء القَبَلي، تقوم على المؤسسات التي أنشؤوها، وفيها بلغ نظام الرّق العسكري حدَّ الكمال (مج 1، ص 267-310).

أمّا الدولة في أوروبا الغربية فكان لها مسار آخر. وعلى عكس ما ذهب إليه الماركسيون وغيرهم بإرجاعهم الروح الفردية في أوروبا إلى التصنيع في العصر الحديث، أو إلى البروتستانتية كما فعل ماكس فيبر، هناك من يرى، ومنهم فوكوياما، أنّ الروح الفردية كانت قد انتشرت في أوروبا، وأنّ الروح القرابيّة قد تدنّى شأنها وحضورها، منذ أن غزت القبائل الجرمانية الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وكانت الكنيسة الكاثوليكية السبب من وراء ذلك من دون أن تهدف إليه فعليًا عبر تحريمها جملة ممارسات أضعفت التوريث بين الأقارب، فزاد التبرع لأملاك الكنيسة، وتمكينها المرأة من التملّك، وتسجيل الأملاك باسمها. أسهم ذلك كله في الحد من سطوة المجتمع الأبوي؛ لذلك سبق التطورُ الاجتماعي التطورَ السياسي. كان ذلك التطور عرضيًا لأنّ السلطات الكنسية لم تكن تطبّق مبدأً دينيًا، بل كانت تبحث عن تحقيق مصالحها الدنيوية (مج 1، ص 321-334). وجاء بناء دولة مركزية قوية في أوروبا متأخرًا عن نظيرتيها في الصين وتركيا. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى قوة الإقطاع، وقوة التجار واكتفائهم الذاتي، ونمو المدن المستقلة التي كانت لها جيوشها الخاصة. ولكن كان هذا التأخر في المنظور التاريخي الطويل مفيدًا لمسيرة أوروبا الغربية لاحقًا. فلقد "شكّل تأخر مشروع بناء الدولة الأوروبية ذاته مصدرًا للحرية السياسية التي سيتمتع بها الأوروبيون لاحقًا" (مج 1، ص 436، 442-447).

> "المجتمع الإسلامي مثله مثل المجتمعَين الصيني والهندي، خرج، أو حاول الخروج، من النظام القَبَلي. وقد أسّس دولة قوية استندت إلى شخصية الرسول محمد، والقوة والأفكار"

تعاني أميركا اللاتينية تشوهاتٍ في بناء الدولة بسبب الاستعمار الإسباني والبرتغالي، الذي أعاد في هذه القارة إنتاج بنيته الطبقية الصراعية، فضلًا عن التصدعات الإثنية والعرقية، فورثت عشية استقلالها دولةً مبتلاةً بجميع أشكال الاستبداد والضعف والفساد. ومن المفارقات، أنّ فوكوياما يرى غياب الحروب بين دول أميركا اللاتينية (وليس غياب الحروب الأهلية) سببًا في عدم ظهور دولة قوية، على عكس الدول الأوروبية التي قوي بناؤها المؤسساتي بسبب الحرب (مج 2، ص 327-343). والدولة في أفريقيا حالة خاصة، فبسبب حلول الاستعمار فيها متأخرًا، وبسبب تحطيم الاستعمار المؤسسات الأفريقية التقليدية

وعدم تعويضها بمؤسسات جديدة، فضلًا عن أنّ أفريقيا (جنوب الصحراء) لم تشهد قيام دولة قبل الاستعمار، كل ذلك أدى إلى ضعف مزمن في بناء الدولة، وفساد مطبق، وكل شيء يدور حول مصالح الرئيس وزبانيته (مج 2، ص 371-375). أما جنوب شرق آسيا ففيه تقاليد دولة قوية موجودة قبل أي احتكاك لها بالغرب. كانت الدولة هناك قوية، بل أقوى من القانون، واستطاعت، ولا سيّما اليابان، مواجهة الاستعمار، وحتى عندما أخذت بعضَ قوانينها من الغرب، فكان ذلك على وفق مصلحتها الخاصة. الحرب، أيضًا، أسهمت في بناء الدولة اليابانية، بما وفرته من تنظيم بيروقراطي قوي، وعناية بتطوير مجالات البحث العلمي، ومركزة السلطة (مج 2، ص 441).

والمؤسسة الثانية في النظام السياسي هي "حكم القانون"، التي اختلفت أشكال ظهورها وأسبابه في بقاع العالم المختلفة. ويستعمل فوكوياما تعريف مفهوم "حكم القانون" بما ينسجم مع التفكير الغربي في الظاهرة، فالقانون "هو جملة من القواعد النظرية المجردة للعدالة تجمع المجتمع معًا" (مج 1، ص 338). هذا التعريف للقانون وجد أصدق تطبيق له في أوروبا؛ فخروجها من التنظيم القَبَلي إلى الدولة لم يكن إلّا لقدرة مؤسّسي هذه الدولة على تطبيق القانون، ولعل تراتبية الكنيسة الكاثوليكية وبيروقراطيتها وخضوعها للقانون صار جميعها نموذجًا لبناة الدولة العلمانية؛ فالقانون الديني الذي انبثق منذ القرن الثاني عشر، كان له تأثير مهم في حكم القانون الحديث عبر مأسسة القانون وعقلنته؛ ففي أوروبا، وليس في غيرها، جرى تدوين جميع المراسيم والقرارات والتأويلات والتعليقات والشروح وتنظيمها تنظيمًا متسقًا منطقيًا. فضلًا عن أنّ الصراع الذي شهده تاريخُ الكنيسة على المناصب مهّد للفصل الواضح بين الروحي والزمني، لذلك كان حكم القانون في المقام الأول نتاجًا للقوى الدينية لا الاقتصادية، وهو أمر لم يحدث في الكنيسة الشرقية أو في العالم الإسلامي (مج 1، ص 365-375).

وكان للقانون في الصين قصة أخرى، إذ لم تعرف هذه الدولة سلطةً دينيةً أعلى من الدولة. لذلك، "لم يكن للدين دور في تكوين القانون، بل كان القانون، في الصين القديمة، هو ما يأمر به الإمبراطور ويقرره، وفي الصين الحديثة، فإنّ الحزب الشيوعي هو صاحب السلطة والسيادة على الدستور" (مج 1، ص 395). كان تنظيم الدولة والحياة السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية لا يسير على وفق القانون في الصين، بل على وفق الإرادات، وكان أحد أخطار غياب القانون تعرُّض حقوق الملكية للخطر. ومع ذلك، يتوصل فوكوياما إلى نتيجة مفادها أنّ حكم القانون لا يعدّ ضروريًا بالمعنى الدستوري للنمو الاقتصادي. فجمهورية الصين الشعبية اليوم لا تتبنّى "القانون بالمعنى الدستوري، ولا تتمتع الملكية بالأمان الكامل، لكن توجد حقوق ملكية كافية لدعم المعدلات الاستثنائية من النمو" (مج 1، ص 428). أمّا في العالم الإسلامي، فبسبب عدم استقلالية المؤسسة الدينية عن الحكومة، لم تستطع أن تشكّل تراتبية بيروقراطية مستقلة، لذلك ضعفت سيطرتها على الدولة، أو ضعفت شوكتها في الحد من تغوّل الدولة. وكان ما حدث في القرن التاسع عشر، من إقدام العثمانيين على تبنّي المنظومة القانونية الغربية، مفصلًا تاريخيًا مهمًا في حدوث انقطاع جذري في تراث حكم القانون الإسلامي. لذلك، ضعف الدور الاجتماعي الذي كان يمارسه العلماء طوال التراث الإسلامي، وصاروا موظفين كغيرهم من الموظفين الرسميين العلمانيين (مج 1، ص 387-388).

ونأتي الآن إلى المؤسسة الثالثة في النظام السياسي وهي المسؤولية والمحاسبة. "تَعني الحكومة الخاضعة للمحاسبة اعتقاد الحكام بأنهم مسؤولون أمام الشعب الذي يحكمونه، ويضعون مصالحه فوق مصالحهم" (مج 1، ص 433). كانت فكرة المساواة فكرة مسيحية مكّنتها البروتستانتية، لاحقًا، بتحرير المؤمن من سلطة الكنيسة. ومن العوامل الحاسمة لنهوض الحكومة الحديثة الخاضعة للمحاسبة هو التعبير عن هذا المطلب بلغة عالمية شاملة مثلما هو حال وثيقة إعلان الاستقلال، التي صاغها جيفرسون. وما ميز هذه الوثيقة من غيرها أنها لم تطالب بالاعتراف لجماعة معينة، أو أبناء دين معين، أو قومية معينة، أو طبقة معينة، بل للإنسانية جمعاء. والمحاسبة عملية إجرائية تضمنها الدساتير، وتتيح للمواطنين استبدال حكومة جديدة بحكومة غير مرغوب فيها لأسباب تتعلق بالتجاوزات، أو عدم الكفاءة، أو سوء استعمال السلطة. ويفضّل فوكوياما مصطلح المحاسبة على الديمقراطية، لأن المحاسبة الإجرائية لا تقتصر على الانتخابات، ففي بعض التجارب السياسية، إنكلترا مثلًا، سبقت المحاسبة زمنيًا الديمقراطية. وفي أوروبا، كانت شروط ظهور الدولة القومية قد حدَّت من سلطة الدولة نفسها وهيمنتها، وجعلتها عرضة للمساءلة من قوى عديدة: الطبقة الإقطاعية النبيلة، وطبقة التجار التي بدأت تتكون بفعل نمو الاقتصاد الرأسمالي، والظهور المبكر للقانون. وهذه شروط تاريخية لم يكن لها نظير في التجربة الصينية ولا العثمانية.

ولغرض فهم أسباب نجاح المؤسسات التمثيلية في مناطق من أوروبا وفشلها في مناطق أخرى، فإنّه لا يكتفي بمعاينة الحالات الناجحة للمحاسبة والمسؤولية، بل يزيد عليها التجارب الفاشلة، وهي كثيرة. يحدد فوكوياما أربعة نماذج لبناء الدولة الأوروبية: الدولة المستبدة الضعيفة (جسدتها المملكتان الفرنسية والإسبانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر)، والدولة المستبدة الناجحة (الملكية الروسية)، والدولة الأوليغارشية الفاشلة (المجر وبولندا)، والحكومة الخاضعة

للمحاسبة (إنكلترا والدنمارك). ثم يخصص فصلًا لكل حالة من هذه الحالات، متابعًا بالتفصيل تطور النظام السياسي فيها، ومبرزًا خصوصياتها المحلية (مج 1، ص 449). مثّلت إنكلترا النموذج لحكومة تخضع للمحاسبة، رغم محاولات ملوكها نهج المسيرة نفسها التي انتهجها ملوك أوروبا الآخرون، ولكن الطبقات الاجتماعية الإنكليزية الممثّلة بالبرلمان حالت دون ذلك بتلاحمها وتضامنها. أما أصول هذا التضامن فهي: أولًا، كان التضامن في المجتمع الإنكليزي منذ البدايات المبكرة سياسيًا أكثر منه اجتماعيًا. ثانيًا، اعتُبر القانون العام والمؤسسات القانونية الإنكليزية شرعيَّين على نطاق واسع، وكان من مصلحة ملّاك الأراضي الدفاع عنها. أخيرًا، مع أن الدين قسَّم الإنكليز على نحو حاد في هذه الحقبة، فقد منح البرلمان إحساسًا قويًا بسمو الهدف، ما كان ليشعر به لو أن الخلاف مع الملك انحصر في مجال الأملاك والموارد (مج 1، ص 533-534).

بيْد أنَّ فوكوياما ينتخب تجربةً أخرى وصلت إلى ما وصلت إليه إنكلترا ولكن بطرق مختلفة، وهي الدنمارك. والسبب في اختياره هذا البلد أنه كيان سياسي ديمقراطي وملتزم بالقانون ومزدهر تحت حكم رشيد، وأحد أقل البلدان في العالم فسادًا سياسيًا. وقد تكون حالة الإصلاح البروتستانتي فيه أمثل حالة يمكن أن ينطبق عليها التفسير الفيبري الشهير. ومن وسائل هذا الإصلاح تشجيع القضاء على الأمية، فظهر الفلاحون على شكل طبقة اجتماعية متعلمة نسبيًا وحسنة التنظيم. وكان التحشيد الاجتماعي أساسيًا في هذا النموذج، ولكنه لم يحدث على أساس اقتصادي، بل على أساس ديني. وكان للعامل الخارجي أثره الرئيس، حيث أصبحت الدنمارك، نتيجة متغيرات في السياسات والصراعات الدولية آنذاك، بلدًا صغيرًا متجانسًا. فتميزت من إنكلترا وبقية بلدان أوروبا بأن كان تطور الديمقراطية والاقتصاد الحديث أقل عنفًا وإثارة للنزاع. وبخلاف غيرها، لم تشهد الدنمارك حربًا أهلية طويلة، ولا حركة تسييج، ولا حكمَ طغيانٍ استبداديًا، ولا فقرًا طاحنًا من جرّاء التصنيع المبكر. باختصار، تضافرت عدة عوامل لتحقيق النموذج الدنماركي، قد لا تحدث في أماكن أخرى من العالم. ومن هذه الحالة يريد فوكوياما القول "إنّ هناك طرقًا عديدة لبلوغ الدنمارك" (مج 1، ص 570).

الانحطاط السياسي

ما يميز مفهمة فوكوياما للتطور السياسي اشتمالها، أيضًا، على الانحطاط السياسي، إذ لا يمكن فهم التطور من دون فهم الانحطاط. وفي الحقيقة، فهو حتى في هذه النقطة يمضي على خطى هنتنغتون، الذي لم يرَ سببًا منطقيًا يرجّح التطور السياسي على الانحطاط السياسي. كانت الموضوعة الرئيسة هي أنّ الحفاظ على التطور السياسي ناجم عن التوازن بين قوى المجتمع المتنافسة، ويبقى هذا التطور ويدوم ما بقي هذا التوازن ودام، ولكنّ الاستقرار في حد ذاته مصدر للانحطاط، إذ لا بدّ من أن يتصف النظام السياسي بمرونة عالية تؤهله لمواكبة التغيرات واستيعابها وتمثّلها. وفي عملية التمثّل قد يحدث خلل داخلي أو خارجي في عملية التوازن، وليس الخلل في التوازن بين اللاعبين الاجتماعيين المتنافسين فقط هو ما يحدث الانحطاط، فلعل هناك عوامل وأسبابًا أخرى تسهم في ذلك، منها الغزو الخارجي، وتغير الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية، أو مواجهة أفكار جديدة مستوردة. وفي جميع هذه الاحتمالات، وربما هناك غيرها، فإنّ جوهر الانحطاط هو عدم القدرة على التكيّف. وما من ضمان لأي نظام سياسي، بما في ذلك الديمقراطية الليبرالية، من أن يصيبه الانحطاط، فكل شيء يتوقف على الأداء. ويجب ملاحظة أنّ الانحطاط قد لا يصيب النظام السياسي أو الحضاري، عمومًا، فربما يصيب الانحطاط مؤسسة دون أخرى. وقد يكون الانحطاط السياسي للنظام القديم بشارة لتطور سياسي نحو نظام جديد، ولكن قد تكون عملية التغيّر هذه فوضوية، ولا تعود قادرة على إعادة الاستقرار.

وهناك عمليتان يحدث بهما الانحطاط، تتمثل الأولى في الفشل في التكيّف مع المستجدات، أما أسباب هذا الفشل، فهي: 1. معرفي؛ لاعتقادنا أن ما لدينا من مؤسسات أفضل من غيرها، 2. دور النخب أو الفاعلين الراهنين في نظام سياسي ما باستيلاء النخبة على مقدّرات الدولة وإعادة العمل بالميراثية، 3. عندما يسعى الرابحون في اقتصاد السوق لتحويل التفاوت في الثروات إلى تفاوت في التأثير السياسي، ومثال ذلك اليوم ضعف الثقة بالكونغرس الأميركي، لإحساس الجمهور بأن جماعات المصالح تقدم مصالحها أولًا (مج 2، ص 587-591).

وتتمثل العملية الثانية في عودة الميراثية، أي محاباة الأقرباء. في مراحل معينة من تاريخ النظام السياسي، كانت الميراثية الشكل الوحيد للتنظيم السياسي. لكن مع ارتقاء المؤسسات، وهو أمر شهدته حضارات عديدة، تصبح الموهبة أو الوظيفة أساس تقلّد المناصب، فيصبح النظام السياسي لاشخصيًا. لذلك، فإنّ عودة الميراثية، أو شيوعها في أنظمة سياسية معينة، انحطاط سياسي (مج 1، ص 592-594). ويقدّم فوكوياما أمثلةً على الانحطاط السياسي، منها ما تعانيه إدارة الغابات في أميركا بسبب الانحطاط في النظام السياسي، وهو يختار هذه الإدارة مثالًا لأنها كانت في نهايات القرن التاسع عشر النموذج الأبرز على بناء الدولة في أميركا في وقت كان فيه النظام السياسي نفسه نظامًا زبائنيًا، تُوزّع فيه الوظائف والمناصب على أساس الرعاية والمحسوبية. والنظام السياسي الأميركي الزبائني في القرن التاسع عشر، الذي تلاشى تقريبًا، هو نفسه قد أخلى مكانه لما

يسمى فئات المصالح. لذلك "عادت مقايضة النفوذ السياسي بالمال إلى السياسة الأميركية على نحو واسع، وبشكل قانوني هذه المرة، بحيث صار من الأصعب القضاء عليها" (مج 2، ص 608).

الديمقراطية والربيع العربي

يرى فوكوياما أنّ عمومية الديمقراطية اليوم جعلت حتى من يناصبونها العداء لا يجهرون بعدائهم لها. بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، صارت الديمقراطية كلمةً يلوكُها الجميع، وليس بالضرورة يطبّقها الجميع. عالمية هذه القيمة الأخلاقية والسياسية تثبت أنّ الديمقراطية مطلب عزيز على كلّ إنسان، إن عرف الإنسانُ نفسَه حقًا. ولكن ليس كلُّ نظام ديمقراطي هو كذلك حقًا. إنّ علاقة الديمقراطية بالدولة علاقة معقدة وتحتاج إلى ضبط. وعلى الرغم من ارتباط القانون والمحاسبة أحدهما بالآخر، فإنهما منفصلان نظريًا، وهذا يعني أنّ وجود أحدهما لا يعني وجود الآخر من الناحية التاريخية، بل قد يتحققان ويترافقان ويتلازمان على التعاقب؛ فالثورة الفرنسية، مثلًا، جلبت لأوروبا حكم القانون ولكنها لم تجلب الديمقراطية. وتبيّن بعض التجارب أنّ قيام الديمقراطية قبل قيام الدولة القوية قد يؤدي إلى إضعاف الأداء الحكومي، ما يعني أنّ بناء الدولة وبناء الديمقراطية ليسا الشيء الواحد نفسه. فهناك دول وأنظمة سياسية أداؤها فعال ومؤثر رغم أنّها ليست ديمقراطية، وهناك ديمقراطيات ولكن في دول ضعيفة وحتى فاشلة. لا بدّ من وجود المؤسسات الثلاث معًا وبشكل متوازن، فذلك فقط ما يحقق نظامًا سياسيًا رشيدًا (مج 1، ص 628؛ مج 2، ص 648-680). مرّت الديمقراطية بموجات ثلاث: كانت الأولى في عشرينيات القرن التاسع عشر واستمرت حتى نهايته، وظهرت الثانية بعد الحرب العالمية الثانية، في حين شهدت بداية السبعينيات الموجة الثالثة. وذهب بعضهم إلى عدّ حركات الربيع العربي الموجةَ الرابعة، ولكن ما تعرضت له من انتكاسات هائلة في سورية وليبيا ومصر، قد صرف الأذهان عن ذلك. ومع ذلك، فلقد أثبتت حركات الربيع العربي خطأ من يرى في العرب شذوذًا وسلبيةً يدفعانهم إلى القبول بالدكتاتورية.

ولا يفضّل فوكوياما مقارنة الربيع العربي بالتحولات الديمقراطية التي شهدتها أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية منذ سبعينيات القرن العشرين، بل يعدّ أي مقارنة من هذا القبيل مضلِّلة، ولذلك يفضّل مقارنة الربيع العربي بأوروبا القرن التاسع عشر بوصفها سابقة للتغيير السياسي، لأنه في كلتا الحالتين ليس ثمّة "تجربة ديمقراطية سابقة"، وثمّة تشابه آخر يتمثل في حراك اجتماعي، قاده في حالة أوروبا تقدّم التصنيع، وفي حالة دول الربيع العربي تزايد ظاهرة التمدن. فكانت "الطبقات الوسطى الفاعل المفتاحي في تنظيم الثورة والضغط باتجاه التغيير السياسي" (مج 2، ص 548)، لكن يظل الدين، الإسلام السياسي، الذي ظهر منذ سبعينيات القرن العشرين في الوطن العربي، الفارق الأساسي بينهما، فلقد كانت الطبقة والقومية "أكثر أهمية من الدين كمصدر للهوية في أوروبا" (مج 2، ص 546). وتكمن قوة الإسلام السياسي في دول الربيع العربي، بعد فشل الحركات العلمانية التي قادت حركات التحرر من الاستعمار، في أنّه "يخاطب قضايا الهوية والدين والطبقة الاجتماعية في الآن ذاته" (مج 2، ص 549). ومن هذه المقارنة يريد أن يخلص إلى أنّ الدرب لا يزال طويلًا أمام دول الربيع العربي لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي صوب الديمقراطية مثل أوروبا القرن التاسع عشر.

تظل الديمقراطية الليبرالية عند فوكوياما، هي الأكثر عدلًا وخدمة لمواطنيها، والأكفأ اقتصاديًا، وهي النظام الذي يضمن للمواطن جميع الحقوق الفردية والاقتصادية والسياسية، أي ما يضمن كرامته: الحرية والمساواة. وهي النظام الذي يعترف بأن المواطن كائن أخلاقي راشد قادر على الاختيار. ويثير فوكوياما السؤال الذي كان قد أجاب عنه كتابُه **نهاية التاريخ**، حول ما إذا كانت الديمقراطية الليبرالية تمثل قيمةً سياسيةً كونية. ويجيب إجابة أكثر اعتدالًا: "من الواضح أنّ نظامًا من هذا النوع لا يمثل قيمةً إنسانيةً كونية، كونه تشكّل قبل بضع قرون فقط، وهي بمجملها ذرة زمنية في تاريخ النظام السياسي الإنساني" (مج 2، ص 687-688).

ومع ذلك، فهو ما زال لا يرى إلّا الديمقراطية الليبرالية نظامًا سياسيًا ينسجم مع طبيعة الإنسان. فلا أنظمة الحكم في إيران ولا في الخليج العربي ولا في روسيا ولا في الصين يمكن أن تُقارن بالديمقراطية الليبرالية. لذلك يتساءل عن إمكانية تعميم هذا النموذج على العالم أجمع. وهو يدرك مدى خطورة هذا التساؤل، لأنّ النظام الديمقراطي الليبرالي، حتى إن افترضنا أنّه نتاج مرحلة تطور طويلة بدأت بالزمرة ثم القبيلة ثم المشيخة ثم الدولة، فإنّ تحقيقه على أرض الواقع قد يتّخذ أشكالًا عدة مختلفة وصيغًا مؤسساتية مختلفة. وما تقدّمه الولايات المتحدة من نموذج هو ليس النموذج الكوني، بل يمكن المجتمعات أن تقيم نماذجها الخاصة، ولكن المهم في جميع هذه النماذج أن تكون غاياتها الموضوعية واحدة (مج 2، ص 688-691).

خفّت روح فوكوياما الأميركية الانتصارية التي اتسم بها كتابه **نهاية التاريخ**، حتى إنّه لاحقًا قال عن كتابه هذا إنّه كان "مناقشة حول التحديث"، وصار أكثر اعتدالًا إلى حدٍ ما خصوصًا بعد خروجه من حظيرة المحافظين، وبدأ ينظر إلى الديمقراطية الليبرالية الدنماركية نموذجًا يُحتذى.

واليوم، فإنّ الصين هي التحدي الأكبر والوحيد تقريبًا للديمقراطية الليبرالية. وإزاء ذلك يعلِّق فوكوياما حكمه على كونية القيم الديمقراطية الليبرالية في انتظار ما سيصدر عن الطبقة الوسطى الصينية في المستقبل من مواقف تجاه دكتاتورية نظام الحزب الواحد: فإن قنع الصينيون بذلك "فعلى المرء القول إن الصين مختلفة ثقافيًا عن باقي المجتمعات حول العالم في دعمها للحكم الاستبدادي. أما إذا ولدت مطالب بالمشاركة لا يمكن استيعابها ضمن النظام السياسي القائم، فإنها تتصرف ببساطة بطريقة مشابهة لسلوك الطبقة الوسطى في بقية أرجاء العالم" (مج 2، ص 691-693).

ما الغاية من كتابة هذا التأريخ الواسع والضخم لجميع التجارب السياسية التي عرفتها الحضارات البشرية؟ هل كانت فقط من أجل تكوين نظرية سياسية عبر استقراء جميع تلك التجارب؟ إنَّ الهدف المعلن، والواضح، هو تكوين نظرية سياسية تحاول بحدود معينة تفسير تلك التجارب عبر تقديم سرود مطولة، كان يمكن اختصار بعضها، لكيفية حدوث ما حدث وأسبابه وعوامله. ويمكن أن نزيد على ذلك هدفًا آخر، ولكن غير معلن، وإن كان متصلًا به تكوينيًا، ويُستنتج محصلةً ونتيجة؛ إذ يبدو أنّ فوكوياما، الذي كان قد أعلن عن النهاية، ومَنَحَها الشرعية التاريخية المطلقة، في كتابه **نهاية التاريخ**، لم يكتفِ بذلك، فآثر، في كتابه الضخم هذا، العودة إلى البداية للكشف عن الأصول، ولكن أراد أن يوضح بدقةٍ وتفصيل الصلة التي تربط البداية بالنهاية، لأنها هي التي سوف تمنح النهاية شرعيتها. وأشدّد على كلمة صلة، لتُفهم هنا علاقة سببية ظاهرة أو خفية، تؤسس تاريخًا متسقًا مترابطًا. وهذا كلّه لصالح كتابة تاريخ عام بكل معنى الكلمة، يوضح الخطوط العامة والأسباب والحركات، التي يقود بعضها بعضًا سببيًا إلى الغاية النهائية. وهذا هو العمل الذي يكشف عمّا كان قد سمّاه النمط ذا المغزى أو المعنى، أو الخطة الخفية بحسب عبارة كانط. ولا يعني التاريخ العام أنّ العالم كله قد سار عليه خطوة بخطوة، بل يعني فقط أنّه النمط ذو المعنى، الذي يحققه بعضهم ويخفق في تحقيقه بعض آخر، ويصله بعضهم قبل بعض آخر، وطرق وصولهم إليه مختلفة. وهذا أحد جوانب اختلافه عمّا يسمى التاريخ الليبرالي، الذي يرى الماضي تطورًا محتومًا نحو الديمقراطية. ولكنه فعليًا يرى الديمقراطية الليبرالية النموذج النهائي الذي ينتهي إليه التاريخ. فالتاريخ العام الذي يرسم فوكوياما خطوطه العامة بيان وإعلان عن النهاية التي كانت قد تحقّقت فعلًا. وخطورة هذه الفكرة، الخطورة بكل معانيها الأيديولوجية والإستراتيجية وفي العلاقات الدولية، أنّها تجعل من الذي بلغ النهاية "الظافرة" المعيار لما يجب أن يكونه ويفعله "الآخرون".

المراجع

العربية

فوكوياما، فرانسيس. **أصول النظام السياسي: من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية.** مج 1. ترجمة مجاب الإمام ومعين الإمام. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016.

_____. **النظام السياسي والانحطاط السياسي: من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية.** مج 2. ترجمة مجاب الإمام ومعين الإمام. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016.

الأجنبية

Fukuyama, Frances. *The End of History and the Last Man, with A New Afterword*. New York: Free Press, 2006.

_____. *The Origins of Political Order from the Prehuman Times to the French Revolution*. vol. 1. London: Profile Books, 2011.

_____. *Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy*. vol. 2. London: Profile Books, 2014.

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

سياسات عربية مجلة محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN:1583-). وقد صدر عددها الأول في آذار/ مارس 2013. وهي مجلة محكّمة تصدر مرة واحدة كلّ شهرين، ولها هيئة اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بين الباحثين. وبعد ثلاث سنوات من الخبرة، والتفاعل مع المختصين والمهتمين، صدر خلالها من المجلة ثمانية عشر عددًا، غيّرت المجلة هيكلة نفسها بما يتوافق مع المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

تهتم المجلة بالمقالات والدراسات والبحوث وبالأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والسياسات العامة، والنظم المؤسسية الوطنية أو الإقليمية والدولية، بما في ذلك دراسات الحالات والسياسات، وعمل النظم السياسية والسلوك السياسي للحكومات والقوى السياسية والاجتماعية والحزبية وسائر الفاعلين الاجتماعيين - السياسيين، واتجاهات المجتمع المدني والمشاركة السياسية والاجتماعية. ويندرج في هذا السياق اهتمامها بالسياسات العمومية وبالدراسات الأمنية والاستراتيجية وقضايا الديبلوماسية والتعاون الدولي، ودراسات الرأي العام وقضايا الهجرة والتهجير والحروب والصراعات الأهلية وقضايا حقوق الإنسان. وتهتم بصورة خاصة بمرحلة الانتقال السياسي العامة الجارية في الوطن العربي، ولا سيما منها مسألة الانتقال الديمقراطي على المستويات السياسية كافة، وما يتعلق بها من جوانب قانونية دستورية ومؤسسية.

إضافة إلى الهيئتين التحريرية والاستشارية، تستند المجلة في عملها إلى وحدتين نشطتين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هما "وحدة تحليل السياسات" ووحدة "المؤشر العربي" الذي يصدر تقريره كلّ عام. وتتكامل في عملها مع برنامج دراسة النظم السياسية في معهد الدوحة للدراسات العليا، ومع برنامج "التحوّل الديمقراطي" في المركز.

تعتمد مجلة "**سياسات عربية**" المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة، وفقًا لما يلي:

أولًا: أن يكون البحث أصيلًا معدًا خصيصًا للمجلة، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًا أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز، أو إلى أيّ جهة أخرى.

ثانيًا: أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثًا: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو (100-125) كلمة لكل لغة، والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص، ويقدّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصّل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة بيبليوغرافية تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية(الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز(ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).
- لا تنشر المجلة مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية أقرّت إلّا بشكل استثنائي، وبعد أن يعدّها الباحث من جديد للنشر في المجلة، وفي هذه الحالة على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات. يتراوح حجم المراجعة بين 4500-5000 كلمة، وتخضع لقواعد تحكيم الأبحاث في المركز العربي.
- يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة البيبليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000-8000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي اكسل(Excel) أو وورد(Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسَل صورًا.

– **رابعًا:** يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به محكّمان من المحكّمين المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين - القرّاء في المركز. وفي حال تباينُ تقارير المحكّمَين، يحال البحث إلى محكّم مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.

– **خامسًا:** تلتزم المجلة ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلومات بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخص آخر غير المؤلّف والمحكّمين وفريق التحرير (ملحق 2).

- تلتزم المجلة جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية التي تقدّمها للبحث... إلخ.
- يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
- لا تدفع المجلة مكافآت ماليّة عن الموادّ - من البحوث والدراسات والمقالات - التي تنشرها؛ مثلما هو متَّبَعٌ في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

ملحق 1:
أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

- نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.
- كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 117.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

- ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال:

- السيد ياسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

- ياسين، السّيد وآخرون. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

- محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب:

- حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي". **إستراتيجيات**. المجلد 15. العدد 1 (2009).

مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

- إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق"، **الغارديان**، 2009/2/17.

المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير"، **اسم السلسلة** (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: http://www.....

ويتعين ذكر الرابط كاملًا، أو يكتب مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط (Bitly) أو (Google Shortner). مثل:

"ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5%"، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http://bit.ly/2bAw2OB

- "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: http://bit.ly/2b3FLeD

ملحق 2

أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

- تعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكّمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكّمين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكّمين، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.
- تعتمد مجلات المركز محكّمين موثوقين ومجرّبين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- لا يجوز للمحرّرين والمحكّمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
- تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة إعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسبابه.
- تلتزم مجلات المركز جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.

- قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
- تتقيد المجلات بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في بحوثهم الخاصة.
- النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض المجلة النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمّة أو إضافات على البحث، إلّا ما كان من تصحيحاتٍ أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.
- حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.
- تتقيد مجلات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
- المجانية. تلتزم مجلّات المركز العربي بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.

10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer-review must be kept confidential and cannot be used for personal research.

11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer-reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language, without an explicit written authorization from the ACRPS.

12. Siyasat Arabiya's editorial board fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will not proceed before getting the authorization from the journal in question.

13. Siyasat Arabiya does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.

Policy Analysis Unit-ACRPS, "President Trump: An Attempt to Understand the Background," *Assessment Report,* The Arab Center for Research and Policy Studies, accessed on 10/11/2016, at: http://bit.ly/2j36v5S

Annex II

Ethical Guidelines for Publication in Siyasat Arabiya

1. Siyasat Arabiya's editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer-reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects the appropriate reviewer to assess paper's suitability for publication, according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third peer-reviewer will be selected.
2. Siyasat Arabiya relies on an accredited pool of experienced peer-reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
3. Siyasat Arabiya adopts a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge (editor-in-chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer-reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and related to possible benefits must be kept confidential and cannot be used for obtaining personal gain.
5. When needed, based on the reviewer report, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. Siyasat Arabiya's editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify in case of rejection, specifying the reasons.
7. The journal remains committed to providing quality professional *copy editing*, *proof reading and online publishing service*.
8. Fairness: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and scientific merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.
9. Conflict of interests: Editors and peer-reviewers should not consider manuscripts in which they have conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.

Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge*: *The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994), pp. 220221-.

In later quotes: Gibbons et al., p. 35.

The corresponding bibliographical entry:

Gibbons, Michael et al., *The New Production of Knowledge*: *The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

Periodicals

Author's name, "article title," *journal title*, volume number, issue number (Month/season Year), page numbers.

Joshua I. Weinstein, "The Market in Plato's Republic," *Classical Philology*, no. 104 (2009), p. 440.

The corresponding bibliographical entry:

Weinstein, Joshua I. "The Market in Plato's Republic." *Classical Philology*. no. 104 (2009),.

Articles in a Newspaper or Popular Magazine

N.B. Cited only in footnotes, not in the references/bibliography. Example:

Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says," *The New York Times*, 29/12/2012.

Electronic Resources

When quoting electronic resources on websites, please include all the following: Author's name (if available), "The article or report title," series name (if available), website's name, date of publication (if available), accessed on 9/8/2016, at: http://www...

The full link to the exact page should be included. Please use an URL Shortener (Bitly) or (Google Shortner). Example:

John Vidal, "Middle East faces water shortages for the next 25 years, study says," *The Guardian,* 27/8/2015, accessed on 31/10/2015, at: http://bit.ly/2k97Wxw

rigorous scrutiny which apply to research papers. Book reviews must be between 4,500 and 5,000 words in length.

4. The peer review process for *Siyasat Arabiya* and for all journals published by the ACRPS is conducted in the strictest confidence. Two preliminary reviewers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two reviewers in their assessment of the paper, the paper will be referred to a third reviewer. The editors will notify all authors of a decision either to publish, publish with modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.

5. *Siyasat Arabiya's* editorial board adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors. The journal does not make payments for articles published in the journal, nor does it accept payment in exchange for publication. In the final production stages, the order of articles published in specific editions is decided on purely technical grounds.

Annex I

Footnotes and Bibliography

Books

Author's name, *Title of Book*, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.

Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma*: *A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99100-.

Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.), (London: Cape, 1988), pp. 24255-.

In quotes not immediately following the reference: Pollan, p. 31.

Where there are several references by the same author, add a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 31.

In quotes immediately following the reference: Ibid., p. 32.

The corresponding bibliographical entry:

Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma*: *A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

For books by three or more authors, in the note, list only the first author, followed by et al.:

2. Submissions must be accompanied by a curriculum vitae (CV) of the author, in both Arabic and English.

3. All submissions must include the following elements:

   a. A title in both Arabic and English together with the author's institutional affiliation.

   b. An abstract, ranging between 250 and 300 words in length as well as a list of keywords. The abstract must explicitly and clearly spell out the research problematic, the methodologies used, and the main conclusions arrived at. These must be provided in one English, and one Arabic version.

   c. The research paper must include the following: a specification of the research problematic; an explanation of the significance of the topic; specification of thesis or arguments; review of literature emphasizing gaps or limitations in previous analysis; description of research methodology; hypothesis and conceptual framework; bibliography.

   d. All research papers submitted for consideration must include a complete bibliography covering all references, regardless of whether or not these appear in the footnotes. References must be cited in the original language in which the source was written. Authors must follow the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy Studies (See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals).

   e. Research papers must normally be between 6,000 and 8,000 words in length, inclusive of references, charts and tables, and appendices. The editors reserve the right to publish articles of longer length in exceptional circumstances.

   f. All diagrams, charts, figures and tables must be provided in a format compatible with either Microsoft Office's spreadsheet software (Excel) or Microsoft Office's word processing suite (Word), alongside high resolution images. Charts will not be accepted without the accompanying data from which they were produced.

   g. Submitted research must fall within the aims and research interests of the journal.

   h. Extracts or chapters from doctoral theses and other student projects are only published in exceptional circumstances. In such cases, the researcher should point this out clearly, and provide full information about the thesis, including the title, the awarding institution and date of award.

   i. Book reviews will be considered for submission to the journal provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic specialization and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language, provided they have been published in the previous 3 years. Book reviews are subject to the same standards of

SIYASAT ARABIYA سياسات عربية

Siyasat Arabiya is a bi-monthly peer reviewed academic journal published by the Arab Center for Research and Policy Studies (ISSN 23071583-) dedicated to political science, international relations, strategic affairs and public policy. First published in March 2013, the journal is overseen by an academic editorial board and an actively engaged board of international advisers.

Contributions in *Siyasat Arabiya* are drawn from all fields of political science including international relations, comparative politics, and national, regional, and international institutional systems. The journal publishes critical insights into the operation of political systems, the behavior of governments and political parties as well as the trends in civil society and social and political participation more broadly. This is complemented with publications covering public opinion, issues of migration and forced migration, war, civil war, conflict and human rights issues. Particular attention is paid to the present-day political transition in the Arab world, especially democratization at all political levels and its legal-constitutional and institutional aspects.

In addition to the editorial and advisory boards, the journal relies on two units active within the Arab Center of Research and Policy Studies (ACRPS): the Policy Analysis Unit and the Arab Opinion Index, which produces an annual report on public opinion across the Arab world. The journal's work is also closely linked to the political science program at the Doha Institute for Graduate Studies and the Program for the Study of Arab Democratization within the ACRPS.

Publication in *Siyasat Arabiya* is governed by a strict code of ethics guiding the relationship between the editorial staff and contributors. With three years of experience and interaction with specialists and contributors the journal was recently (Spring, 2016) restructured to bring it in line with international standards of academic publishing. Submission to and publication in *Siyasat Arabiya* must therefore adhere to the following guidelines:

1. Original work which is submitted exclusively for publication within the journal. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Siyasat Arabiya*. Similarly, no work which substantially resembles any other work published in either print or electronic form, or submitted to a conference other than the conferences held by the ACRPS will be considered for publication.

دعوة للكتابة

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبديه المحكّمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسّسيّة، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التّجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحية برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

قسيمة الاشتراك

الاسم _____

العنوان البريدي _____

البريد الإلكتروني _____

عدد النسخ المطلوبة _____

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

Invitation to submit papers

The editors of *Siyasat Arabia* invite scholars to submit papers for consideration in future editions of the journal. *Siyasat Arabia*, published bi-monthly in Arabic, covers the range of specialisms within political science and strategic studies, including international relations, geopolitics and geostrategic studies. The journal also carries critical, incisive essays and book reviews as well as primary source materials. All submitted manuscripts will be subject to the same rigorous peer review process. The journal aims to further and deepen debate around these topics for diverse audiences of professional scholars and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.

All submissions intended for publication should be sent by email:

siyasat.arabia@dohainstitute.org

Address all correspondence to the Editor-in-Chief

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

الاشتراكات السنوية

(ستة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

35	دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان.
55	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.
55	دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.
75	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.
95	دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا.
120	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.
120	دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية.
140	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون
ص.ب: 11-4965 رياض الصلح 1107-2180 بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE